

التذكرة لأولي الألباب في

مسابك البسملة والاستعاذة

الطبعة الأولى  
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م  
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : [www.daradahriah.com](http://www.daradahriah.com)

E-mail : [daradahriah@gmail.com](mailto:daradahriah@gmail.com)

( +965 ) 99627333 - ( +965 ) 51155398 - ( +966 ) 559221028

### الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية  
( المدينة المنورة )  
[daralmimna@gmail.com](mailto:daralmimna@gmail.com)  
(+966) 558343947

أروقة للدراسات والنشر  
( عمّان )  
[info@arwiqa.net](mailto:info@arwiqa.net)  
(+962) 64646163

دار التدمرية للنشر والتوزيع  
( الرياض )  
[tadmoria@hotmail.com](mailto:tadmoria@hotmail.com)  
(+966) 4925192

التذكرة لأولي الألباب في

# مسابد البسائر والاستعانة

للإمام العلامة

محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود

الحنفي الكافجي

رحمه الله

أصل هذا الكتاب: أطروحة علمية لنيل درجة الدكتوراه في التفسير

حائزة على الامتياز مع التوصية بالطبع

تحقيق وتعليق

د. هاني البرعي

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## الإهداء

إلى: عافية الروح، وركن الشفقة....إلى: الأمل الذي كُسر، والبدر الذي غفا.....أكتبها بدموع المهجة، لا العين، وشعور اليتيم، لا السعد، ومرارة الخجل، لا تيه الدّل....إلى: القائد الذي غذاني وإخوتي، الأمانة، وعلمنا الرجولة، ورسم الإقدام بروح الأولين، وترك خلفه أثر المجد، والودّ معاً....«أبي».

أهدي له هذا الجهد المتواضع



## اعتذار

«قرأت كتاب «الرسالة» على الشافعيّ ثمانين مرّة، فما من مرّة إلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعيّ: «هيه»، أبا الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه».

### المزني

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يوم إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

### العماد الأصفهاني

«من صنف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس».

### الخطيب البغدادي



## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه، وسلم تسليماً كثيراً مباركاً فيه - .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup> .  
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ءَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٢)</sup> .  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> .  
 أما بعد.

فإن الله أرسل نبيه -محمداً صلى الله عليه وسلم- بالقرآن العظيم، والكتاب المعجز؛ ليهدي به العالمين، وينذر به الناس أجمعين، وقد حوى هذا الكتاب بين دفتيه الشريفتين كل ما يحتاج إليه البشر من الأمور الدينية، والدينية؛ صراحة، أو تلويحاً، أو قياساً، أو دخولاً تحت قاعدة؛ فكان كاملاً شاملاً مهيمناً على كل الكتب السابقة قبله؛ وكان النبي -صلى الله عليه، وآله وسلم- قد تولى بيان مجمله، وشرح معانيه، وتبيين أحكامه. وتناقل ذلك عنه

(١) سورة آل عمران، آية رقم: ١٠٢ .

(٢) سورة النساء، آية رقم: ١ .

(٣) سورة الأحزاب، آية رقم: ٦٩-٧٠ .



أصحابه - رضي الله عنهم -، ومن بعدهم كذلك، حتى وصل إلينا غضاً طرياً مفسراً مبيناً.

هذا وقد تعددت عناية العلماء - رحمهم الله - في شأنه ما بين موضح لمعانيه، ومبين لمغازيه، ومدافع عنه، وذاكر لفضائله، ومفرد لموضوعاته، إلى غير ذلك من مسالك خدمته، وطرائق القيام بواجبه؛ وكان ممن انضم إلى هذا الطريق الشريف، والمسلك المبارك: الإمام العلامة محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الحنفي الكافيجي - رحمه الله - في كتابه النفيس: (التذكرة لأولي الألباب في مسائل البسمة)؛ ولشدة تطلعي إلى موضوع متعلق بتفسير القرآن الكريم، وبيان لطائفه وروائع بيانه، لاسيما وقد تزامن ذلك مع رغبتني في الدراسات العليا، مرحلة (الدكتوراه)؛ فقد وقعت عيني على هذا المخطوط النفيس بعد بحث شديد، وجهد مضن<sup>(١)</sup>؛ فاخترته ليكون محل بحثي، وتحقيقي لهذه المرحلة.

ومما لا شك فيه أن لموضوع «البسمة»، والبحث في مسائلها أهمية بالغة، لم يزل العلماء - قديماً وحديثاً - يتطرقون له بالبحث والتحقيق، بل لا يكاد صاحب فن من فنون العلم إلا وبحث فيها، وتكلم عن مسائلها، وأحكامها.

فموضوع «البسمة» موضوع خطير وجليل، ابتداء من الكلام عليها فيما يخص العقيدة والقرآن، ومروراً بزخمها العلمي في كتب الحديث والفقه

(١) أي: متعب، كالتعب الذي يرهق الإنسان من المرض؛ لأن الضنى: السقيم الذي قد طال مرضه..... وقد ضنني ضنني وهو ضن وأضناه المرض أي أثقله والضنى المرض ضني الرجل بالكسر يضني ضنني شديداً إذا كان به مرض مخامر. والمراد ههنا التعب الشديد، والجهد المتعب.

انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٢٩/٨، لابن سيده، ولسان العرب ٤٨٦/١٤، مادة (ضنا)، لابن منظور.

واللغة، وانتهاءً بالحديث عن لطائفها، وأسرارها ومغازيها.

ومن هنا تأتي أهمية تحقيق رسالة الإمام الكافيجي «التذكرة» في مسائل البسملة؛ وذلك لاشتمالها -دون سائر المؤلفات المشهورة- بتنوع مباحث البسملة: عقيدة، وفقهاً، وحديثاً، وسلوكاً، ولغة، ولطائف.

فإخراج مثل هذه الدررة الكريمة بحلة قشبية يليق بها من الأهمية بمكان، وهو من أقل الوفاء لعالم موسوعي كالكافيجي رحمه الله.

والذي يطالع ما ألفه العلماء في شأن البسملة، وما فيها من الفضائل، وما يبني عليها من أحكام ومسائل؛ ثم ينظر في سيرة الإمام الكافيجي -رحمه الله-، ورسالته هذه يجد أن الموضوع في غاية الأهمية، لا سيما مع تشعب الإمام في فنون يجعل الباحث، يطالع علوماً متعددة، ومصطلحات متنوعة، فرحمه الله، ونفعنا بعلمه.

ومن المعلوم أن للأطروحات الأكاديمية قوانين وسمات تخصصها، تفيد المختصين، وتركز على جوانب محددة، وربما تحتاج إلى إطالة نفس ودراسة مستقصيه عن الموضوع؛ وهذا بخلاف ما يريد الكاتب تعميمه على جميع القراء؛ فإنهم طبقات مختلفة ومتنوعة؛ ولذلك حاولت حذف كثير من جوانب دراسة كتاب «التذكرة في مسائل البسملة»، مقتصرًا على أهم ما في الكتاب من مزايا ومناهج، مع دراسة وافية عن المؤلف؛ كونه لم يحض بترجمة واسعة تليق بمكانته العلمية الكبيرة.

وقد قُدم بين يدي ذلك بتمهيد فيه بيان معنى البسملة، وفضلها، وأهميتها، وجهود العلماء فيها؛ وهذا أوان البدء.





## تمهيد

التعريف بالبسملة، وفضلها، وأهميتها، وجهود العلماء في الكلام عنها، وأوجه الكلام عليها عند العلماء.

المراد بالبسملة (تعريفها):

البسملة: مصدر قياسي لبَسَمَلَ كدَحْرَجَ دحرجةً، إذا قال: «بسم الله» على ما في كتاب «الصحاح» وغيره، أو إذا كتبها على ما في تهذيب الأزهري فهي بمعنى: القول أو الكتابة<sup>(١)</sup>، لكن أطلقوها على نفس: «بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» مجازاً، من إطلاق المصدر على المفعول. ثم صارت حقيقة عرفية<sup>(٢)</sup>. وهي من باب النحت، وهو أن يُختصر: من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات، والسكنات. لكن يُعتبر ترتيب الحروف<sup>(٣)</sup>.

ومناسبة معنى النحت هنا: أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة<sup>(٤)</sup>، كالحمدلة لـ(الحمد لله) والبسملة لـ(بسم الله) والحوقلة لـ(لا حول ولا قوة إلا بالله) والحيعلة لـ(حي على الصلاة، حي

(١) الصحاح ٥/ ١٨٧٢، للجوهري، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٠٨، للأزهري. مادة (بسمل).

(٢) انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٥، والموسوعة القرآنية المتخصصة ص ٣٦٣.

(٣) انظر: حاشية الخضري ١/ ٥. ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الأعداد (٨١ - ١٠٢)،

وجامع الدروس العربية ١/ ٢٢١، للغلابيني.

(٤) انظر: انظر: معجم الأدباء ٢/ ٤٨٣، لياقوت الحموي.



على الفلاح) والهيللة لـ (لا إله إلا الله) والجَعْفَدَة لـ (جعلت فداك) والسَّبْحَلَة لـ (من سبحان الله) والظَّلْبَقَة لـ (أطال الله بقاءك) والدمعزة لـ (أدام الله عزك) والحسبلة لـ (حسبي الله) والمشألة لـ (ما شاء الله) والحيهلة لـ (حيهلا بالشيء) والسَّمْعَلَة لـ (سلام عليكم)؛ ومن ذلك النسب تقول في النسبة إلى عبد شمس: (عَبْشَمِيّ) وإلى عبد الدار (عَبْدَرِيّ) وإلى عبد القيس (عَبْقَسِيّ).

وباب النحت سماعي ليس بقياسي، وأجاز مجمع اللغة العربية في بعض قراراته القياس، كما سيأتي تقريره في محله من هذه الرسالة. وقد قيل: أنها مولدة، والصحيح الأول.

والمراد بالبسملة: قول القائل المبتدئ للخير والمكرمة: (بسم الله)، ثم سحب لفظ البسملة على قول القارئ والمطالع والكاتب: (بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ)، كما سيأتي تحقيقه في موضعه من هذه الرسالة بحول الله. وسيأتي مبحث مستقل من كلام المصنف - رحمه الله - في هذه الرسالة في التعريف بالبسملة، وأصل اشتقاقها؛ وسيكون الكلام - بحول الله - وافيّاً ثمّ.





## فضل البسمة

للبسمة فضل عظيم، ومقام خطير؛ لو لم يكن إلا افتتاح أشرف الكتب، وخير الكلام بها لكفاها منزلة وعلو شأن، إضافة إلى ما ورد فيها من الأحاديث الكثيرة؛ سواء في فضلها أو فضل حفظها لقائلها وستره، أو وقايتها من الشر إلى غير ذلك من الفضائل.

ومن خلال ما تقدم يمكن تلخيص فضل البسمة فيما يلي:

- أن الله سبحانه وتعالى قد افتتح بها أفضل كتاب، وخير الكلام (القرآن العظيم).
- أنها من أظهر شعائر الإسلام، والمسلمين.
- أنه يُفتتح بها كثير من أمور العبادات، من غسل، ووضوء، وتيمم، وقراءة قرآن، وصلاة ونحو ذلك؛ وكذلك المباحات من أكل، وشرب، وكتابة، ومراسلة، ورقية، وجماع، ونحوها.
- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يفتتح بها مكاتباته ورسائله، وسائر شؤونه<sup>(١)</sup>.

(١) كحديث أنس -رضي الله عنه- قال: [ضحى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى، وكبر؛ قال رأيتُه واضعاً قدمه على صفحها ويقول: «بسم الله، والله أكبر»] متفق عليه: البخاري ٢١١٤/٥، برقم: ٥٢٤٥، ومسلم ٧٧/٦، برقم: ٥١٩٩-٥٢٠٠.

وحديث ابن عباس -رضي الله عنه- في قصة أبي سفيان مع هرقل، وفيه: [ثم دعا بكتاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى فدفعه =

• أنها ستر للعورات من الجن، روى الترمذي، وابن ماجه عن عليّ رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: [ ستر ما بين أعين الجن، وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول: بسم الله ]<sup>(١)</sup>.

• كثرة الآيات، والأحاديث، والآثار الواردة في فضلها؛ وهذا مسرد بما تيسر جمعه منها:

١- قال الفخر الرازي<sup>(٢)</sup>: روي أن نوحاً - عليه الصلاة والسلام - [ لما ركب السفينة قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَدَهَا وَمُرْسَهَا﴾ ]<sup>(٣)</sup>، وجد النجاة بنصف هذه الكلمة [، فمن واظب على هذه الكلمة طول عمره كيف يبقى محروماً من النجاة؟]<sup>(٣)</sup>.

٢- أن سليمان - عليه الصلاة والسلام - [ ملكه الله - تعالى - الدنيا والآخرة بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ]<sup>(٤)</sup>.

= إلى هرقل فقراه، فإذا فيه «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى...» [ متفق عليه: البخاري ٧ / ١، برقم: ٧، ومسلم ٤٧٠٧ / ٥، برقم: ٤٧٠٧.

(١) رواه الترمذي ٥٠٣ / ٢ رقم: ٦٠٦، وابن ماجه ١٠١ / ١ برقم: ٢٩٧، وسيأتي تخريجه بالتمام عند إيراد المصنف له في صفحة: ٣٤٦.

(٢) الإمام: العلامة الكبير، ذو الفنون فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، الأصولي المفسر، سلطان المتكلمين، كبير الاذكياء والحكماء والمصنفين، اشتغل بعلم الكلام ثم ألقى عنه؛ من آثاره: كتابه الشهير «مفاتيح الغيب» في التفسير، و«المحصول»، في أصول الفقه، و«أساس التقديس»، و«شرح أسماء الله الحسنى» في العقيدة؛ ت: ٦٠٦هـ. انظر: وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٢، وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠٠، وطبقات الشافعية ٢ / ٦٥، لابن قاضي شهبة.

(٣) مفاتيح الغيب ١ / ١٤١، لفخر الدين محمد الرازي، واللباب في علوم الكتاب ١ / ١٥٥، لابن عادل.

(٤) مفاتيح الغيب ١ / ١٤١، اللباب في علوم الكتاب ١ / ١٥٥.



٣- قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥] (١)، قال الجنيدي: أي علمناهم «بسم الله الرحمن الرحيم» وقال في قوله تعالى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦] (٢)، هي «بسم الله الرحمن الرحيم» قال الشقيري: [إذا قرع هذا اللفظ أسمع أهل المعرفة لم تذهب فهمهم.....] (٣).

٤- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- [كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» أقطع] (٤).

٥- عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: [لا يدخل الجنة إلا بجواز «بسم الله الرحمن الرحيم» هذا كتاب من الله لفلان بن فلان أدخلوه جنة عالية قطوفها دانية] (٥).

٦- عن أبي المليح، عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: [عثر بالنبي -صلى الله عليه وسلم-، فقلت: تعس الشيطان. فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تقل تعس الشيطان. فإنك إذا قلت: تعس الشيطان تعاضم، وقال: بقوتي صرعته، وإذا قلت: باسم الله، تصاغر حتى يصير مثل الذباب»] (٦).

(١) جزء آية من سورة النمل، آية رقم: (١٥).

(٢) جزء آية من سورة الفتح، آية رقم: (٢٦).

(٣) نزهة المجالس ومنتخب النفائس ١/٢٦، لعبد الرحمن بن عبد السلام الصفوري، ط: المطبعة الكاستلية- مصر: ١٢٨٣هـ.

(٤) سيأتي الكلام عليه مستوفى في صفحة: ٢٤٥، من هذه الرسالة.

(٥) رواه الطبراني «المعجم الكبير» ٦/٢٧٢.

(٦) رواه أحمد في المسند ٣٨/١٨٢، رقم: ٢٣٠٩٢، وأبو داود ٤/٤٥٢، برقم: ٤٩٨٤، والنسائي في: «السنن الكبرى» برقم: ١٠٣٨٨-١٠٣٨٩، ٦/١٤٢، وغيرهم، وسيأتي مزيد تخريج له عند إيراد المصنف له، صفحة: ٣٤٢.



٧- عن أبي سعيد - رضي الله عنه - أن جبريل أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: [يا محمد اشتكيت فقال: «نعم»]. قال باسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد، الله يشفيك باسم الله أرقيك<sup>(١)</sup>.

٨- جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أنه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: [إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله عند دخوله، وعند طعامه، قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء. وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان: أدركتم المبيت. وإذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم المبيت والعشاء]<sup>(٢)</sup>.

٩- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: [إذا قرأت الحمد لله فاقراءوا: «بسم الله الرحمن الرحيم» إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني؛ وبسم الله الرحمن الرحيم إحداها]<sup>(٣)</sup>.  
قال بعض العلماء: لعل وصفها بهذا باعتبار اشتغالها على معاني الفاتحة<sup>(٤)</sup>.

١٠- عن عثمان - رضي الله عنه - مرفوعاً: [ما من عبد يقول: في صباح كل يوم ومساء كل ليلة «بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم» ثلاث مرات لم تصبه فجأة بلاء حتى يصبح؛ ومن قالها حين يصبح ثلاث مرات لم تصبه فجأة بلاء حتى يمسي]. قال فأصاب

(١) رواه مسلم في «صحيحه» ١٣/٧، برقم: ٥٨٢٩. وغيره، وله ألفاظ متقاربة.

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» ١٠٨/٦، برقم: ٥٣٨١.

(٣) رواه الدارقطني في «السنن» ٣١٢/١، والبيهقي في «السنن» - أيضاً - ٦٧/٢. وسيأتي تفاصيل تخريجه في صفحة: ٢٩٩، من هذا البحث.

(٤) حاشية إعانة الطالبين ١٠/١.

أبان بن عثمان الفالجي، فجعل الرجل الذي سمع منه الحديث ينظر إليه، فقال له ما لك تنظر إلي، فوالله ما كذبت علي عثمان، ولا كذب عثمان علي النبي -صلى الله عليه وسلم- ولكن اليوم الذي أصابني فيه ما أصابني غضبت، فنسيت أن أقولها<sup>(١)</sup>.

١١- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مرفوعاً: [لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال «بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقتنا» فقضي بينهما ولد لم يضره]<sup>(٢)</sup>.

١٢- عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- قال: [مرضت فكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعوذني فعوذني يوماً فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» أعيذك بالله الأحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد من شر ما تجد فشفاني الله عز وجل]. وفي رواية: فلما استتم رسول الله

(١) رواه أبو داود في «سننه» ٤/٤٨٤، برقم: ٥٠٩٠، والترمذي في «جامعه» ٥/٤٦٥، برقم: ٣٣٨٨، والنسائي في «السنن الكبرى» ٦/٩٤، برقم: ١٠١٧٨، وابن ماجه في «سننه» ٥/٣٥، برقم: ٣٨٦٩، ط: الرسالة العالمية. وأحمد في «مسنده» ١/٤٩٨، وابن حبان في «صحيحه» ٢/١٣٢-١٤٤، والحاكم في «المستدرک» ١/٦٩٥، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٦/٣٥.

والحديث صححه الترمذي ٥/٤٦٥، وابن حبان ٢/١٣٢، والحاكم في «المستدرک» ١/٦٩٥، ومن المعاصرين أحمد شاكر في تحقيقه «مسند الإمام أحمد» ١/٣٥٥، والألباني في «صحيح الجامع» رقم: ٦٤٢٦، وتحقيق «مشكاة المصابيح» ٢/٣٨، وفي سائر تحقیقاته على السنن الأربع. وحسنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على «سنن أبي داود» ٧/٤٢٠، و«سنن ابن ماجه» ٥/٣٥، ط: دار الرسالة العالمية. وزياد «إصابة أبان بالفالجي» عند أبي داود ٤/٤٨٤.

(٢) رواه الشيخان في صحيحيهما: البخاري ١/٦٥، برقم: ١٤١، وفي رواية مقارنة وفيها: «لم يضره الشيطان» برقم: ٣٠٩٨، وأخرى «لم يضره شيطان أبداً» برقم: ٦٠٢٥، وبنحوها رواه مسلم ٤/١٥٥، برقم: ٣٦٠٦.

- صلى الله عليه وسلم - قائماً قال لي: عثمان تعوذ بها، فما تعوذتم بمثلها<sup>(١)</sup>.
- ١٣ - وقال الإمام علي - رضي الله عنه -: [لو طويت لي وسادة لقلت في الباء من «بسم الله الرحمن الرحيم» وقر سبعين بغيراً]. وفي رواية عنه: [لو شئت لأوقرت لكم ثمانين بغيراً من معنى «بسم الله الرحمن الرحيم»]<sup>(٢)</sup>.
- ١٤ - عن عطاء قال: [إذا تناهقت الحمر من الليل فقولوا «بسم الله الرحمن الرحيم» أعوذ بالله من الشيطان الرجيم]<sup>(٣)</sup>.
- ١٥ - عن صفوان بن سليم قال: [الجن يستمتعون بمتاع الإنس، وثيابهم فمن أخذ منكم أو وضعه، فليقل: «بسم الله»؛ فإن اسم الله طابع]<sup>(٤)</sup>.
- لطيفة: افتتح الله كتابه بثلاثة أسماء والخلق ثلاثة أقسام ظالم ومقتصد

(١) رواه ابن السني في «اليوم والليلة» ١/ ٥٠٤، والطبراني في كتاب «الدعاء» ص ٣٤٠، وأبو يعلى والبيهقي في «كتاب الدعوات الكبير» ٢/ ٣١٠، كلهم من رواية حفص بن سليمان صاحب القراءة وفي روايته لين في الحديث، قال محمد بن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» ٤/ ٢١٥٠: رواه حفص بن سليمان: عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان. وحفص متروك الحديث. ومع هذا فقد حسن إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» ٢/ ١٢١٩، في بعض النسخ.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٥/ ١٩٠: رواه أبو يعلى في «الكبير» عن شيخه موسى بن حيان ولم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح. وقد روى هذا الحديث بن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» ٢/ ٣٨٢، وأشار إلى تفرد حفص بن سليمان برواية هذا الحديث عن علقمة بن مرثد.

وعزاه المتقي الهندي لابن زنجويه في «ترغيبه» ولأبي يعلى، والعقيلي، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١٣/ ٢٨٦، والبغوي في مسند عثمان، والحاكم في الكنى. كنز العمال ١٠/ ١٠٠.

وضعه الألباني جداً بحفص بن سليمان في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٦/ ٣٦٩.

(٢) حاشية إعانة الطالبين ١/ ٩.

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» ١/ ٥٦٣، وانظر حلية الأولياء ٣/ ٣١٥، لأبي نعيم.

(٤) انظر: العظمة ٥/ ١٦٧١، لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني.



وسابق فالله للسابقين، والرحمن للمقتصدين، والرحيم للظالمين<sup>(١)</sup>.

قال الألويسي: وهي آية عظيمة، ونعمة للعارف جسيمة، لا نهاية لفوائدها، ولا غاية لقيمة فوائدها؛ والباحث عنها مع قصرها إذا أراد ذرة من علمها، ودررة من عيلمها أحتاج إلى باع طويل في العلوم، واطلاع عريض في المنطوق والمفهوم<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على فضلها: تعظيم العلماء لها، والتنبيه على خطرها، قال ابن العربي: والمسألة عظيمة الخطر. وقال النووي: اعلم: أن مسألة البسملة عظيمة مهمة<sup>(٣)</sup>.

هذا بعض ما ورد في فضل هذه الجملة المباركة من الأحاديث، والآثار، والأقوال. وقد قال المناوي: قال صاحب الاستغناء في شرح الأسماء الحسنى عن شيخه التنوخي: أجمع علماء كل ملة أن الله افتتح كل كتاب بالبسملة<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

(١) نزهة المجالس ومنتخب النفائس ١/ ٢٦.

(٢) روح المعاني ١/ ٦٥.

(٣) أحكام القرآن ١/ ١٠، والمجموع ٣/ ٣٣٤.

(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ٨٧٢، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي.

(٥) هذا وقد وردت أحاديث كثيرة في فضل البسملة وهي لا تخلو من الضعف بل قد تكون موضوعة، من المناسب ذكرها ههنا لبيان حالها:

-موضوع: عن أبي مليكة عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: [خير الناس، وخير من يمشي على جديد الأرض المعلمون؛ فكلما خلق الدين جدوده. أعطوهم ولا تستأجروهم فتخرجوهم، فإن المعلم إذا قال للصبي: قل: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال الصبي: «بسم الله الرحمن الرحيم»، كتب الله براءة للصبي، وبراءة لأبويه، وبراءة للمعلم من النار] حديث موضوع: رواه الثعلبي بإسناده في «الكشف والبيان» ١/ ٩١، وابن مردويه - كما أشار السيوطي في «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» ١/ ١٨٠، وقال عقيبه: وضعه الهروي وهو الجويباري، وكذا فعل الكناني في «تنزيه الشريعة المرفوعة» ١/ ٢٨٧. والحديث ذكره القرطبي في «الجامع =



= لأحكام القرآن» ١/ ٣٣٦، بصيغة التمريض (روي)، وحكم عليه الشوكاني بالوضع في «الفوائد المجموعة» ص ٢٧٦، وهو بهذا الحكم في مجلة الشيخ محمد رشيد رضا «مجلة المنار» ٣/ ٦٥٧، ط: قرص مدمج (CD).

- لا أصل له: عن أبي هريرة- رضي الله عنه-، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: [إذا أتيت أهلك فسم الله؛ فإنه إن ولد لك ولد كتب لك بعدد أنفاسه وأنفاس ذريته حسنات] ذكره الفخر الرازي في: التفسير ١/ ١٤٣، وقال ابن كثير في: التفسير ١/ ١٢١: وهذا لا أصل له، ولا رأيته في شيء من الكتب المعتمد عليها ولا غيرها. -ضعيف: عن أبي جعفر محمد بن علي قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: [بسم الله الرحمن الرحيم] مفتاح كل كتاب [الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٦٤، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف-الرياض، ١٤٠٣هـ. والحديث غير متصل فإنه من رواية أبي جعفر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، كما أنه حديث معضل كما أشار إلى ذلك في: الفتح الكبير ٢/ ٥، السيوطي. وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٤/ ٢٢٦، قائلاً: فإنه مع كونه مرسلًا أو معضلاً سقط من إسناده الصحابي والتابعي على الأقل، فإن كل من دون أبي جعفر وهو الباقر متكلم فيهم.

-ضعيف: عن أنس- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- [من كتب «بسم الله الرحمن الرحيم» فجوده تعظيماً لله غفر الله له] رواه الأصبهاني في «أخبار أصبهان» ٢/ ٢٨٥، من طريق، أبي حفص عمر بن حفص العبدي عن أبان بن أبي عياش، وقد وهنه جداً محمد بن طاهر المقدسي في ترجمته من «ذخيرة الحفاظ» ٤/ ٢٣٨٧. ومن نفس الطريق رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٥/ ٣٢، وكذلك الجرجاني في «تاريخ جرجان» ص ٤٤٠، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ١/ ٢٦، وضعفه، وقال ابن الجوزي إيراد طريقين للحديث، وبلفظ: فحسنها غفر له، ولفظ آخر: فجودها تعظيماً لله غفر له وخفف عن والديه وإن كانا كافرين؛ قال عقيب ذلك: فأبان ضعيف جداً، وأبو حفص فأشد منه ضعفاً قال أحمد بن حنبل: حرقنا حديثه. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وأبو سالم اسمه العلاء بن مسلمة.

قال ابن حبان: لا يجل الاحتجاج به. وقال أبو الفتح الأزدي: كان رجل سوء لا يجل لمن عرفه أن يروى عنه. وقال محمد بن طاهر: هو كذاب. الموضوعات ١/ ٢٧٧، لابن الجوزي.

= -موضوع: عن علي- رضي الله عنه- مرفوعاً: [إذا وقعت في ورطة فقل: «بسم الله الرحمن الرحيم»، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ فإن الله يصرف بها ما يشاء من



= أنواع البلاء] حديث موضوع: رواه ابن السني في «اليوم والليلة»، والطبراني في «الدعاء» ص ٥٤٦، والديلمى في «الفردوس بمأثور الخطاب» ٣٢٤/٥، وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» ٣٨٢/٢، والسيوطي في «الدر المنثور» ٢٦/١، وأورده الهندي في «كنز العمال» ١٢٤/٢، وقال عقيبه: وفيه عمرو بن شمر، (قال السعدي: عمرو بن شمر زائغ كذاب) الكامل ١٢٩/٥. وحكم عليه بالوضع الشيخ الألباني في «صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته» ص ١٧٤، وفي «السلسلة الضعيفة» ٢٢٢/٦. انظر: كنز العمال، وكتاب الدعاء، للطبراني.

-منكر: عن طاوس، عن ابن عباس؛ أن عثمان بن عفان سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن «بسم الله الرحمن الرحيم». فقال: [هو اسم من أسماء الله، وما بينه وبين اسم الله الأكبر، إلا كما بين سواد العينين وبياضهما من القرب]. رواه الحاكم في «المستدرک» ٧٣٨/١، برقم: ٢٠٢٧، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، رغم أنه قال في «ميزان الاعتدال» ١٨٢/٢، في ترجمة: سلام بن وهب الجندي... عن ابن طاووس بخبر منكر، بل كذب، ساقه العقيلي من طريق زيد بن المبارك الصنعاني. بل قال في «المغني في الضعفاء» ٢٧٢/١: سلام بن وهب عن ابن طاووس بخبر موضوع لا يعرف.

والحديث رواه البيهقي في «الشعب» ١٨/٤، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٢٥/١. وعزاه ابن كثير لابن مَرْدُويه، عن سليمان بن أحمد، عن عليّ بن المبارك، عن زيد بن المبارك، به. وفي «علل ابن أبي حاتم»: وسألت أبي عن حديث؛ رواه زيد بن المبارك الصنعاني، عن سلام بن وهب الجندي، عن أبيه، عن طاوس، عن ابن عباس، أن عثمان بن عفان سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: هو اسم من أسماء الله تعالى وما بينه وبين اسم الله الأكبر إلا كما بين سواد العينين وبياضهما من القرب. قال أبي: هذا حديث منكر. قال العقيلي «الضعفاء» ١٦٢/٢: سلام بن وهب الجندي عن ابن طاووس لا يتابع عليه ولا يعرف الا به. ومن ضعف الحديث من المعاصرين بل حكم ببطلانه أبو إسحاق الحويني في «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة».

-ضعيف: عن عبد الكريم أبي أمية، عن ابن بريدة، عن أبيه (رضي الله عنه)؛ أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: [أنزلت عليّ آية لم تنزل على نبي غير سليمان بن داود وغيري، وهي: «بسم الله الرحمن الرحيم»] رواه الدارقطني في «السنن» ٣١٠/١، عن بريدة قال: قال رسول الله: (لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بآية -أو سورة- لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري). فمشى وتبعته حتى انتهى إلى باب المسجد، فأخرج رجله =



= وبقية الأخرى.

فقلت: أنسي؟ فأقبل علي بوجهه. فقال: (بأي شيء تفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟) قلت: بسم الله الرحمن الرحيم. قال: (هي هي). ثم خرج. ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٠٦/١٠، وقال عقيبه: إسناده ضعيف. ورواه كذلك أبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» ص ٤٢، قال محمد بن طاهر المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد» ٣٢٩/٢: تفرد به سلمة بن صالح عن أبي خالد الدالاني عن عبد الكريم بن أبي أمية عن ابن بريدة. قال ابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» ٣٤٨/١: يرويه سلمة بن صالح الأحمري عن يزيد أبي خالد عن عبد الكريم أبي أمية. فأما سلمة وعبد الكريم: فقال أحمد ويحيى: ليسا بثي. وقال النسائي: يزيد متروك الحديث. وأما لفظ حديث الخطيب: فيرويه حفص بن سليمان. قال يحيى: ليس بثقة. وقال أحمد: هو متروك الحديث. قال الغساني عقيب رواية الدارقطني: سلمة بن الأحمري وعبد الكريم ضعيفان. وضعف سنده السيوطي في «الدر المنثور» ١٩/١، وفي «الإتقان» ٢١١/١. انظر: شعار أصحاب الحديث ص ٤٢، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ١٧٠/٢، وتخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ص ١٠٢، لغساني.

-موضوع: عن أبي سعيد- رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [إن عيسى ابن مريم أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه، فقال المعلم: اكتب، قال ما أكتب؟ قال: «بسم الله»، قال له عيسى: وما باسم الله؟ قال المعلم: ما أدري. قال له عيسى: الباء بهاء الله، والسين سنأوه، والميم مملكته، والله إله الآلهة، والرحمن رحمن الدنيا والآخرة، والرحيم رحيم الآخرة] رواه ابن جرير في تفسيره «جامع البيان» ١/١٢١، إلى قوله: والميم مملكته، ورواه في موضع آخر ١/١٢٥، بلفظ: أتدري ما الله؟ الله إله الآلهة. قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» ٥٩/١٢: وهذا كله من الأحاديث الواهية بل المكذوبة.

ورواه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» ٣٠٤/١، عن أبي سعيد الخدري، وفي زيادة في الحروف ومعانيها؛ قال عنه محمد بن طاهر المقدسي «ذخيرة الحفاظ» ٩٣٥/٢: وهذا باطل بهذا الإسناد، لا يرويه غير إسماعيل. قال ابن عدي: إسماعيل هذا يحدث عن الثقات بالبواطيل. وقال الكنايني في «تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢٣٠/١: وفيه إسماعيل بن يحيى التيمي والبلاء منه ولا يوضع مثل هذا إلا ملحد أو جاهل. ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٧/٢٥١، وقال: غريب من حديث مسعر تفرد به إسماعيل بن عياش. وكذلك رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٧/٣٧٣، عن ابن مسعود وأبي سعيد. وعزاه ابن كثير لابن مردويه من طريقين، ثم قال -رحمه الله-: وهذا غريب جداً، وقد =



= يكون صحيحاً إلى من دون رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ويكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات، والله أعلم.

قال ابن الجوزي في «الموضوعات» ١/ ٢٠٤: هذا حديث موضوع محال. وقد اشتد غضبه حتى قال: ما يصنع مثل هذا الحديث إلا ملحد يريد شين الإسلام. ومن حكم بوضعه وضعفه جداً: السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» ١/ ١٥٨، و«الدر المنثور» ١/ ٢٣. إضافة إلى بعض الأحاديث الأخرى:

- روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: [أول ما كتب القلم: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإذا كتبتم كتاباً فاكتبوها أوله، وهي مفتاح كل كتاب أنزل] حاشية إعانة الطالبين ١/ ٩، للبكري. وأورده - كذلك - الدمياطي في «الجواهر اللؤلؤية شرح الأربعين النووية» ص ٥.

- عن عطاء عن جابر - رضي الله عنه - قال: [لما نزلت: «بسم الله الرحمن الرحيم هرب الغيم إلى المشرق، وسكنت الرياح، وهاج البحر، وأصغت البهائم بأذانها، ورجمت الشياطين من السماء، وحلف الله بعزته أن لا يسمى اسمه على شيء إلا شفاه، ولا يسمى اسمه على شيء إلا بارك عليه، ومن قرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» دخل الجنة] رواه الثعلبي بإسناده في «الكشف والبيان» ١/ ٩١، وعزاه ابن كثير في «تفسيره» ١/ ١١٩، والسيوطي في «الدر المنثور» ١/ ٢٦، لابن مردويه.

- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: [لما نزلت «بسم الله الرحمن الرحيم» ضجت الجبال حتى سمع أهل مكة دويها فقالوا: سحر محمد الجبال، فبعث الله دخاناً حتى أظلم على أهل مكة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» موقناً سبحت معه الجبال إلا أنه لا يسمع ذلك منها] عزاه السيوطي في «الدر المنثور» ١/ ٢٦، للدليمي، والأصبهاني ولم أجده في كتابيهما: «الفردوس» و«حلية الأولياء»، وذكره السهيلي في «الروض الأنف» قائلاً بعده: ذكره النقاش وإن صح ما ذكره فلمعنى ما سبحت عند نزولها خاصة وذلك أنها آية أنزلت على آل داود.

- عبد الله بن عمرو (رضي الله عنه) ... [أول ما يلقي علي من الوحي «بسم الله الرحمن الرحيم»] الفردوس بمأثور الخطاب ١/ ١٦.

- عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - [من قرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» كتب له بكل حرف أربعة آلاف حسنة، ومحي عنه أربعة آلاف سيئة ورفع له أربعة آلاف درجة] عزاه السيوطي في «الدر المنثور» ١/ ٢٦، للأصبهاني ولم أجده في كتابه: «حلية الأولياء».

= عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: [تنوق (تجود، وأحكم) رجل في «بسم الله



## أهمية البسمة، وعناية العلماء بها

للبسمة أهمية خاصة، ومزية منفردة عند أهل العلم لما اشتملت عليه من المعاني الجليلة، والفوائد الجمّة، ولما لها من الأحكام الخاصة، ولموضعها المهم بين مفردات العلم؛ فأهل العقيدة تناولوها بالبحث من جهة معانيها، وتحقيق كونها آية أوائل السور، والفقهاء أوسعوا مؤلفاتهم في الحديث عنها، وما يترتب عليها من أحكام، وقل: مثل ذلك، أهل الأدب والأخلاق، كما أن لأهل اللغة ميداناً رحباً في الكلام على معانيها وإعرابها، وما إلى ذلك.

ولذلك عني العلماء والفقهاء، والأدباء والمؤلفون بها عناية فائقة وأولوها اهتماماً كبيراً يليق بحالها وجليل مكانتها، فكم تحدثوا عنها في ثنايا مؤلفاتهم وأطالوا في تحقيق مسائلها وأحكامها؛ حتى إن كثيراً منهم أفردوها بالتصنيف بل قد اشتهر عندهم أن معاني الكتب السماوية ترجع إلى القرآن، ومعانيه إلى الفاتحة، ومعانيها في البسمة<sup>(١)</sup>.

= (الرحمن الرحيم) فغفر له [ورواه السلفي عن قيس بن أبي حازم، عن علي بن أبي طالب، وقال عقبيه: غريب من حديث عيسى بن الضحاك، وهو أخو الجراح، لم يقع إلينا إلا من هذا الوجه. انظر: الطيوريات ٣/ ٩٣٢، لصدر الدين السلفي.

- عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: [من أراد أن ينجيّه الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإنها تسعة عشر حرفاً ليُجعل الله له بكل حرف منها جنة من كل واحد] رواه الثعلبي بإسناده في «الكشف والبيان» ١/ ٩١، وذكره ابن كثير في «تفسيره» ١/ ١٢٠، والسيوطي في «الدر المنثور» ١/ ٢٦.

(١) روح المعاني ٣٩١، لمحمود الألوسي، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقال العلامة الصبان في رسالته على البسمة - معلقاً على ما روي: «بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن، وهي أم الكتاب، وهي السبع المثاني» - لعل وصفها بهذا باعتبار اشتغالها على معاني الفاتحة. حاشية إعانة الطالبين ١/ ١٠.



هذا ومن المناسب - ها هنا - ذكر مؤلفات العلماء المفردة في شأن البسمة؛ ليُعلم مقدار عناية العلماء بها، واهتمامهم بشأنها؛ وهذا مسرد بمؤلفاتهم فيها، مع ذكر مؤلفيها وتاريخ وفاتهم، مرتبةً على حسب الأقدم منهم وفاةً:

١. كتاب «البسمة»، لأبي بكر محمد بن إسحاق، النيسابوري، المعروف: بابن خزيمة، (ت: ٣١١هـ)<sup>(١)</sup>.
٢. الإبانة والتفهيم عن معاني «بسم الله الرحمن الرحيم» لإبراهيم بن السري الزجاج، (ت: ٣١١هـ)<sup>(٢)</sup>.
٣. كتاب الجهر بالبسمة، لأبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي الجارودي، (ت: ٣٣٢هـ)<sup>(٣)</sup>.
٤. كتاب «البسمة» لعلي بن عبد العزيز بن محمد الدولابي، البغدادي، (ت: ٣٣٥هـ)<sup>(٤)</sup>.
٥. مسألة «بسم الله الرحمن الرحيم»، لبكر بن محمد العلاء القشيري، (ت: ٣٤٤هـ)<sup>(٥)</sup>.
٦. الجهر بـ«البسمة» لأبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد البزار، (ت: ٣٤٩هـ)<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) ذكرها ابن خزيمة نفسه في صحيحه ٢٤٩١، والسيوطي في الدر المنثور ٢٠١.
  - (٢) طبع ضمن: أربع رسائل، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، ط: مكتبة الآداب بالقاهرة.
  - (٣) معجم الموضوعات المطروقة ص ٧٥، لعبد الله الحبشي، ط: الدار اليمنية.
  - (٤) انظر: هدية العارفين ١/ ٦٨٧.
  - (٥) انظر: الديباج المذهب ١/ ٣١٤، لإبراهيم بن علي، ابن فرحون اليعمري، تحقيق: محمد الأحمدى، ط: دار التراث، القاهرة.
  - (٦) انظر: هدية العارفين ١/ ٦٣٣.

٧. البسملة، لعلي بن الفضل أبي الحسن المزني النحوي، (ت: ؟؟) (١).
٨. الجهر بالبسملة لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (ت: ٣٨٥هـ) (٢).
٩. كتاب «البسملة» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت: ٤٠٥هـ) (٣).
١٠. كتاب «البسملة» لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي، الشافعي، (ت: ٤٤٧هـ) (٤).
١١. كتاب «البسملة» لأبي الحسن الهروي علي بن عبد الله بن محمد بن الهيثم الهروي، (ت: ٤٥٠هـ تقريباً) (٥).
١٢. كتاب «البسملة» لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ) (٦).
١٣. الجهر بـ«البسملة» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ) (٧).
١٤. كتاب البسملة، وأنها من الفاتحة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ) (٨).

- (١) انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٨٣، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي.
- (٢) انظر: سنن الدارقطني، للدارقطني، ط: دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م.
- (٣) ذكره النووي عن أبي شامة في: المجموع شرح المهذب ٣/ ٣٤٢.
- (٤) ذكرها الذهبي في: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٤٧.
- (٥) ذكره الصفدي في: الوافي بالوفيات ٢١/ ١٣٨.
- (٦) ذكره النووي عن أبي شامة في: ٣/ ٣٤٢، من المجموع شرح المهذب.
- (٧) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٩١.
- (٨) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٩١. وهي بعنوان: نهج الصواب، كما في إيضاح المكنون ٢/ ٦٩٤، لإسماعيل باشا الباباني. وبمعنى: «نهاية الصواب في أن البسملة آية من فاتحة الكتاب»، كما في: معجم الموضوعات المطروقة ص ٧٥، لعبد الله الحبشي، ط: الدار اليمنية.

١٥. كتاب «البسملة» لأبي عمر بن عبد البر النمري، (ت: ٤٦٣ هـ)<sup>(١)</sup>.
١٦. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة: (بسم الله الرحمن الرحيم)، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، (ت: ٤٦٣ هـ)<sup>(٢)</sup>.
١٧. البسملة وشرحها، لأبي الحسن، علي بن فضال بن علي بن غالب، المجاشعي، القيرواني، (ت: ٤٧٩ هـ)<sup>(٣)</sup>.
١٨. نصره القولين ومسألة البسملة، لأبي حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي، (ت: ٥٠٥ هـ)<sup>(٤)</sup>.
١٩. مسألة «التسمية» لأبي الفضل محمد بن طاهر الشهير بابن القيسراني، (ت: ٥٠٧ هـ)<sup>(٥)</sup>.
٢٠. كتاب الجهر بالبسملة، لابن سعد إسماعيل ابن أبي القاسم البوشنجي، (ت: ٥٣٦ هـ)<sup>(٦)</sup>.
٢١. أحكام البسملة وما يتعلق بها من الأحكام والمعاني واختلاف العلماء، لمحمد الرازي الشافعي المعروف بالفخر الرازي، (٥٤٤ هـ)<sup>(٧)</sup>.
- 
- (١) المعجم المفهرس ص ١٦، لابن حجر. ولعلها نفس الرسالة التي تليها؛ لاسيما وابن عبد البر حينما ذكرها في صدد الاختلاف في شأن البسملة لم يذكر سواها.
- (٢) ذكرها ابن عبد البر نفسه في كتابه الشهير: «التمهيد» ٢/ ٢٣٠. وقد طبعت بتحقيق: عبد اللطيف الجيلاني، طبعته دار: أضواء السلف بالمملكة العربية السعودية.
- (٣) ذكره الذهبي في: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٢٨، وكذلك في: تاريخ الإسلام، ٢٧٢/ ٣٢.
- (٤) ذكره أبو شامة في كتابه «البسملة» ص ٢١٦.
- (٥) مطبوع بتحقيق: عبد الله مرشد، ط: مكتبة الصحابة بجدة ومكتبة التابعين بمصر.
- (٦) أشار إليها بدر الدين محمد بن جمال الدين الزركشي في كتابه: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» ١٨٠/ ١.
- (٧) طبع بتحقيق: مجدي السيد إبراهيم، عمان، الدار الشامية، الطبعة الأولى.

٢٢. إثبات الجهر بـ«البسمة» لأبي المعالي مجلي بن جميع المخزومي، (ت: ٥٥٠هـ)<sup>(١)</sup>.

٢٣. كتاب «البسمة» لحمزة بن كروس السلمي، الدمشقي، (ت: ٥٥٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

٢٤. خصائص السر الكريم في فضل «بسم الله الرحمن الرحيم»، للشيخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي البوني، القرشي، (ت: ٦٢٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

٢٥. فتح الكريم الوهاب في فضائل البسمة مع جملة من الأبواب، للشيخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي البوني، القرشي، (ت: ٦٢٢هـ)<sup>(٤)</sup> أيضاً.

٢٦. البسمة والجهر بها، لعثمان بن عبدالرحمن المعروف بـ: ابن الصلاح، (ت: ٦٣٤هـ)<sup>(٥)</sup>.

٢٧. كتاب «البسمة» لأبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المشهور بـ: أبي شامة الشافعي، (ت: ٦٦٥هـ)<sup>(٦)</sup>. وله كتاب آخر بعنوان:

(١) ذكره ابن قاضي شهبه في «طبقات الشافعية» ١/٣٢٢.

(٢) أشار إليه الذهبي في السير ٧٩/٢٣.

(٣) انظر: كشف الظنون ١٥٥١/٢. لحاجي خليفة.

(٤) انظر: إيضاح المكنون ٤/٢٩٠. ومعجم المطبوعات العربية ١/٦٠٨ ليوسف اليان سركيس.

(٥) من مخطوطات: جامعة الملك سعود، رقم: ٣٠٨، ٢١٧/ رص، الرقم العام: ٦١٥٥، مكونة من: ٤ لوحات.

(٦) كتاب أبي شامة أشهر من أن يحتاج إلى توثيق، وقد ذكره مصنفه -رحمه الله- في كتابه: إبراز المعاني من حرز الأمان. وكتاب شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى ١/١٢٣، تحقيق: جمال عزون، ط: مكتبة العمرين العلمية - الشارقة - الإمارات - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. وقد طبع وحقق في أكثر من رسالة علمية منها رسالة الماجستير المقدمة في جامعة أم القرى، للباحث: محمد زبير حافظ أبو الكلام. وكذلك رسالة (ماجستير)، من جامعة القرآن الكريم، والعلوم الإسلامية، للباحث: عدنان بن عبد الرزاق الحموي.





٢٨. كتاب «البسملة» الصغير<sup>(١)</sup>.

٢٩. التحلية في ذكر البسملة والتصلية، لأبي جعفر أحمد بن عبد النور بن

أحمد بن راشد المالقي، النحوي، المالكي، (ت: ٧٠٢هـ)<sup>(٢)</sup>.

٣٠. الحجة الواضحة في أن البسملة ليست من الفاتحة، للقاضي أبي

العباس: أحمد بن إبراهيم السروجي الحنفي، (ت: ٧١٦هـ)<sup>(٣)</sup>.

٣١. كتاب في الرد على الخطيب في مسألة الجهر بـ«البسملة» لشمس

الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)<sup>(٤)</sup>.

٣٢. مختصر الجهر بالبسملة، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)<sup>(٥)</sup>.

٣٣. شرح «الاستعاذة والبسملة» لبدر الدين حسن بن قاسم المرادي،

(ت: ٧٤٩هـ)<sup>(٦)</sup>.

٣٤. الروضة البهية في البسملة والتصلية، لمحمد بن سعيد بن محمد بن

عثمان، الأندلسي، المعروف: بالرعييني، (ت: ٧٧١هـ)<sup>(٧)</sup>.

(١) ذكره الذهبي في: معرفة القراء الكبار ١٢ / ٦٧٤.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٧٨، وإيضاح المكنون ١٢ / ٢٩٠، ومعجم المؤلفين ١ / ٣٠٥.

(٣) كشف الظنون ١ / ٦٣١.

(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٥ / ١٧، لابن رجب الحنبلي. ومقدمة تحقيق «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» ص ٧٢، لشمس الدين ابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي الخباني.

(٥) طبع ضمن «ست رسائل» بتحقيق: جاسم بن سليمان الدوسري.

(٦) هدية العارفين ١ / ٢٨٦.

(٧) فهرس الفهارس ١ / ٤٣٦.

٣٥. رسالة: في البسملة لجلال الدين رسولاً بن أحمد بن يوسف الثيري الحنفي التباني، (ت: ٧٩٣هـ)<sup>(١)</sup>.
٣٦. إعراب البسملة، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبي، (ت: ٧٩٥هـ)<sup>(٢)</sup>.
٣٧. الدر النظيم في حاشية بسم الله الرحمن الرحيم، لمحمد بن محمد بن علي الفارسي، (كان حياً: ٨٣٧هـ)<sup>(٣)</sup>.
٣٨. الدر النظيم في شرح «بسم الله الرحمن الرحيم» لمحمد بن سعيد بن علي بن محمد بن كبن - بفتح الكاف ثم موحدة مشددة وآخره نون- اليماني، العدني، (ت: ٨٤٢هـ)<sup>(٤)</sup>.
٣٩. الأسئلة في البسملة لبرهان الدين: إبراهيم بن محمد القباقي، (ت: ٨٥٠هـ)<sup>(٥)</sup>.
٤٠. الجهر بالبسملة لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي، الشافعي، (ت: ٨٦٤هـ)<sup>(٦)</sup>.
٤١. رسالة في البسملة، لزين الدين قاسم بن قطلوبغا، (ت: ٨٧٩هـ)<sup>(٧)</sup>.
٤٢. رسالة: في كون باء البسملة للملابسة، للمولى خواجه زاده، (ت:

(١) كشف الظنون ١/ ٨٥١.

(٢) انظر: مجموع الرسائل ١/ ٤٢، لابن رجب.

(٣) معجم المؤلفين ١١/ ٢٤٩.

(٤) الضوء اللامع ٧/ ٢٥٠، وكشف الظنون ٢/ ١٠٣٥.

(٥) كشف الظنون ١/ ٨١.

(٦) المصدر السابق ١/ ٦٢٣.

(٧) فهرس الفهارس ٢/ ٩٧٣.



٨٩٣هـ<sup>(١)</sup>.

٤٣. رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)<sup>(٢)</sup>.

٤٤. ميزان المعدلة في شأن البسملة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)<sup>(٣)</sup>.

٤٥. شرح البسملة والحمدلة، للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري، (ت: ٩٢٦هـ)<sup>(٤)</sup>.

٤٦. الجواهر الكللة، لعلي بن أحمد الأنصاري، القرافي، (ت: ٩٤٠هـ)<sup>(٥)</sup>.

٤٧. نهاية المطلوب في استحباب كتابة البسملة بكمالها في كل مكتوب، لعلي بن أحمد الأنصاري، القرافي، (ت: ٩٤٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

٤٨. الأنوار المسبلة في بعض خواص البسملة، لحسن بن عبد الله بن حسن اليمني المكي الشهير ب: السمرقندي، (كان حياً: سنة ٩٥٣هـ)<sup>(٧)</sup>.

(١) كشف الظنون ١/ ٨٥٠.

(٢) مطبوع ضمن «خمس رسائل» بإخراج: محي الدين حسين يوسف، وتحقيق: عبد الحكيم الأنيس، ط: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ.

(٣) ذكرها السيوطي نفسه في «حسن المحاضرة» ١/ ٣٤٢. وهو: مطبوع ضمن «خمس رسائل» بإخراج: محي الدين حسين يوسف، وتحقيق: عبد الحكيم الأنيس، ط: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٠٣٥.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٩٩٠.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٩٩٠. وهذه الرسالة مختصرة من الأولى، قال في مقدمتها - كما في كشف الظنون -: اختصرتها من كتاب وضعته، مسمى: «بالجواهر المكلمة».

(٧) إيضاح المكنون ٣/ ٤٢٥.



٤٩. خاتمة الانوار المسبلة في بعض خواص البسملة في الطب الروحاني،  
لحسن بن عبد الله بن حسن اليميني المكي الشهير بـ: السمرقندي، (كان حياً:  
سنة ٩٥٣هـ)<sup>(١)</sup>.

٥٠. الإبريز الخاص في فضائل البسملة وسورة الإخلاص -لزين  
العابدين محمد بن محمد العمري الشافعي، المعروف بـ: سبط المرصفي،  
(ت: ٩٦٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

٥١. إصاق عوار الهوس بمن لم يفهم الاضطراب في حديث البسملة  
عن أنس، لأحمد بن حجر الهيثمي، (ت: ٩٧٤هـ)<sup>(٣)</sup>.

٥٢. الأدلة الواضحة في الجهر بالبسملة وإنها من الفاتحة، لوجيه الدين  
عبد الرحمن ابن عبد الكريم الزبيدي الشافعي المعروف بابن زياد اليميني،  
(٩٧٥هـ)<sup>(٤)</sup>.

٥٣. الكلام على البسملة، والحمدلة لأحمد بن أحمد بن عبد الحق  
شهاب الدين السنباطي المصري الشافعي، (ت: ٩٩٠هـ)<sup>(٥)</sup>.

٥٤. المسألة في «البسملة» لعلي بن سلطان الهروي، (ت: ١٠١٤هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) إيضاح المكنون ٣/ ٤٢٥.

(٢) المصدر السابق ١١١.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١١٨.

(٤) المصدر السابق ٥٢١.

(٥) من مخطوطات: جامعة الملك سعود، رقم: ١٢١ / ش س، الرقم العام: ٦١٥٣، مكونة  
من: ٦٢ لوحة، وهي من مخطوطات: دار الكتب المصرية ١/ ٥٤.

(٦) (رد فيها على من توهم أن البسملة من أول سورة براءة قول أبي حنيفة....) هدية

العارفين ١/ ٧٥٣، وقد طبعت بعنوان: «المسألة في البسملة» تحقيق: محمد بن إبراهيم

فاضل المشهداني، ط: مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية، دبي، العدد (٣٦)

لسنة: ١٤٢٩-٢٠٠٨م.



٥٥. شرح البسملة والحمدلة للشيخ شهاب الدين أحمد البرلسي، الشهير بالشيخ: عميرة (ت: ٩٩٤هـ)<sup>(١)</sup>.

٥٦. وعليه: حاشية كالشرح عليه في: مجلد للشيخ العلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني سماه: (الطوالع المنيرة على بسملة عميرة)، (ت: ١٠١٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

٥٧. خير الكلام على البسملة والحمدلة، لشيخ الإسلام لعلي بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن عمر الملقب: نور الدين بن برهان الدين الحلبي القاهري، الشافعي، (ت: ١٠٤٤هـ)<sup>(٣)</sup>.

٥٨. حاشية على مسائل في البسملة، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن شمس الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي المصري الحنفي، (ت: ١٠٤٤هـ)<sup>(٤)</sup>.

٥٩. رفع الحجاب في اتصال البسملة بفاتحة الكتاب، لعبد الله عبدى بن محمد البوسنوي، (ت: ١٠٥٤هـ)<sup>(٥)</sup>.

٦٠. عقد الدر التنظيم في فضل «بسم الله الرحمن الرحيم»، لمحمد الباهلي القاهري، (ت: ١٠٧٧هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) إيضاح المكنون ٢/ ١٠٣٥، وهدية العارفين ١/ ١٣٦.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٠٣٥.

(٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣/ ١٢٣، للمحبي. وإيضاح المكنون ٤٤١/ ١.

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٣/ ٢٧٨، لصلاح محمد الخيمي، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٥) هدية العارفين ١/ ٤٧٦.

(٦) إيضاح المكنون ٤/ ١٠٨.



٦١. عقد الدر المنظوم في مناسبة البسملة بما اشتهر من العلوم، لسليمان العزيزي المعروف: بالزيات، (قال في آخره تمت كتابته سنة: ١١١٠هـ)<sup>(١)</sup>.
٦٢. إلهام العزيز الكريم فيما في خبايا «بسم الله الرحمن الرحيم» للشيخ محمد بن الحسن بن محمد بن احمد السمودي الأحمدي الشهير بالمنير الشافعي (ت: ١١١٩هـ)<sup>(٢)</sup>.
٦٣. التعليق على البسملة لأحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم بن مهنا، شهاب الدين النفراوي، الأزهري، (ت: ١١٢٦هـ)<sup>(٣)</sup>.
٦٤. شرح البسملة لأحمد بن علي المدني نجيب الدين أبي العباس، (١١٣٥هـ)<sup>(٤)</sup>.
٦٥. زهر الربيع شرح ما في البسملة من أنواع البديع، لمحمد بن أحمد بن محمود الكنجي، (ت: ١١٥٠هـ)<sup>(٥)</sup>.
٦٦. الرسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة، لمحمد بن عيسى بن محمود بن كنان الكناني، الصالحى، الخلوّتى، (ت: ١١٥٣هـ)<sup>(٦)</sup>.
- 
- (١) إيضاح المكنون ١٠٨/٢.
- (٢) المصدر السابق ١٢٣/٣.
- (٣) ذكره خير الدين الزركلي في: الإعلام ١٩٢/١.
- (٤) ديوان الإسلام ٨٢/٤، هداية العارفين ١/١٧٠.
- (٥) فهرس الخزانة التيمورية ٩٨/١.
- (٦) ذكرها المصنف نفسه في كتابه: يوميات شامية ص ١٦٢، قال: وأرسلت له (الحافظ الخليلي) رسالتي التي ألفتها في علم البديع مما يتعلق بالبسملة، وتسمى «الرسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة»، فاستحسنها، وكتب بخطه تقریظاً، وكتب غيره عليها من الإملاء، كالإمام المدقق المحقق العلامة: حقي أفندي البرصوي الرومي، قدوة المدققين، ونخبة العارفين، وكان ذلك حين نزل دمشق. وذكرها - أيضاً - الباباني في: هدية العارفين ٣٢٥/٢.

٦٧. رفع الأستار المسبلة عن مباحث البسملة، لإسماعيل بن غنيم الجوهري، (كان حياً: ١١٦٥هـ)<sup>(١)</sup>.
٦٨. فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة، لإسماعيل بن غنيم الجوهري، (كان حياً: ١١٦٥هـ)<sup>(٢)</sup>.
٦٩. سمط الفرائد فيما يتعلق بالبسملة والصلاة من الفوائد، لمحمد بن الطيب، الفاسي المدني، المعروف: بالشركي، (ت: ١١٧٠هـ)<sup>(٣)</sup>.
٧٠. شرح البسملة الشريفة، لسعيد باشا الرومي محمد سعيد باشا بن محمد جلبي، (ت: ١١٧٥هـ)<sup>(٤)</sup>.
٧١. إيداع حكمة الحكيم في بيان «بسم الله الرحمن الرحيم»، لمحمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي، (ت: ١١٧٦هـ)<sup>(٥)</sup>.
٧٢. شرح البسملة، لمحمد بن مصطفى حميد الكفوي الحنفي، المعروف ب: أكرماني، (ت: ١١٧٤هـ)<sup>(٦)</sup>.
٧٣. الفوائد المحصلة فيما يتعلق بالبسملة، لأحمد بن شعبان الأنصاري،

(١) لهذا الكتاب عدة أسماء فيما يبدو ففي «معجم المؤلفين» ٢/ ٢٨٥ باسم: المقفلة عن مباحث البسملة، وكذا في «هدية العارفين» ١/ ٢٢٠، وفي «الأعلام» ١/ ٣٢١، باسم: رفع الاستار المسبلة، وفي «معجم المطبوعات» ٢/ ١١٩٥ باسم: «الرسالة الكبرى في البسملة» - بهامشها احراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد.

والتأمل في كتب الفهارس، يخيل إليه أن ثَمَّ كتابين، ولعل الأقرب أنه كتاب واحد؛ إذ الذين يذكرون مؤلفاته لا يشيرون إلى أن له كتاباً آخر في البسملة.

(٢) انظر: الحاشية التي قبلها.

(٣) فهرس الفهارس ٢/ ١٠٧٠.

(٤) هدية العارفين ٢/ ٣٣٤.

(٥) معجم المؤلفين ١١/ ٣٠١.

(٦) هداية العارفين ٢/ ٣٣٢.



الغزي، (ت: ١١٨٠ هـ) (١).

٧٤. فتح العليم في فضائل بسم الله الرحمن الرحيم، لمحمد بن أحمد بن جار الله الصعدي ثم الصنعاني القاضي اليمني، المعروف: بمشحم الكبير، (ت: ١١٨١ هـ) (٢).

٧٥. الفوائد اللطيفة في شرح البسملة الشريفة، لعبد الله بن محمد الدارندي، الحنفي، الملقب بعرفاني، (كان حياً: ١١٨٤ هـ) (٣).

٧٦. هواتف أسرار البسملة في إدحاض استنباطات المسيحي المهلهلة، لمحمد بن محمد بن الطيب التافلاني المغربي المفتي بالقدس، (ت: ١١٩١ هـ) (٤).

٧٧. إلهام العزيز العليم في أسرار «بسم الله الرحمن الرحيم»، لمحمد بن محمد المغربي التافلاتي الأزهري الخلوتي، (ت: ١١٩١ هـ) (٥).

٧٨. كشف اللثام عن مخدرات الأفهام، في شرح البسملة تأليف الشيخ أحمد بن عبد المنعم المصري، الدمنهوري، (ت: ١١٩٢ هـ) (٦).

٧٩. نزهة الأفهام فيما يعتري البسملة من الأحكام، ليوسف بن سعيد

(١) الفهرس الشامل، (التفسير وعلومه) ٢/ ٧٧٣، ط: المجمع الملكي للبحوث والدراسات الإسلامية، الأردن.

(٢) هدية العارفين ٢/ ١٢٣.

(٣) معجم المؤلفين ١١٨١٦.

(٤) إيضاح المكنون ٤/ ٧٢٩. هدية العارفين ٢/ ٣٤١.

(٥) المصدر السابق ٣/ ١٢٣، والأعلام ٧/ ٦٩. ولا أدري هل هي الرسالة المتقدمة:

«هواتف أسرار البسملة»، أو غيرها، غير أن صاحب إيضاح المكنون ذكرها مرتين وفي موضعين. فالله أعلم أي الأمرين هو الصواب.

(٦) إيضاح المكنون ٤/ ٣٦٦.



إسماعيل، (ت: بعد: ١١٩٣هـ) (١).

٨٠. الرسالة الكبرى في «البسمة» لمحمد بن علي الصبان،  
(ت: ١٢٠٦هـ) (٢).

٨١. وله أيضاً الرسالة الصغرى في البسمة (٣).

٨٢. كشف الستور المسدلة عن أوجه أسرار البسمة، لمنصور بن مصطفى  
بن منصور بن صالح، زين الدين السرميني، الحلبي، (ت: ١٢٠٧هـ) (٤).

٨٣. السموط المكلفة بأحاديث شرعية الجهر بالبسمة، لإسماعيل بن  
يحيى بن حسن بن صديق بن ناصر الصديق، الصنعاني، (ت: ١٢٠٩هـ) (٥).

٨٤. نصره أهل التعليم بشرح «بسم الله الرحمن الرحيم»، للشيخ محمد  
بن عبد الله بن أحمد الديري، الخلوتي، أوله: (الحمد لله الذي جعل البسمة  
مشملة على معاني الكتب السماوية الخ) (ت: ١٢١٨هـ) (٦).

٨٥. رسالة في البسمة، لعلي بن محمد بن عثمان بن محمد بن رجب  
الشافعي، الشهير بـ: ابن الشمعة، (ت: ١٢١٩هـ) (٧).

٨٦. تعليق لطيف على البسمة، لمحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد القادر

- 
- (١) التيمورية ١/ ١٠٩. انظر: الفهرس الشامل ٢/ ٩٠٢. والأعلام ٨/ ٢٣٢.
- (٢) مطبوعة بمطبعة: وادي النيل، ١٣٩٧ هـ. وبتحقيق: فواز زمري، وحبيب يحيى المير  
الطبعة الأولى، بيروت، ط: دار الكتاب الإسلامي.
- (٣) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ص ١٣٨٦، لعبد الرزاق البيطار، تحقيق: محمد  
بهجة البيطار، ط: دار صادر، لبنان، بيروت، سنة: ١٤١٣ هـ. وهدية العارفين ١/ ١٣٠.
- (٤) انظر: الأعلام للزركلي ٧/ ٣٠٤. ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢٢. ومنادمة الأطلال ومسامرة  
الخيال ص ٢٦٥، للعلامة عبد القادر بدران.
- (٥) معجم المؤلفين ٢/ ٣٠٠.
- (٦) إيضاح المكنون ١٢/ ٦٥١.
- (٧) معجم المؤلفين ٧/ ٢١٣.



- بن عبدالعزيز، السبأوي الازهري، (ت: ١٢٣٢ هـ)<sup>(١)</sup>.
٨٧. رسالة في البسملة، للأمير، محمد الأمير المالكي، (ت: ١٢٣٢ هـ)<sup>(٢)</sup>.
٨٨. رسالة في البسملة، حسن بن خالد الحازمي، (ت: ١٢٣٤ هـ)<sup>(٣)</sup>.
٨٩. رسالة فيما يتعلق بالبسملة ومقدمة العلم، محمد البهي الطنطاوي، (ت: ١٢٣٥ هـ)<sup>(٤)</sup>.
٩٠. شرح البسملة، ليوسف بن مصطفى الصاوي، (ت: ١٢٤١ هـ)<sup>(٥)</sup>.
٩١. رسالة في حكم الجهر بالبسملة، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت: ١٢٥٠ هـ)<sup>(٦)</sup>.
٩٢. الرسالة المكملة في أدلة البسملة، للقاضي محمد بن علي بن محمد
- 
- (١) من مخطوطات: جامعة الملك سعود، رقم: ٤١٥ / ت أ، الرقم العام: ٢٢٩٨، مكونة من: ٧ ألواح.
- (٢) من مخطوطات: جامعة الملك سعود، رقم: ٢١٢ / رقم، الرقم العام: ١٩٥٢، مكونة من: ٩ ألواح، ولعل المؤلف واحد، والرسالة واحدة؛ انظر: معجم المؤلفين ١١ / ١٨٣. وقد قارنت بينهما في المقدمة فإذا هما شيء واحد، وإن اختلفت النسخ، والخط؛ فهما نسختان.
- (٣) طبع بتحقيق: علي محمد أبو زيد الحازمي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- (٤) من مخطوطات: جامعة الملك سعود، رقم: ٨١٩ / رب، الرقم العام: ١٩٧٦، مكونة من: ١٥ لوح.
- (٥) معجم المؤلفين ١٣ / ٣٣٦.
- (٦) ذكرها في نيل الأوطار له، قال: وهذه المسألة (الجهر والإسرار بالبسملة) طويلة الذيل وقد أفردتها جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة جمعتها في أيام الطلب مشتملة على نظم ونشر أجبت بها على سؤال ورد. نيل الأوطار ٢١٥ | ٢، ط: إدارة الطباعة المنيرية.

الشوكانى، (ت: ١٢٥٠هـ) (١).

٩٣. رسالة في البسمة، لإبراهيم بن محمد القيصري، كوزي بيوك  
زاده (ت: ١٢٥٣هـ) (٢).

٩٤. رسالة في «البسمة» وأن لها حكم السورة في الجهر والإسرار  
في الصلاة، لمحمد بن مهدي بن أحمد الضمدي، الحماطي، التهامي، (ت:  
١٢٦٩هـ) (٣).

٩٥. شرح البسمة في اثني عشر، لمحمد بن علي، الشهير: بالسنوسي،  
(ت: ١٢٧٦هـ) (٤).

٩٦. رسالة في البسمة، لمحمد بن أحمد بن قاسم النيفر،  
(ت: ١٢٧٧هـ) (٥).

٩٧. رسالة في البسمة، لمحمد صالح بن محمد البيطار، (كان حيا  
١٢٩١هـ) (٦).

٩٨. رسالة في البسمة، لأحمد بن أحمد الشهير بمنة الله الشباسي،  
المالكي، الأزهري، (ت: ١٢٩٢هـ) (٧).

٩٩. رسالة في البسمة، لمخلوف بن محمد البدوي، المنيأوي،

---

(١) أبجد العلوم ٣/ ٢٠٩، للفتنوجي. إيضاح المكنون ١/ ٥٦٩. ولعلها هي التي قبلها.  
(٢) انظر: الأعلام ١/ ٧٠١، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، معجم المؤلفين ١/ ١٠٥١.  
(٣) انظر: الأعلام ٧/ ١١٣.  
(٤) هدية العارفين ٢/ ٤٠١.  
(٥) معجم المؤلفين ٨/ ٣٠٩.  
(٦) المصدر السابق ١٠/ ٨٦.  
(٧) معجم المؤلفين ١/ ١٥٦.



(ت: ١٢٩٥هـ)<sup>(١)</sup>.

١٠٠ . منحة البرايا بما في البسملة من المزايا - في علم التوحيد-، لمحمد النشار الشرييني، المصري، (كان حياً سنة: ١٢٩٥ هـ)<sup>(٢)</sup>.

١٠١ . إيضاح إبداع حكمة الحكيم في بيان «بسم الله الرحمن الرحيم» لمحمد بن أحمد بن محمد بن عليش، (ت: ١٢٩٩ هـ)<sup>(٣)</sup>.

١٠٢ . إحكام القنطرة في أحكام البسملة - محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم اللكنوي الهندي، ت: (١٣٠٤ هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٠٣ . رسالة جلييلة في البسملة، لأحمد زيني دحلان، (ت: ١٣٠٤ هـ)<sup>(٥)</sup>.

١٠٤ . الفوائد المحصلة في بيان اختصار ما يتعلق بالبسملة، لمحمد علاء الدين بن محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحسيني الدمشقي، (ت: ١٣٠٦ هـ)<sup>(٦)</sup>.

١٠٥ . رسالة في البسملة، لأحمد بن الطالب بن محمد، أبي العباس،

(١) انظر: الأعلام ١٩٤/٧، وعجم المؤلفين ٢١٢/١٢، وهي من: مخطوطات جامعة الملك

عبد العزيز، رقم: ٨١٩ / ر م، الرقم العام: ٣٦١٧، مكونة من: ١٢ لوحاً.

(٢) إيضاح المكنون ٥٧٨/٤، ومعجم المطبوعات ١٨٥٧/٢، وانظر: فهرس الأزهرية، رقم: ٣٢٥٦٢٦.

(٣) قال في «معجم المطبوعات» ١٣٧٣/٢: وهي تشتمل على ثمانية عشر علماً ورأيت اسم الكتاب في الخزانة التيمورية ورأيت اسم الكتاب في الخزانة التيمورية «إيضاح أبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم». وهو مطبوع بمطبعة: مصطفى حلبي بمصر سنة: ١٣٧٣ هـ.

(٤) طبعت بتحقيق: صلاح محمد سالم أبو الحاج، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البشير، عمّان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢ م، ٢٤١ صفحة.

(٥) طبعت بالمطبعة الوهبية ١٢٩٦ هـ.

(٦) إيضاح المكنون ٢١٠/٤.

المعروف بابن سودة المري، (ت: ١٣٢١هـ)<sup>(١)</sup>.

١٠٦. القول الأجلى في كون البسملة من القرآن أو لا، للشيخ إبراهيم بن عبد الله المارغني التونسي المالكي، (فرغ منه سنة: ١٣٢١هـ)<sup>(٢)</sup>.

١٠٧. تبيان التعليم في حكم غير المبدو بسم الله الرحمن الرحيم، لأحمد الحسيني، (ت: ١٣٣٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

١٠٨. الأقاويل المفصلة لبيان حديث الابتداء بالبسملة، لمحمد بن جعفر الكتاني، (ت: ١٣٤٥هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٠٩. البسملة وحكم الجهر بها وأسرارها، لمحمد بن جعفر الكتاني، (ت: ١٣٤٥هـ)<sup>(٥)</sup>.

١١٠. زهرة الحمدلة في الكلام على البسملة، للسيد عبد الهادي نجا الأبياري، (ت: ١٣٧٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

١١١. الاستعاذة والحسبلة فيمن صحح حديث البسملة، لأحمد بن الصديق الغماري، (ت: ١٣٨٠هـ)<sup>(٧)</sup>.

١١٢. الطرق المفصلة لحديث أنس في افتتاح قراءة الفاتحة في الصلاة

(١) انظر: الأعلام ١٣٩١/١.

(٢) إيضاح المكنون ٢٤٦/٢. وقد طبع بتحقيق: عبد الحلیم قابة، ط: دار ابن كثير الطبعة، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م.

(٣) طبع في: الميمنية، مصر، انظر: معجم المطبوعات ١/٣٨٣.

(٤) طبعت في: المطبعة العلمية بالمدينة المنورة عام: ١٣٢٩هـ.

(٥) فهرس الفهارس ١/٥١٧، قال هناك - في ترجمته -: وألف في حديث البسملة وحكم الجهر بها وأسرارها تأليف ثلاثة.

(٦) إيضاح المكنون ١/٦٢٠.

(٧) طبعت في: دار البصائر، ومكتبة: طبرية.



- بالبسملة، لأحمد الصديق الغماري، (ت: ١٣٨٠هـ)<sup>(١)</sup>.
١١٣. الصواعق المنزلة على من صحح حديث البسملة، (وهو رد على رسالة الرحمة المرسله، لأحمد الصديق الغماري، (ت: ١٣٨٠هـ)<sup>(٢)</sup>.
١١٤. الكسملة<sup>(٣)</sup> في تحقيق الحق في أحاديث الجهر بالبسملة، لأحمد الصديق الغماري، (ت: ١٣٨٠هـ)<sup>(٤)</sup>.
١١٥. الرحمة المرسله في شأن حديث البسملة، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسن بن الإدريسي، الكتاني، (ت: ١٣٨٢هـ)<sup>(٥)</sup>.
١١٦. الرد على من أبى الحق وادعى أن الجهر بالبسملة من سنة سيد الخلق، لأبي الفضل محمد بن محمد مرتضى، الزبيدي، (ت: ١٢٠٥هـ)<sup>(٦)</sup>.
١١٧. البسملة بين أهل العبارة والإشارة، للدكتور: إبراهيم بسيوني<sup>(٧)</sup>.
١١٨. عجائب بسم الله الرحمن الرحيم للشيخ: محمود شلبي، ط: المكتبة العصرية، بيروت.
١١٩. حكم البسملة في الصلاة، لأحمد العالم، تحقيق: عبد السلام
- 
- (١) طبعت بتحقيق: عدنان زهار، ط: دار الكتب العلمية.
- (٢) ذكرها في مقدمة كتابه: الاستعاذة والحسبلة ص ٣، ط: مكتبة طبرية.
- (٣) الكسملة: المثنى في تقارب الخطأ. انظر: تاج العروس ٣٠/٣٢٩، مادة (كسمل).
- (٤) انظر مقدمة تحقيق الهداية في تخريج أحاديث البداية ١/ ٦١، لأحمد بن الصديق الغماري.
- (٥) ذكره خير الدين الزركلي في ترجمته في: الأعلام ١٨٨/٦. وقد ذكر محقق -كتاب الكتاني (فهرس الفهارس) - إحسان عباس في مقدمته عليه: أن الرسالة مطبوعة بمصر بتقديم: شيخ الإسلام عبد الرحمن الشربيني لها عام: ١٣٢٣هـ. انظر: فهرس الفهارس ٨/١، ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٨٢م.
- (٦) مطبوع بتحقيق: أحمد الكويتي، ط: دار الراهية الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
- (٧) مطبوع، طبعته: دار التأليف عام: ١٩٧٢. ط: دار الصميعي؛ تحدث فيه مؤلفه عن مائة وسبعين مسألة.



الشريف، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣ م.  
 ١٢٠. أسرار البسملة أحكامها وفضائلها، آدابها ووظائفها، لإبراهيم بن  
 محمد الضبيعي<sup>(١)</sup>.

١٢١. في حكم الجهر بالبسملة والأسرار، لعلي أبي زيد الحازمي، ط:  
 نادي جازان الأدبي، جازان، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ.

١٢٢. دراسة تحليلية حول البسملة، لسعيد السلولي، (رسالة ماجستير  
 من جامعة الملك عبد العزيز كلية الشريعة (أم القرى حالياً) سنة: ١٣٩٧ هـ).

١٢٣. الإلمام بما في البسملة من فضائل ومسائل وأحكام، لأبي عمرو  
 يحيى بن سالم، ط: دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع.

١٢٤. فتح الرب الرحيم في حكم الجهر والإسرار بسم الله الرحمن  
 الرحيم، لأحمد النجمي، ط: دار المنهاج، عام: ١٤٢٥ هـ.

١٢٥. الأنوار المسبلة في مباحث البسملة، لأبي عبد القدوس بشير  
 السالمي<sup>(٢)</sup>.

هذا ما تيسري جمعه بعد البحث، ومحاولة التقصي؛ والله وحده  
 المستعان.

وهناك الكثير مما وقفت عليه، ولكن يجهل مؤلفه، والمؤلفات في باب  
 البسملة أكثر من الكثير، حتى قال البكري: قد أفردتها بالتأليف من لا يحصى  
 من العلماء، وأبدى فيها وأبدع من لا يستقصى من النبلاء، ومع ذلك ما بلغوا  
 معشار ما انطوت عليه من لطائف الاسرار ونكات التفسير، إذ لا يحيط بتفضيله

(١) مطبوع، طبعته: دار العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.

(٢) مطبوع، طبعته: دار الصميعي؛ تحدث فيه مؤلفه عن مائة وسبعين مسألة.



وجمله إلا اللطيف الخبير<sup>(١)</sup>.

كما أن العلماء قد أشبعوا الكلام عليها في ثنايا مؤلفاتهم، في التفسير،  
والفقه، وغيرهما.

---

(١) حاشية إعانة الطالبين ٩ / ١.





## أوجه كلام العلماء عليها

لقد بحث العلماء - بمختلف مشاربهم، وفنونهم - هذه الجملة القدسية المباركة من جهات متعددة، كل يدلي بدلوه، ويضع في خدمتها يده، كل بحسب مشربه وتخصصه؛ فلا أهل التفسير نصيب، وللعقديين والفقهاء نصيب، ومثلهم المحدثون واللغويون، والنحاة، وأهل البلاغة، والرسم، وغيرهم؛ وفي هذا المبحث إشارة إلى أوجه عناية العلماء بها، وصور حفاوتهم بشأنها.

### المباحث التفسيرية، والتجويدية:

ابتداءً من الكلام على فضلها، ومحل نزولها، وعلاقتها بالقرآن وسوره، وبيان معانيها إجمالاً وتفصيلاً. وعدد آياتها والخلاف في تحديد آياتها. كما يتكلم أهل الأداء عن حكمها في قراءة القرآن، وكيفية قراءتها، وأوجه أدائها مع الاستعاذة، وسبب عدم ورودها أول براءة، والوقف على أجزاءها.

### المباحث الحديثية:

من جهة الكلام على الأحاديث والآثار الواردة في شأنها فضلاً أو حكماً، وتخريج ذلك ودراسته، وجمع أسانيدنا والحكم عليها صحة وضعفاً، وشرح مفرداتها، ومضامينها وتوابع ذلك.

### المباحث العقديّة:

١ - من جهة البحث عن أسماء الله وصفاته التي وردت فيها، وخصائصها، وهل لفظ الجلالة (الله) الاسم الأعظم أم لا؟، وما علاقته ببقية الأسماء،



ودراسة الآثار الإيمانية والأخلاقية التابعة للأسماء الحسنى بما فيها اللفظ المبارك (الله)، والدعاء بها.

ثم المباحث الإيمانية المتعلقة بالاسم الأقدس (الله)، كالحديث عن الغيب المطلق والنسبي، وأركان الإيمان الأخرى، والكلام على اختصاص اللفظ المبارك بشهاد الإسلام (لا إله إلا الله).

٢- من جهة البسملة كجملة قائمة كاملة، سوى التي في سورة النمل هل هي قرآنية أم لا؟، وهل هي من مسائل القطع أو الظن (الأصول أم الفروع)؟، وما يتبع ذلك من التكفير والاعتذار. والخلاف في اشتراط تواتر ما هو من القرآن، بحسب محله، ووضعه، وترتيبه، وإثبات قرآنتها بخبر الواحد حكماً لا علماً.

### المباحث الأصولية، والفقهية:

كدراسة البسملة من جهة القطع أو الظن، وهل هي من الكتاب تأخذ حكمه في الاستدلال، والكلام على خبر الأحاد، إضافة إلى «قضية البسملة» عند المناطق.

كما إن للفقهاء باعاً كبيراً، ومحفلاً هاماً، واختلافاً عميقاً في الكلام على البسملة كحكم الصلاة دون قراءتها، ومشروعية قراءتها في الصلاة، وتأدية فرض القرآن بها في الركعة، وهل هي آية من الفاتحة. والمسألة الكبيرة في ذلك (الجهر بها في الصلاة أم لا)، وحكم قراءتها للجنب والحائض، وحكم مسها للمحدث، والمسألة الشهيرة في ذلك (التسمية على الوضوء)، والكلام على الاعتداد بكمال السورة دونها كمن نذر قراءة سورة كاملة. ونحو ذلك.

## المباحث اللغوية:

- ١- معجمية: تتمثل في البحث عن معاني تلك الكلمات المباركة: (اسم، والله، والرحمن، والرحيم)، وأصولها.
  - ٢- نحوية: تتمثل في الكلام على باء (باسم)، وإعراب لفظ الجلالة والاسمين (الرحمن الرحيم) بعده، ثم إعراب البسملة بحسب أقوال الفقهاء، والمفسرين.
  - ٣- صرفية: تتمثل في البحث عن اشتقاق الكلمات المباركات: (اسم، والله، والرحمن، والرحيم).
  - ٤- بلاغية: تتمثل في حسن سبكها، وسر اختيار ألفاظها، وتوابع ذلك.
  - ٥- المباحث الرسومية (الخط): تتمثل في حسن رسمها، ومراعاة جوانب تعظيمها أثناء الكتابة.
- فيتكلم أهل اللغة: عن الباء وحركتها، ومعناها عند النحاة، ومناسبة تلك المعاني للبسملة، وأوقفها في المناسبة، ثم يتكلمون على متعلقها، وتوابعه من تقديم وتأخير، وتقدير.
- ويتكلمون على كلمة (اسم) واشتقاقها، ومما اشتقت منه ومعناها، ورسمها من حذف الألف، وتطويل سن الباء ونحوه، كذلك تعريف الاسم، وعلاماته، وإضافته للفظ الجلالة في الكتاب والسنة، والتطرق لما يعرف في علم الكلام بـ(الاسم والمسّمى)، وما فيه من نزاع وتطويل وتجاذب، وما يترتب عليه.
- ويتكلمون على اللفظ الأعظم (الله) وهل يجوز الخوض في ذلك أم لا؛ وأما من يجيز الكلام فيتكلم على لفظ الجلالة من جهة اشتقاقه من عدمه، ومما



اشتق، وأسرار ذلك من الاختصاص اللغوي واللفظي والمعنوي والرسمي، وهل هو عربي - كما هو قول الجمهور - أم معرب؟، وتفخيمه من التزيين، ثم الكلام على معنى: (الرحمن الرحيم) والفرق بينهما، وهل الرحمن عربي أو أعجمي، وسبب إنكار العرب له، وهل هو اسم أم نعت؟!، واقتراجه كثيراً مع النعم؛ وموقع الأسماء الثلاثة من الإعراب، وسر ترتيبها، وجواز كتابتها قبل الشعر أو لا؟. كما أنهم يتكلمون عن رسم الباء، وتطويل سنها، وحذف ألفها، وتدوير الميم، وتوابع ذلك من التجميل، والتحسين، والتنويع.

### المباحث الأخلاقية (الأداب، والرقائق):

١ - مواطن شرعت فيها البسمة، كابتداء الطعام، والتسمية على الذبيحة الصيد، والركوب، والوضوء والاعتسال، وكتابة الرسائل والمؤلفات، وأذكار المساء والصباح والاستيقاظ والرقية، ودخول المسجد والبيت والخروج منهما، وإغلاق الأبواب وتخميم الأواني، وإتيان الأهل، والتعثر، وإنزال الميت، وفي الأمور المستحبة.

٢ - التخلق بأخلاق الرب في أسمائه وصفاته بما يتوافق والخلقة البشرية، ومدى التأثير بمقتضياتها الإيمانية.

٣ - الفوائد المحصلة من المحافظة عليها.

هذا ما يخص ذا المبحث من تمهيد في شأن البسمة، وفضلها ومكانتها؛ وعناية العلماء بها بمختلف مشاربهم، وفنونهم.

# الفصل الأول

التعريف بالإمام الكافي - رحمه الله -، والعصر  
الذي عاش فيه، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالعصر الذي عاش فيه.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الكافي.





## المبحث الأول: التعريف بالعصر الذي عاش فيه الإمام الكافيجي رحمه الله

### المطلب الأول: الحالة السياسية:

ولد إمامنا الكافيجي-رحمه الله- في ولاية السلطان الملك الظاهر سيف الدين برقوق الجاركسي، القائم بدولة الجراكسة من ملوك الترك بالديار المصرية، ومن أوائل ملوك الجراكسة؛ إذ كان قد جلس على تخت<sup>(١)</sup> الملك في: تاسع عشر شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة، أي: قبل ولادة الكافيجي بنحو أربع سنين، وهذا العهد هو المعروف عند المؤرخين بعهد المماليك، أو العصر المماليكي<sup>(٢)</sup>.

وكان من خصائص هذه الفترة الزمنية كثرة الاضطرابات السياسية، وتنقل الحكم بين السلاطين، وتداول مقاليد الأمر في فترات وجيزة مما يؤثر سلباً على حياة الناس؛ وقد عانت الأمة في ظل انعدام الاستقرار، والتفرغ لأداء الحقوق

(١) التخت: وعاء تصان به الثياب، فارسي، وقد تكلمت به العرب. جمعها: تخوت. وتطلق على: المكان المرتفع للجلوس، أو للنوم، وهي من المولد. والمعنى الثاني هو الأنسب هنا، والمراد: كرسي الملك وعرشه. قال الفخر الرازي: استقر زيد على الفلك أو على التخت يفهم منه التمكن وكونه في مكان. وقال ابن تيمية: وإنما قيل فيمن استوى بنفسه على بلد فإنه مستو على سرير ملكه، كما يقال: جلس فلان على السرير، وقعد على التخت....  
٥١. ويقال: جلس على تخت الملك أي كرسيه، وهذا كثير في كتب التاريخ.  
انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/٥٠٧، والمعجم الوسيط ١/٨٢. ومفاتيح الغيب ٣٦١٠/١، ومجموع الفتاوى ١٧/٣٧٥.

(٢) انظر - مثلاً -: العصر المماليكي في مصر والشام، لسعيد عبد الفتاح عاشور.

المتعلقة بالشعوب الويلات، لا سيما الطبقات النائية عن مصالح الحكم، وما يصيبها فيه من قليل أو كثير.

والناظر في تلك المرحلة التي عاشها إمامنا الكافي - رحمه الله - يجد تداولاً كبيراً للسلطات الحاكمة تلك البلاد - سواء التداول السلمي منها، أو القهري والعسكري؛ فقد دوّن لنا التاريخ أسماء كثير من السلاطين الذين حكموا فترة حياة إمامنا الهمام الكافي، كالسلطان الناصر زين الدين فرج ابن السلطان الملك الظاهر أبي سعيد برقوق الجاركسي الذي تولى السلطنة سنة: إحدى وثمانمائة، وأمير المؤمنين المستعين بالله العباس ابن الخليفة المتوكل على الله العباسي، الذي ولي السلطنة سنة: ثمان وثمانمائة، والسلطان شيخ محمودي، وسيف الدين أبو الفتح ططر، وابنه محمد ططر، وبرسباي الدقماقي وجقمق العلائي الظاهري، الذي كان لابنه محمد الناصر أثر كبير في تشجيع العلم وأهله، والاحتفال بشأنهم، واستقطاب مواهبهم.

ومن مظاهر تردي السياسة الداخلية وقتذاك ما حدث سنة: ست عشرة وثمانمائة في ربيعها الأول، ظهر الخارجي الذي ادعى أنه السفيناني<sup>(١)</sup>، وهو رجل عجلوني يسمى: عثمان بن ثقالة، اشتغل بالفقه قليلاً بدمشق، ثم قدم

(١) هو المشار إليه في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: يخرج رجل يقال له: السفيناني في عمق دمشق، وعامة من يتبعه من كلب، فيقتل حتى يقرر بطون النساء، ويقتل الصبيان، فتجمع لهم قيس فيقتلها حتى لا يمنع ذنب تلعة، ويخرج رجل من أهل بيتي في الحرة، فيبلغ السفيناني، فيبعث إليه جنداً من جنده فيهزمهم فيسير إليه السفيناني بمن معه حتى إذا صار بيضاء من الأرض خسف بهم فلا ينجو منهم إلا المخبر عنهم.

أخرجه الحاكم في «المستدرک» برقم: ٨٥٨٦، وقال عقيبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.



عجلون<sup>(١)</sup> فنزل بقرية الجيدور<sup>(٢)</sup>، ودعا إلى نفسه فأجابه بعض الناس فأقطع الإقطاعات ونادى أن مغل<sup>(٣)</sup> هذه السنة مسامحة، ولا يؤخذ من أهل الزراعة بعد هذه السنة التي سومح بها سوى العشر؛ فاجتمع عليه خلق كثير من عرب وعشير وترك، وعُمل له ألوية<sup>(٤)</sup>.

ومع تلك الاضطرابات السياسية الداخلية في الوطن الإسلامي الكبير، فقد كان هناك من يتربص بالمسلمين في الخارج، وسرعان ما انقض على بلادهم يعثو فيها أنواع الفساد والاستبداد، ففي سنة: أربع وتسعين وسبعمائة

(١) عجلون: بفتح العين، وسكون الجيم، وضم اللام، وسكون الواو، ونون في آخره: قلعة من جند الأردن، مبنية على جبل يعرف بجبل عوف، بناها عز الدين أسامة بن منقذ أحد أكابر أمراء السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب في سنة (٥٨٠هـ)، وكان مكانها دير به راهب اسمه «عجلون» فسميت به.

مختصراً من: صبح الأعشى ٤/ ١١٠، لأحمد القلقشندي.

(٢) الجيدور: بالفتح ثم السكون وضم الدال وسكون الواو وراء، كورة من نواحي دمشق فيها قرى، وهي في شمالي حوران، ويقال: إنها والجولان كورة واحدة. انظر: معجم البلدان ٢/ ١٩٧، لياقوت بن عبد الله الحموي، ط: دار الفكر - بيروت.

(٣) أي: نتاجها، قال في الصحاح ٥/ ١٨٢٠: والمغلة: النعجة أو العنز تنتج في السنة مرتين. وفي «مقاييس اللغة» ٥/ ٣٤٠: الميم والغين واللام أصلان صحيحان، أحدهما يدل على داء وفساد، والآخر ضرب من نتاج.

الأول المغل: وجع البطن، ويكون في الدواب عن أكل التراب وأمغلوا: أصاب إبلهم ذلك الداء.

ومن الباب الإمغال: إفساد بين الناس، والشاية؛ وهو المغل أيضاً. ويقال إنه صاحب مغالة، إذا فعل ذلك.

والأصل الآخر الإمغال في الغنم وغيرها، وهو أن تنتج في السنة مرتين. يقال: عنز مغلة من ذلك، وغنم مغال. ويقال الممغل من النساء: التي تحمل قبل فطام الصبي. ا.هـ. ولا شك أن المعنى الثاني هو المتوائم مع السياق.

(٤) شذرات الذهب ٧/ ١١٥، لابن العماد العكري الحنبلي.

رجع تمرلنك<sup>(١)</sup> إلى بلاد العراق في جمع عظيم فملك أصبهان، وكرمان، وشيراز، وفعل بها الأفاعيل المنكرة ثم قصد شيراز<sup>(٢)</sup>.

وفي السنة التالية (عاش تمرلنك بالعراق، وخرّب بغداد، وتبريز، وشيراز وغيرها، واتصل شرر فنتته إلى الشام، ووصل خبر ضرره إلى مصر، فارتاع كل قلب؛ لما يحكى عنه، فإنه أوسع القتل، والنهب، والأسر ببغداد، وما حولها وما داناها، وعاد إلى البصرة والحلة وغيرها، وأكثر النهب والتعذيب)<sup>(٣)</sup>.

بل إنه في: سنة ست وتسعين وسبعمائة؛ في أولها سار تمرلنك بنفسه وعساكره إلى تكريت فحاصرها في بقية المحرم كله، ودخلها عنوة في آخر الشهر فقتل صاحبها، وبنى من رؤوس القتلى مآذنتين وثلاث قباب..... ثم أنخن في قتل الرجال، وأسر النساء والأطفال<sup>(٤)</sup>.

ومما يدل على تردي الوضع في ذلك الحين من التفرق، والتشذرم، والتمزق بين الوطن الإسلامي الواحد، -وكانه يحكي لنا عصرنا الحاضر-؛ قول ابن حجر<sup>(٥)</sup>:

(١) الطاغية: تمرلنك بن يجوز بن أيتمش قنلغ بن زنكي بن ألتاخان، الأعرج، وهو اللنك بلغتهم فعرف بتمر اللنك ثم خفف فقيل: تمرلنك، أمه من ذرية جنكزخان، كان ابتداء أمره بعد سنة: ٧٦٠هـ، اشتهر بالنهب والسبي والقتل والإحراق، وفعل ما لم تفعله الوحوش، هلك: ٨٠٧هـ.

انظر: المنهل الصافي ٤/١٠٣-١٣١، شذرات الذهب ٧/٦٣.

(٢) شذرات الذهب ٨/٥٦٨.

(٣) المصدر السابق ٦/٥٧٦.

(٤) شذرات الذهب ٦/٥٨٨.

(٥) الإمام: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشيخ، الأستاذ، إمام الأئمة، ناصر السنة العلامة قاضي القضاة، الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي ويعرف: بابن حجر، من آثاره: فتح الباري، ولسان الميزان، وتقريب التهذيب. الضوء اللامع ٢/٣٦، للسخاوي، وديوان الإسلام ٢/١٩٧، للغزي.



دخلت (سنة: ٨٠١هـ)، وسلطان مصر والشام والحجاز الملك الظاهر أبو سعيد برقوق، وسلطان الروم أبو يزيد بن عثمان، وسلطان اليمن من نواحي تهامة الملك الأشرف إسماعيل بن الأفضل بن المجاهد، وسلطان اليمن من نواحي الجبال الإمام الزيدي الحسيني علي بن صلاح، وسلطان المغرب الأوسط أبو سعيد عثمان المريني، وسلطان المغرب الأقصى ابن الأحمر، وصاحب البلاد الشرقية تيمور كوركان المعروف بالملك، وصاحب بغداد أحمد بن أويس، وأمير مكة حسن بن عجلان بن رميثة الحسيني، وبالمدينة ثابت بن نفير، والخليفة العباسي أبو عبد الله محمد المتوكل على الله بن المعتضد بالله<sup>(١)</sup>.

وزاد المصائب كثرة تردي أحوال المسلمين شرقاً وغرباً، قال العماد الحنبلي<sup>(٢)</sup> - في سنة سبع عشرة وثمانمائة -: في سابع شعبانها دخل الفرنج مدينة «سبتة» من بلاد المغرب وخربوها، وأخذوا ما كان بها من الأموال والذخائر حتى الكتب العلمية، وتركوها قاعاً خراباً؛ ومع ذلك فهي بأيديهم، فلا قوة إلا بالله، وكان أهلها، وهم محاصرون أرسلوا قصيدة طنانة يستنجدون فيها أهل الإسلام من أهل مصر وغيرها مطلعها:

حماة الهدى سبقاً وإن بعد المدى      فقد سألتكم نصرها ملة الهدى

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ ٢/٤، لابن حجر.

(٢) المؤرخ: عبد الحي بن احمد بن محمد بن العماد العكري، الدمشقي، الصالحي، الحنبلي، المعروف بابن العماد، الفقيه، الأديب؛ الشيخ، الفاضل، الإخباري العجيب الشأن، من آثاره: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، وشرح المنتقى، ت: ١٠٨٩ هـ. انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٢/٣٤٠، للمحبي، وديوان الإسلام ٣/٣٢٠ للغزي، ومعجم المؤلفين ٥/١٠٧.



فلم تفدهم شيئاً غير أن أجبيوا بقصيده من نظم لابن حجة، ويا ليتها مثلها<sup>(١)</sup>.

هذه الأوضاع المزرية، والنكبات المتتالية بلا شك أنها تترك بصمات واضحة على حياة الناس العامة والخاصة، لا سيما الطبقة الدينية المثقفة، بل لربما تكون المتضررة في الدرجة الأولى؛ إذ غالب ما يستخدمه الساسة في الوصول إلى مآربهم الدين، وعاطفة الناس نحوه، معتمدين في ذلك على حملته، ودعائه فمن وافقهم على ظلمهم ومطامعهم خسر ديانته، وأثر على مكانته، ومن خالفهم أو وقف - عدلاً - ضد أهدافهم نال من مرّ عقوباتهم.

ثم لا يخفى ما للأمن والاستقرار من أثر كبير في تطلع النابغين، ونمو الحضارات والوقوف على مشارف الثقافات؛ بخلاف ما لو كان الأمر سلبياً حال عصر الكافيجي؛ فمن الصعب النبوغ فيه إلا للفتنة العصامية الطموحة، والنابهة.

ومن هنا يأتي أحد أبرز مظاهر العظمة في حياة الإمام الكافيجي رحمه الله، على أنه حينما بلغ مبلغ العلم والسيادة احتف به رجال الدولة، وأولوه اهتمامهم الكبير، ولا غرو في ذلك فهو - حينها - مطلوب عزيز؛ ففي البدر الطالع:

وقد عظمه الملوك خصوصاً ملك الروم ابن عثمان؛ فإنه لا يزال يكتابه ويهدى إليه الهدايا السنية<sup>(٢)</sup>.

(١) شذرات الذهب ١١٥١٧.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١٧٢ / ٢، للشوكاني.

وقال ابن تغري بردي<sup>(١)</sup> في ترجمة «محمد الناصر»: وكان مجلسه لا يبرح مشحوناً بالعلماء مشايخ الإسلام يتداولونه بالنوبة؛ فكان لقاضي القضاة شهاب الدين بن حجر، وقت يحضر فيه في كل جمعة مرتين، ولقاضي القضاة سعد الدين بن الديرى الحنفي وقت غير ذلك يحضر فيه أيضاً في الجمعة مرتين؛ وأما العلامة محيي الدين الكافي الحنفي، والعلامة قاسم الحنفي، فكانا يلازمانه في غالب الأوقات ليلاً ونهاراً<sup>(٢)</sup>.

وفي معمعة الحياة السياسية المتردية في ذلك العصر لا بد من ذكر بعض الصور المشرقة في هذا الصدد، كفتوحات «مراد الثاني»، وتصديه لغارات الصليبيين، وبطولات محمد الفاتح، وفتحه للقسطنطينية، وبنائه للإمبراطورية العثمانية الإسلامية، واحتفاله بالحياة العلمية، والثقافية<sup>(٣)</sup>.

والله -برحمته- يجعل للأمة نفساً بين حلقات الكروب.

### المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية، والاقتصادية:

بلا شك أن للتقلبات السياسية، والتردي في الحكم الأثر الأكبر في عدم استقرار الشعوب، واضطراب حياتهم؛ فلا يخفى مدى تأثير اضمحلال الأمن، وتفشي الاعتداء، وانتشار الحروب، في حياة الناس الاجتماعية، والاقتصادية، لا سيما خواص الناس، ورؤوسهم بمن فيهم العلماء، بل هم من يتصدر

(١) العالم الشهير: يوسف بن تغري بردي الجمال أبو المحاسن بن الأتابكي، الظاهري القاهري الحنفي، المؤرخ، من آثاره: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ومورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، والبشارة في تكملة الإشارة للذهبي؛ ت: ٨٧٤ هـ. انظر: الضوء اللامع ٣٠٥/١٠، والبدر الطالع ٣٥٢/٢.

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٥٠٣/١٥، لابن تغري بردي.

(٣) انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية ١٥٣-١٦٠، لمحمد فريد بك. والخلافة العثمانية ص ١٠٤، لعبد المنعم الهاشمي.



لكثير من أمور العامة؛ لمكانتهم الدينية، ولا استشعارهم المسؤولية؛ وإمامنا الكافياجي -رحمه الله- من تلك الطبقة البهية بل هو في الطليعة منها؛ فكان لا بد من تناول شيء من الحالة الاجتماعية، والاقتصادية في تلك المرحلة؛ لتظهر عظمة شخصيته -رحمه الله-؛ فالحالة الاجتماعية، والاقتصادية في عصره -رحمه الله- لم تكونا بمعزل عن الأحداث السياسية، بل كان لتلك السياسات انعكاس واضح على حالة الناس في المعيشة والعلاقات الاجتماعية، ولذلك حينما استقر الأمر في عصر السلطان الأشرف قايتباي، وأخذ السياسة بحزم كان نتيجة ذلك الاستقرار في الاقتصاد؛ فانصرف إلى إنشاء الجسور، والطرق، والمدارس، والمساجد؛ كان ذلك ما بين عامي ٨٧٢-٩٠١هـ، وقد دامت ٢٩ عاماً؛ وهي فترة غير يسيرة عاش فيها إمامنا الكافياجي ما يقرب من: ٧ أعوام. ولا ريب أن الأمن الاقتصادي سبب للاستقرار الاجتماعي.

وهذا ويمكن تلخيص الحالة الاجتماعية في عصر الكافياجي -رحمه الله- بما يأتي:

- عدم الاستقرار في الحكم، وتنازع السلطة، واضطراب الفتن، وتنافس الملوك جعل من الشعوب الإسلامية فريسة، ونهباً لرواد الملك، وطلاب السلطة؛ مما جعل نظرة الملوك لرعاياهم نظرة استحواذ، وتقاسم.

- كانت طبقات المجتمع في ذلك العصر على أربع طبقات:

١- الحكام: والذين تنوعت سياستهم، بل وأجناسهم فهناك: المماليك، والعثمانيون، والخلفاء العباسيين، وغيرهم. على أن كثيراً من الحكام لاسيما المماليك كانوا يسعون لتوطيد ملكهم بشراء العبيد، وتدريبهم على السلاح والتدين، وكانوا يورثون الحكم لأبنائهم، وإن كانوا صغاراً، ومن هنا جاءت

فكرة الوصاية، أو النيابة عن الحاكم الصغير في تدبير الدولة، ثم لا يلبث الوصيُّ حتى يستبد بالسلطة. ثم إن هذه الطبقة قد استغلت نفوذها، فتمتعت بموارد البلاد، وخيرات المسلمين، يُقصون من يبغضون، ويقدمون من يحبون. كما أنه يدخل في هذه الطبقة بقية الأمراء، والقائمون بشؤون الدولة، وكذلك قادة العسكر، والذين كانوا مقربين من الحكام<sup>(١)</sup>.

ولابد لها هنا من كلمة إنصاف، ألا وهي ما نقل لنا التاريخ من عناية بعض السلاطين بتربية أبنائهم، وتعليمهم، والقيام على ذلك أتم القيام، وجلب العلماء، والأفاضل؛ لتنشئهم نشأة رجولية علمية معاً، كما كان الحال بالنسبة لمحمد الفاتح، والذي كان له صدى واسع النطاق عند المسلمين<sup>(٢)</sup>.

٢- العلماء: وهذه الطبقة الميمونة، على جلالتها، وقدرها في المجتمع، وبما أن العامة تبع لها؛ لاعتقادها بعلو كعبهم في الشرع؛ فإن الطبقة الأولى قد استغلت كثيراً منها، إما بمداهنتهم، ومصانعتهم، أو بالقسوة عليهم. ومن الولاة من كان يقربهم حباً فيهم، وأنساً بحديثهم. على أن هذه الطبقة هي المتصدرة لمهام الأمة، والمنافحة عن حياضها، وهم حرسة دينها؛ فكم عانوا في سبيل ذلك، ونالهم الأذى. وقد مرَّ في الحالة السياسية شيء من ذلك.

إذن فالعلاقة بين الأمراء، والعلماء (الطبقة الأولى، والثانية) كان لها زخمها، وشأنها؛ وقد سطر لنا التاريخ إضاءات رائعة من ذلك حينما: عقد السلطان (برسباي) مجلساً بين يديه، بالقضاة الأربعة، بسبب نذر «شاه رخ» بن تيمور أن يكسو الكعبة، فلما جلسوا للكلام، بعد أن سألهم السلطان في

(١) انظر: صبح الأعشى ٤ / ٦١، والعصر المالكي في مصر والشام ص ٣٢٠.  
(٢) انظر: العثمانيون في التاريخ والحضارة ص ٤٦، والخلافة العثمانية ص ١٠٤، لعبد المنعم الهاشمي.



معنى ذلك، أجاب قاضي القضاة بدر الدين محمود العيني الحنفي، بأن نذره لا ينعقد، فلم يتكلم أحد، وانفض المجلس على ذلك. وصار السلطان يقول: للعيني مندوحة في منع شاه رخ من الكسوة<sup>(١)</sup>.

٣- التجار: هذه هي الطبقة المخملية، والتي طالما كانت قريبة من صناع القرار؛ لمصالحها عندهم، ومصالحهم منها؛ وهكذا كان التجار في ذلك العصر، كانوا مقربين من السلاطين، وكان السلاطين يرون فيهم، مصدراً هاماً يمددهم بالمال لا سيما حال النكبات، وكان التجار في هذه المرحلة أصحاب ثروات هائلة في ظل السوق التجارية الكبيرة، والنشطة، والواسعة في مصر والشام، وغيرهما؛ على أن هذه الطبقة عانت كغيرها بسبب مصادرة أموال كثير من التجار، أو إثقالهم بالرسوم، والجمارك الباهضة -حتى كانوا يدعون على أنفسهم بسبب الرسوم والغرامات-؛ إذا ما استثنى من ذلك أصحاب الود، والمقربين من السلطات<sup>(٢)</sup>.

٤- عامة الشعب: وهم بقية أفراد المجتمع، كالفلاحين، والموظفين، والعمال، والصناع، وأصحاب المهن، والباعة؛ فقد عاشوا في ضيق وعسر، ولربما وجدوا عطفاً من بعض السلاطين في بعض الأحيان، لاسيما في وقت الشدة، والمجاعة، إلا أن كثيراً ممن عانوا شتات الأمر، وضيق العيش، وضعفت نفوسهم ربما مارسوا الاعتداء والنهب، خاصة في زمن التقلبات، والفتن، والاضطرابات، وغلاء الأسعار.

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٤٩/١٥، لابن تغري بردي. وانظر لعلاقة العلماء بالسلاطين: السلوك لمعرفة دول الملوك ١٢٤/٥، للمقريزي. والعصر المالكي ص ٣٢٣.

(٢) انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك ٧/٧٩، والعصر المالكي ص ٣٢٤.



ولقد كان نصيب الفلاحين من الفقر، والعوز هو النصيب الأوفر، حتى كان لقب «الفلاح» لفظاً ملازماً للضعيف المغلوب على أمره، على ما كان ينالهم من كثرة المغارم، والمظالم<sup>(١)</sup>.

والشعب هو الأمة في الحقيقة، لا بد من مداراتها، والقيام بواجب خدمتها، والإحسان إليها؛ ومن أجل ذلك كان بعض الحكام يراعي أمورها خوفاً من ثورتها، كما نقل التاريخ أن الظاهر جقمق سمح لملك التتار «شاه رخ» بكسوة الكعبة سنة: ٨٤٧هـ، ثم نزعها؛ لأن المسلمين، وسيما العامة لم يقبلوا ذلك؛ لما في تاريخ التتار من قتل، وهتك أعراض المسلمين<sup>(٢)</sup>.

٥- العبيد: وهم الطبقة الدنيا من المجتمع، جاءوا عن طريق السبي، أو الشراء؛ يتولون خدمة أسيادهم، وهم متفاوتون في المنزلة لاسيما أولئك الذين كان السلاطين يستجلبونهم من بلدان معينة، ويحافظون على بقائهم في القصر، وما يلبثون حتى يتقلدوا مهام الدولة، ويستولوا على سلطاتها، كما حصل من ممالك الجراكسة<sup>(٣)</sup>.

وأما بالنسبة للحياة الاقتصادية في عصر إمامنا الكافي جـي -رحمه الله- فقد كانت حياة تتسم بوفرة المال، وكثرة التجارة، وازدهار الصناعة، واتساع رقعة الزراعة، وكثرة الموارد، وتنوع صادرات البلاد في مجموع نواحي الحياة، والذي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

(١) انظر: النجوم الزاهرة ٣/ ١٩٨، والعصر المالكي ص ٣٢٥، وما بعدها.  
(٢) المنهل الصافي ص ٢١٩٤، ليوسف بن تغري بردي. وانظر: الطبقات السنية ٤/ ٦٥، للغزّي.

(٣) انظر: التاريخ الإسلامي ٧/ ٧٠، وما بعدها، للمؤرخ الشهير: محمود شاكر، ط: المكتب الإسلامي. وقد كان وفاة المؤرخ -رحمه الله- أثناء كتابة هذه الرسالة، فغفر الله له، وتقبله في الصالحين.



١- موارد الدولة، ونفقاتها: كان للسلطين عناية فائقة في الوضع الاقتصادي، - الشأن في كل دولة-؛ إذ بالمال تقوم مصالحها، وقد تنوعت الموارد في ذلك العصر لاسيما عند المماليك؛ تمثلت في ضريبة الأرض، والمعادن، والزكوات، وتركات من لا وارث لها، وضريبة القادر من أهل الكتاب، والرسوم الجمركية (المكوس)، إضافة إلى الغنائم، والضرائب الاستثنائية وقت الحروب<sup>(١)</sup>. وكانت نفقاتها في شؤون الدولة، والحرب، وأرزاق الجند، وما إلى ذلك؛ كما كان بعض السلاطين يواسي العامة، ويرعاهم من نفقات الدولة، لاسيما في الأزمات والمجاعات، كما مرّ.

## ٢- الموارد العامة (الزراعة، والصناعة، والتجارة):

- الزراعة: ازدهرت الزراعة في عصر الإمام الكافيجي سيما عند المماليك، وعُنوا بها عناية فائقة، بل كانت من أهم موارد الاقتصاد آنذاك، وقاموا بتقسيم الأراضي ومسحها، وإقطاعها، وإنشاء الجسور السلطانية، والبلدية من أجل توفير موارد الماء، وتعدد عند ذاك المحاصيل، وانتعشت بها البلاد، وكثرة الثروة الحيوانية، وتنوعت<sup>(٢)</sup>.

- الصناعة: وكذلك الشأن في الصناعة، بل إنها عظمت جداً، بفضل رؤوس الأموال، وتزايد الثروة، مما نتج عنه العناية بالمصنوعات، ودفعها إلى سوق الاستهلاك؛ وكان الصناعات المزدهرة في ذلك الوقت صناعة السلاح؛ فإن الدول وقتذاك كانت تباشر قتالاً متتابعاً، في مجابهة الغارات الصليبية، والثورات، والتقلبات في السلطة، حتى أنشأ في مصر سوقاً خاصاً بالسلاح<sup>(٣)</sup>؛

(١) انظر: العصر المماليكي ص ٢٨٣، وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ٢٨٦، وما بعدها.

(٣) السلوك لمعرفة دول الملوك ٨٣/٥.



ولا يخفى ما وصلت إليه الدولة العثمانية في عصر محمد الفاتح -والذي للكافيحي منزلة كبيرة عنده- إلى صناعة المدافع الضخمة العملاقة، وبكميات كبيرة، وتقنية عالية<sup>(١)</sup>.

إضافة إلى صناعة المنسوجات المتنوعة، والمعادن، والزجاج، والصناعات الكبيرة، كصناعة السفن، وغيرها مما لا يفي بالإشارة إليه هذا المبحث<sup>(٢)</sup>.

- التجارة: وأما التجارة، فقد كان لها صداها في ذلك العصر، خصوصاً وقد تولى بعض السلاطين تشجيع التجارة، وأمر بالرفق وحسن المعاملة مع التجار<sup>(٣)</sup>، وبذلك استقطب السوق تجار الداخل والخارج، وتوسعت التجارة جداً، وتوارد التجار من كثير من البلدان؛ ليحطوا رحالهم، وتجاراتهم في حاضرة مصر والشام. إضافة إلى حيوية الموانئ البحرية، والتي كانت تربط بين الشرق والغرب، والجنوب، وأمان الطريق الذي حرص المماليك على حمايته من الأعراب، والنهابين، ومراقبة حركة التجارة، وتفتيش البضائع، وكذلك استقطاب التجارة الأوربية، وإقامة العهود والمواثيق التجارية مع بعض البلدان. فكانت التجارة في أوج نشاطها في هذا العصر إذا ما استثنى من ذلك تسلط بعض الحكام على التجار، وفرض الرسوم والضرائب عليهم، وما كان يعانيه أهل المشرق من انعدام الأمن، وانتشار الناهيين، وقطاع الطرق<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الخلافة العثمانية ص ١٢٣، لعبد المنعم الهاشمي.

(٢) انظر: المواعظ والاعتبار ٣/ ٣٤١، والعصر المماليكي ص ٢٨٨، وما بعدها.

(٣) كتلك الرسائل التي كان يبعث بها بعض سلاطين مصر إلى تجار اليمن، والهند، وغيرهما، وقد ذكرها القلقشندي كما في: صبح الأعشى ١١/ ٤١٤ - ١٣/ ٣٤٠.

(٤) انظر: العصر المماليكي ص ٢٨٨، وما بعدها.



بذا يتبين أن الأوضاع الاجتماعية، وكذلك الاقتصادية كانت تدور بين الاضطراب تارة، والاستقرار تارة أخرى، رغم توفر المال، ووفرة الأيدي العاملة، والتجارات، بسبب ضعف السياسات، أو الممارسات الحكومية، التي تنكفت سبل العدل، والمساواة؛ ولا شك أن لهذا أثراً سلبياً لا سيما على القامات العلمية، التي تعتمد في كسب رزقها على الوظائف في كثير من الأحيان.

### المطلب الثالث: الحالة الفكرية، والعلمية:

رغم المآسي السياسية، والوضع المتردي للحكم في تلك الفترة من تمزق وتشرم، وعداء داخلي وخارجي، علاوة على كثير من المشاكل والاضطرابات بين العامة والخاصة؛ فإن العلم كان منتشرًا، والمدارس العلمية قائمة، والعلماء متوافرين، ولهم تقديرهم ومكانتهم، على المستوى السياسي والعام، لا سيما من بعض الملوك الذين كان لهم اهتمام في العلم، واستمالة للمسلمين، فقد نقل لنا التاريخ أن «شاه رخ» بن تيمور لئنك أرسل إلى السلطان برساي عام: ٨٣٢هـ يطلب منه السماح له بكسوة الكعبة، وأن يرسل إليه بكتب الحافظ بن حجر العسقلاني<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً أن نائب الشام «نوروز» لما بلغه خلع الخليفة جمع القضاة والعلماء وسألهم بما جرى، فأجابوا بأن هذا الخلع لا يصح<sup>(٢)</sup>.

فالعلماء لهم الدور الأكبر في حياة الناس؛ إذ هم حرسة الدين، وهم من يُقدَّر ويعلم حقيقة ما أنيط بهم، وهذا يدعو الولاية: إلى إحاطة العلماء بالتكريم.

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٥/٥٠٣، ليوسف بن تغري بردي.

(٢) المصدر السابق ١٥/٥٠٣.



وعلى كل حال، كان طبعياً، وحتماً مقضياً على هذه الدول أن تصانع شعوبها، وتتقرب إلى خواصها للتنافس بينها؛ فالاهتمام بالعلماء يؤثر إيجاباً على الحركة العلمية، والفكرية في المجتمعات، والعكس بالعكس.

كما أن تبدل السياسات، وكثرة الاضطرابات تنعكس بالسلب على الحركة التعليمية، والعلماء؛ (فلا ريب أنهم عندما تنقشع سحب الاضطرابات، وتسكن الثورات، يكون أول همّ الخواص فيهم أن ينشروا ما اندرس فيهم، مما كادت تذهب الحوادث بأصوله؛ حقاً لقد شعر العلماء بواجبهم إزاء كارثة بغداد التي اجتاحت ثروتهم العلمية، ولولا بقية مما في صدورهم لذهبت وانطمست معالمها)<sup>(١)</sup>.

وصدق الطنطاوي - رحمه الله -: والعلم إنما يترعرع في كنف السكون، والاستقرار<sup>(٢)</sup>.

ويتجلى اهتمام ولاة تلك الفترة بالعلماء، وتأثير ذلك عليهم واضحاً - لا سيما والكلام مساق في ترجمة الإمام الكافيجي - ما نقله المؤرخون في ترجمة ملك الروم ابن عثمان: محمد بن مراد بك بن محمد بك بن بايزيد بن مراد بن أرخان بن عثمان (محمد الفاتح)، صاحب بلاد الروم الذي صار كرسي مملكته «قسطنطينة» بعد فتحه لها كان ملكاً عظيماً اقتفى أثر أبيه في المثابرة على دفع الفرنج بحيث فاق مع وصفه بمزاحمة العلماء، ورغبته في لقائهم، وتعظيم من يرد عليه منهم، وإهدائه في كل قليل للمحيوي الكافيجي مع مكاتباته الفائقة، وانخفاضه عن أبيه في اللذات، وله مآثر كثيرة من مدارس، وزوايا، وجوامع<sup>(٣)</sup>.

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٩٢، للشيخ الأديب علي الطنطاوي.

(٢) المصدر السابق ص ١٩٢.

(٣) الضوء اللامع ١٠/٢٧، للسخاوي.



ومما يؤكد أن للمثقفين، وحملة العلم دوراً كبيراً، وأثراً بيناً في الناس، ومكانة رائدة، وعلى المستوى العام، تلك الفتنة العظيمة التي تقلد أمرها الشيخ بدر الدين الصوفي، وما حصل بسببها من ثورات، وتمرد، وتأييد لليهود والنصارى، وتفتيت لعقد نظام المسلمين؛ حتى قبض عليه، وحكم على نفسه بالإعدام، بعد مناظرات، ومداومات<sup>(١)</sup>.

كما أنه لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي كان يؤديه السلطان العثماني «مراد الثاني» في تشجيع الثقافة، وتحفيز أهلها؛ إذ كان صاحب أدب، وشعر، وكان له مجلسان أسبوعياً؛ ليسمع من أهل الثقافة، والعلم، والأدب، ويشجعهم، وينفعهم. وكان يرسل من خاصة ماله في كل عام ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار لأهل الحرمين، وبيت المقدس، وكان يعتني بالعلم، والعلماء، وكذلك كان ابنه محمد الفاتح<sup>(٢)</sup>.

وقد كان للكافيحي -رحمه الله- صولة وجولة في الساحة العلمية والفكرية؛ فمن مظاهر ذلك، (أن رجلاً من الأغبياء رام إظهار بدعة الاتحادية سنة: أربع وسبعين وثمانمائة بالقاهرة فأخذ يقرأ في (شرح السعيد الفرغاني) على «التائية»<sup>(٣)</sup>، فقام في نصره الله -سبحانه وتعالى- ورسوله -صلى الله عليه وسلم- قاضي القضاة: المحب بن الشحنة الحنفي، والعز الكناني

(١) انظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ص ٣٣، لطاشكبري زادة. وانظر: الخلافة العثمانية ص ٨٠، لعبد المنعم الهاشمي.

(٢) انظر: العثمانيون في التاريخ والحضارة ص ١٨٠ وما بعدها، لمحمد حرب. وانظر: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٢٥، نقلاً عن الخلافة العثمانية ص ١٠١، لعبد المنعم الهاشمي.

(٣) التائية (نظم السلوك)، في التصوف، لأبي حفص: عمر بن علي بن الفارض الحموي، ت: ٥٧٦هـ. ولها شروح منها: شرح: السعيد (محمد بن أحمد الفرغاني، ت: في حدود سنة: ٧٠٠هـ). انظر: كشف الظنون ١/٢٦٦.



الحنبلي، وكمال الدين: محمد بن إمام الكاملية الشافعي، فاستند ذلك الرجل إلى جماعة، واستفتى فيمن قال بكفر عمر بن الفارض؟ فكتب له أكثر فضلاء القاهرة ولم يصادفوا عين الصواب منهم:

الشيخ: محيي الدين الكافيجي، والشيخ: تقي الدين الحصني، والشيخ: فخر الدين المقسي، والشمس الجوجري، والجلال البكري الشافعيون، والشيخ: قاسم بن قطلوبغا الحنفي. ولما بلغ أجوبتهم البقاعي أجاب عنها أولاً، ثم انتقى من التائية ما يقارب: أربعمائة وخمسين بيتاً شهد شراحها أن مراده منها: صريح الاتحاد<sup>(١)</sup>.

والشاهد من ذلك أن الإمام كان محل ثقة، ورجوع عند الاختلاف، وإن لم يكن من نصيبه الصواب في كل مسألة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى سعة انتشار الثقافة، وسبل العلم والمعرفة، على مستوى المساجد، كجامع: عمرو بن العاص، وابن طولون، والأزهر، والأموي؛ أو على مستوى المدارس، كمدرسة: الناصرية، والكاملية، والظاهرية، والمنصورية، والصلاحية، ودار القرآن الرعائية، ودار الحديث الأشرفية، والنووية الكبرى، والعادلية، وغيرها كثير؛ أو حتى على مستوى الزوايا، والخوانق، وهي كثيرة جداً كمدرسة العسقلاني، والأرموية، وخانقاه شيخو، والسميساطية؛ وكذلك الرُّبُط، والمكتبات، كرباط الآثار، والتكريتي، ومكتبة المدرسة الظاهرية، وغير ذلك كثير<sup>(٢)</sup>.

(١) كشف الظنون ١/٢٦٦.

(٢) حسن المحاضرة ٢/٢٣٧ وما بعدها، وللمزيد ينظر: المواعظ والاعتبار ٤/٢٧٠-٣١٦، للمقرئزي. والدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي.



وقد تقلد إمامنا بعض تلك المدارس، والزوايا، كمشيخة: الخانقاه الشيخونية، ومشيخة زاوية الأشرف، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

وهذا كله أتاح بيئة علمية خصبة لطلاب العلم، وقصاده، وجعله عصرًا مليئًا بالعلوم، والعلماء، والنوابغ، والمؤلفين؛ كما لا يخفى كثرة المؤلفات في هذا العصر. وكان لإمامنا الكافي جي - رحمه الله - نصيبٌ ضخمٌ، وحظٌّ باذخٌ من ذلك.

(١) بغية الوعاة ١/١٦٧، والضوء اللامع ٢٦٠/٧.





## المبحث الثاني: التعريف بالإمام الكافيجي

وفيه ثلاثة مطالب

**المطلب الأول: الحياة الشخصية:**

بعد تلك الإطلالة السريعة من الحياة العامة المحيطة بالإمام الكافيجي - رحمه الله - يجدر الحديث عن حياة الإمام الخاصة مما يتعلق باسمه، ونسبه، وحياته، وسيرته العلمية، والاجتماعية، وتوابع ذلك.

**الفرع الأول: اسمه ونسبه ونسبته:**

أما اسم الإمام - رحمه الله -، ونسبه، ونسبته فهو: محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود المحيوي، الرومي البرعمي الحنفي، ويعرف: بالكافيجي<sup>(١)</sup>. وهو: برعموي<sup>(٢)</sup> الأصل، مصري المولد والوفاة. ينسب إلى: «كافية» ابن الحاجب<sup>(٣)</sup>، فيقال: الكافية جي<sup>(٤)</sup>، أو الكافيجي. وهي نسبة على قواعد لغة الأتراك كما سيأتي إن شاء الله.

(١) انظر: الضوء اللامع ٢٥٩/٧، والشقائق النعمانية ٤٠١١.

(٢) انظر: هدية العارفين ٢٠٨/٢. ولم أجد أصل هذه النسبة رغم البحث.

(٣) المراد بكافية ابن الحاجب: رسالة موجزة في النحو، اشتهرت باسم «الكافية»، وهي على اختصارها وشدة وجازتها، جمعت أهم مسائل النحو، وحوث جل مقاصده، وقد تسابق العلماء من بعد ابن الحاجب، إلى شرح هذه الرسالة وتوضيح مجملها.

وابن الحاجب هو الإمام: أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر، الكردي، الأسنائي، ثم المصري المالكي، المقرئ، النحوي، الأصولي، صاحب التصانيف، كان أبوه حاجباً للأمر عز الدين موسك الصلاحي، ت: ٦٤٦هـ. العبر في خبر من غير ٢٥٤/٣، للذهبي

(٤) انظر: هدية العارفين ٢٠٨/٢.



الفرع الثاني: كنيته، ولقبه، وشهرته:

أما عن كنية الإمام فكنيته: أبو عبد الله؛ بذلك نطقت كتب السير، قال تلميذه النجيب جلال الدين السيوطي: شيخنا العلامة أستاذ الأستاذين محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي الحنفي<sup>(١)</sup>. وغير ذلك كثير.

وأما عن لقبه وشهرته - رحمه الله - فقد لُقِبَ، واشتهر بالكافيجي (بكسر الفاء وفتح التحتية - وحرّف من سكنها - وجيم، إلى «كافية» ابن الحاجب؛ لكثرة قراءته وإقراءه لها)<sup>(٢)</sup>. وقد يقال: الكافية جي<sup>(٣)</sup> أو الكافياجي<sup>(٤)</sup>.

قال الشوكاني - رحمه الله -: وأكثر من قراءة «الكافية» لابن الحاجب، وإقراءها حتى نسب إليها. بزيادة جيم كما هي قاعدة الترك في النسب<sup>(٥)</sup>.

وفي مقطوعة الشوكاني هذه الدليل الواضح على ما كان عليه أسلافنا من الشغف بالعلم وكتبه، بما فيهم الإمام الكافيجي رحمهم الله جميعاً.

الفرع الثالث: مولده، وأسرته، ونشأته:

ولد الإمام الكافيجي - رحمه الله - بككجة كي من بلاد صروخان من ديار ابن عثمان الروم<sup>(٦)</sup> من آسيا الصغرى ثم ارتحل إلى فارس فسمع من الفري وغيره<sup>(٧)</sup>.

(١) بغية الوعاة ١٧١١.

(٢) لب اللباب في تحرير الأنساب ص ١/٩٩، لأبي بكر السيوطي.

(٣) الشقائق النعمانية ٤٠١، طاشكبري زادة.

(٤) انظر: الضوء اللامع ٢٥٩١٧. و: الشقائق النعمانية ٤٠١.

(٥) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١٧٢٢.

(٦) الضوء اللامع ٢٥٩١٧. ومعجم المؤلفين ٥١١٠.

(٧) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٠٣.



وقد اختلف في وقت مولده فمنهم من حدده بسنة: ثمان وثمانين وسبعمائة<sup>(١)</sup>. ومنهم من قال: سنة إحدى وثمانمائة<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من ذهب إلى التقدير والتقريب بأن مولده كان: قبل ثمانمائة تقريباً<sup>(٣)</sup>. وقرب السخاوي ذلك بقوله: ..... قبل التسعين وسبعمائة تقريباً؛ ثم قال: من قال سنة إحدى وثمانمائة فغلط<sup>(٤)</sup>.

وعلى كل فأجمع الأقوال أن مولده كان قبل بداية القرن التاسع، ولعل المرجح أنه كان سنة: ثمان وثمانين وسبعمائة؛ لأنه قول تلميذه، وخصيصه الإمام السيوطي، ثم إنه لا يعارض قول السخاوي الذي قال: قبل التسعين وسبعمائة تقريباً<sup>(٥)</sup>، بل إن القولين متواردان على منهل واحد، يكاد يجري واديهما على مجرى واحد وهو: ثمان وثمانين وسبعمائة. كما أن ذلك هو الذي اعتمده صاحب «طبقات المفسرين»<sup>(٦)</sup>.

أما نشأته فقد نشأ -رحمه الله- نشأة علمية منذ ناهز الحلم، ورحل وحصل، وفاق الأقران، قال تلميذه السيوطي: اشتغل بالعلم أول ما بلغ، ورحل إلى بلاد العجم والتتر....<sup>(٧)</sup>.

(١) بغية الوعاة ١١٩١. والأعلام ١٥٠١٦.

(٢) الضوء اللامع ٢٥٩١٧.

(٣) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١/٥٤٩، لأبي بكر السيوطي.

(٤) الضوء اللامع ٢٥٩١٧.

(٥) المصدر السابق ٢٥٩١٧.

(٦) طبقات المفسرين ص ٣٤٣، لأحمد بن محمد الأذرودي.

(٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١١٧/١، لجلال الدين السيوطي.



وقال عنه السخاوي: وقدم الشام وأقرأ بها، وحج، ودخل القدس، ثم قدم القاهرة بعيد الثلاثين<sup>(١)</sup>.

وهكذا بدأ الإمام رحلته العلمية الطويلة بالمشاورة، والحرص على العلم، وتتبع منابعه، ووراده.

### الفرع الرابع: صفاته: (الخلقية والخلقية):

أما عن صفاته -رحمه الله- الخلقية فلم أظفر بكبير طائل سوى ما ذكره السخاوي -رحمه الله- بقوله في صدد ذكر صفاته: ..... «والوجه البهي، والشبية المنورة»<sup>(٢)</sup>. وهذان الوصفان يعطيان انطباعاً عاماً عن صلاحه الظاهر، والدال على صلاح الباطن. وصدق سفيان الثوري<sup>(٣)</sup>: يصلون بالليل، فإذا أصبحوا رؤي ذلك في وجوههم<sup>(٤)</sup>، وقد نقل عن شريك بن عبد الله القاضي<sup>(٥)</sup>: [من كثر صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار]<sup>(٦)</sup>.

(١) الضوء اللامع ٢٥٩/٧.

(٢) الضوء اللامع ٢٥٩/٧.

(٣) الزاهد الشهير: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، إمام أهل الكوفة، كان من سادات أهل زمانه فقهاً وورعاً وحفظاً وإتقاناً، شأله في الصلاح والورع أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في ذكرها، ت: ١٦١ هـ.  
انظر: الأنساب ٥١٧/١، رجال صحيح مسلم ٢٨٢/١، لأحمد بن منجويه. وتاريخ بغداد ١٥١/٩.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٩٩/٢، لعبد الله بن عدي الجرجاني.

(٥) المحدث: شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي الكوفي القاضي، أحد الأئمة الأعلام، ثقة، وكان حسن الحديث، ت: ١٧٧ هـ.

انظر: معرفة الثقات ٤٥٣/١، للعجلي. وتاريخ بغداد ٢٧٩/٩، وتذكرة الحفاظ ١٧٠/١، للذهبي.

(٦) الكشف والبيان ٥٦/٢، للثعلبي.



ولا شك أن الوصف الخَلقي ليس بتلك الأهمية الكبيرة، ولذلك -نادراً- ما تذكر أوصاف العلماء الخَلقية؛ ذلك أن الإنسان لا يُحمد عليها، فليست من اختياره، ولا له فيها مدخل؛ وإنما الشأن في الصفات الخَلقية، والتي حاز -رحمه الله- فيها أجمل، وأقوى عبارات الوصف والثناء من قبل مترجميه.

من ذلك قول تلميذه الإمام السيوطي:

- وكان الشيخ -رحمه الله- صحيح العقيدة في الديانات، حسن الاعتقاد في الصوفية، محباً لأهل الحديث، كارهاً لأهل البدع، كثير التعبد على كبر سنه، كثير الصدقة والبذل، لا يبقى على شيء، سليم الفطرة، صافي القلب، كثير الاحتمال لأعدائه، صبوراً على الأذى، واسع العلم جداً<sup>(١)</sup>.

- وفي الضو اللامع: كل ذلك مع الدين التام والصيانة والعفة بحيث امتنع من إقراء بعض المردان في خلوة، وسلامة الصدر والحلم على أعدائه والكرم وإكثاره الصدقة والإطعام واستحضار القرآن والبكاء الكثير عند سماعه، وقوة الاستنباط منه، والوجه البهي، والشيبة المنورة،..... والإعراض عما يسلكه غيره من التعزية والتهنئة إلا في النادر معتذراً بعدم الإخلاص في ذلك؛ وإليه النهاية في حسن العشرة والممازجة مع أصحابه، ومداعتهم وملاطفتهم؛ لكنه لا يعترف لكبير أحد بالعلم<sup>(٢)</sup>.

- ومن صفاته الزهد، والانتقطاع للآخرة، فهو (متقلل من الدنيا جداً)<sup>(٣)</sup>.

- ومن تلك الصفات الجليلة التي تحلى بها الإمام خلة الوفاء؛ تمثل في قول تلميذه السيوطي: وما كنت أعد الشيخ إلا والداً بعد والدي؛ لكثرة ما له

(١) بغية الوعاة ١١٩/١.

(٢) الضوء اللامع ٢٦١/٧.

(٣) المصدر السابق ٢٦٠/٧.



علي من الشفقة والإفادة، وكان يذكر أن بينه وبين والدي صداقة تامة، وأن والدي كان منصفاً له، بخلاف أكثر أهل مصر<sup>(١)</sup>.

- ومن صفاته الكريمة تثبته، وحسن ظنه، ورجوعه إلى الحق؛ ففي الضوء اللامع: وهو ممن يميل إلى «ابن عربي»، وربما ناضل عنه، ومع ذلك فلما أبدت عنده شيئاً من كلماته انزعج وقال: هذا كفر صراح لكن حتى يثبت عنه<sup>(٢)</sup>.

- ومن صفاته أيضاً أنه كان يحب الناس في العلم، ويحثهم عليه، ويجذبهم نحوه، فكان مع كثرة تأليفه، عنده: مزيد الرغبة في إلقاء العلم وتقريره، وكذا في إطرائه وتعظيمه، ولا يروج عنده غالباً إلا من يسلك معه ذلك<sup>(٣)</sup>.

قال السخاوي في شأن كتابه «شرح قواعد الإعراب»:

كتبه عنه غير واحد من الفضلاء وزادت عدة كراريس بعض نسخه على الثلاثين وعتب على كاتبها؛ لاستدعائه إعراض كثير من قاصري الهمم عنه إذا سمع أنه في هذا المقدار<sup>(٤)</sup>.

هذه النبذ اليسيرة، والتي ظفرت بها من كتب السير تدل على ما كان عليه الإمام من الديانة، والخلق، وحسن السيرة، وصفاء السريرة، وسعة المعرفة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١/١١٩.

(٢) الضوء اللامع ٧/٢٦١.

(٣) الضوء اللامع ٧/٢٦١.

(٤) الضوء اللامع ٧/٢٦١.



المطلب الثاني: حياته العلمية، وفيه أربعة أفرع:

الفرع الأول: نشأته العلمية، ورحلاته.

كان للإمام الكافيجي نشأة تربوية مباركة، وحياة علمية متميزة فقد اشتغل بالعلم أول ما بلغ، ورحل إلى بلاد العجم والتتر، ولقي العلماء الأجلاء..... ودخل إلى القاهرة أيام الأشرف برسباي، فظهرت فضائله، وولي المشيخة بتربة الأشرف المذكور، وأخذ عنه الفضلاء والأعيان، ثم ولي مشيخة الشيخونية لما رغب عنها ابن الهمام<sup>(١)</sup>.

ولما (دخل إلى بلاد العجم والتتر - ومن جملة من أخذ عنه ابن فرشته -<sup>(٢)</sup> دخل القدس ثم قدم القاهرة، وأخذ عن جماعة من أعيانها، وظهرت كمالاته وأقبل عليه الفضلاء، ودرس، وأفتى، وصنف، وخضعت له الرجال، وذلت له الأعناق، وصار إلى صيت عظيم وجلالة، وشاع ذكره، وانتشر تلامذته، وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة، وتقدمت طلبته في حياته، وصاروا أعيان الوقت، وتزاحموا عنده<sup>(٣)</sup>.

كما أنه قدم الشام وأقرأ بها، وحج وكان دخوله القاهرة بعيد الثلاثين<sup>(٤)</sup>.

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١١٧/١، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية، صيدا.

(٢) هو الإمام: العالم العامل: المولى عز الدين عبد اللطيف بن الملك، المعروف بابن فرشته، كان عالماً فاضلاً ماهراً في جميع العلوم خصوصاً العلوم الشرعية؛ من آثاره: «شرح مجمع البحرين» و«شرح مشارق الأنوار» للإمام الصاغاني، ت: ٨٨٥ هـ. انظر: الشقائق النعمانية ٣٠/١، الطبقات السنوية في تراجم الحنفية ٣٨٣/٤، وشذرات الذهب ٣٤٢/٧.

(٣) البدر الطالع ١٧٢/٢.

(٤) الضوء اللامع ٢٦٠/٤، بتصرف.



بهذه النشأة العلمية، ومن بين تنوع رحلاته الكثيرة، شرقاً (بلاد العجم والتر)، وغرباً (بلاد الشام، والقدس، ومصر) جاء نبوغ الكافيجي، وسعة اطلاعه، وكثرة تفننه؛ فقد ضرب من كل علم بسهم، وأخذ من كل فن بطرف حتى تَوَجَّه السخاوي بقوله: الأستاذ في الأصلين، والتفسير، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، والهيئة، والهندسة، والحكمة، والجدل، والأكر<sup>(١)</sup>، والمرايا<sup>(٢)</sup>، والمناظر، مع مشاركة حسنة في الفقه، والطب، ومحفوظ كثير من الأدب واستعمال للنثر في كتاباته، بل ربما اخترع بعض العلوم<sup>(٣)</sup>.

بهذه النشأة العلمية الضخمة استقبل الكافياجي -رحمه الله- حياته الفكرية، والعلمية العميقة في الطرح، والتأليف، والسلاسة في القلم والسيلان في الذهن؛ وحينها ينقطع كلام التعجب من كثرة مؤلفاته، وسعة علمه، وقوة عارضته<sup>(٤)</sup>.

(١) علم الأكر: علم يبحث فيه عن الأحوال العارضة للكرة، من حيث أنها كرة، من غير نظر إلى كونها بسيطة، أو مركبة عصرية، أو فلكية. فموضوعه: الكرة، وهي جسم يحيط به سطح واحد مستدير، في داخله نقطة، يكون جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليه متساوية، وتلك النقطة مركز حجمها، سواء كانت مركز ثقلها أو لا. وهو من: فروع علم الهيئة. انظر: كشف الظنون ١ / ٨١.

(٢) علم المرايا: علم يتعرف منه أحوال الخطوط الشعاعية، المنعطفة، والمنكسرة، والمنعكسة، ومواقعها، وزواياها، ومراجعتها، وكيفية عمل المرايا المحرقة بانعكاس أشعة الشمس عنها، ونصبها، ومحاذاتها، ومنفعته: بليغة في محاصرات المدن، والقلاع. وهو من علوم الهندسة، فيه كتاب لابن الهيثم. انظر: كشف الظنون ٢ / ١٦٥٢، وأبجد العلوم ٢ / ٤٨٤، صبح الأعشى ١ / ٥٩٩.

(٣) الضوء اللامع ٧ / ٢٦١.

(٤) العارضة الناحية، يقال: فلان شديد العارضة: أي شديد الناحية، ذو جلد وصرامة؛ ويقال أيضاً: إنه لذو عارضة، وعارض أي: ذو جلد وصرامة، وقدرة على الكلام، مفوه =





وأما نشأته الأسرية، فذلك مما لم أظفر منه بشيء في كتب التراجم.

الفرع الثاني: شيوخه، وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

قد تنقل الإمام الكافيجي -رحمه الله- في البلاد لتحصيل العلم، والنهل من معينه؛ مما أكسبه ذلك اللقاء بكثير من علماء عصره، والأخذ عنهم، والاستفادة من علومهم في شتى الفنون؛ ومن أولئك الذين أخذ عنهم، وقرأ عليهم ممن سطرت لنا كتب التراجم أسماءهم:

١. عز الدين عبد اللطيف بن الملك الحنفي، الشهير بابن فرشته<sup>(١)</sup>.
٢. حافظ الدين بن محمد بن محمد الكردي، المشهور بابن البزازي<sup>(٢)</sup>.
٣. محمد بن سعد بن خليل بن سليمان المرزباني الحنفي، المعروف بابن سعد الدين، وكان الكافيجي يعظمه ويعتقده<sup>(٣)</sup>.
٤. محمد بن حمزة بن محمد بن محمد الرومي، العلامة شمس الدين بن الفنري -بفتح الفاء والنون وبالراء المهملة-. قال السيوطي: لازمه شيخنا

---

= على المثل. وعرض الرجل صار ذا عارضة، والعارضة -أيضاً-: قوة الكلام وتنقيحه والرأي الجيد.

والمراد المعنى الأخير، أي: قوة رأيه، ودقة تفكيره. انظر: كتاب العين ١/٢٧٦، وتاج العروس ١٨/٣٩٠، ولسان العرب ٧/١٦٥.

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١١٧/١. شرح مجمع البحرين -شرحاً حسناً جامعاً- لابن الساعاتي، البغدادي. انظر: أسماء الكتب ص ٢٦٠، لعبد اللطيف بن محمد رياض زادة، تحقيق د. محمد التونجي، ط: دار الفكر دمشق: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١١٧/١.

(٣) انظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي ١٤٩١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١١٧/١، لجلال الدين السيوطي.



العلامة محيي الدين الكافيجي، وكان يببالغ في الثناء عليه جداً<sup>(١)</sup>.

٥. حيدرة الشيرازي ثم الرومي، كان علامة بالمعاني والبيان والعربية<sup>(٢)</sup>.

٦. عبد الواحد الكوتائي<sup>(٣)</sup>.

٧. البرهان أمير حيدر الخافي، أحد تلامذة التفتازاني<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: تلاميذه:

عالم بمنزلة الكافيجي - رحمه الله من حيث العلم والتوسع فيه، والمكانة الاجتماعية والجاه، مع العمر الطويل، والشهرة الواسعة؛ لا بد وأن يكثر حوله الناس، ويتتابع إليه القصاد، ويقصده الطلاب والأعيان؛ وهكذا كان حال الإمام الكافيجي، حتى قال السخاوي: وانتشر تلامذته وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة، وتقدمت طلبته في حياته، وصاروا أعيان الوقت<sup>(٥)</sup>.

وقد صدق - رحمه الله - فإن الناظر في تراجم كثير من الأئمة والعلماء من سائر المذاهب والفنون يجدهم قد نهلوا من علمه، وأخذوا عنه، حتى قيل: إن ممن أخذ عنه التقي الحصني أحد مشايخ الوقت<sup>(٦)</sup>.

وهذه قائمة بسيرة ببعض أولئك الأعلام الذين أخذوا عن الإمام، ووردوا

معينه:

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٩٨.

(٢) المصدر السابق ١/٥٤٩.

(٣) الضوء اللامع ٧/٢٥٩.

(٤) المصدر السابق ٧/٢٥٩.

(٥) المصدر السابق ٧/٢٦٠.

(٦) المصدر السابق ٧/٢٦٠.

١. شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحافظ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الأزهري الشافعي<sup>(١)</sup>.
٢. بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن أحمد السيد شريف العباسي الشافعي القاهري ثم الإسلامبولي<sup>(٢)</sup>.
٣. إبراهيم بن علي بن محمد بن محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن عطية بن ظهيرة<sup>(٣)</sup>.
٤. نور الدين علي بن أحمد بن خليل بن ناصر بن علي بن طيء، المشهور قديماً بابن السقطي، وأخيراً بابن بصال الأسكندراني<sup>(٤)</sup>.
٥. إبراهيم بن محمد بن طنبغا الغزي؛ في ترجمته: اشتغل، وحصل<sup>(٥)</sup>.
٦. الحسين بن علي بن عبد الله بن سيف الدين الفيشي الأصل القاهري الحسيني سكناً، ويعرف: بابن فيشا<sup>(٦)</sup>.
٧. أحمد بن سليمان بن نصر الله البلقاسي الزواوي الشافعي المقرئ، الشيخ شهاب الدين أحد النبلاء<sup>(٧)</sup>.
٨. عبد الحق بن محمد، الشيخ الإمام، شيخ الإسلام الحبر البحر، العلامة الفهامة السنباطي، القاهري، الشافعي، خاتمة المسندين<sup>(٨)</sup>.

(١) شذرات الذهب ١٣٤/٨.

(٢) الضوء اللامع ٣٣٥/٨.

(٣) نظم العقيان في أعيان الأعيان ١٧/١.

(٤) شذرات الذهب ٢٦٠/٧.

(٥) الطبقات السنوية في تراجم الحنفية ١٥٢/٣.

(٦) المصدر السابق ١٥٢/٣.

(٧) نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي ٤٢/١.

(٨) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ١/٢٢٢، نجم الدين بن الغزي.



٩. عبد الرحيم بن أحمد، الشيخ العلامة الإمام، والمولى الفهامة الهمام،  
شيخ الإسلام، ومحقق القاهرة والروم والشام، السيد الشريف الحسين النسيب  
أبو الفتح بدر الدين العباسي القاهري<sup>(١)</sup>.

١٠. الإمام الشهير جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وقد  
قال عن نفسه: ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي  
أربع عشرة سنة؛ فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني  
وغير ذلك؛ وكتب لي إجازة عظيمة<sup>(٢)</sup>.

١١. إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن اسماعيل البرهان أبو الوفاء، ابن  
الزين المقري الكركي الأصل، الحنفي إمام السلطان؛ كان مما قاله (الكافيجي)  
في إجازته التي أذن له فيها في الإقراء والتدريس والافتاء والتأليف:

لا تنكرن إهداءنا لك منطقاً منك استفدنا لفظه ونظامه  
ومنه:

انظر إلى نظري إليك فإنه عنوان ما أخفيت في أحشائي<sup>(٣)</sup>

١٢. الناصري بن الظاهر جقمق<sup>(٤)</sup>.

١٣. أحمد بن محمد بن محمد بن عمر بن رسلان بن نصير الولوي أبو  
الفضل وأبو الرضا بن التقي بن البدر بن السراج البلقيني الأصل القاهري  
الشافعي<sup>(٥)</sup>.

(١) الكواكب السائرة ٢/ ١٥٩.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٢٣٨.

(٣) الضوء اللامع ١/ ٦٠١.

(٤) المصدر السابق ٢٦٧.

(٥) المصدر السابق ٢/ ١٨٨.

١٤. علي بن داود بن إبراهيم نور الدين القاهري الجوهري الحنفي الماضي أبوه ويعرف بابن داود وبابن الصيرفي..... في ترجمته: واشتدت عنايته بملازمة الكافيافي<sup>(١)</sup>.

١٥. محمد بن مراد بك بن محمد بك ابن عثمان. صاحب بلاد الروم..... في ترجمته: إهدائه في كل قليل للمحيوي الكافيافي<sup>(٢)</sup>. وغير هؤلاء كثير جداً، وكما قال السخاوي - فيما تقدم آنفاً -: وانتشر تلامذته وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة<sup>(٣)</sup>.

#### الفرع الثالث: عقيدته، ومذهبه:

أولاً: عقيدته: أما عن عقيدته فقد قال تلميذه السيوطي: وكان الشيخ -رحمه الله - صحيح العقيدة في الديانات، حسن الاعتقاد في الصوفية، محباً لأهل الحديث، كارهاً لأهل البدع<sup>(٤)</sup>.

وبالنظر في بعض ما كتبه الإمام يجد الباحث أن الإمام الكافيي -رحمه الله- كان في العقيدة على مذهب الأئمة الأشاعرة<sup>(٥)</sup>، ذلك واضح في تقريراته؛ ففي كتابه «التيسير في قواعد علم التفسير»<sup>(٦)</sup>: وأما إذا قال المراد منه (أي:

(١) الضوء اللامع ٢١٧/٥.

(٢) المصدر السابق ٤٧/١٠، وذلك باعتبار كثرة مجالسته له، وعنايته به.

(٣) ذكره السخاوي «الضوء اللامع» ٢٦/٧. في ترجمة -محمد بن محمد المعروف بابن الغرس.

(٤) بغية الوعاة ١١٧/١، لجلال الدين السيوطي.

(٥) الأشاعرة: هم المنتسبون لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، (ت: ٣٣٠هـ) -رحمه الله- في مذهبه الذي اتخذه بعد تركه الاعتزال، وقبل تصريجه بانتسابه إلى مذهب الإمام أحمد، ومتأخروهم يثبتون سبع صفات فقط، وينكرون علو الذات، ويقولون: إن الإيمان هو التصديق. انظر: الملل والنحل ٩٣/١، للشهرستاني. ومجموع فتاوى ابن تيمية ٥٢/٦-٥٥.

(٦) التيسير في قواعد علم التفسير ص ٣٣، للإمام الكافيي.

الاستواء على العرش): هو الاستقرار عليه كما - زعم البعض -، فيكون ذلك تفسيراً بالرأي على سبيل التشهي غير موافق لدليل من الأدلة؛ فيكون داخلياً تحت قوله - صلى الله عليه وسلم -: [من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار]<sup>(١)</sup>.

وقال: والمراد من الكلام ها هنا: هو الكلام اللفظي إذ لا يبحث في علم التفسير عن أحوال الكلام النفسي<sup>(٢)</sup>.

والكلام النفسي إنما هو من معتقد الأئمة الأشاعرة في القرآن الكريم. وقال في رسالته هذه: وأما الرحمة في حق الله تعالى فهي مجاز؛ فقيل: هو إرادة إيصال الثواب ودفع الشر؛ فعلى هذا كان الباري تعالى رحماناً في

(١) الحديث رواه بلفظ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» الترمذي من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - ١٩٩ / ٥، برقم: ٢٨٧٥، وحسنه. وعند النسائي في الكبرى، ٣٠ / ٥، برقم: ٨٠٨٥. وأبو داود بلفظ: «من قال في كتاب الله عز وجل برأيه فأصاب فقد أخطأ»، ٣ / ٣٨٥، برقم: ٣٦٥٤. وأبو يعلى ٣ / ٩٠، برقم: ١٥٢٠، إلا أن فيه من قال في القرآن... ومثله البيهقي في «شعب الإيمان» ٢ / ٤٢٣، برقم: ٢٢٧٧. والطبراني في «الأوسط» ٥ / ٢٠٨، برقم: ٥١٠١. وقد رواه الإمام أحمد ٣ / ٤٩٦، رقم: ٢٠٦٩، من طريق: عبد الأعلى الثعلبي، وهو ضعيف، ومن هذا الطريق رواه البغوي ١ / ٤٥، والطبري ١ / ٧٨، في تفسيريهما؛ وروياه كذلك عن طريق: سهيل بن عبد الله (ابن أبي حزم)، وقد ضعفه كثير من أهل العلم. وكذلك فعل الطبراني في المعجم الكبير ٢ / ١٦٣، والأوسط ٥ / ٢٠٨.

ولم أجد اللفظ الذي أورده الكافي في فله حصل جمع بين لفظ الترمذي ولفظ «من فسر القرآن برأيه وهو على وضوء فليعد وضوءه» رواه الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي هريرة، برقم: ٥٦٢٢، ط: دار الكتب العلمية. وفي سننه عثمان بن مطر، منكر جداً. أو لعل الكافي تبع في ذلك الغزالي في «إحياء علوم الدين» أو الفخر الرازي في «التفسير» ٧ / ١٥٥. والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» رقم: ١١٤. وفي سائر كتبه.

(٢) التيسير في قواعد علم التفسير ص ٢٢.



الأزل؛ لأن إرادته أزلية ومعنى ذلك: أنه تعالى أراد في الأزل أن ينعم على عباده المؤمنين فيما يزال؛ فتكون الرحمة حينئذ من صفات الإرادة، وقيل: هي من صفات الفعل؛ فيكون معناها إيصال الخير ودفع الشر<sup>(١)</sup>.

فالناظر في كتبه -رحمه الله- يجد ذلك بيناً. كما أنه متأثر بالتصوف، قال تلميذه السيوطي -في ترجمة: ابن سعد الدين-: وكان الكافيحي يعظمه ويعتقده<sup>(٢)</sup>. بل إن له كتاباً في التصوف وهو: قبلة الأرواح<sup>(٣)</sup>، وكذلك وصفه: عمر كحالة<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: مذهبه: كان الإمام الكافيحي -رحمه الله- حنفي المذهب، ذكر ذلك كثير ممن ترجم له كالإمام السيوطي<sup>(٥)</sup>، والسخاوي<sup>(٦)</sup>، وابن العماد<sup>(٧)</sup>، والأندروي<sup>(٨)</sup>، وابن الغزي<sup>(٩)</sup> وكحالة<sup>(١٠)</sup>. بل قد انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: صفحة: ٤٢٩، من هذا الكتاب.

(٢) انظر: نظم العقيان، ١٤٩١، وبغية الوعاة ١١٧/١. كلاهما للسيوطي.

(٣) إيضاح المكنون ٢٢٠/٢.

(٤) معجم المؤلفين ٥١/١٠.

(٥) بغية الوعاة ١٧/١.

(٦) انظر: الضوء اللامع ٢٥٩/٧. و: الشقائق النعمانية ٤٠/١، طاشكبري زادة.

(٧) شذرات الذهب ٣٢٦/٧.

(٨) طبقات المفسرين ص ٣٤٣.

(٩) ديوان الإسلام ٦٣/٤.

(١٠) معجم المؤلفين ٥١/١٠.

(١١) الأعلام ١٥٠/٦.



### الفرع الرابع: مناصبه العلمية، ووظائفه:

كان الإمام الكافيجي في منزلة عظيمة بين الناس، الكبير منهم والصغير كما مرّ، لا سيما عند أهل الولاية والسلطنة، مما أتاح له -رحمه الله- أن يتولى كثيراً من الوظائف والمناصب، فمن تلك التي وصل خبر توليه لها:

١. مشيخة خانقاه<sup>(١)</sup> الشيخونية<sup>(٢)</sup>.

٢. مشيخة زاوية الأشرف<sup>(٣)</sup>.

٣. مشيخة التربة الأشرفية<sup>(٤)</sup>.

هذا وقد قال السخاوي: ثم مات بعد أن سمعت منه أن السلطان عينه لمشيخة مدرسته<sup>(٥)</sup>. وقال الزركلي: انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي بمصر<sup>(٦)</sup>.

المطلب الثالث: وفاته، وآثاره، وثناء العلماء عليه، وفيه ثلاثة أفرع:

### الفرع الأول: مرضه، ووفاته:

هكذا الحياة تنقضي بما فيها من حلومر، وخير وشر، حكم الله على الخلق كافة؛ ليستبين في عجالة أن البقاء الحقيقي، والدائم لله وحده. وبعد رحلة مفعمة بالعلم والتعليم، مليئة بالعمل الدؤوب، وخدمة الدين والمبادئ

(١) الخانقاه: مفتوحة النون، كلمة معربة من الفارسية (فانه كاه)، وتعني: بقعة يسكنها أهل الصلاة والخير، والصوفية، قال المقرئزي: وقد حدثت في الإسلام في حدود الأربعمئة.

انظر: تاج العروس ٢٥/٢٧٠، المواعظ والاعتبار ٤/٢٨٠.

(٢) بغية الوعاة ١/١٦٧. والضوء اللامع ٧/٢٦٠.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٧/٢٦٠.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/١١٧. وكذلك: الضوء اللامع ٧/٢٦٠.

(٥) الضوء اللامع ٧/٢٦٠.

(٦) الأعلام ٦/١٥٠.





قضى الإمام الكافيجي - رحمه الله - بعد ما: (ابتدأ به المرض في أوائل المحرم سنة: تسع وسبعين بالزحير<sup>(١)</sup>)، وتوالي الإسهال بحيث كان يعتره غم بسببه، ولا يمكن كبير أحد من الجلوس معه غالباً، ثم مات في صبيحة يوم الجمعة رابع جمادى الثانية منها)<sup>(٢)</sup>.

بعد ذلك المرض الطويل الذي عاشه الإمام، أذن الله للروح أن تفارق الجسد، وللعالم أن يودع الدنيا، ف(مات يوم الجمعة رابع جمادى الآخرة سنة: ٨٩٩ تسع وتسعين وثمان مائة بمصر<sup>(٣)</sup>). كذا قال الشوكاني !!!.

ولعل ذلك سبق قلم؛ فإن وفاته إنما كانت سنة: تسع وسبعين وثمان مائة؛ ولذلك قرر السخاوي أن: وفاته كانت في صبيحة يوم الجمعة من سنة: تسع وسبعين<sup>(٤)</sup>. وذهب السيوطي إلى أن وفاته كانت: ليلة الجمعة<sup>(٥)</sup>. وقد قال في «بغية الوعاة»: توفي الشيخ شهيداً بالإسهال ليلة الجمعة رابع جمادى الأولى: سنة تسع وسبعين وثمانمائة<sup>(٦)</sup>.

فالله أعلم أيّاً كان ذلك، وإن كان قول السيوطي هو المرجح؛ لقربه منه، ولصوقه به، أو أن ذلك كان ليلة الجمعة في الصباح منها (أي: بعد منتصف الليل)؛ لقول السخاوي صبيحة الجمعة.

(١) الزحير: استطلاق البطن، وكذلك الزحار بالضم. والزحير: التنفس بشدة. يقال: زحرت المرأة عند الولادة تزحر. الصحاح ٢/٦٦٨. والمراد به ههنا: المعنى الأول وهو الإسهال، يدل عليه قوله: وتوالي الإسهال.

(٢) الضوء اللامع ٧/٢٦١.

(٣) البدر الطالع ٢/١٧٢.

(٤) الضوء اللامع ٧/٢٦١. مع حذف وتصرف يسير.

(٥) حسن المحاضرة ١/٥٤٩.

(٦) بغية الوعاة ١/١١٩.



هذا وقد حزن المسلمون لفقده - السيد منهم والمسود-، واحتفوا بجنائزته في جو مهيب وحزين، حضره السلطان، (وحمل نعشه حتى صلى عليه بسبيل المؤمنين باستدعاء السلطان له، وشهده الصلاة عليه، ثم دفن بحوش كان أعدده لنفسه، وحوطه قبل موته بثلاثة أيام بجوار سبيل التربة الأشرفية، كان هو يدفن به الغرباء المترددين إليه ونحوهم)<sup>(١)</sup>.

وتأسف الناس عليه، وعظموا فقده، وأكبروا رحيله، حتى قال السخاوي: وتأسف الناس على فقده ولم يخلف مثله - رحمه الله - وإيانا<sup>(٢)</sup>.  
وقدرثاه الشعراء بجمل التفجع، وعبارات الثناء، تدل على مكانته، وجليل فقده، فمنهم الشهاب المنصوري إذ يقول:

بكت على الشيخ محيي الدين كافيحي	عيوننا بدموع من دم المهج
كانت أسارير هذا الدهر من درر	تزهى فبدل ذاك الدر بالسبج <sup>(٣)</sup>
فكم نفى بسامع من مكارمه	فقراً وقوم بالإعطاء من عوج
يا نور علم أراه اليوم منطفئاً	وكانت الناس تمشي منه في سرج
فلو رأيت الفتاوى وهي باكية	رأيتها من نجيع <sup>(٤)</sup> الدمع في لجج <sup>(٥)</sup>

(١) الضوء اللامع ٢٦١/٧. مع حذف وتصرف يسير.

(٢) المصدر السابق ٢٦١/٧. مع حذف وتصرف يسير.

(٣) السبج: من المعرب من الفارسية، وله عدة معان؛ أنسبها للمقام: الخرز الأسود.

انظر: معجم مقاييس اللغة ٣/١٢٥، ولسان العرب ٢/٢٩٤.

(٤) النجيع: النافع أو المؤثر، يقال: نجع فيه الخطاب، والوعظ، والدواء، أي دخل وأثر. ونجع الصبي بلبن الشاة، إذا غذي به. انظر: الصحاح ٣/١٢٨٨، تاج العروس ٢٢/٢٣٥، مادة (نجع).

(٥) الاختلاط، والتهادي، والاضطراب، والتردد. انظر: الصحاح ١/٣٣٧، وتاج العروس



ولو سرت بثناه عنه ريح صبا  
يا وحشة العلم من فيه إذا اعتركت  
لم يلحقوا شأو علم من خصائصه  
قد طالما كان يقربنا ويقربنا  
سقياً له وكساه الله نور سنا  
الفرع الثاني: آثاره، ومؤلفاته:

لقد ترك الإمام الكافي - رحمه الله - تراثاً كبيراً، ووموروثاً هائلاً، أثرى بذلك المكتبة الإسلامية في جميع نواحيها. وهذه شهادة من عالم كبير، ومؤلف شهير، وتلميذ خصيص به، إنه الإمام السيوطي، وهو يحكي لنا ما كان عليه شيخه الكافي من سعة الثقافة، والتمكن في العلم، وكثرة التأليف، والتفنن فيه؛ قال السيوطي: وكان الشيخ إماماً كبيراً في المعقولات كلها: الكلام، وأصول اللغة، والنحو والتصريف والإعراب، والمعاني والبيان، والجدل والمنطق والفلسفة، والهيئة؛ بحيث لا يشق أحد غباره في شيء من هذه العلوم، وله اليد الحسنة في الفقه والتفسير، والنظر في علوم الحديث، وأما تصانيفه في العلوم العقلية فلا تحصى، بحيث إنني سألته أن يسمي لي جميعها؛ لأكتبها في ترجمته، فقال: لا أقدر على ذلك. قال: ولي مؤلفات كثيرة أنسيتها، فلا أعرف الآن أسماءها. وأكثر تأليف الشيخ مختصرات، وأجلها وأنفعها على الإطلاق «شرح قواعد

(١) الأرج: رائحة الطيب، أو نفحة الريح الطيبة. انظر: معجم مقاييس اللغة ١/ ٩٤،  
والصحيح ١١/ ١٢٦.  
(٢) الرهج: الغبار. الصحيح ٦/ ٣٤.  
(٣) بغية الوعاة ١/ ١١٩.



الإعراب»؛ و«شرح كلمتي الشهادة».....<sup>(١)</sup>.

فمؤلفاته -رحمه الله- كثيرة وكثيرة، تدل على سيلان ذهنه، وقوة استحضاره، وجريان قلمه؛ وقد نص كثير من مترجميه على ذلك؛ قال تلميذه السيوطي -في موضع آخر-: وله تصانيف كثيرة<sup>(٢)</sup>.

وقال السخاوي: وزادت تصانيفه على المائة وغالبها صغير ومن محاسنها «شرح القواعد الكبرى» لابن هشام<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>. وقال ابن الغزي: له مؤلفات كثيرة<sup>(٥)</sup>. وهذه قائمة ببعض مؤلفاته التي تيسر الوقوف عليها- لا سيما وهذا الأمر من الصعوبة بمكان؛ وقد عجز عن استحضاره المؤلف نفسه؛ لكثرتها كما مرّ:-  
١. شرح الإعراب عن قواعد الإعراب<sup>(٦)</sup>.

قال السخاوي: ومن محاسنها «شرح القواعد الكبرى» لابن هشام، كتبه عنه غير واحد من الفضلاء وزادت عدة كراريس بعض نسخه على الثلاثين<sup>(٧)</sup>.

(١) بغية الوعاة ١/١١٩.

(٢) حسن المحاضرة ١/٥٤٩.

(٣) العالم العلامة: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، جمال الدين أبو محمد الأنصاري، منقح الألفاظ محقق المعاني، صاحب التصانيف المفيدة، من آثاره: «قواعد الإعراب» و«شذور الذهب» و«قطر الندى وبل الصدى» ت: ٧٦١هـ. انظر: الدرر الكامنة ٣/٩٤، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ٢/٦٦، لبرهان الدين بن مفلح. وبغية الوعاة ٢/٦٨.

(٤) انظر: الضوء اللامع ٧/٢٦٠.

(٥) ديوان الإسلام ٤/٦٣، للغزي.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١/١١٨، وغيره كثير. وهذا الكتاب هو أشهر كتبه تقريباً، وقد تناوله بالتحقيق الدكتور: محمود بن يوسف فجال في أطروحاته للإجازة العالمية (الماجستير)، من جامعة: الأزهر، كلية اللغة العربية.

(٧) الضوء اللامع ٧/٢٦٠.

- قال حاجي خليفة في شأن كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب»: وله شروح أحسنها: شرح: العلامة محيي الدين: محمد بن سليمان الكافيجي<sup>(١)</sup>.
٢. أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة<sup>(٢)</sup>.
٣. شرح على تهذيب النطق والكلام للتفتازاني<sup>(٣)</sup>.
٤. التيسير في علم التفسير<sup>(٤)</sup>.
٥. شرح الاستعاذة والبسملة (وهو كتابنا هذا)<sup>(٥)</sup>.
٦. شرح العقائد العضدية، للقاضي عضد الدين الإيجي<sup>(٦)</sup>.
٧. الفرح والسرور في بيان المذاهب<sup>(٧)</sup>.
٨. مسألة الاستثناء، قال صاحب (الشقائق): لم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وأورد فيها: لطائف لم تسمعها آذان الزمان، ولقد طالعتها وانتفعت بها، رَوَّحَ اللهُ رُوحَهُ<sup>(٨)</sup>.
٩. منبع الدرر في علم الأثر<sup>(٩)</sup>.

---

(١) كشف الظنون ١ / ٨١.

(٢) انظر: الأعلام ١٥٠١٦.

(٣) كشف الظنون ١ / ٥١٦.

(٤) كشف الظنون ١ / ٥٢٠، وقد طبع: بتحقيق: مصطفى الذهبي، ط: مكتبة القدسي.

(٥) وسيأتي الكلام عليه، وعلى نسبته في صفحة: ١٠٧، من هذا البحث.

(٦) كشف الظنون ٢ / ١١٤٤.

(٧) كشف الظنون ٢ / ١٢٥٣. وذكره الباباني في «هدية العارفين» باسم: الفرح والسرور في

بيان المذاهب المشهور، ٢ / ٢٠٩.

(٨) قال ذلك في: الشقائق النعمانية ١ / ٤١، لطاشكيري زادة.

(٩) كشف الظنون ٢ / ١٨٤٧.



١٠. نزهة الأرواح، وغبطة الأشباح<sup>(١)</sup>.
١١. وجيز النظام في إظهار موارد الأحكام<sup>(٢)</sup>.
١٢. الأنوار في علم التوحيد الذي هو أشرف العلوم والأخبار<sup>(٣)</sup>.
١٣. حل الإشكال في مباحث الأشكال<sup>(٤)</sup>.
١٤. رمز الخطاب برشح العباب<sup>(٥)</sup>.
١٥. بنات الأفكار في شأن الاعتبار<sup>(٦)</sup>.
١٦. الإشراف في مراتب الطباق<sup>(٧)</sup>.
١٧. أنس الأنيس في معرفة شأن النفس النفيس<sup>(٨)</sup>.
١٨. خلاصة الأقوال في حديث «إنما الأعمال»<sup>(٩)</sup>.
١٩. قبلة الأرواح، في التصوف<sup>(١٠)</sup>.
١٠. الدرة الغالية النورانية، والألطف الشريفة الربانية<sup>(١١)</sup>.

---

(١) كشف الظنون ٢/١٩٣٩.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٠٠٤.

(٣) الضوء اللامع ٣٢٦/٥، وإيضاح المكنون ١/١٤٥١.

(٤) إيضاح المكنون ١/٤١٦١.

(٥) المصدر السابق ١/٥٨٣١.

(٦) المصدر السابق ١/١٩٧١.

(٧) المصدر السابق ١/٨٧١.

(٨) المصدر السابق ٣/١٣٢١.

(٩) المصدر السابق ٣/٤٣٣١.

(١٠) المصدر السابق ٢/٢٢٠١.

(١١) المصدر السابق ٣/٤٥٩١.

٢١. سيف الملوك والحكام، المرشد لهم إلى سبيل الحق والإحكام<sup>(١)</sup>.
٢٢. قرار الوجد في شرح الحمد<sup>(٢)</sup>.
٢٣. قلائد العقيان في بحر فضائل شهر رجب وشعبان<sup>(٣)</sup>.
٢٤. كشف النقاب للأصحاب والأحباب، في إعجاز القرآن<sup>(٤)</sup>.
٢٥. معراج الطبقات، ورافع الدرجات لأهل الفهم والثقات، في الفقه مرتب على بابين<sup>(٥)</sup>.
٢٦. بنات الأفكار في شأن الاعتبار<sup>(٦)</sup>.
٢٧. التمهيد في شرح التحميد<sup>(٧)</sup>.
٢٨. حسن الختام للمرام من هذا الكلام<sup>(٨)</sup>.
٢٩. الحق والنصرة الأحق<sup>(٩)</sup>.
٣٠. سيف القضاة على البغاة<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) إيضاح المكنون ٣٦٤/٤.
- (٢) المصدر السابق ٢٢٢/٤.
- (٣) المصدر السابق ٢٣٨/٤.
- (٤) المصدر السابق ٣٦٩/٤.
- (٥) المصدر السابق ٥١١/٣.
- (٦) المصدر السابق ١٩٧/٣. وهدية العارفين ٢٠٨/٢.
- (٧) هدية العارفين ٢٠٨/٢.
- (٨) إيضاح المكنون ٤٠٤/٣. وهدية العارفين ٢٠٨/٢. والمخطوط موجود في: مخطوطات القاهرة، أول ١/١٧٧.
- (٩) هدية العارفين ٢٠٨/٢.
- (١٠) كشف الظنون ١٠١٨/٢. وهدية العارفين ٢٠٨/٢.



٣١. شرح الاستعارة<sup>(١)</sup>.
٣٢. شرح أسماء الله الحسنی<sup>(٢)</sup>.
٣٣. عقد الفوائد من تحرير الفرائد، في مجلد<sup>(٣)</sup>.
٣٤. نزهة الإخوان في تفسير آية: (يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ)<sup>(٤)</sup>.
٣٥. نزهة الأرواح وغبطة الأشباح<sup>(٥)</sup>.
٣٦. النزهة في الروح والنفس<sup>(٦)</sup>.
٣٧. نزهة المعرب في المشرق والمغرب<sup>(٧)</sup>.
٣٨. نيل المرام في تفسير قوله تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ)<sup>(٨)</sup>.

- (١) هدية العارفين ٢/٢٠٩.
- (٢) المصدر السابق ٢/٢٠٩. وهو: من مخطوطات اسكوريال، ثان ١٥٩٦. قال التُّرْكُزِي الشنقيطي: عليها خط تلميذه الحافظ السيوطي، وهو كتاب نفيس قليل الوجود. انظر: أشهر الكتب العربية الموجودة بخزائن مكاتب دولة أسبانيا، محمد محمود بن التلاميذ التُّرْكُزِي الشنقيطي، تحقيق: عبد الرحمان بلحاج، نواكشوط: ٢٠١٠م.
- (٣) هدية العارفين ٢/٢٠٩. وهناك مخطوط: بعنوان «فرائد بحر الفوائد»، يوجد في: مكتبة تشستريتي رقم (٣٥١٩)، دبلن - إيرلندا، أوراقه: (٥ ورقة) وهي: نسخة تامة ذهبية - من مکتوبات القرن التاسع الهجري تقديراً. تكلم فيه عن الحقيقة، والحلف على تحويل الحجر ذهباً، والزواج بالجنية. فما أدري أهو أم لا؟! والذلي يغلب على الظن أنه سواه؛ إذ قد نص في «هداية العارفين» أنه مجلد، والمخطوط «فرائد بحر الفوائد» ليس إلا وريقات يسيرة.
- (٤) هدية العارفين ٢/٢٠٩.
- (٥) المصدر السابق ٢/٢٠٩.
- (٦) المصدر السابق ٢/٢٠٩.
- (٧) المصدر السابق ٢/٢٠٩. وهو: مخطوط موجود في: اسكوريال ثان ٨/١٠٧، ومخطوطات القاهرة، أول ٣١٠/٧، ثان ٧٠/٢. وفيه الكلام على لفظ «أكمل» من جهة الرفع والنصب والجر.
- (٨) هدية العارفين ٢/٢٠٩.





٣٩. وجيز النظام في إظهار موارد الأحكام، في العلم والاجتهاد<sup>(١)</sup>.
٤٠. رسالة في طبقات البطون لبيان أحكام الوقف على أولاد الأولاد وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.
٤١. المختصر المفيد في علم التاريخ<sup>(٣)</sup>.
٤٢. شرح في محاكمات بين المتكلمين على الكشاف<sup>(٤)</sup>.
٤٣. حاشية على الكشاف مستقلة<sup>(٥)</sup>.
٤٤. حاشية على شرح الهداية<sup>(٦)</sup>.
٤٥. حاشية على تفسير البيضاوي<sup>(٧)</sup>.
٤٦. شرح مختصر الجرميني<sup>(٨)</sup>.
٤٧. حاشية على المطول<sup>(٩)</sup>.
٤٨. معراج الطبقات<sup>(١٠)</sup>.
٤٩. الإحكام في معرفة الأيمان، والأحكام<sup>(١١)</sup>.

(١) هدية العارفين ٢/٢٠٩.

(٢) كشف الظنون ١/٨٧٦. وهدية العارفين ٢/٢٠٨.

(٣) الضوء اللامع ٧/٢٦٠. والأعلام ٦/١٥٠. والمخطوط موجود في: مخطوطات القاهرة، أول ٥/١٤٥، ثان ٥/٣٣٥، وقد أتمه في: الثامن من رجب، سنة: ٨٦٧هـ.

(٤) الضوء اللامع ٧/٢٦٠.

(٥) ديوان الإسلام ٤/٦٣. والبدر الطالع ٢/١٧٢.

(٦) البدر الطالع ١٧٢|٢.

(٧) ديوان الإسلام ٤/٦٣. والبدر الطالع ٢/١٧٢.

(٨) ديوان الإسلام ٤/٦٣.

(٩) المصدر السابق ٤/٦٣.

(١٠) الأعلام ٦/١٥٠.

(١١) إيضاح المكنون ٣/٣٦. والأعلام ٦/١٥٠. وهدية العارفين ٢/٢٠٨.



٥٠. الإلماع بإفادة لو للامتناع<sup>(١)</sup>.
٥١. جواب في تفسير: (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى)<sup>(٢)</sup>.
٥٢. مختصر في علم الإرشاد<sup>(٣)</sup>.
٥٣. الغرة الواضحة في تفسير سورة الفاتحة<sup>(٤)</sup>.
٥٤. ذخيرة القصر في تفسير سورة العصر<sup>(٥)</sup>.
٥٥. الرمز في علم الأسطرلاب<sup>(٦)</sup>.
٥٦. زين الفرح بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٧)</sup>.
٥٧. الأنموذج في الاستعارة بالكناية، والاستعارة التخيلية، وبيان تلازمهما<sup>(٨)</sup>.

٥٨. رسالة في بيان المعجزات<sup>(٩)</sup>.

- (١) الأعلام ٦/١٥٠.
- (٢) المصدر السابق ٦/١٥٠.
- (٣) المخطوط موجود في: مخطوطات القاهرة، ثان ١/٣٥٦، وذكره الزركلي في «الأعلام» ١٥٠/٦.
- (٤) مطبوع بعنوان: «العزة الواضحة»، بتحقيق ودراسة: عبد الراضي الفضلي، وطه زغلول في عام: ٢٠٠٤م.
- (٥) المخطوط موجود في: دار الكتب، القاهرة، برقم: ١٩٤١٣ب.
- (٦) الأعلام ٦/١٥٠. وهي في: مكتبة تشستريتي دبلن- إيرلندا رقم: (٣٢٠١) بعنوان: «الرمز في علم الاستبدال»، عدد أوراقها: (١٠ ورقة)، تاريخ نسخها: ٨٦٠، نسخة تامة- ذهبية. ولعل هذا الكتاب غيره؛ إذ قد تصفحت هذه المخطوطة فإذا الكافيحي يتحدث فيها عن الوقف وأحكامه ومسائله، والذي في «الأعلام» يفيد عنوانه الحديث عن الأسطرلاب وبين العلمين مفاوز شاسعات. والله أعلم.
- (٧) مخطوطات القاهرة أول ٤٤٧|٢.
- (٨) مخطوطات القاهرة ثان ١٧٧/٢.
- (٩) المخطوط موجود في: مكتبة تشستريتي رقم: (٣٥١٩) دبلن- إيرلندا، (٣ ورقة) نسخة =

- ٥٩ . تفسير آيات متشابهات<sup>(١)</sup> .
- ٦٠ . البشارة في قوله تعالى: (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ)<sup>(٢)</sup> .
- ٦١ . رسالة في علم التفسير، ووجوه القراءات<sup>(٣)</sup> .
- ٦٢ . الهداية لبيان الخلق والتكوين<sup>(٤)</sup> .
- ٦٣ . رسالة في المحبة<sup>(٥)</sup> .
- ٦٤ . الروضة الزاهرة النافعة في الدنيا والآخرة<sup>(٦)</sup> .
- ٦٥ . منازل الأرواح<sup>(٧)</sup> .
- ٦٦ . شرح الجغميني في الهيئة<sup>(٨)</sup> .
- ٦٧ . الكافي الشافي<sup>(٩)</sup> .
- ٦٨ . الرحمة في بيان أحوال عالم البرزخ<sup>(١٠)</sup> .

= تامة - ذهبية - من مکتوبات القرن التاسع الهجري تقديراً .

- (١) المخطوط موجود في: آيا صوفيا ١٧٨ .
- (٢) المخطوط موجود في: مخطوطات القاهرة، أول ٤٤٨/٧ . وقد ألفها في السابع من ربيع الأول سنة: ٨٧٠هـ .
- (٣) مخطوطات القاهرة، أول ٤٤٨/٧ .
- (٤) المخطوط موجود في: مخطوطات القاهرة، أول ١٧٥/٧، ثان ٢٢١/١، وقد أتمه في: عشرين جمادى الأولى، سنة: ٨٧٠هـ .
- (٥) المخطوط موجود في: برلين ٣/٥٤١٠ .
- (٦) المخطوط موجود في: باريس ٣/١١٢٦، الموصل ٣٢/١٢٧/٢؛ والرسالة في فضل صلاة الجمعة .
- (٧) كشف الظنون ٤/٥٥٥ . والمخطوط موجود في: مخطوطات القاهرة، أول ١٣٧/٣، ثان ٣٦٣/١ . في التصوف .
- (٨) الضوء اللامع ٧/٢٦٠ . والبدر الطالع ٢/١٧٢ .
- (٩) إيضاح المكنون ٤/٢٥٦ . وهدية العارفين ٢/٢٠٩ .
- (١٠) مخطوطات مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، رقم: ٩٨٥٠٥ .



٦٩. رسالة في استبدال الوقف<sup>(١)</sup>.
٧٠. كشف الوجوه الحسنة المستورة بالنقاب لفضل الله الجواد الوهاب<sup>(٢)</sup>.
٧١. فرائد في بحر الفوائد<sup>(٣)</sup>.
٧٢. الروح في علم الروح<sup>(٤)</sup>.
٧٣. نهر الحياة في معرفة الصفات<sup>(٥)</sup>.
٧٤. الظفر والخلاص<sup>(٦)</sup>.
٧٥. لوامع الأنوار في التصوف<sup>(٧)</sup>.
٧٦. الرمز للمدارك على طريقة السلف<sup>(٨)</sup>.
٧٧. رمز الأسرار في مسألة أكمل<sup>(٩)</sup>.
٧٨. التحرير لما ذكر في الدر المنظوم<sup>(١٠)</sup>. وغيرها كثير.

---

(١) مخطوطات مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، رقم: ٩٧٠٥١، وله عنوان آخر: المختصر في علم الاستبدال برقم: ٤٩٢٥٧، وعنوان باسم: الرمز في علم الاستبدال، برقم: ٤٩٢٥٥؛ وانظر التعليق في: حاشية (٩) من صفحة (٩٤).

(٢) مخطوطات مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، رقم: ٩٦٠٩٤.

(٣) المصدر السابق، رقم: ٩٤٩٠٠، ورقم: ٤٩٤٥٣.

(٤) المصدر السابق، رقم: ٦٩٦٠٩.

(٥) المصدر السابق، رقم: ٥٦٩٨٠.

(٦) مخطوطات مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، رقم: ٤٩٧٦٧.

(٧) المصدر السابق، رقم: ٣٦٧٩٠.

(٨) المصدر السابق، رقم: ٣٦٧٨١.

(٩) المصدر السابق، رقم: ٣٦٧٧٧، و برقم: ٣٦٧٧٩، بعنوان آخر: المختار في مسألة أكمل.

(١٠) المصدر السابق، رقم: ٣٦٧٧٥.

قال السخاوي: وسارت فتاويه - التي يسلك فيها البسط، والإسهاب، والتوسع في المعقول بحيث لا يحصل الغرض منها إلا بتكلف، وربما لا يحصل، وقد تصادم المنقول - في الآفاق<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثالث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

لقد نال إمامنا الكافي - رحمه الله - أعلى درجات المديح، وأجمل عبارات الثناء، وقد شهد له علماء عصره فمن بعدهم بتقدمه في العلم، وصالح العمل، والزهادة في الدنيا، والإقبال على الله؛ إضافة إلى ما كان يحظى به - رحمه الله - من التقدير والتوقير، والإجلال والإكبار؛ أما ثناء العلماء على تقدمه في العلم، والثقافة، والإمامة فقد قال السيوطي:

- وكان الشيخ إماماً كبيراً في المعقولات كلها: الكلام، وأصول اللغة، والنحو والتصريف والإعراب، والمعاني والبيان، والجدل والمنطق والفلسفة، والهيئة؛ بحيث لا يشق أحد غباره في شيء من هذه العلوم، وله اليد الحسنة في الفقه والتفسير والنظر في علوم الحديث، وألف فيه<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً:

- الكافي - شيخنا العلامة محيي الدين..... الإمام المحقق، علامة الوقت، أستاذ الدنيا في المعقولات..... إلى أن قال:..... وتقدم في فنون المعقول حتى صار إمام الدنيا فيها<sup>(٣)</sup>.

(١) الضوء اللامع ٢٦٠/٧.

(٢) بغية الوعاة ١١٩/١.

(٣) حسن المحاضرة ٥٤٩/١.

وقال في كتاب آخر - وهو يبين مدى تمكنه، وتوسعه في العلوم -:  
 - لزمته أربع عشرة سنة، فما جئته من مرة إلا وسمعت منه من التحقيقات  
 والعجائب ما لم أسمعه قبل ذلك؛ قال لي يوماً: أعرب: «زيد قائم». فقلت: قد  
 صرنا في مقام الصغار، ونسأل عن هذا!! فقال لي: في «زيد قائم» مائة وثلاثة  
 عشر بحثاً، فقلت: لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها، فأخرج لي تذكرته،  
 فكتبتها منها<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً:

- شيخنا العلامة أستاذ الأستاذين محيي الدين، أبو عبد الله الكافيحي  
 الحنفي<sup>(٢)</sup>.

- وفي كتاب آخر: العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيحي<sup>(٣)</sup>.  
 - وقال في كتابه الشهير الماتع «نواهد الأبرار»: ولقد كان شيخاي  
 الإمامان الأكملان، والأستاذان الأفضلان، بقية النحارير المدققين، وعمدة  
 المشايخ المحققين تقي الدين الشمني، ومحيي الدين الكافيحي، سقى الله  
 ثراهما شأيب الغفران، وأمطر على مضجعهما سحائب الرضوان يقرآن هذا  
 الكتاب فيأتيان في تقريره بالعجب العجاب، ويرشدان من كنوزه ورموزه إلى  
 صوب الصواب. فلما توفاهما الحق إلى رحمته، ونقلهما من هذه الدنيا الدنيّة  
 إلى فسيح جنته شغرت الديار المصرية من محقق، وخلت من مدرّس يبدي  
 ضمائرهم مدقق<sup>(٤)</sup>.

(١) بغية الوعاة ١/١١٩.

(٢) المصدر السابق ١/١٧.

(٣) حسن المحاضرة ١/٣٣٨.

(٤) نواهد الأبرار وشوارد الأفكار، «حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي» ١/١٤.

وقال في «الإتقان: أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين، خلاصة الوجود، علامة الزمان، فخر العصر وعين الأوان»<sup>(١)</sup>.

- وقال في ترجمة - عبد القادر بن أبي القاسم السعدي العبادي.....  
- ليس بعد شيخي الكافيحي، والشمني أنحي منه مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن مدحاً من رجل كالسيوطي - العالم الموسوعي المتمكن - له وقعه الخاص؛ فما كان لمثل السيوطي - العالم الذي يدار اسمه في كل فن، ولا يكاد يخلو منه كتاب - أن يكيل لشيخه الكافيحي هذا المديح العظيم إلا وقد شاهد، أو سمع منه من العجائب، واللطائف، والتحقيق، والسعة شيئاً كبيراً. ولا يرد لها هنا المثل المشهور (كل فتاة بأبيها معجبة)؛ وذلك للمدح التفصيلي الذي ذكره السيوطي، ولما يأتي من مديح كبار العلماء للكافيحي سوى السيوطي؛ فمن ذلك:

- قول النجم الغزي: ... الشيخ العلامة المحقق محيي الدين الكافيحي<sup>(٣)</sup>.  
وقال الغزي أيضاً: الكافيحي: محمد بن سليمان بن سعد، الإمام العلامة المحقق<sup>(٤)</sup>.

- وقال السخاوي - في بيان مقامه، ومنزلته بين أبناء عصره من العلماء والفضلاء، وتزاحمهم عليه -: وتصدى للتدريس، والإفتاء، والتأليف، وخضعت له الرجال، وذلت له الأعناق، وصار إلى صيت عظيم وجلالة، وشاع ذكره وانتشرت تلامذته وفتاواه وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى، بل والطبقة

(١) الإتقان ١ / ١٩.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ١٠٤.

(٣) الكواكب السائرة ٢ / ١٥٩.

(٤) ديوان الإسلام ٤ / ٦٣.



الثالثة أيضاً؛ وتقدمت طلبته في حياته وصاروا أعيان الوقت وتزاحموا عنده من سائر المذاهب والفنون، ويقال إن ممن أخذ عنه التقي الحصني أحد مشايخ الوقت<sup>(١)</sup>.

وقال عنه أيضاً: ووصفه شيخنا<sup>(٢)</sup> على نسخته من شرح «النخبة» من تصانيفه: بالشيخ الإمام، الأوحد، الفاضل، البارع، جمال المدرسين، مفيد الطالبين، وأذن له في روايته، عنه مع جميع مروياته<sup>(٣)</sup>.

ثم قال السخاوي -رحمه الله-: ولو كان طلق اللسان، كان كلمة إجماع، ولكن كتابته دالة على توسعه في العلوم، ومزيد استحضاره لها. وإن كان بعض من قصر عن حفظه أمتن في التحقيق منه،..... إلى أن قال:..... وبالجملة فقد صار علامة الدهر، وأوحد العصر، ونادرة الزمان، وفخر هذا الوقت والأوان، الأستاذ في الأصلين، والتفسير، والنحو والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، والهيئة، والهندسة، والحكمة، والجدل والأكر، والمرايا، والمناظر، مع مشاركة حسنة في الفقه، والطب، ومحفوظ كثير من الأدب، واستعمال للنثر في كتاباته، بل ربما اخترع بعض العلوم<sup>(٤)</sup>.

(١) الضوء اللامع ٢٦٠/٧.

(٢) هو الإمام الحافظ الكبير المحقق، المنفرد بمعرفة الحديث وعلمه في الأزمنة المتأخرة: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي ويعرف بابن حجر، صاحب «فتح الباري»، و«نخبة الفكر» وشرحها، و«لسان الميزان» وغيرها من التأليفات اللامعة الشهيرة، ت: ٨٥٢هـ. انظر الضوء اللامع ١٣٦/٢، وشذرات الذهب ٧/ ٢٧٠، والبدر الطالع ١/ ٨٧.

(٣) الضوء اللامع ٢٦٠/٧.

(٤) المصدر السابق ٢٦١/٧.



وامتدحه غير واحد من شعراء عصره، قال البدر حسن بن إبراهيم الخالدي  
الماضي:

لك الله محيي الدين بحر مكارم      وبحر علوم لا يحاط عميقه  
فيا مجمع البحرين قد فقت حاتماً      وفي الفضل للنعمان أنت شقيقه<sup>(١)</sup>

فمن هذه المقطوعة يتبين بجلاء إمامة الكافيحي، وتمام ثقافته، وكمال  
مجده؛ وقد قال أحد أفراد نوابغ العلماء - وهو الإمام الشوكاني - في شأنه:  
وظهرت كمالاته وأقبل عليه الفضلاء ودرس وأفتى وصنف<sup>(٢)</sup>.

ووصفه الأدنروي بقوله: العلامة أستاذ الأساتذة<sup>(٣)</sup>.

وقال عمر رضا كحالة: الكافيحي: فقيه، أصولي، محدث، نحوي، مفسر،  
صوفي، صرفي، بياني، منطقي، حكيم، رياضي<sup>(٤)</sup>.

وفي الأعلام: من كبار العلماء بالمعقولات<sup>(٥)</sup>.

هذه الرتبة السامقة الكبيرة التي رُزقها الإمام - رحمه الله - لم تصنع في  
نفسه عجباً، ولم تترك بين جوانحه تيهاً، بل كان عالماً عاملاً، ومعلماً مربياً،  
ومتوازناً بين مظهره ومخبره؛ ورعاً عفيفاً، كريم الراح، واسع الصدر، لين  
الجانب، موطاً الأكناف، محباً للعلم، ومحرضاً عليه.

- (كل ذلك مع الدين التام والصيانة والعفة بحيث امتنع من إقراء بعض  
المردان في خلوة، وسلامة الصدر والحلم على أعدائه والكرم، وإكثاره الصدقة

(١) الضوء اللامع ٢٦١/٧.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١٧٢/٢.

(٣) طبقات المفسرين ص ٣٤٣، لأحمد بن محمد الأدنروي.

(٤) معجم المؤلفين ٥١١/١٠، لعمر رضا كحالة.

(٥) الأعلام ١٥٠/٦.



والإطعام واستحضار القرآن، والبكاء الكثير عند سماعه<sup>(١)</sup>.

ومن أظهر نقول التاريخ الدالة على مكانة إمامنا، - والتي فيها مجرد إشارة لما كان يحظى به الإمام من الاحترام والتقدير على المستويين الخاص، والعام، - ما جاء في ترجمة: أبي بكر بن علي بن محمد بن علي التقي الحلبي، الحنفي، المعروف بابن الطيوري؛ أن الكافيافي وغيره كتب له بتأهله لقضاء الحنفية بالديار المصرية<sup>(٢)</sup>.

كما أن إمامنا الكافيافي ضمن قائمة ميمونة من العلماء حاز لقب: «مشيخة الإسلام» مشافهة غير مرة<sup>(٣)</sup>.

ومن جملة الدلائل على مكانته أيضاً، وأنه كان أحد مراجع عصره؛ ما قاله صاحب «لسان الحكام»: وقد وقعت بالقاهرة مسألة، سئل عنها جدي شيخ الإسلام: محب الدين بن الشحنة - متع الله تعالى بحياته الكريمة - صورتها، ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضي الله تعالى عنهم أجمعين - في رجل وقف وقفاً، وشرط فيه شروطاً من جملتها: أن يصرف لأم ولده «شكر باي»<sup>(٤)</sup> من ريع الوقف المذكور في سنة تمضي مبلغ عشرة آلاف درهم، ما دامت عزبة؛ فهل إذا تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا؟، وإذا قلت - أيكم الله تعالى - لا تستحق؛ فهل إذا مات عنها زوجها، أو طلقها، واستمرت عزبة يعود الدوام وتستحق المبلغ المذكور أم لا؟، ما الحكم في ذلك؟.

(١) الضوء اللامع ٢٦١/٧.

(٢) المصدر السابق ٥٧/١١.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢٨/٨.

(٤) اسم من أسماء العثمانيين، وقد تسمى بهذا الاسم بعض أمراء وأميرات الدولة العثمانية، انظر: الضوء اللامع ٩٧/٧ - ٩٨/١٢ - ٩٨.



أجاب جدي شيخ مشايخ الإسلام - المومئ إليه، بدون كتابة بل بالكلام -:  
لا تستحق «شكر باي» المبلغ المذكور؛ لأن الدوام قد انقطع بالتزويج؛ فلا  
يعود.

وأجاب الشيخ محي الدين الكافيحي بأنها تستحق المبلغ المذكور،  
ويعود الدوام كما كان بالفراق بموت، أو طلاق. ووقع الكلام في ذلك بين يدي  
السلطان الملك الظاهر «خشقدم» بحضرة قاضي القضاة، والعلماء، والأمراء،  
وأركان الدولة الشريفة، وأظهر سيدي الجد عدة نُقول من كتب جملة ناطقة بما  
أفتى به؛ فرجع الحاضرون إلى فتوى سيدي الجد، بعضهم بالكتابة، والباقون  
بالإذعان؛ فله الحمد وبه المستعان<sup>(١)</sup>.

بما تقدم تبدو شمس الكافيحي - رحمه الله - منيرة، لا يعتريها قتر  
الخمول، ولا غبار الغرور؛ بل قد بدت منزلته عليّة، ميمونةً باذخة الدرأ.

---

(١) لسان الحكام في معرفة الأحكام ص ٢٩٥، لإبراهيم بن أبي اليمن محمد الحنفي.





## الفصل الثاني

التعريف بكتاب البسمة (التذكرة لأولي الألباب)،  
ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وإثبات نسبته للمؤلف.
- المبحث الثاني: دراسة الكتاب، ومنهج الإمام فيه.
- المبحث الثالث: وصف المخطوط ومنهج التحقيق.





## المبحث الأول: إثبات نسبة الكتاب للمؤلف وتحقيق اسمه

المطلب الأول: إثبات نسبة الكتاب للكافيّجي - رحمه الله -:  
لإثبات كون الكتاب صحيح النسبة للإمام يمكن الكلام عليه من خلال  
فرعين:

الفرع الأول: إثبات أن للإمام الكافيّجي كتاباً في البسملة.  
الفرع الثاني: أن المخطوط الذي بين أيدينا هو كتاب البسملة، والاستعاذة  
للکافيّجي.

الفرع الأول: إثبات أن للإمام الكافيّجي كتاباً في البسملة:  
يمكن إثبات أن للإمام الكافيّجي - رحمه الله - كتاباً في موضوع البسملة،  
والاستعاذة من وجوه عدة:

\* أولاً: من جهة المخطوط الموجود بين أيدينا، والذي كتب على وجهه:  
قال الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المدقق وحيد دهره، وفريد عصره: أبو  
عبد الله محمد محيي الدين بن سليمان الكافيّجي الحنفي - فسح الله في مدته  
ورحمه -: (.....) فقد سألتني بعض الأصحاب أن: أجمع له كلاماً محرراً في  
شأن «البسملة».

\* ثانياً: أن بعض أهل العلم قد نسب للإمام الكافيّجي - رحمه الله - كتاباً  
بهذا الشأن.



- قال حجي خليفة - في معرض كلامه على من ألف في شرح الاستعانة والبسمة -: ولجلال الدين الشيخ: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى: سنة ٩١١، إحدى عشرة وتسعمائة، - وهو: أول تأليفه كما قال، وهو: في مجلد مبسوط - ألفه: سنة ٨٨٦، ست وثمانين وثمانمائة؛ ولشيخه: محيي الدين الكافيجي<sup>(١)</sup>.

- وقد ذكر في: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط<sup>(٢)</sup> هذه الرسالة: «التذكرة» للكافيجي، رحمه الله.

- وممن ذكر له كتاباً في الاستعانة إسماعيل الباباني في: «هدية العارفين»<sup>(٣)</sup>.

- وكذلك في «خزانة التراث - فهرس المخطوطات»، التابع لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، برقم: ٥٢٣٥٢. وكذلك برقم: ١٢٤٨٠٩، وأحيلت إلى: المكتبة المحمودية، في المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، برقم: ٢٤٧.

بذلك يتبين بوضوح أن للإمام الكافيجي كتاباً في شأن البسمة، والاستعانة، وأنه ثابت عنه، لا مجال للشك فيه؛ ويبقى أمر مهم بالنسبة للموضوع وهو: إثبات أن المخطوط الموجود بين أيدينا هو ذلك الكتاب المؤلف في شأن البسمة، والاستعانة للكافيجي، لا فرق ولا اختلاف بينهما، وأنهما كتاب واحد، وليس كتابين؛ وهذا المراد تحقيقه وإثباته في الفرع الثاني؛ وبالله التوفيق.

(١) كشف الظنون ٢/ ١٠٣١.

(٢) انظر: الفهرس الشامل، (التفسير وعلومه) ٢/ ٤٨٧، ط: المجمع الملكي للبحوث، والدراسات الإسلامية، مؤسسة آل البيت، الأردن.

(٣) هدية العارفين ٢/ ٢٠٩.



الفرع الثاني: أن المخطوط الذي بين أيدينا هو كتاب البسملة والاستعانة للكافيحي:

تقدم في الفرع الأول ما يدل على وجود كتاب في شأن البسملة، والاستعانة للإمام الكافيحي، وفي هذا الفرع بيان أن ذلك الكتاب هو هذا المخطوط الذي بين أيدينا؛ ويمكن إثبات ذلك من خلال النقاط التالية:

\* أولاً: من خلال الأسلوب؛ ذلك أن الإمام الكافيحي - رحمه الله - امتاز بأسلوب واضح للناظر في كتبه، وهو أسلوب عبر عنه حجي خليفة - عند كلامه على شرح الكافيحي لتهديب المنطق والكلام للتفتازاني - بقوله: وهو شرح مبسوط: بـ (قال أقول) (١).

وقال في موضع آخر: وله (أي: كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب») شروح أحسنها: شرح: العلامة محيي الدين: محمد بن سليمان الكافيحي، ..... وهو شرح: (بقال أقول) (٢).

والمتأمل في الكتاب الذي بين أيدينا يجده من أوله إلى آخره على هذا النحو، وهذه أمثلة على ذلك:

- فإن قلت: ما الفرق بين البسملة والتسمية؟ قلت: الأول أخص من الثاني استعمالاً.....

- فإن قلت: فكيف يتصور الاشتقاق ها هنا مع فقدان التناسب في أصل المعنى - على ما لا يخفى -؟ قلت: لا استبعاد ها هنا.....

والكتاب على هذا النحو، وبنفس النَّفس، والأسلوب من أوله إلى آخره.

(١) كشف الظنون ١/ ٥١٦.

(٢) كشف الظنون ١/ ٨١.



فكتاب الإمام ماضٍ على سمت واحد، وهو: الاستشكال ثم الجواب عنه، أو إبداء السؤال والإجابة عنه، وهكذا.

ثم إن طريقة العرض، والأسلوب العلمي هو نفسه أسلوب الكافي في كتبه؛ فلو أجرينا مقارنة سريعة بين كتابه: «شرح قواعد الإعراب»، و«أصول التفسير»، و«الرمز في علم الاستبدال»، و«رسالة في بيان المعجزات»، و«بحر الفرائد»، وذا المخطوط لوجدنا التناسب، والتواءم في نفس التأليف، والطرح، والعرض لا يختلف؛ ولقد تصفحت غالب هذه الكتب فوجدت شخصية الكافي، وطرحه ماثلين في خلدي، كأنما الكتب المذكورة شيء واحد.

\* ثانياً: الترتيب العام للكتاب؛ ذلك أن إمامنا الكافي - رحمه الله - غالباً ما يستفتح كتابه بعد المقدمة بذكر الخطة العامة للكتاب، كما فعل في هذا المخطوط، ومثله في كتابه «سيف القضاة، على البغاة»<sup>(١)</sup>، وكذلك في كتابه «التيسير في قواعد علم التفسير»<sup>(٢)</sup>، وكذلك في كتابه «الرمز في علم الاستبدال».

فالملاحظ أن هذه الكتب جميعاً تشترك في صياغة عامة، أو قل: إطار عام، أو صورة متحدة؛ ألا وهي: التنصيص على الخطة في المقدمة، وجعل الباب الأول للتعريف والمصطلحات، ثم جعل الباب الثاني للقواعد، والمسائل، والأحكام؛ والذي يجمعها جميعاً اصطلاح «موضوع الكتاب، أو صلبه»، ثم يجعل الباب الثالث، أو الخاتمة فيما زاد على صلب الموضوع، أو ما كان له علاقة به كالكلام على الفضل، أو المتممات.

(١) كشف الظنون ٢/١٠١٨.

(٢) مقدمة كتابه «التيسير» ص ١٧.

فالذي ينظر في السمة العامة للكتب المتقدمة ينطبع في خلوده مدى التوافق الكبير بينها، وهو بالتالي يقود للركون والاطمئنان بأن مؤلفها واحد، ألا وهو الإمام الكافيجي.

\* ثالثاً: من خلال النقل عنه، لا سيما أن من فعل ذلك تلميذه وخصيصه:

- الإمام السيوطي - رحمه الله - كما في كتابه «رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة»<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك أيضاً ما نقله عنه الإمام: علي بن برهان الدين الحلبي في كتابه: (السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون)<sup>(٢)</sup>.

(١) قال هناك: وها هنا سؤال لشيخنا العلامة الكافيجي - سلمه الله - وهو أنه يرى كثير من الأمور يتبدأ فيه بسم الله تعالى مع أنه لا يتم، ويرى كثير منها بالعكس؟ وأجاب عنه شيخه الفناري: بأن المراد من كونه ناقصاً أن لا يكون معتبراً في الشرع، ألا يرى أن الأمر الذي ابتداء فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعاً وإن كان تماماً حساً. رياض الطالبين ص ٨٦، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم أنيس. وقد نقل السيوطي كلام شيخه هنا بالمعنى، ونسب الإجابة إلى شيخ الكافيجي مع أن الكافيجي في المخطوط أسنده لنفسه وكذا فعل السيوطي في نواهد الأبيكار ١/ ٩٥، للسيوطي. وقال في موضع آخر: وأجاب شيخنا العلامة الكافيجي - سلمه الله - عن الثاني أن ذلك بعد النقل إلى فعل، أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم. رياض الطالبين ص ٩٢. وقال أيضاً: هل هذه المسألة ظنية أو قطعية؟. ذهب القرطبي إلى الأول، وجماعة إلى الثاني. قال شيخنا العلامة الكافيجي - أيده الله - والمختار عندي هو التفصيل ها هنا بأن نقول: إن كانت هذه المسألة مسألة من مسائل علم الكلام فينبغي أن تكون قطعية؛ لأنها تكون مما يطلب فيه نفس القطع واليقين. رياض الطالبين ص ١١١. وفي نقل السيوطي اختلاف يسير.

(٢) قائلاً: ورد بأن عدم تواترها في محلها لا يقتضى سلب القرآنية عنها ورد هذا الرد بأن الإمام الكافيجي قال: المختار عند المحققين من علماء السنة وجوب التواتر أي في القرآن في محله ووضعه وترتيبه أيضاً كما يجب تواتره في أصله.....). السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون ١/ ٤٠٠، للحلبي.



وهذه النقول، التي نقلها السيوطي والحلبي موجودة في الرسالة «التذكرة لأولي الألباب».

- والإمام الكافيجي نفسه قد ذكر في هذه الرسالة كلاماً مشابهاً إلى حد كبير لكلام له في كتابه «التيسير في قواعد التفسير»<sup>(١)</sup>.

فالنقلان من مشكاة واحدة، وعلى نفس واحد، وفكر واحد؛ مع اختلاف يسير جداً في الزيادة والنقصان.

(١) قال هناك: (واعلم: أن القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه بالاتفاق؛ وأما تواتره في محله، ووضع أي في إثباته وترتيبه فهو مختلف فيه لكن المختار عند المحققين من علماء السنة والجماعة يجب أن يكون متواتراً في هذه الثلاثة أيضاً؛ فيتفرع على هذا: الاختلاف في أن البسملة هل هي من القرآن؟ فمن شرط أن يكون متواتراً في محله حكم بأنها: ليست من القرآن لعدم تواترها في أوائل السور على أنها فيها من القرآن، وإن تواترت كتابة فيها وتلاوة على الألسن ولهذا حكم بأن البسملة التي في أثناء سورة النمل من القرآن بالاتفاق ومن اكتفى في البسملة بتواترها في أوائل السور وإن لم يتواتر على أنها فيها من القرآن حكم بأنها فيها من القرآن، لكن لا يخفى عليك أن مطلق التواتر من القرآن حتى يتم التقريب) التيسير في قواعد التفسير ص ٣٧، لمؤلفه محمد بن سليمان الكافيجي.

وقال في هذا الكتاب: (واعلم أن القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه بالاتفاق وأما تواتره في محله وفي وضعه وفي ترتيبه فهو مختلف فيه لكن المختار عند المحققين من علماء السنة والجماعة يجب أن يكون متواتراً في هذه الثلاثة أيضاً؛ فيتفرع على هذا الاختلاف في أن البسملة هل هي من القرآن؟.

فمن شرط أن يكون متواتراً في محله حكم بأنها: ليست من القرآن لعدم تواترها في أوائل السور على أنها فيها من القرآن لثبوت الاختلاف فيها، وإن تواترت كتابة فيها وتلاوة على الألسن ولهذا حكم بأن البسملة التي في أثناء سورة النمل من القرآن بالاتفاق ومن اكتفى في البسملة بتواترها مطلقاً أو بتواترها في أوائل السور وإن لم يتواتر فيها على أنها فيها من القرآن حكم بأنها فيها من القرآن، لكن لا يخفى عليك أن مطلق التواتر بدون التواتر المحلى كيف ما اتفق أعم من تواتر القرآن فلا بد في تواترها فيها من التقييد بكونها فيها من القرآن حتى يتم التقريب).

ومثل ذلك التشابه -أيضاً- تشابه موجود بين هذا المخطوط وبين كتاب الكافيحي المشهور «شرح قواعد الإعراب»؛ بل يكاد يكون نفسه<sup>(١)</sup>.

\* رابعاً: أن هذا المخطوط قد جاء في أول صفحاته أنه للإمام الكافيحي كما تقدم.

وفي آخر المخطوط: كان الفراغ منه ٢٧/١٢/٨٦٥ هـ، ثم ذكر الخطاط أنه: كتبه من خط مؤلفه.

\* خامساً: أن أسلوب المخطوط هو ذات الأسلوب المدون في كتابه «شرح قواعد الإعراب» وغيرها من كتبه كما مرَّ.

بهذه الأدلة الواضحة، والقرائن البينة يتبين بجلاء، وتمام وضوح أن الكتاب الذي بين أيدينا ثابت النسبة للإمام الكافيحي -رحمه الله- وبذلك يمكن الانتقال بعدها إلى التحقق من اسم المخطوط، ودراسة منهجه، ومضامينه.

(١) فإنه قد قال هناك: فإن قلت: الابتداء بالساكن، ممتنع أو ممكن؟ قلت: الحق هاهنا هو التفصيل؛ بأن يقال: إن كان السكون الساكن لازماً لذاته يمتنع كالألف، وإلا فيمكن لكنه لم يقع في كلامهم لسلامة لغتهم من لکنه. وقال في هذا الكتاب: فإن قلت: الابتداء بالساكن، هل هو ممتنع أو ممكن؟ قلت: الحق هاهنا هو التفصيل؛ بأن يقال: إن كان السكون لازماً لذات الساكن يمتنع كالألف اللينة، وإلا فهو ممكن لكنه لم يقع في لغتهم لما ذكرنا. بل إن مقدمة «شرح قواعد الإعراب» في شأن البسملة، والمكونة من (٥) لوحات كبار، تكاد تكون «التذكرة لأولي الألباب» بالتمام. ومما يدل عليه -أيضاً- قول الكفوي -رحمه الله، وهو ينقل عنه- قال: قال العلامة الكافيحي: والحق ههنا هو التفصيل؛ بأن يقال: إن كان السكون للساكن لازماً لذاته، فيمتنع كالألف، وإلا فيمكن؛ لكنه لم يقع في كلامهم لسلامة لغتهم من كل لکنٍ وبشاعة. انظر: كتاب الكليات ٢٢١، لأبي البقاء الكفوي.



المطلب الثاني: تحقيق اسم المخطوط، ومعناه:

- أولاً: اسمه:

لما ثبت أن المخطوط الذي بين أيدينا هو كتاب الإمام الكافي - رحمه الله - في شأن البسملة كان الاعتماد على ما في مضامينه توثيقاً لبيان الاسم الذي اختاره المؤلف عنواناً لكتابه؛ وقد جاء من كلام المؤلف - رحمه الله - أن رسالته هذه سماها باسم «التذكرة لأولي الألباب»، قال في مقدمة الرسالة: فقد سألتني بعض الأصحاب أن: أجمع له كلاماً محرراً في شأن «البسملة» على سبيل التحقيق والإتقان؛ فلم يسعني إلا إسعاف سؤله، بحسب قدر الوسع والإمكان؛ فشرعت فيه مستعيناً بالله الكريم الوهاب، إنه هو المعين الجواد مفتح الأبواب؛ ورتبته - مشتملاً - على ثلاثة أبواب، وسميته بـ «التذكرة لأولي الألباب»<sup>(١)</sup>.

- ثانياً: معناه:

ومعنى اسم المخطوط «التذكرة لأولي الألباب»: التذكير، والموعظة لأصحاب العقول الخالصة المتدبرة، الخالية من الهوى، الناظرة في عواقب الأمور بقضايا البسملة، وما فيها من حكم، وأحكام، وآداب، وأسرار، ومباحث.

(١) وقد ذكر في: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، الأردن)، بهذا الاسم، فلعلهم أخذوه من صفحات المخطوط. وكذلك دُونَ اسمه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم: (٥٠٢٧١).



المبحث الثاني: دراسة الكتاب وموضوعه،  
ومنهج المؤلف فيه

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: موضوع الكتاب:

موضوع الرسالة هو: الكلام على «البسمة»، وما يتعلق بها من أحكام عقدية، وسلوكية، وفقهية، وحديثية، ولغوية، ونحوية، ونكت بلاغية، وفوائد وفرائد، ونحو ذلك؛ كما هو واضح بيّن في ثنايا الرسالة؛ مع تطرقه - رحمه الله - للكلام على الاستعاذة، وفضلها، وبعض أحكامها.

المطلب الثاني: توصيف الكتاب، ومنهجه العام:

الناظر إلى رسالة الإمام الكايفي - رحمه الله - بتروّ يجده قد جعل رسالته مشتملة على مقدمة، وثلاثة أبواب:

\* المقدمة: وقد ذكر فيها: الحمدلة، والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم -، وعلى الآل والأصحاب، ثم ذكر سبب تأليفه للرسالة، وخطته فيها.

\* الباب الأول في المبادئ: وقد ابتداء المؤلف رسالته - في هذا الباب - بتعريف البسمة، والتفريق بينها وبين التسمية، ثم تكلم على شيء من معانيها، واشتقاقها، وعدة مسائل متفرقة. ثم تطرق إلى الكلام على العلم والسلوك، ومعرفة الله، وأطال النفس فيه، ثم بدأ يشرح أجزاء البسمة بعد لفظ الجلالة واحداً واحداً، ثم تكلم على الابتداء بالبسمة.



\* الباب الثاني: المسائل، والمقاصد: جعل المؤلف هذا الباب في مسائل، ومقاصد البسملة ابتداء، بتحريير المسألة، وبيان موضع الإجماع منها، ومحل الخلاف، ثم بذكر مسائل الخلاف، فبدأ بمسألة:

١- هل البسملة من القرآن أو لا؟. وتطرق إلى الكلام على التواتر في القرآن الكريم.

٢- ثم هل هذه المسألة قطعية أو ظنية؟.

٣- وهل البسملة آية أو بعض آية؟. وألحق بها عدة مسائل تتعلق بها.

٤- ولم لم تذكر في ابتداء سورة براءة؟.

٥- وتطرق إلى: التعريف بالآية.

٦- والكلام على البسملة من جهة علم القراءات.

٧- ثم تكلم عليها من الناحية الفقهية، والاختلاف عليها في الصلاة والجمهور بها.

٨- ثم تكلم من الجهة النحوية على محلها في الإعراب، وعلى تقدير الاختلاف فيها بين المذاهب، وما يتعلق بذلك من وجوه غريبة للإعراب.

٩- وختم بالكلام على كيفية رسمها وكتابتها.

\* الباب الثالث: هذا الباب عقده المؤلف لبيان:

١- فضائل البسملة ومكانتها، وآدابها، وبعض مواضعها.

٢- والكلام على قرينتها «الاستعاذة»: حكمها، والابتداء بها، وفضلها، وفائدتها، ثم معانيها.

٣- ثم ختم -رحمه الله- بدعاء ربه تبارك وتعالى، ثم الشاء على هذه الرسالة المجموعة المحررة.



ثم إن المنهج العام الذي سار عليه طوال الرسالة هو: منهج التساؤل، أو افتراض السؤال والإجابة عليه؛ وهو ما يُعبر عنه بأسلوب: فإن قيل: قلت، أو فإن قال أقول، أو فإن قلت: قلت.

وهذا المنهج سمة واضحة في الرسالة فلا يكاد المؤلف يتحدث عن مسألة، أو قضية إلا وصدّرها بقوله: فإن قلت كذا... ثم يجيب عنها بقوله: قلت كذا....

وكذلك اتخذ منهجاً مريحاً للقارئ من خلال ذكر المسائل مسألة، مسألة تحت أبواب عامة بينها روابط مشتركة.

**المطلب الثالث: مزايا الكتاب، والمآخذ عليه:**

**أولاً: مزايا الكتاب:**

تميز كتاب الإمام الكافي - رحمه الله - بمزايا متعددة، يمكن تلخيصها بالتالي:

\* البحث والكتابة بالإتقان والتحقيق، وإن كان كثير منه من منقوله لا من مقوله، كما سيأتي بحول الله.

\* الترتيب والتقسيم المنطقي لمسائل الكتاب، وتفرعاتها.

\* البداية بالتعريف، وضرب الأمثلة على المسألة محل البحث؛ وهذا جانب اهتم به، ووفى له، فإنه يطيل النفس جداً في شرح المثل حتى تصل الفكرة، ويشبه المعقول بالمحسوس. وقد أخذت الأمثلة حيزاً كبيراً من الرسالة، ولا يخفى أهميتها.

\* الاهتمام بالأقوال، ووجوهها واهتمامه بتوجيهها والاعتذار لأصحابها، كما إنه يهتم بالتعقيب على الأقوال ونقدها، ومناقشتها، والترجيح بينها؛ ولا غرابة في مثل ذلك على إمام مطلع، وعالم موسوعي كالكافي - رحمه الله -،



ولذلك نجد في هذه الرسالة المختصرة، يحرر الأقوال، ويناقشها، ويدير دفتها بعقلية متحررة، وواسعة المدارك.

\* الاهتمام بدفع الاعتراضات وتوضيح المشكلات، والجمع بين الأدلة.

\* الاهتمام بنسبة المذاهب إلى أصحابها.

\* الاهتمام بالتأصيل والتعديد، وضرب الأمثلة والأمثال.

\* الاهتمام باستعمال أساليب خطابية؛ لتشد المخاطب، وتوقظ همته

وفكره؛ كأسلوب التشويق، أو التهويل والتفخيم، أو أسلوب المخاطبة ومشاركة القارئ.

\* أنه أتى على غالب مسائل البسمة تقريباً.

\* أنه حاول جمع أطراف المسائل المتعلقة بالبسمة، وأطراف أقوالها

وأدلتها.

\* ترتيبه المسائل ترتيباً منطقيّاً، في الغالب.

\* الكلام على البسمة من جهات متعددة: العقيدة، والتفسير، والفقه،

والحديث، والقراءات، واللغة، والأدب، والرسم، والفضائل والأخلاق

والسلوك، إلى غير ذلك. بخلاف غيره فإن كثيراً ممن ألف في البسمة تكلم

عليها من جهة واحدة كالكلام عليها من جهة عقدية ككتاب: «منحة البرايا بما

في البسمة من المزايا» في علم التوحيد، للنشار الشريني، و«القول الأجلّي

في كون البسمة من القرآن أو لا»، لإبراهيم المارغني. أو من جهة المسائل

الفقهية، بل لربما من جهة فرع من الفروع الفقهية المتعلقة بها، كالجهر

بـ«البسمة» للبزار، والدارقطني، والخطيب البغدادي، والبوشنجي، وأبي



شامة الشافعي، وجلال الدين المحلي، ومرتضى الزبيدي، والشوكاني؛ أو أنها ليست من الفاتحة، كرسالة: السروجي الحنفي. أو من الجهة الحديثية كـ«إصاق عوار الهوس بمن لم يفهم الاضطراب في حديث البسملة عن أنس» لابن حجر الهيتمي، و«الطرق المفصلة لحديث أنس في افتتاح قراءة الفاتحة في الصلاة بالبسملة»، لأحمد الصديق الغماري، و«الاستعاذة والحسبة فيمن صحح حديث البسملة»، لمحمد الغماري، و«الرحمة المرسلة في شأن حديث البسملة»، لمحمد، الكتاني. وقد يكون الكلام عليها من جهة لغوية في النحو، كـ«رسالة: في كون باء البسملة للملابسة»، لخواجه زاده، أو مسألة تتعلق بالأدب وفروعه، كرسالة «زهر الربيع شرح ما في البسملة من أنواع البديع»، للكنجي، ومثلها للصالح، الخلو، أو فيما يتعلق بها من الفضائل، والرفائق، والآداب، كرسالة «الإبريز الخاص»، لسبط المرصفي، و«نهاية المطلوب في استحباب كتابة البسملة بكمالها في كل مكتوب»، للقرافي، و«خاتمة الانوار المسبلة في بعض خواص البسملة» في الطب الروحاني، للسمرقندي.

كما هو ظاهر من أسماء كتبهم، ورسائلهم، بخلاف ما سطره إمامنا الكافي؛ فإنه تكلم على نواحٍ متعددة، وفي فنون مختلفة من العلوم كما هو واضح من الرسالة؛ ولذلك فإنه يتنقل بالقارئ بين رواي العلوم، وروضات السلوك والخلق.

\* ومن أهم خصائص هذه الرسالة، ومميزاتها، الجانب النحوي، والذي يكاد أن يكون طاغٍ عليها، فقد فصل -رحمه الله-، وتوسع، وأطنب، حتى في ذكر وجوه الإعراب المحتملة، والافتراضية. وأمثله كثيرة، لا تكاد تخلو صفحة من النحو.



\* كذلك اهتمامه بالجانب السلوكي، وفلسفة النفس، فقد أفاض في ذلك معتمداً على كتابات الإمام الغزالي، أحد قامات هذا العلم؛ كما أن للكافي جي لفتات جميلة في هذا الباب.

\* الاهتمام بالإجماع، والنقل عن السلف، والتابعين.

\* الأدب الرفيع والتمتد في مناقشة الأقوال، والاعتذار لأهلها المخطئين في نظره؛ وإيراد المذاهب، وعدم التعصب لها، أو النيل منها.

\* استعمال أسلوب السؤال والجواب، وهذه أبرز مزاياه؛ وهو من أنفع الأساليب للمتعلم، وأحسنها في تأدية المعنى للمخاطب، على ما فيه من التشويق، وتعليق القلب، وتنبيه على ما يلقي عليه؛ وقد جاء مدح هذه الطريقة في أثر السلف والخلف؛ بل إنه أسلوب مرتسم في تعاليم النبي -صلى الله عليه وسلم-، كما في حديث جبريل<sup>(١)</sup>، وحديث النخلة<sup>(٢)</sup>، وغيرهما كثير.

وقد قيل: حسن السؤال نصف العلم<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث جبريل هو: حديث تعليم أركان الإسلام والإيمان والإحسان... وفيه: [أخبرني عن الإسلام..... قال صدقت فعجبنا له يسأله ويصدقه. قال فأخبرني عن الإيمان... فأخبرني عن الإحسان..... وفيه آخره: أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم]. رواه كثير من أصحاب السنن وعلى رأسهم مسلم في صحيحه ٢٨/١، برقم: ١٠٢، ط: دار الجليل، ودار الآفاق، بيروت.

(٢) حديث النخلة هو: ما رواه الإمام البخاري ٤/١٧٣٥، برقم: ٤٤٢١، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: [أخبروني بشجرة تشبه أو كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا، تؤتي أكلها كل حين]. قال ابن عمر فوقع في نفسي أنها النخلة ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان فكرهت أن أتكلم فلما لم يقولوا شيئاً، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: [هي النخلة].

(٣) قد روي هذا المعنى حديثاً بلفظ: [الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة، والتودد إلى الناس نصف العقل، وحسن السؤال نصف العلم]. رواه البيهقي في الشعب ٨/٥٠٣، ط: مكتبة الرشد، والعسكري، وابن السني، والديلمي، والقضاعي عن ابن عمر مرفوعاً =



والسؤال كما قال ابن القيم -رحمه الله-: مفتاح العلم حسن السؤال،  
حسن الإصغاء<sup>(١)</sup>. وروى عن ابن سيرين -رحمه الله- قال: إن للعلم أقفلة،  
ومفاتيحها المسألة<sup>(٢)</sup>.

ومع ما للسؤال من منزلة في استدرار العلم ينبغي أن يكون في حدود  
الأدب، وحسن إلقاء ونية، ولذلك لما قدم الحسن مكة سنة مائة حشد عليه  
الناس فقام رجل فقال: يا أبا سعيد ما تقول في القدر؟. قال: اجلس ليس تحسن  
أن تسأل<sup>(٣)</sup>.

وقال كيسان لأبي زيد علقمة بن عبدة: من بني تميم هو، أم من المحضرة؟.  
فقال: صحح المسألة ليصح لك الجواب<sup>(٤)</sup>. وقد أحسن الشاعر إذ يقول:

أعنت الشيخ بالسؤال تجده      سلساً يلتقيك بالراحتين  
وإذا لم تصح صياح الثكالي      رحت عنه وأنت صفر اليدين  
وقال بعض المتفهمة:

تالله ما يبرز إلا سابقاً      علماً عزيزاً وبياناً رائعاً

= وضعفه البيهقي. كما في: كشف الخفاء ومزيل الالباس ص ١٥٨، لإسماعيل بن محمد  
العجلوني، ط: دار إحياء التراث العربي. والمقاصد الحسنة ص ١٣٣، لعبد الرحمن  
السَّخاوي، ط: دار الكتاب العربي.

وفي مجمع الزوائد ١/٣٩٦، للهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه نخيس بن تميم  
عن حفص بن عمر قال الذهبي: مجهولان. وضعف سنده الحافظ ابن حجر في الفتح  
١٣٨/١٢. وبدر الدين العيني الحنفي في «عمدة القاري» له، والألباني في ضعيف  
الجامع برقم: ٢٢٨٦.

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٢٨، لابن القيم.

(٢) المحدث الفاصل ص ٣٦٠، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي.

(٣) انظر للاستزادة: المحدث الفاصل ص ٣٦٢.

(٤) المصدر السابق ص ٣٦٢.



إذا احتدى الجليل والدقائقا كان المصيب سائلاً وناطقاً<sup>(١)</sup>

وأصدق من هذا كله قوله -صلى الله عليه وسلم- [شفاء العي السؤال]<sup>(٢)</sup>.  
فلا شك -إذن- أن لطريقة السؤال والجواب، أو إثارة المخاطب بطرح  
مسألة أو إشكال يستدعي جواباً من أنفع الطرق، وأحسنها؛ وهي حسنة كبيرة  
تحسب للإمام الكافي -رحمه الله- وتعد من خصائص كتابه، بل كتبه.

ثانياً: المآخذ على الرسالة:

وأما ما يمكن ملاحظته على الرسالة ففي النقاط التالية:

- \* عدم استيفاء مسائل البسمة.
- \* كثرة الاستطراد، والإطالة فيه إلى حد ذهاب الفكرة.
- \* الإسراف بمسائل النحو، خصوصاً وجوه الإعراب على حساب مسائل  
أخرى.
- \* ضعف الجانب الحديثي في الرسالة؛ رواية، ودراية.
- \* إبهام أسماء الشعراء، وأصحاب الأقوال في كثير من الأحيان.
- \* إهمال المصادر، وعدم ذكرها في الغالب.
- \* عدم استيعاب الأقوال، والمذاهب، والأدلة في المسائل؛ ولعل عذره  
في ذلك الاختصار.

(١) المحدث الفاضل ص ٣٦٢.

(٢) رواه أبو داود ١/٢٥٢، برقم: ٣٣٧، وابن ماجه في سننه ١/٣٦٢، برقم: ٥٧٢،  
وأحمد ٥/١٧٣، برقم: ٣٠٥٦. وفيه انقطاع بين الأوزاعي وعطاء. لكنه توبع كما في  
سنن أبي داود: عن الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر.

- \* عدم ترتيب الأفكار أحياناً، وكذلك الأقوال، والنقول؛ فربما قدم الأثر على الحديث. كما في آخر الرسالة.
- \* إقحام بعض المسائل في غير موضعها، وإن كان هذا قليلاً.
- \* ذلك الغموض الذي يكتنف أسلوب الإمام في بعض المواضع، حتى لا يكاد يفهم. ولعل السبب في ذلك سلوكه بالكلام بطريقة المتكلمين، وتركيب الجمل. وقد صدق السخاوي -رحمه الله- إذ يقول: وسارت فتاويه التي يسلك فيها البسط والإسهاب والتوسع في المعقول بحيث لا يحصل الغرض منها إلا بتكلف، وربما لا يحصل<sup>(١)</sup>.

---

(١) الضوء اللامع ٧/ ٢٦٠.







### المبحث الثالث: وصف المخطوط، ومنهج التحقيق

#### المطلب الأول: وصف المخطوط التي اعتمدت للتحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا السفر الجليل على مخطوط وحيد من محفوظات مكتبة «الشيخ جابر الصباح» في جامعة الكويت برقم: (٤٣٠٣) ميكرو فيلم، وهي نسخة مصورة عن مخطوطة: (تشستريبيتي) بـ(بولندا)، وذلك بعد البحث الشديد عن غيرها، فلم أظفر بمقصودي، وقد أشار الأستاذ (تشستريبيتي) إلى أنها الوحيدة، لا ثاني لها في العالم<sup>(١)</sup>. ولها نسخ مصورة منها في مركز الملك فيصل: (٥٢٣٥٢)، وفي غيره.

وفي حال المقارنة أو الإشكال إذا اقتضى الأمر، فقد رجعت إلى كتاب المصنف «شرح قواعد الإعراب» لا سيما مقدمته في شرح البسملة، وهو كتاب أشهر من أن يذكر، وقد حقق في رسالة علمية، كما مر<sup>(٢)</sup>. وسيأتي وصف مخطوطه بحول الله. وكذلك كتابه «التيسير في التفسير». كما أنني رجعت في ذلك إلى الكتب التي أكثر الإمام النقل عنها؛ كالكشف، والمقصد الأسنى، وتفسير القرطبي، للمقارنة والتثبت.

#### وأما وصف المخطوط (التذكرة لأولي الألباب) فكالتالي:

١. المخطوط مكتوب بخط نسخ معتاد ممتاز، وواضح تمام الوضوح،

(١) وكذا قال القائمون على خزانة التراث، التابع لمركز الملك فيصل للبحوث، والدراسات الإسلامية.

(٢) انظر: صفحة ٨٨ من هذه الرسالة.



ليس فيه إشكالات، ولا خلط، ولا إبهام لمن أمعن فيه النظر.

٢. المخطوط مكون من (٦٠) لوحة، (١١٩: صفحة)، مقاس كل صفحة (٨، ١٧ × ٧، ١٢)، في كل صفحة (٩) أسطر.

٣. كان الفراغ من تأليفه: ١٢/٢٧|٨٦٥ هـ، أي قبل وفاة المؤلف -رحمه الله- بنحو أربعة عشر عاماً.

٤. كاتب المخطوط الذي كتبه من خط مؤلفه هو: حسن. وبقية الاسم مطموس.

هذا وقد لاحظت أن كاتب المخطوط -رحمه الله- كثيراً ما يهمل نقطتي الياء المتطرفة مثل كلمة: (قطعي) في رسمها هكذا: (قطعى)؛ كما أنه يحذف الهمزة القطعية مثل كلمة: (الأسماء، إحسان، مملوءاً، مسألة) في رسمها هكذا (الاسماء، احسان، مملوؤاً، مسلة)، أما إذا كانت مكسورة على كرسي بعد ألف فإنه يقلبها ياءً مثل كلمة: (مسائل)، و(مائة) في رسمها هكذا: (مسائل)، و(ماية)، بل ولو لم تكن بعد ألف، فإنه يحذفها في رسم: (شئت) كذا (شيت)؛ وكذا إذا رسمت على الواو فإنه يرسمها بحذفها مثل كلمة: (سؤله) يرسمها هكذا: (سوله) كل هذا باعتبار التخفيف والتسهيل في النطق، وهي لهجة عربية معروفة، وقد قرئ بها في القرآن، كما فعل القارئان: ورش والسوسي، والرسم العثماني يحتمله.

كما أنه يحذف الألف في كلمة (ثلاثة) و(ها هنا) و(يا نداء) (يا رسول)؛ للاختصار في رسمها بهذا الشكل: (ثلثة) و(ها هنا) و(يرسول)؛ وقريب من ذلك رسمه لكلمة الصلاة فإنه يحذف الألف ويبدلها واواً هكذا: (الصلوة).

كل ذلك فعلها الكاتب إما على جهة الاختصار والتسهيل، أو أنها هي الطريقة الشائعة في عصره رحمه الله.

٥. كما أنه يرتب الآيات بطريقة البناء: الشطر الأول فوق الثاني على جهة المباعدة بينهما، ولربما صف الشطر الأول فوق الثاني مباشرة.

٦. من محاسن صنيع الخطاط - رحمه الله - أنه ضبط كثيراً من الكلمات بالحركات (الشكل)؛ كما أنه يمد كلمة (قلت) هكذا (قلت)؛ لينبه على الإشكال وحله، أو السؤال وجوبه، أو ابتداء المسألة.

وأما المخطوط لكتاب «شرح قواعد الإعراب»، الذي اعتمده في المقارنة:

١- فنسخة مصورة من مخطوطات «جامع عنيزة» في المملكة العربية السعودية، برقم: (٥٨). مكونة من (١٤٩) لوحة، بمتوسط (٢١) سطراً تقريباً. ومكتوبة بلونين: أسود، وأحمر في ثنايا السواد، لبعض الكلمات والأقوال، وعلى طرفتها بعض الحواشي. رمزت لها ب(ع).

٢- وأخرى مصورة من مخطوطات «جامعة الملك سعود»، في المملكة العربية السعودية، برقم: ١٠٩٨، الصنف: ٤١٥/ش ك؛ عن دار الكتب المصرية ١٢١/٢، وهي: مكونة من (١٧٠) لوحة، بمقاس: (٢٠ × ١٤,٥) سم، وهي نسخة جيدة، مكتوبة بخط نسخ معتاد. وبلونين: أسود، وأحمر في ثناياه، لبعض الكلمات والأقوال. كتبت في القرن: (١٢). رمزت لها ب(س).

هذا ما يمكن ذكره ها هنا، والله أعلى وأعلم.



### المطلب الثاني: منهج تحقيق الكتاب:

وبعد النظر في المخطوط، وتأمله، وإمعان النظر فيه كان من المناسب:  
أن أسير في تحقيقه على النحو التالي، -بحيث أقدم الرسالة كما أرادها مؤلفها  
رحمه الله- قدر الوسع:

١. نسخ المخطوط نسخاً كاملاً بالاعتماد على نسخة مصورة في: ( جامعة الكويت)، وذلك بحسب قواعد الإملاء المعمول بها حديثاً.
٢. عرض المنسوخ على المخطوط -مرات-؛ للتأكد من سلامة النص.
٣. الرجوع لمخطوط «شرح قواعد الإعراب» في حال المقارنة، والتصحيح، والتأكد؛ لأنه قد شرح البسملة في بداية هذا الكتاب.
٤. وضع الكتاب (الرسالة) في رأس الصفحة بخط واضح، وعريض.
٥. وضع عناوين للعلوم، والفصول التي ذكرها المصنف -رحمه الله- بين قوسين؛ لتمييز المسائل، وتضبط كل مجموعة منها على حدة. فالعقدية على حدتها، والفقهية على حدتها، وهكذا.
٦. وضع حاشية التحقيق والتعليق في أسفل الصفحة بخط دقيق على شكل هوامش مرقمة، مع الفصل بين الكتاب، والحاشية بخط أفقي مستقيم، وأما المراجع: فالحدِيثية، وما تكرر من المراجع الأخرى أدرجه مع الكلام، وما كان تقرير مسألة من عدة مراجع وكتب، فإنني أضعها آخر تقرير الكلام مرتبة بحسب الأقوال المذكورة إن صُرح باسم القائلين، وإلا فبالأقدم وفاةً.
٧. ترتيب مسائل الكتاب، وتنسيقها؛ لتمييز بعضها من بعض، وترقيم الفروع المتعلقة بها بتعداد نقطي أو عددي؛ لتمييز الفروع عن المسائل، وليتسنى للقارئ الوصول إليها بسهولة.

٨. عزو الآيات القرآنية إلى سورها من القرآن الكريم مع ذكر أرقامها.
٩. وضع آيات القرآن الكريم بين قوسين معرجين، والأحاديث الشريفة بين قوسين مربعين.
١٠. تخريج أحاديث، وأثار الكتاب من مصادرها الأصلية؛ فإن كانت في الصحيحين، أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليه فقط، وإن كانت في غيرهما ذكرت من أخرجها برقم الحديث إن توفر، والجزء والصفحة، وإلا فبرقم الجزء والصفحة، مع ذكر أحكام العلماء المحققين عليها؛ وذكر الفروق في الألفاظ إن وجدت.
١١. عزو الأقوال المذكورة في الكتاب إلى قائلها من كتبهم المطبوعة والمتوفرة بين يدي، مع التنبيه على الفرق بين النقل، وما في أصل الكتاب إن وجد، وإثبات ذلك في الحاشية، وإبقاء نص المؤلف كما هو عليه.
١٢. إذا كان هناك نقص في النص، واقتضى المقام إكماله أكملته من مصدره، ووضعت ذلك بين معكوفين، ونبهت على الخلل في الحاشية.
١٣. شرح غريب الألفاظ المودعة في هذا السفر المبارك بالرجوع إلى أمهات الكتب العربية، والكتب التي اعتنت بهذا الفن.
١٤. ضبط ألفاظ النص الموهمة، والمحتملة أكثر من وجه. وقد أحسن مَنْ قال: «إنما يُشكَل ما يُشكَل» ا.هـ، من: معرفة أنواع علم الحديث ١٦٢ - ١٦٥.
١٥. تبين الأقوال المبهمة في الكتاب بيان قائلها، وإرجاعها إلى كتب مصنفها بحسب الإمكان.
١٦. ترجمة موجزة لمن ذكرهم المصنف -رحمه الله- في كتابه من



الأعلام وذلك بذكر اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، والثناء عليه، وسنة وفاته، وبعض مؤلفاته إن توفر.

١٧. التعريف بالبقاع، والأماكن المذكورة في الكتاب.

١٨. قدمت بين يدي الرسالة بمقدمة، وتمهيد، وباب يتضمن فصلين

تخص دراسة حياة المؤلف، وكتابه، وما يتعلق بذلك.

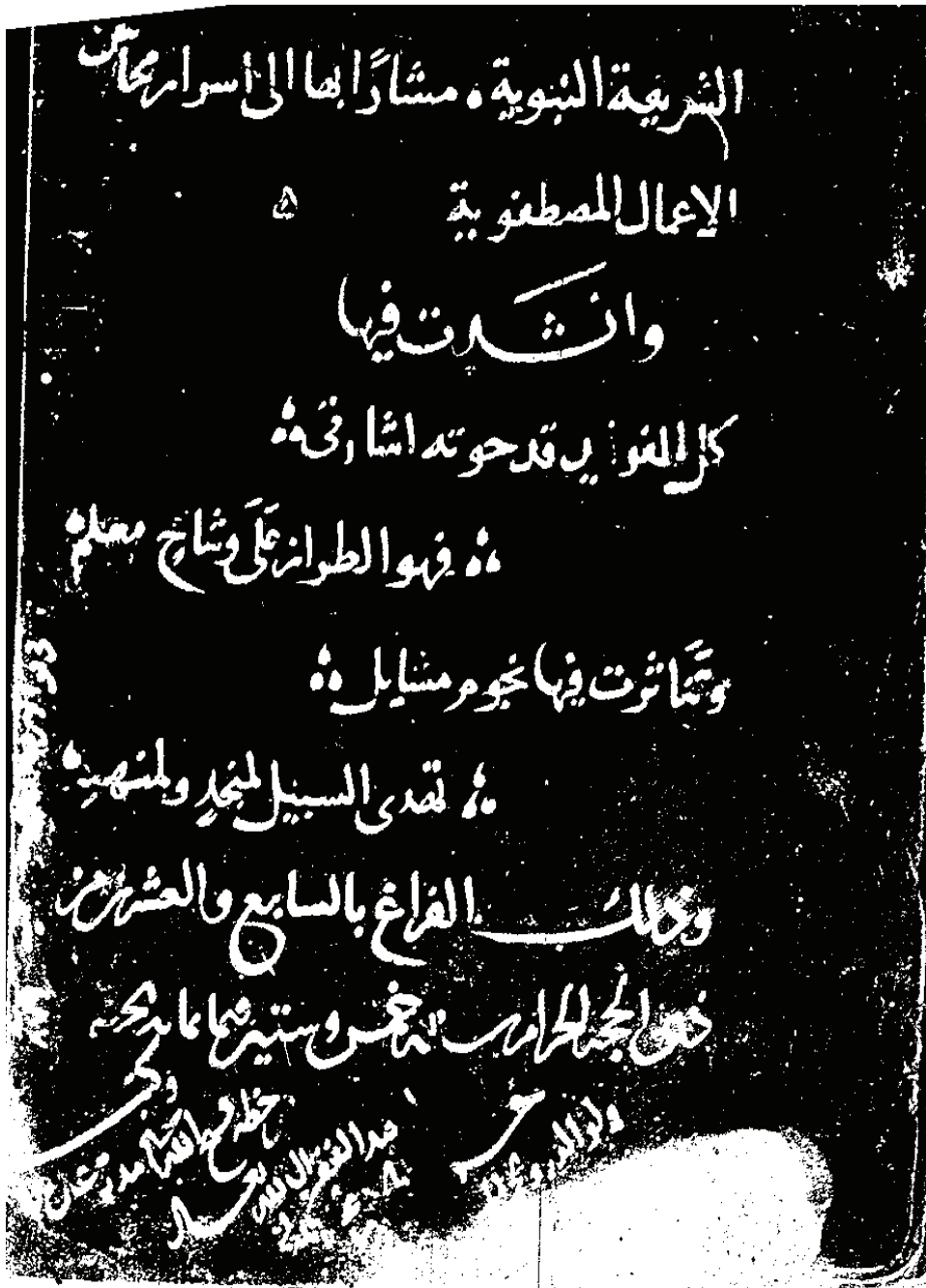
وهذه نماذج منها، ومن شرح قواعد الإعراب:



بعض الاشخاص اني بجمع له كلاماً محرراً  
 في شأن البسملة على سبيل التحقيق والالتفات  
 فلم يسعني الا سعا في سوله بحسب قدر  
 الوسع والامكان فشعرت في ذلك  
 مستعيناً بالله الكريم الوهاب انه  
 هو المعين الخواد مفتاح الابواب  
 ورتبته مشتملاً على ثلاثة ابواب

قَالَ السَّيِّحُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ  
 الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الْمَدَقُّ وَحِيدُ دَهْرِهِ  
 وَفَرِيدُ عَصْرِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدِي الدِّينِ  
 ابْنُ سُلَيْمَانَ الْكَافِي الْحَنَفِيُّ فَتَحَّ اللَّهُ فِي مَدِينَةِ  
 الْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالصَّلَاةُ  
 وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ الَّذِي لَهُ الْمَقَامُ الْمَجِيدُ  
 الْأَسْتَنْوِي وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ  
 لَهُمْ بِإِحْسَانٍ بَوَّأَهُمُ اللَّهُ فِي دَارِ السَّلَامَةِ

الصفحة الأولى «التذكرة لأولي الألباب» من مصورة جامعة الكويت



الصفحة الأولى «التذكرة لأولي الألباب» من مصورة جامعة الكويت





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا  
 الحمد لله الرفع لقواعد الدين والأسلام . الناصب للآيات  
 الهدى إلى دار الخلد والسّلام . والصلوة والسلام على الرسول  
 محمد سيد الأنام . وعلى آله واصحابه النجباء الكرام . ما ركع  
 الساجد مع الإمام . وانزه النور في الأبحار **أما بعد** فإن  
 العبد المستمد من فيض فضل العزيز الوهاب . محمد بن سليمان  
 المشهور بكافجي بين الأصحاب . يقول لما رأيت الكتاب المسمى  
 بالإعراب عن قواعد الأعراب . للشيخ الإمام جمال الدين أبي  
 محمد عبد الله بن يوسف بن هشام رزقه الله حسن الجواب  
 في غاية حسن الوقع عند ذوي الألباب . ونهاية عموم النفع  
 لمن تأمله من الطلاب . لكنه غير مستغنى عن شرح يسفر  
 عن وجوه مخدرة التقاب . ويبرز خفي مكنوناته من وراء  
 الحجاب . استخرت الله تعالى أن ارتب له شرحا ييسر بذلك  
 آيات شوارده الصواب . ويكشف عما ورد في قواعد التحقيق  
 شبه الشك والارتباب . وتجعل الخفي من لطائف مستودعاته  
 كالشمس مشرقه بعد تكشف السحاب . وأضفت إلى ذلك من المباحث  
 التفسيرية وغيرها ما يناسب سياق الكتاب . مستمسا بحبل  
 الصواب . وهو المعين . ومفتح الأبواب . قال الشيخ اقتداء  
 بكتاب الله الكريم **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** أقول  
 ههنا بحاشي التذكرة . وإن الباء حرف  
 من

مطلب  
الاستملاء

الصفحة الأولى «شرح قواعد الإعراب» من مصورة جامعة الملك سعود

**كلمة ما فان قلت** فلم اذخر الحجة على ما لم يقل ادن ما لا يوصف قلت  
 على المراد ودفع اللد لتباين قوله **اذ اكانت حربية** مذكرة ههنا  
 على سبيل الاستطراد لاجل تعميم الفائدة **او استغرابا** وطواله  
 بوصف لا يكون له صفة فرجة لا يكون صفة ما ولا يحق عليك ان حاشا  
 العامل فحال الدليل على عدم خفضها بالاضافة **ولا يكون** خفض حجة  
 بان يكون **بيان** اي عطف بيان لما لا **ان** هذه لا يوصف **كلما**  
**لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان** فرجة لا يكون عطف بيان المقوله  
**كالضمات** اشار الي بيان الكبرى بمعنى ان الضمات لا تكون موصوفة  
 ولا معطوفا عليها عطف بيان وانت تعلم ان الضمات يجوز ان تكون موصوفة  
 ومعطوفا عليها عطف البيان عند البعض فلا يتم هذا ايضا لما فرغ من الرد  
 على الامام و اراد ان يقوي ما ذكر بكلام السلف من الحاجة **قال وكثير من**  
**المتقدمين يسمون الزايد صفة** لكونها وسيلة الى نيل غرض من  
 الاغراض كتحسين الكلام وتزيينه وكتحصيل ازدياد قوة وسياسته  
 بزيادة حرف من الحروف الزائدة **وبعضهم** وبعض الحاجة للمتقدمين كما هو الظاهر  
 المراد ويحتمل ان يكون المراد بعض الحاجة مطلقا **تسمية** **توكيدا** وعطاف اللفظ  
 النظم مع التاكيد **فان قلت** قد قال في آخر الباب الثالث **تسمى الزايدة وتوكيدا**  
 فالفائدة في هذا الكلام **قلت** للتذكير وللتنصيص بعد الاجماع بذكر الفرقين  
 من الحاجة للمتقدمين والاشارة الى ان بعض ذلك القول ههناك جار على  
 سبيل المساحة والتجازم لما فرغ الباب الرابع لبيان العبارات المحررة  
 للمستوفاة وكانت الاصطلاحات المتعلقة فعلم النسخ كثيرة لكثرة اصوله وتشعب  
 فروعها وكان هذا القدر المذكور يستوفى بها مجرد التذكار والذكر ولكن كان فيها تشعب  
 والفكر اشار الى هذا بقوله **وفي هذا التقدير** اي في بيان هذه العبارات المحررة ويجوز  
 ان يكون المراد منه بيان العبارات ونحوها القواعد والاصول **تسمى الزايدة**  
 لان التامل اصل ودر ك الامور كلها فلها هذا قال في اول هذا الكتاب يقتضى منها  
 جادة الصواب جعلنا **الاصول** من اهل الحجة والثواب وبيرانا في المعيرع الاخيار  
 والاصحاب امين يا مجيب الدعوات وفتح الابواب ومجدد جبرائيل برهم والصلوة  
 والسلام على سيدنا محمد واله وسلم

٤٠٣

الصفحة الأخيرة «شرح قواعد الإعراب» من مصورة جامعة الملك سعود

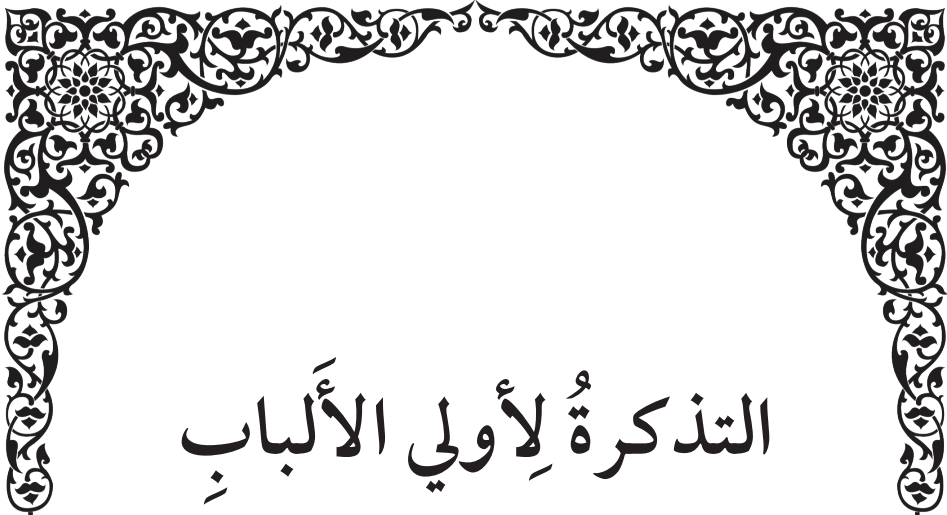






١٤٩

ومتانته بزيادة حرف من الحروف الزائدة وبعضهم اي بمعنى النخاعة  
المتقدمين كما هو الظاهر المراد ويحتمل ان يكون مراد بمعنى النخاعة  
مطلقا **يسميه مؤكدا** لا عطاؤها اللفظ والنظم بمعنى التاكيد فانت  
قلت قد قال في الباب الثالث ويسمى المزيد صلة وتوكيدا  
في النخاعة في هذا الكلام قلت للتذكير والتفصيل بعمومها  
بذكر الفريقين من النخاعة المتقدمين وللإشارة الى ان بعض ذلك  
هناك جاز على سبيل المسامحة والمجاز ثم لما وضع الباب الرابع  
بيان العبارات المحررة المستوفاة وكانت لها اصطلاحات  
المتعلقة بعلم النحو كثيرا جدا لكثرة اصوله وتشعب فروعه وكانت  
هذا القدر المذكور سيق فيها بمجرد التعداد والتذكر ولكن كان  
كافيا بحسب التأمل والفكر اشار الى هذا بقوله **وفي هذا القدر**  
اي في بيان هذه العبارات المحررة ويجوز ان يكون المراد منه  
بيان العبارات وتحرير القواعد والاصول **كفاية لمن تأمله**  
فان التأمل اصل في درك الامور كلها فلهذا قال في اول الكتاب  
تقتفي بمتأمله جادة الصواب جعلنا الله واياكم من اهل  
الجنة والثواب ويؤايدنا في النعيم مع لما خيار ولا صحاب والمجد  
له رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله  
وصحبه اجمعين والحمد  
لله رب العالمين  
أمر امر  
٢



# التذكرة لأولي الألبابِ

في مسائلِ البسمةِ

( النصُّ المحقَّقُ )



قال الشيخ الإمام، العالم، العلامة، المحقق المدقق، وحيد دهره، وفريد عصره: أبو عبد الله محمد محيي الدين بن سليمان الكافيجي الحنفي - فسَّح<sup>(١)</sup> الله في مدته، ورحمه -:

(١) فسح الله في مدته، أي: أي وسع عليه في عمره؛ لأن الفسح السعة يقال: افسح له إذا طلب السعة في المجلس، ومنه قوله تعالى: { إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ }. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٠٥١٣، لابن سيده المرسي.



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى، والصلاة والسلام على نبيه الذي له المقام المحمود الأسنى<sup>(١)</sup>، وعلى آله، وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان.

بوأهم<sup>(٢)</sup> الله في دار السلامة، والرضوان<sup>(٣)</sup>؛ وبعد.

فقد سألتني بعض الأصحاب أن أجمع له كلاماً محرراً في شأن «البسملة» على سبيل التحقيق والإتقان؛ فلم يسعني إلا إسعاف سؤله<sup>(٤)</sup> بحسب قدر الوسع والإمكان؛ فشرعت<sup>(٥)</sup> فيه مستعيناً بالله الكريم الوهاب، إنه هو المُعين<sup>(٦)</sup>.....

(١) أي: الأرفع، والأكمل، والأنور؛ وأصل (أسنى) صيغة أفعال تفضيل من السنا و(السنا مقصورٌ: ضوء البرق. والسنا من الرفعة والشرف ممدودٌ. والسني: الرفيع. وأسناه، أي رفعه وأعلاه). انظر: الصحاح ٢٣٨٣/٦.

(٢) بوأهم، أي: أدخلهم إياها ومكّنهم منها، تقول: تبوأ منزلاً: أي نزلته، وبوأ للرجل منزلاً، وبوأته منزلاً بمعنى: هيأته ومكنت له فيه. انظر: تهذيب اللغة ٤٢٦/١٥، مادة (باء).

(٣) أي: الجنة؛ فهي دار السلام، والسلامة؛ لخلوها من العيوب والنقائص، والأذى، والفناء، والتغير والآفات. انظر: أحكام القرآن ١/٥٩٢، للقاضي أبي بكر بن العربي. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦١٣/٧، للسمين الحلبي.

(٤) الإسعاف: قضاء الحاجة. والمساعدة: المؤاتاة على الأمر في حسن مصافاة ومعاونة. وسؤله، أي: طلبه وما سأله، فالسؤل: ما يسأله الإنسان. والمراد: أي استجبت لطلبه، ونفدت مراده. انظر: تهذيب اللغة ٦٧/٢، مادة (سعف)، والصحاح ١٧٢٣/٥، مادة (سأل).

(٥) أي ابتدأت ودخلت في الموضوع، والشروع الابتداء، قال في «الصحاح»: وشرعت في هذا الأمر شروعا أي خضت. الصحاح ١٢٣٦/١٣، مادة (شرع).

(٦) اسم «المعين» عدّه بعض أهل العلم ضمن الأسماء الحسنى لله تبارك وتعالى، كابن منده مستدلين عليه بثلاثة أحاديث:





= - حديث معاذ - رضي الله عنه - [ألا أعلمك كلمات تقولهن: اللهم أعني على ذكرك وشكرك، وحسن عبادتك]. رواه أبو داود ١ / ٥٦١، برقم: ١٥٢٤، والنسائي ٣ / ٥٣، برقم: ١٣٠٣ وابن حبان ٥ / ٣٦٤، برقم: ٢٠٢٠، والحاكم في المستدرک: ١ / ٤٠١، برقم: ١٠١٠، والبيهقي في «السنن» ١ / ١٧، والحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان، والألباني في تحقيق: سنن النسائي، والأرنؤوط، وسليم أسد في تحقيقيهما لصحيح ابن حبان.

- وحديث ابن عباس قال كان النبي - صلى الله عليه وسلم - [يدعور رب أعني، ولا تعن علي...]. رواه أبو داود في «سننه» ١ / ٥٥٨، برقم: ١٥١٢، والترمذي في «جامعه» ٥ / ٥٥٤، برقم: ٣٥٥١، والنسائي في «السنن الكبرى» ٦ / ١٥٥، برقم: ١٠٤٤٣، وابن ماجه ٢ / ١٢٥٩، برقم: ٣٨٣٠، وأحمد في «مسنده» ٣ / ٤٥٢، برقم: ١٩٩٧، وابن حبان ٣ / ٢٢٧، برقم: ٩٤٧، والحاكم في «المستدرک» ١ / ٧٠١، برقم: ١٩١٠، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٦ / ٢٨٠، وعبد بن حميد في «مسنده» ص ٢٣٦، والحديث صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والألباني في سائر كتبه، والأرنؤوط في التعليق على صحيح ابن حبان، وسنن أبي داود.

- وحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: [... والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه...]. رواه مسلم في «صحيحه» ٨ / ٧١، برقم: ٧٠٢٨. ومع صحة هذه الأحاديث فلا يمكن إثبات هذا الاسم؛ لعدم الصراحة في ذلك، ومجرد إتيان معناه في تلك الأحاديث لا يدل على ثبوته؛ إذ قصارى ما في الأحاديث ورودها بصيغة الأفعال، والأفعال أوسع من الأسماء بل أوسع من الصفات.

فباب الأسماء أخص من بابي الصفات، والإخبار، وبالتالي هما أوسع منه؛ فباب الصفات أوسع من باب الأسماء، وباب الإخبار أوسع من باب الصفات. وقد اختلفت مناهج أهل العلم في كيفية، أو طريقة تحديد الأسماء الحسنی بين متشدد، يشترط وروده في حديث الترمذي المشهور، أو الاقتصار على ما ورد من الأسماء بصورة الاسم فقط، ومنهم من يجيز الاشتقاق من بابي الصفات والإخبار، وبناءً على هذه المناهج يصعب تحديد اسم المعين هل هو من الأسماء الحسنی أو لا؟.

قال ابن تيمية في «شرح العقيدة الأصفهانية» ص ١٩: الأسماء الحسنی المعروفة: هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها. وقال تلميذه ابن القيم في «مدارج السالكين»: وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسماً، وبلغ بأسائه زيادة على الألف فسماه الماكر، والمخادع، والفاتن، والكائد، ونحو ذلك، وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به فإنه يخبر =



الجواد<sup>(١)</sup> مُفْتَح الأبواب؛ ورتبته - مشتملاً - على ثلاثة أبواب، وسميته

= عنه بأنه شيء وموجود ومذكور ومعلوم ومراد ولا يسمى بذلك ا.هـ. هذا وقد تسمى بعبد المعين كثير من مشاهير التاريخ.

انظر: كتاب «التوحيد» ١٨٥/٢، لابن مندّه. وشرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية. ومدارج السالكين ٤١٦/٣، لابن القيم. وانظر: البدر الطالع ٤/٢، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ٩٦٣/١، والأعلام للزركلي ٢٤٩/٢، وإمتاع الفضلاء بتراجم القراء ٩٤/١، وغيرها.

(١) اسم «الجواد» من الأسماء الثابتة لله تعالى؛ فقد وردت فيه عدة أحاديث منها:

- الحديث الأول: عن طلحة بن عبيد الله قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: [إن الله جواد يحب الجود، ويجب معالي الأخلاق، ويكره سفاسفها، ومن إعظام إجلال الله عز وجل إكرام ثلاثة: الإمام المقسط، وذو الشيبة في الإسلام، وحامل القرآن غير الجاني عنه، ولا الغالي فيه]. رواه البيهقي في «شعب الإيمان» ٢٨٧/١٣، برقم: ١٠٨٤٠ وفي إسناده انقطاع بين سليمان بن سحيم، وطلحة. ورواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» برقم: ١١١، من طريق طلحة بن عبيد الله بن كرزب وليس بالصحابي. ورواه وابن أبي شيبه في المصنف ١٠٠/٩، برقم: ٢٧١٤٩، والأصفهاني في «حلية الأولياء» من طريق نوح بن أبي مريم عن كريب عن ابن عباس موصولاً: ٢٩١٥ ط: دار الكتاب العربي. والحديث صححه مجموعة من العلماء منهم: العراقي في تخريج الإحياء، قال هناك: وللطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، والحاكم والبيهقي من حديث سهل بن سعد: إن الله كريم يحب الكرم ويجب معالي الأمور وفي «الكبير» والبيهقي (معالي الأخلاق) الحديث....، وإسناده صحيح. انظر: المغني عن حمل الأسفار ٩٠٣/٢. و صححه - كذلك - الألباني في «الجامع الصغير» برقم: ١٧٤٤.

- الثاني: عن سعيد بن المسيب يقول: [إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود؛ فنظفوا - أراه قال أفنيتكم - ولا تشبهوا باليهود]؛ قال فذكرت ذلك لمهاجر بن مسمار، فقال: حدثني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مثله إلا أنه قال: نظفوا أفنيتكم. قال أبو عيسى هذا حديث غريب، وخالد بن إلياس يضعف.

- الثالث: عن أبي ذر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول الله تعالى: وفيه-: [..... ذلك بأني جواد ماجد أفعل ما أشاء عطائي كلام، وعذابي كلام، وإنما قولي لشيء إذا أردت أن أقول له: كن فيكون]. رواه الترمذي ٦٥٦/٤، برقم: ٢٤٩٥، ورواه ابن ماجه في «سننه» ١٤٢٢/٢، برقم: ٤٢٥٧، وأحمد ٢٩٤/٣٥، برقم: =



## بـ «التذكرة لأولي الألباب».

= ٢١٣٦٧، وورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» وقال بعده: هذا حديث محفوظ من حديث شهر بن حوشب رضي الله عنه. انظر: الأسماء والصفات للبيهقي ٣٢٠/١ ط: مكتبة السوادى - جدة. والحديث حسنه الترمذي، قال الأرئوط في تعليقه على مسند الإمام أحمد: حديث صحيح وهذا إسناد ضعيف. وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» برقم: ٦٤٣٧. وأصل الحديث في «صحيح مسلم» دون هذه الزيادة: [ذلك بأني جواد ماجد أفعل ما أشاء عطائي كلام، وعذابي كلام، وإنما قولي لشيء إذا أردت أن أقول له: كن فيكون]؛ والأئمة الثلاثة أحمد، والترمذي، وابن ماجه روه من طريق شهر بن حوشب وهو متكلم فيه. انظر: تهذيب التهذيب ٣٢٥/٤.

- الرابع: عن أنس رضي الله عنه يقول قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: [إن الله - عز وجل - جواد كريم يستحي من العبد المسلم إذا دعاه أن يرد يديه صُفراً ليس فيهما شيء]. روه الطبراني في "الدعاء" ص ٨٤، وفي إسناده: حبيب بن أبي حبيب، كاتب مالك، متروك الحديث. انظر: تهذيب التهذيب ١٥٩/٢.

وأما «مفتاح الأبواب»: فمن باب الوصف أو الإخبار؛ فالله سبحانه هو مفتاح أبواب الخير، لكن ليس ذلك من أسائه سبحانه؛ فاسمه من هذا الاشتقاق هو المفتاح، كما قال الله تعالى: { قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ } سبأ: ٢٦.



## ١. الباب الأول: في «المبادئ»

\* فالبسملة<sup>(١)</sup>: فعلة مأخوذة من: (بِسْمِ اللّهِ) كما أن الحمدلة، والحسبلة،

(١) هذه الكلمة، وأمثالها من المنحوت المأثور عن العرب؛ ذلك أن العرب ربما تختصر الجملة في كلمة واحدة بجمع أهم حروفها، وهذا هو النحت عندهم ومعناه: أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، فشحطب منحوت من شق حطب كالحمدلة لـ (الحمد لله) والبسملة لـ (بسم الله) والحوقلة لـ (لا حول ولا قوة إلا بالله) والحيعلة لـ (حي على الصلاة، حي على الفلاح) والهيللة لـ (لا إله إلا الله) والجعفة لـ (من جعلت فداك) والسبحلة لـ (من سبحان الله) والطلبقة لـ (أطال الله بقاءك) والدمعزة لـ (أدام الله عزك) والحسبلة لـ (حسبي الله) والمشألة لـ (ما شاء الله) والحيهلة لـ (حيهلا بالشيء) والسمة لـ (سلام عليكم)؛ ومن ذلك النسب تقول في النسبة إلى عبد شمس: (عَبْشَمِيّ) وإلى عبد الدار (عَبْدَرِيّ) وإلى عبد القيس (عَبْقَسِيّ). وباب النحت سماعي ليس بقياسي، قال القاضي عياض: وهو باب مسموع لا يقاس عليه.

وقال أبو حيان: وهذا الحكم لا يطرد، إنما يقال منه ما قالته العرب، والمحفوظ: (عَبْشَمِيّ) في: عبد شمس و(عَبْدَرِيّ) في: عبد الدار و(مَرْقَسِيّ) في: امرئ القيس و(عَبْقَسِيّ) في: عبد القيس و(تيملي) في: تيم الله.

قال سليمان الجيرمي: وعلم النحت سماعي سمع منه نحو عشرة ألفاظ: كـ (الحسبلة) أي: قول حسبنا الله، و(الحوقلة) و(الحيعلة) و(الطلبقة) من أطال الله بقاءك، ومنه: الألفاظ الأربعة المشهورة عن سيدنا علي - رضي الله تعالى عنه - وهي: والله ما تربعلبت قط، أي: ما أكلت اللبن يوم الأربعاء، ولا تسبتسمكت قط، أي: ما أكلت السمك يوم السبت، ولا تعمقعددت قط، أي ما تعممت وأنا قاعد، أي: لأنه يدل على تحسين العمة، - وسيدنا علي رضي الله عنه لا يريد ذلك -، ولا تسرولقمت قط، أي: ما لبست سراويل قائماً.

وذهب «مجمع اللغة العربية» إلى جواز القياس عليه ففي: الأعداد (٨١ - ١٠٢). والنحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً. لم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تميز قياسيته. =



= ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً على وزن فعلل أو تفعلل إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

وقد نحت بعض أهل العلم قديماً فمن ذلك: **الفَذْلَكَةُ** من قولهم: **فَذَلَّكَ** العدد كذا وكذا، و**البَلْكَفَةُ** التي أخذها الزنجشيري من قول أهل السنة: **إنَّ الله تعالى يرى بلا كيف**، وهو المستدل بالأبيات الشهيرة:

لجماعة سموا هواهم سنة      وجماعة حمر لعمرى مؤكفة  
قد شبَّهوه بخلقه وتخوَّفوا      شنع الورى فتستروا بالبلكفة  
وقد رُد عليه:

شبَّهت جهلاً صدر أمة أحمد      وذوي البصائر بالحمير المؤكفة  
وزعمت أن قد شبَّهوا معبودهم      وتخوَّفوا فتستروا بالبلكفه  
وجب الخسار عليك فانظر منصفاً      في آية الأعراف فهي المنصفه  
أترى الكليم أتى بجهل ما أتى      وأتى شيوخك ما أتوا عن معرفة

ولعل ما ذهب إليه المجمع أقرب؛ إذ لا مانع من النحت، لا يسماً وقد ورد بكم كبير عن العرب، وهو من باب الاختصار، ومذهبهم واسع حتى لربما اختصروا الكلمة الواحدة باسم أول حروفها لمغزى، قال شاعرهم:

قلت لها قفي فقالت لي قاف      لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف

هذا وقد اختلف العلماء في شأن «البسملة» هل هي منحوتة متأثرة عن العرب؟، أم أنها من المولد المقيس على المنحوت؟، كما ذهب إليه الماوردي في مقدمة تفسيره «النكت والعيون»، ط: دار الكتب العلمية.

وأولى الأقوال الأول؛ لتفوه شعراء العرب الأوائل به، كما قال عمر بن أبي ربيعة:

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها      فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل

وإلى ذا مال القرطبي في تفسيره.

انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٢/ ٢٥١، للقاضي عياض. وتحفة الحبيب على شرح الخطيب ١/ ٢٨، للبجيري. والبحر المحيط ٣٨٤/٥، لأبي حيان. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٣٧٤، للسيوطي. ومجلة «مجمع اللغة العربية»، القاهرة، الأعداد (٨١) - (١٠٢). والجامع لأحكام القرآن ١/ ٩٧. وانظر: مقدمة الدر المصون للسمين الحلبي، واللباب في علوم الكتاب ١/ ١١٧، لابن عادل.

والحوقلة، مأخوذة من: (الحمدُ لله)، ومن: (حسبنا الله)، ومن: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

قال يعقوب بن السكيت<sup>(١)</sup>، والمطرز<sup>(٢)</sup>، وغيرهما<sup>(٣)</sup> من أئمة اللغة: يقال: بِسْمَلِ الرجل إذا قال: (بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)<sup>(٤)</sup>، وكذا حَوَقْل، وهَلَل، وَسَبْحَل، وحمدل، وحسبل<sup>(٥)</sup>، وحَيْعَل إذا قال: (حَيَّ عَلَى الفلاح)<sup>(٦)</sup>. لكن المطرز<sup>(٧)</sup> لم يذكر الحivelse إذا قال: (حَيَّ عَلَى الصلاة)<sup>(٨)</sup>.

(١) هو اللغوي: يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف النحوي، اللغوي، شيخ العربية، كان من أهل الفضل والدين، موثقاً بروايته، حجة في العربية. من آثاره: كتاب «إصلاح المنطق» ت: ٢٤٣هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٤/٢٧٣، وسير أعلام النبلاء ١٦/١٢.

(٢) هو الإمام: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، المعروف بالمطرز، الباوردي، أبو عمر، الأوحدي، العلامة، اللغوي، المحدث، الزاهد، غلام ثعلب؛ أحد أئمة اللغة المشاهير المكثرين، من آثاره: كتاب «اليواقيت». ت: ٣٤٥هـ. انظر: الأنساب ٤/٣٢٢، للسمعاني. ووفيات الأعيان، ٤/٣٢٩، لابن خلكان. وسير أعلام النبلاء ١٥/٥٠٨.

(٣) كالثعالبي، نقل ذلك عنه القرطبي في التفسير. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٩٧.

(٤) قال ابن عاشور -رحمه الله-: فأصل «بسمل» قال «بسم الله»، ثم أطلقه المولدون على قول «بسم الله الرحمن الرحيم»، اكتفاء، واعتماداً على الشهرة؛ وإن كان هذا المنحوتُ خَلِيّاً من الحاء والراء اللذين هما من حروف الرحمن الرحيم، فشاع قولهم: «بسمل» في معنى: «بسم الله الرحمن الرحيم». انظر: التحرير والتنوير ١/١٣٧، لابن عاشور.

(٥) حوقل: إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. وهلل: إذا قال: لا إله إلا الله. و(سبحل) إذا قال: سبحان الله. وحمدل: إذا قال: الحمد لله. وحسبل: إذا قال: حسبي الله.

(٦) ذكر ذلك ابن السكيت في كتابه: «إصلاح المنطق» ص ٣٠٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط: دار المعارف، القاهرة.

وأما أبو عمر المطرز فذكره في: كتابه «اليواقيت»، كما في تفسير القرطبي ١/٩٧، وكما نقل ابن عاشور «التحرير والتنوير» ١/١٣٨: عن شرح ابن هارون على ابن الحاجب عن المطرز.

(٧) مرت ترجمته قريباً جداً.

(٨) هذا من كلام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» ١/٩٧. لكن المطرز قاسها =

## (الفرق بين البسملة، والتسمية)

\* فإن قلت: ما الفرقُ بين البسملة، والتسمية؟<sup>(١)</sup>.

= على الحيعلة، فقال: ويجيء على القياس: «الحيصلة»: إذا قال: حي على الصلاة، ولم يذكره. ثم استدرك عليه القاضي عياض قائلاً: قوله: الحَيْصَلَةُ على قياس الحيعلة غير صحيح، بل الحيعلة تنطلق على «حي على الفلاح»، وعلى «حي على الصلاة»، وكلها حيعلة؛ ولو كان على قياسه في الحيصلة لكان الذي يقال في «حي على الفلاح»: الحيفلة -بالفاء- وهذا لم يُقَل، وإنما الحيعلة من قوله: حَيَّ على كذا، فكيف وهو بابٌ مسموع لا يقاس عليه، وانظر قوله: جعلف، في: جُعِلْتُ فداك، لو كان على قياس الحيعلة، لقال: جعلف، إذ اللام مقدّمة على الفاء، وكذلك الطبقة تكون اللام على القياس قبل الفاء والقاف. انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٢/ ٢٥١.

(١) يمكن التفريق بين البسملة والتسمية، من خلال النقاط التالية:

١- البسملة من الألفاظ المنحوتة، والتسمية مصدر أصلي لفعل حقيقي (سَمَى)، غير منحوت.

٢- البسملة (فعللة) من البناء الرباعي للفعل (فعلل)، وأما التسمية فوزنها تفعلة من الفعل الرباعي المضعف (فَعَّل).

٣- البسملة تعني: (بِسْمِ اللَّهِ)، أو (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). والتسمية ذكر الله تعالى بأي لفظ كان. وعلى هذا فالتسمية أعم، والبسملة أخص كما أشار إليه الكافياجي -رحمه الله- فكل بسملة تسمية، ولا عكس.

٤- من جهة الموضوع فالبسملة مستحبة عند قراءة القرآن، والمراسلات، والكتب؛ والتسمية مستحبة عن البدء على كل حال، كدخول الخلاء، ونزع الملابس، والوقاع، والأكل، ودخول المنزل والخروج منه، وكذلك المسجد، وغيرها كثير.

هذا كله على من يرى التفريق بين البسملة، والتسمية؛ وإلا فإن الجمهور يعاملونها معاملة الأسماء المترادفة. وهذه نماذج على ذلك:

- قال الداني: (باب ذكر من رأى التسمية في أوائل السور آية). انظر: البيان في عد آي القرآن، ص ٥٠، للداني.

- وقال إسماعيل حقي في تفسيره: إنها تركت التسمية أول براءة لعدم المناسبة بين الرحمة التي تدل عليها البسملة والتبري الذي يدل عليه أول براءة. انظر: تفسير روح البيان ٣٨١/٣.

= وهذا إمام العربية الزرخشري يقول: قراء المدينة والبصرة والشام، وفقهاؤها على أن: =

قلت: الأول أخص من الثاني استعمالاً، كما أن الأول من باب الفعللة،  
والثاني من باب التفعيل<sup>(١)</sup>.

= التسمية ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها من السور. انظر: الكشاف ٤٥١. - وقال برهان الدين البقاعي: وإليه شرعت التسمية أول كل شيء فصدرت بها الفاتحة. انظر: نظم الدرر ١٣١. - وقال أبو حيان: وقد تعرض المفسرون في كتبهم لحكم التسمية في الصلاة. انظر: تفسير البحر المحيط ١٢٩١. - قال الباقلاني: لو كانت التسمية من القرآن لكان طريق إثباتها إما التواتر، أو الأحاد. انظر: التحرير والتنوير ١٣٩١. وغير هؤلاء كثير، بل إن الكافياجي - رحمه الله - نقل في هذا الكتاب ما يفيد عدم التفريق، قال في معرض كلامه على اختلاف العلماء: هل هي آية؟ وقد روي عن محمد بن الحسن أن التسمية: آية منزلة من القرآن، أنزلت للفصل بين السور وللبداية تبركاً بها. وهذا محمد بن طاهر الشهير بابن القيسراني (ت: ٥٠٧) له مؤلف بعنوان: مسألة «التسمية».

فكما يلحظ القارئ أن العلماء ذكروا لفظ التسمية في معرض الكلام على البسملة، فدل على عدم مبالاتهم في التعبير بأي اللفظين: البسملة أو التسمية. قال أحمد الحموي: التسمية والبسملة، قطع الجمهور بترافدهما؛ ولو قيل: إن التسمية عبارة عن ذكر اسم الله مطلقاً، لكان حسناً. انظر: القواعد والإشارات ص ٤٢.

ومع هذا فالملاحظ أن: العلماء في الغالب يريدون بالبسملة: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، والتسمية: ذكر اسم الله على الشيء، وهذا ملاحظ بداهة لمن يطالع تراجم الكتب عند المحدثين، وكذلك الحال عند الفقهاء في كلامهم على أبواب الطهارة، والصيد، والذبائح، والبيوع، والإجارة، والمهر، والطلاق؛ فإنهم يعبرون في هذه الأبواب كلها بالتسمية، والتي يقصد بها ذكر اسم الله تعالى، ويعبرون في كتاب الصلاة، وقراءة الفاتحة، وآداب التلاوة بالبسملة، وقليل ما يعكسون. فلعل ذلك من باب الترادف الذي يعبر فيه بأحدهما عن الآخر في حال التجوز والسعة مع التفريق الدقيق في المعنى حال اجتماعهما، أو حال التحقيق. والله أعلم.

(١) ذكر الإمام الكافياجي - رحمه الله - فرقين بين لفظي: «البسملة» و«التسمية»: الأول: من جهة الاستعمال والتداول، وهو: أن لفظ البسملة أخص بالمعنى من التسمية؛ فالبسملة قول: «بسم الله»، والتسمية أعم فهي: ذكر الله على كل الشيء بأي لفظ كان، قال الأزهري في: «تهذيب اللغة» ١٢ / ٢٧٠، عن الليث: التسمية ذكر الله تعالى على كل =



= شيء. وقال ابن حجر الهيتمي: البسمة عبارة عن قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم»، بخلاف التسمية؛ فإنها عبارة عن ذكر الله بأي لفظ كان. انظر: الفتوحات الربانية بشرح الأذكار النووية ١ | ٢٩٩. ومن ذلك ما يقوله البخاري وغيره في تراجم الأبواب: (باب التسمية على كل حال، وعند الوقاع). (باب التسمية على الصيد). (باب التسمية على الذبيحة). (باب التسمية على الطعام والأكل باليمين). قال ابن حجر - رحمه الله -: المراد بالتسمية على الطعام قول: «بسم الله» في ابتداء الأكل. انظر: فتح الباري ٥٢١/٩. والثاني: من الجهة الصرفية؛ ذلك أن البسمة على وزن فعلة، والتسمية على وزن تفعيل. والفعلة مصدر فعَّل، وفَعَّلِل: يأتي عند الصرفيين في أبنية الأسماء الرباعية، ويأتي في الاسم والصفة؛ ففي الاسم: تَعَلَّب، وفي الصفة: سَهَلَب (الطويل). ويأتي في أبنية الفعل الثلاثي المزيد كجَلَبَبَ يُجَلَّبُ. ويأتي كذلك في أبنية الفعل الرباعي، كدَحْرَجَ يُدَحْرَجُ، ومنه - والله أعلم - بَسَمَلٌ يُبَسْمَلُ، بسمة، فالبسمة مصدره؛ لأن: مصدر الرباعي بغير زيادة يجيء على: فَعَلَّلَ، وفِعْلَلَل. انظر: المفتاح في الصرف ص ٣٢ وما بعدها، للجرجاني. والأصول في النحو ١٣١٣، لابن السراج النحوي. وإيجاز التعريف في علم التصريف ص ٧٣، لمحمد بن مالك.

وأما بالنسبة للتفعيل (وزن التسمية) فهو مصدر: «فَعَّل» قال ابن عقيل: فما كان على وزن فَعَّل فإما: أن يكون صحيحاً أو معتلاً؛ فإن كان صحيحاً، فمصدره: على تفعيل؛ نحو قدس تقديساً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ النساء: ١٦٤، ويأتي - أيضاً - على وزن فَعَّال كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾ النبأ: ٢٨، ويأتي على فعال بتخفيف العين، وقد قرئ: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾ النبأ: ٢٨، بتخفيف الذال. وإن كان معتلاً فمصدره كذلك لكن يحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء، فيصير مصدره على "تفعلة" نحو: (زكى تزكية) ا.هـ. ومن ذلك ما نحن بصدده سَمَى (فَعَّل) تسمية (تفعلة). فلعل الإمام الكافياجي أراد بالتفعيل لـ (التسمية) المصدر العام لبناء الفعل الرباعي المضغف (فَعَّل)؛ ولذلك قال - رحمه الله - (من باب التفعيل). فالتفعيل هو المصدر القياسي لبناء الفعل الرباعي المضغف (فَعَّل)، وقد يأتي على وزن (فَعَّال) لكن (فَعَّل) إذا كان معتلاً الآخر ألزموه (تفعلة) بإبدال الياء تاءً متطرفة؛ لتقع عليها علامة الإعراب.

قال ابن سيده - رحمه الله -: ... ما كان على «فَعَّل» فمصدره «تفعيل» أو «تفعلة» في الصحيح كقولك: كَرَّمته تَكْرَمَةً وتَكْرِيماً، وَعَظَّمته تَعْظِمَةً وتَعْظِيماً و«الباب فيه "تفعيل"» فإذا كان لأم الفعل منه معتلاً ألزموه تفعلة؛ كراهة أن يقع الإعراب على الياء وأرادوا أن تُعْرَب التاء وتكون الياء مفتوحة أبداً كقولك عَزَيْته تَعْزِيَةً وَسَوَيْته تَسْوِيَةً ولم يقولوا تَعْزِيّاً =



فمعنى البسملة ها هنا: هو ذكر اسم الله تعالى<sup>(١)</sup>، كما أن معنى الحمدلة: هو التكلم بالحمد لله، لكن المناسب لما نحن بصدده: أن يراد منها -ها هنا- نفس (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بشهادة قول الفقهاء<sup>(٢)</sup>:

يخفي البسملة في الصلاة، كشهادة قول من قال: إنها جزء من كل سورة<sup>(٣)</sup>.

= وهذا تَعَزِيْكَ وَعَجَبْتَ مِنْ تَعَزِيْكَ؛ لِأَنَّ لَهُمْ عَنْهُ مَنَدُوْحَةٌ بِاسْتِعْمَالِهِمُ الْوَجْهَ الْآخَرَ. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢٨١٣، لابن عقيل. و«المخصص» ٤|الابن سيد. وانظر المسألة في: المفتاح في الصرف ص ٦٤، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص ٧٤، والنحو الوافي ١٩٨١٣، لعباس حسن.

(١) لو أن المصنف -رحمه الله- مشى على القول القاضي بأن البسملة هي: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، لما احتاج إلى قوله: لكن المناسب لما نحن بصدده: أن يراد منها -ههنا- نفس (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بشهادة قول الفقهاء: يخفي البسملة في الصلاة كشهادة قول من قال: إنها جزء من كل سورة. فقوله: (فمعنى البسملة ههنا: هو ذكر اسم الله تعالى)، إنما يتواءم مع معنى التسمية على قول من يقول بالتفريق بينها وبين البسملة كما مر، وكما هو مفهوم كلام الكافيحي نفسه، والله أعلم.

وقد سبق بيان أن البسملة: قول: بسم الله، ثم أريد بها: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

(٢) إنما عنى -رحمه الله- بعضاً منهم؛ أو الفقهاء القائلين بإسرارها؛ فليس كل الفقهاء يقولون بإخفاء البسملة، وإنما أراد: الاستشهاد بصنيع بعض الفقهاء في التعبير عن (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بالبسملة في كلامهم على إخفاء البسملة، أو الجهر بها.

(٣) أي ما دام وقد قيل: إنها آية من كل سورة، فالمراد بها لا محالة (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)؛ والقول القاضي بأن: البسملة من كل سورة إنما هو: قول عبد الله بن المبارك -رحمه الله-. قال أبو حيان: ولم يختلفوا في أن البسملة في أول كل سورة ليست آية، وشذ ابن المبارك، فقال: إنها آية في كل سورة. وقال ابن جزى: وقال ابن المبارك إن البسملة آية في كل سورة، وهذا قول شاذرد الناس عليه.

وقد زاد ابن كثير -رحمه الله- في عدد القائلين بهذا القول، ونقض الاقتصار على ابن المبارك فقال: ومن حكي عنه أنها: آية من كل سورة إلا براءة: ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وأبو هريرة، وعليّ. ومن التابعين: عطاء، وطاوس، وسعيد بن جبير، ومكحول، والزهري، وبه يقول عبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، في رواية عنه، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، رحمهم الله.

انظر: تفسير البحر المحيط ١٥٣١١. والمحزر الوجيز ٦١١١. وتفسير القرآن العظيم ١١٣|١. ونقل نحواً من هذا الخازن في تفسيره.



## (الاشتقاق، ومناسبة المعنى)

\* فإن قلت: فكيف يتصور الاشتقاق<sup>(١)</sup> ها هنا مع فقدان التناسب في أصل المعنى - على ما لا يخفى -؟

١ - قلت: لا استبعاد ها هنا؛ لأن الأخذ أعم من الاشتقاق، ومعلوم عندك أن شرط الأخص من حيث هو أخص لا يكون شرط الأعم؛ ولذلك قلنا: إنها مأخوذة من: اسم الله احترازاً عن توجه مثل هذا الاعتراض<sup>(٢)</sup>.

(١) الاشتقاق في الأصل: أخذ شق الشيء، أي نصفه، ومنه اشتقاق الكلمة من الكلمة، أي أخذها منها. وفي الاصطلاح: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً، ومغايرتها في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء وهو ينقسم إلى:

- الاشتقاق الأكبر وهو: أن يكون بين اللفظين تناسب في المخارج نحو: نطق من النهق.  
- الاشتقاق الكبير وهو: أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى، دون الترتيب نحو جذب من الجذب.

- الاشتقاق الصغير وهو: أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب نحو: ضرب من الضرب، وهو المبحوث عنه في علم التصريف.  
- وثم أمر آخر وهو القلب، وهو: تغيير مواضع الأحرف في اللفظ مع التزام معناه، كأسس، ويئس.

والمراد - هنا، والله أعلم - هو: الاشتقاق الصغير خاصة. ولتفاصيل المسألة، انظر: المفتاح في الصرف ص ٦٢، والتعريفات ض ٤٣، للجرجاني. والتوقيف على مهمات التعاريف ص ٦٦، للمناوي. وجامع الدروس العربية ١/ ٢٠٨. ودراسات في النحو، للزعبلاني.

(٢) أي: كيف يتصور الاشتقاق مع الاختلاف في معنى التسمية، والبسملة الأصلي؟؛ إذ التسمية تعني: وضع الاسم على مسمى، والبسملة لا تعني (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) في الأصل، بل تعني: باسم الله فقط. ثم أجاب بأن هذا من باب الأخذ، فقد أخذت التسمية من: ذكر اسم الله، كما أخذت البسملة من: بسم الله، ليراد بها: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وإن لما يكن حصل شرط الاشتقاق، فإن ذلك لا يعني منع الأخذ؛ فإن ما يشترط للاشتقاق لا يشترط للأخذ. والله أعلم.



٢- ولا يبعد أن يقال ها هنا أيضاً: إن التناسب المعنوي مرعي -ها هنا-

في الجملة قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خفية الرقباء<sup>(٢)</sup>

كما قال الآخر<sup>(٣)</sup>:

(١) هو الشاعر: أبو دؤاد بن جرير الإيادي. وروى في عجز البيت (خشية الرقباء)، وروى: (وحي الملاحظ خيفة الرقباء). انظر:

البيان والتبيين ص ٩٦، للملاحظ. وكتاب الصناعتين الكتابة والشعر ص ٥٨، للعسكري. وزهر الآداب وثمر الألباب ١٠٩١، للقيرواني.

(٢) البيت: من البحر السريع. والوحي: الإشارة، وحيث لك بخبر كذا: أي أشرت، وصوت به رويداً، ويطلق أيضاً على: الكلام الخفي، وكل ما ألقته إلى غيرك، وحيث إليه الكلام، وهو أن تكلمه بكلام تخفيه. انظر: تاج العروس ١٦٩١٤٠، مادة (وحي). والملاحظ: جمع ملحظ، وهو: اللحظ، أو موضعه من العين: لَحْظُهُ يَلْحُظُهُ لَحْظًا وَلِحَاطًا، وَلِحَظٌ إِلَيْهِ نَظَرُهُ بِمَوْجِرِ عَيْنِهِ مِنْ أَيْ: جَانِبِهِ كَانَ يَمِينًا، أَوْ شِمَالًا؛ وَهُوَ أَشَدُّ التَّفَاتًا مِنْ الشُّزْرِ. وَاللِّحَاطُ مَوْجِرُ الْعَيْنِ مِمَّا يَلِي الصُّدْعَ وَالْجَمْعُ لِحُظٌ. وَاللِّحَاطُ بِالْكَسْرِ مَصْدَرٌ لَاحِظَتُهُ إِذَا رَاعَيْتَهُ. انظر: لسان العرب ٤٥٨١٧ مادة (لحظ).

والمراد: أنهم: يخطبون تارةً خطباً طويلاً، إذا كانت حال المخاطبين تقتضي الإطالة، ويوجزون خطبهم تارةً أخرى إيجازاً يشبه وحي الملاحظ. انظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٩/٢، لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَةَ الميّداني.

(٣) نسبه ابن أبي حجلة التلمساني في كتابه: «ديوان الصباية» ص ٩٣:

إلى القاضي الفاضل. قال هناك: ومن أحسن ما سمعته في الرسائل، والتلطف في الوسائل، ما حكا عن الملك عبد العزيز بن السلطان صلاح الدين أنه: كان في أيام أبيه أحب قينة وشغف بها، فبلغ صلاح الدين، فمنعه من صحبتها ومنعها منه، فحزن ولم يمكنه أن يجتمع بها، ومضى على ذلك مدة أيام فسيرت إليه مع خادم كرة عنبر، فكسرها فوجد فيها زر ذهب، فلم يفهم مرادها بذلك، وجاءه القاضي الفاضل فعرفه الصورة، فقال في الحال:

أهدت لك العنبر في وسطه زر من التبر رقيق اللحم

فالزر من العنبر تفسيره زر هكذا مستتراً في الظلام

وهكذا فعل الأنطاعي في «تزيين الأسواق» ١٥٠/٢، وإنشاده للبيت أقرب لإنشاد

الكافيجي:



الزر والعنبر معناهما<sup>(١)</sup> زر هكذا مختفياً في الظلام<sup>(٢)</sup>

وقال أهل البيان: المعاني منها أول، ومنها ثوانٍ، ومنها ثوالت؛ ولذلك تراهم يَصِفُونَ المعنى بالوضوح تارة، وأخرى بالخفاء، وبالرقة، واللطافة، والمتانة، والإحكام إلى غير ذلك. وأنت تعلم أن قول من قال: إن القول ذو نَفْيَانٍ<sup>(٣)</sup>، وإن المعنى أخو معانٍ، يكاد أن يكون مثلاً مشهوراً في مثل هذا.

= فالزر والعنبر معناهما زر هكذا مختفياً في الظلام

وكذا فعل ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ١٣/١٦١، والذهبي في «تاريخ الإسلام» ٤٢/٢٤٧، ونسبه الأبشيهي لبنت كريم الملك (أحد الكتاب) في قصة ذكرها، والله أعلم.

وانظر: تاريخ الإسلام ٤٢/٢٤٧، للذهبي. والمستطرف في كل فن مستظرف ١/١٢٥، للأبشيهي. وتزيين الأسواق ٢/١٥٠، للأنطاكي.

(١) الزر، بالكسر: الذي يوضع في القميص، وقال ابن شميل: الزر: العروة التي تجعل الحبة فيها. والعنبر: ضرب من الطيب. انظر: تاج العروس ١١/٤١٩، مادة (زرر)، والصحاح ٢/٧٥٩، مادة (عنبر). والشاعر أشار بالزر إلى الزيارة لمناسبة الحروف، وبالعنبر إلى الظلام، والخفاء لمناسبة اللون؛ فإن العنبر أسود.

(٢) البيت: من البحر السريع.

(٣) ورد هذا المثل على ألسنة بعض الشعراء، قال عمرو بن غنم بن تغلب الشاعر الجاهلي:

فمن مبلغ عني إياس بن جندل أخا طارق والقول ذو نفيان

والنفيان - كما في معاجم العربية - من: نفت السحابة الماء: إذا مجَّته، وهو النفيان من السحاب؛ لأنه ينفي أول شيء رشا، أو برداً، ومنه نفيان الطائر بحناحيه. والنفي: ما نفته الحوافر من الحصا، وغيره في السير.

والمعنى - والله أعلم -: والقو ذو نفيان أي: يتفرق ههنا وههنا، ويتشر، ويجر بعضه إلى بعض، ويتوسع. كما قال الراجز:

كأن متنيه من النفي مواقع الطير على الصفي

قال ثعلب: شبه الماء وقد وقع على متني المستقي بذرق الطائر على الصفي ا.هـ. وقد يقال: والقلم ذو نفيان. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١/٤٩٦، والمخصص لابن سيده ٢/٤٣٦، ولسان العرب ١٥/٣٣٦، مادة (نفي). وانظر: الإمتاع والمؤانسة ص ٢٤٠، لأبي حيان. وخزانة الأدب ٣/٥٠، لعبد القادر البغدادي.



٣- ويمكن أن يقال ها هنا -أيضاً- إنها من قبيل الرموز إلى المقصود على سبيل الإيجاز والاختصار، كرموز أهل الإلهية بـ «كج له» إلى الميل الكلي<sup>(١)</sup>.

فإذا عرض عليك ها هنا هذه الوجوه؛ فاختر منها ما هو أجلى<sup>(٢)</sup> عندك، لكن المناسب لمباحث الصرف والاشتقاق، أن الوجه الأول هو الأظهر.

\* فإن قلت: فهل يجوز أن يكون البسملة بمعنى: (ذكر اسم الله تعالى)<sup>(٣)</sup>؟.

قلت: يجوز، وإن كان المقروء أمراً ممتداً كالسورة -مثلاً-؛ فيكون ذكر اسم الله جزءاً من ذكر ذلك الممتد، كما أن: «بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» جزء من القرآن، أو من كل سورة منه، على اختلاف قولين فيه<sup>(٤)</sup>.

(١) لم أجد تعريفاً حقيقياً يمكن الاعتماد عليه، سوى أنه اصطلاح فلكي يعني: (غاية التباعد بين منطقتي المعدل، وفلك البروج الموجود بالأرصاد). والذي أفهمه من ذلك، ومن خلال كلام بعض الفلكيين المعاصرين هو أن الميل الكلي: أقصى درجة انحراف للشمس تجاه الشمال والجنوب. ويؤيد هذا الفهم قول البتاني الصابي -في معرض كلامه على حساب الفلك-: فإذا أردت أن تحسب هذا الميل فتعرف حصة كل درجة تريد منه إلى تمام تسعين درجة التي تستكمل الميل وهو «كج له». وقوله: فإذا أردت أن تحسب مطالع أي درجة شئت من درج البروج في الفلك المستقيم فخذ الميل كله وهو «كج له» ا.هـ. ومما يزيد ذلك يقيناً أن «كج له» في حساب الجمل تسوي (٢٣ درجة، و ٣٥ دقيقة)، وهذا هو الميل الكلي كما تفيد كتب الزيج، والفلك. قال البتاني في ختم كتابه «الزيج»: بقدر الميل كله، وهو ثلاثة وعشرون جزءاً، وخمس وثلاثون دقيقة. انظر:

الزيج ص ١٧، لأبي عبد الله البتاني. وشرح المقاصد في علم الكلام ١/ ٣٤١، لسعد الدين التفتازاني. وكشف الظنون ١/ ٨١. وروح المعاني ٨/ ٦٣. وما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة بالبرهان ص ٢٣، لمحمود شكري الألوسي.

(٢) أي: أوضح، وأظهر عندك. انظر: مقاييس اللغة ١/ ٤٦٨، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٤٨/٧، مادة (جلو).

(٣) أي: بمعنى التسمية.

(٤) سيأتي الكلام على البسملة هل هي آية من القرآن، أو من الفاتحة، أو من كل سورة، ص ٥٣٠.



## (الكلام على باء «باسم»)

\* ثم إن الباء حرف من حروف المعاني<sup>(١)</sup>، ومعناها -ها هنا- المصاحبة والملازمة، كما في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) للباء في العربية أربعة عشر معنى: الأول: الإلصاق الحقيقي ك: أمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه ومجازي نحو مررت بزيد. والثاني: التعدية وتسمى باء النقل أيضاً وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، ذهبت بزيد وأذبتة ومنه {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ}. والثالث: الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم. والرابع: السببية نحو {إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ} {فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ}. والخامس: المصاحبة نحو {أَهْبِطْ بِسَلَامٍ}، {تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ}. والسادس: الظرفية نحو {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ}. والسابع: البدل كقول الحماسي:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا  
شئوا الإغارة فرساناً وركباناً

والثامن: المقابلة وهي الداخلة على الأعواض نحو اشتريته بألف. والتاسع: المجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال نحو {فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا}. والعاشر: الاستعلاء نحو {مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ} والحادي عشر: التبعض، وجعلوا منه قوله تعالى: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ}. والثاني عشر: القسم وهو أصل أحرفه، نحو: أقسم بالله لتفعلن. والثالث عشر: الغاية نحو {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي}. والرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، {كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا}. انظر: مغني اللبيب ص ١٣٧، لا بن هشام - بتصرف وحذف -.

(٢) جزء من الآية المباركة (٢٠) من سورة المؤمنون، وفي الآية قراءتان:

- {تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ}، بضم التاء وكسر الباء قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

- {تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ}، بفتح التاء وضم الباء بقية القراء.

انظر: التيسير في القراءات السبع ص ١٠٧، للداني. قال ابن هشام - رحمه الله في «مغني اللبيب» ص ١٣٩ - : وأما {تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ}، فيمن ضم أوله وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل أي: مصاحبة للدهن أو المفعول أي: تنبت الثمر مصاحباً للدهن، أو أن أنبت يأتي بمعنى نبت ا.هـ. وقد ذهب بعض المفسرين إلى زيادتها، قال الثعلبي: ولها وجهان: أحدهما: أن الباء فيه زائدة كما يقال: أخذت ثوبه، وأخذت بثوبه ا.هـ. وقال ابن كثير - رحمه الله - : قال بعضهم: الباء زائدة، وتقديره: تنبت الدهن، كما في قول العرب: ألقى فلان بيده، أي: يده. وأما على قول من يُضَمِّنُ الفعل فتقديره: تخرج بالدهن، أو تأتي بالدهن.



ويجوز أن تكون للاستعانة كما في نحو قولك: «كتبت بالقلم». ومتعلقها<sup>(١)</sup> محذوف وهو الابتداء، تقديره عند البصريين: ابتدائي كائن (بِسْمِ اللّٰهِ)، كما أن تقديره عند الكوفيين: ابتدأت (بِسْمِ اللّٰهِ).

= قال أبو حيان - رحمه الله -: وقرأ الجمهور {تُنْبِتُ} بفتح التاء وضم الباء والباء في {بِالدُّهْنِ} على هذا باء الحال أي: {تُنْبِتُ} مصحوبة {بِالدُّهْنِ} أي ومعها الدهن. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وسلام، وسهل، ورويس، والجحدري، بضم التاء وكسر الباء، فقيل: {بِالدُّهْنِ} مفعول والباء زائدة التقدير تنبت الدهن. وقيل: المفعول محذوف أي {تُنْبِتُ} جناها و{بِالدُّهْنِ} في موضع الحال من المفعول المحذوف أي تنبت جناها ومعها الدهن. وقيل: أنبت لازم كنبت فتكون الباء للحال. انظر: الكشف والبيان ٤٤١٧، وتفسير القرآن العظيم ٤٧١٥، لابن كثير، والبحر المحيط ٣٧١٦.

(١) الجار والمجرور لا بد، وأن يكون له متعلق يتصل به، فقول: محمد في الدار، أي أنه مستقر فيها، أو استقر فيها. وقد اختلف النحاة في المتعلق هذا؟ هل يكون اسماً أو فعلاً، على قولين إجمالاً: كما أشار المصنف، وإلى أربعة أقوال على جهة التفصيل، هذا بيانها كما قال ابن عقيل - رحمه الله -: واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل التقدير «زيد كائن» عندك أو «مستقر عندك»، في الدار، وقد نسب هذا لسيبويه أ.هـ. وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير «زيد استقر» أو «يستقر عندك» أو «في الدار» ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر «مستقراً» ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير «استقر» ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناوين معنى «كائن» أو «استقر».

وذهب أبو بكر بن السراج إلى: أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عن هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في «الشيرازيات». والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذاً كقوله:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون «كائن».

انظر: شرح ابن عقيل ٢١١١، على ألفية ابن مالك.



وأما تقديره عند الزمخشري<sup>(١)</sup>: (بِسْمِ اللَّهِ) اقرأ، كما إذا قال المسافر - في وقت ارتحاله - : (بِسْمِ اللَّهِ)، فإنه يتعلق بالارتحال أي: (بِسْمِ اللَّهِ) ارتحل<sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى: «بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسِيهَا».

(١) هو الإمام: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري اللغوي، الإمام الكبير في التفسير، والحديث، والنحو، واللغة، وعلم البيان؛ كان إمام عصره من غير مدافع، تشدد إليه الرحال في فنونه. كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو، نسبته إلى: (زَمَخْشَر) بفتح الزاي والميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الشين المعجمة وفي آخرها الراء، وهي قرية من قرى خوارزم كبيرة. من آثاره: «الكشاف» في التفسير، و«ربيع الأبرار» في الأدب. ت: ٥٣٨ هـ. انظر ترجمته في: الأنساب ١٦٣/٣، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥. والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ١/١٧٢، لابن الدمياطي.

(٢) جزء من الآية المباركة (٤١) من سورة هود. قال الزمخشري - رحمه الله - في «كشافه» ٤٥/١: فإن قلت: بم تعلقت الباء؟. قلت: بمحذوف تقديره: «بسم الله» اقرأ، أو أتلو؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حل، أو ارتحل، فقال: «بسم الله» والبركات، كان المعنى: «بسم الله» أحل و«بسم الله» ارتحل، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبدأ في فعله بـ«بسم الله» ا.هـ.

والملاحظ أن الزمخشري راعى هنا أمرين:

- التقدير المناسب للمقام.

- وكذلك البداية بالبسملة في التقدير، وقد علل - رحمه الله - هذا بقوله: فإن قلت: لم قدرت المحذوف متأخراً؟! قلت: لأن الأهم من الفعل والمتعلق به، هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آهتهم؛ فيقولون باسم «اللات» باسم «العزى»؛ فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله - عز وجل - بالابتداء وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} حيث صرح بتقديم الاسم لإرادة للاختصاص، والدليل عليه قوله: {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا} سورة هود: ٤١. ا.هـ. ولقائل أن يقول: أن البداية من أجل التبرك بالاسم المعظم، ولأنه أوفق لقوله تعالى: {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا}. وأما تقدير المناسب؛ فلمناسبة النية المتقدمة على التسمية، أو المقارنة لها، وتقديره بالفعل؛ لأن أصل العمل لها، لا للأسماء.





## (قضية السبب، وخواص أسماء الرب)

ثم إن الله - تعالى - يجعل بلطفه وكرمه الأمور بعضها سبباً لبعض، وإن كان المؤثر<sup>(١)</sup> فيها - في الحقيقة - هو الله وحده تيسيراً على العباد، وإظهاراً

(١) قد تنازع أهل الملة في شأن تأثير السبب وعلاقته بفعل الله، وما حظ فعل العبد من ذلك، على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الأسباب مؤثرة في مسبباتها بمشيئة الله تعالى وتقديره، وهذا هو: مذهب أهل السنة والجماعة.

الثاني: إنكار الأسباب، وهو متضمن لإنكار تأثير الأسباب، وهذا مذهب الجبرية الغلاة الذين نفوا فعل العبد، ومشيئته واختياره.

الثالث: اعتقاد أن: الأسباب مؤثرة في مسبباتها بذاتها وطبعها، وقد أخذ بنصيب من ذلك القدرية، الذي أخرجوا أفعال العباد عن خلق الله تعالى، وزعموا أن العبد يخلق فعل نفسه.

وتم من يقول: إن الله تعالى يخلق عند الأسباب لا بها، ويقولون إن الله تعالى يخلق الشبع عند الأكل لا بالأكل، فليس الأكل سبباً للشبع. كما يقولون إن الله يخلق النبات عند وجود الماء، لا أن الماء مؤثر في حصول النبات، فالباء عند هؤلاء في مثل قوله تعالى: {فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ} الأعراف: ٥٧، للمصاحبة وليست للسببية.

قال الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله -: واختلف مثبتو التولد من المعتزلة في الأسباب التي تكون عنها المسببات، هل هي متقدمة لها، أو موجودة مع وجودها؟ - فقال قائلون السبب مع المسبب لا يجوز أن يتقدمه.

- وقال قائلون السبب الذي يتولد عنه المسبب لا يكون إلا قبله.

- وقال قائلون: من الأسباب ما يكون مع مسبباتها المتولدة عنها ومنها ما يتقدم المسببات بوقت.

فأما ما كان قبل المسبب بوقتين فليس ذلك المسبب متولداً عنه، وجوز بعضهم: أن يتقدم السبب المسبب أكثر من وقت واحد. هـ.

وأما تجريد الأسباب من خصائصها البتة، فليس من الحق الذي تعضده الأدلة، ويشهد له الواقع، كما هو المذهب عند بعض الطوائف، قال ابن القيم: وعندهم - يعني الجهمية الجبرية - أن الله لم يخلق شيئاً بسبب، ولا جعل في الأسباب قوى وطبائع تؤثر، فليس في النار قوة الإحراق، ولا في السم قوة الإهلاك، ولا في الماء والخبز قوة الري والتغذي =



= به، ولا في العين قوة الإبصار، ولا في الأذن والأنف قوة السمع والشم، بل الله سبحانه يحدث هذه الآثار عند ملاقاته هذه الأجسام، لا بها، فليس الشبع بالأكل، ولا الري بالشرب، ولا العلم بالاستدلال، ولا الانكسار بالكسر، ولا الإزهاق بالذبح ا.هـ. والمراد هنا أن الله هو الخالق للعبد وفعله، والسبب، ومسببه، وأن الأسباب لها تأثير بمسبباتها بإذن الله، قال البيضاوي في قوله سبحانه: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ}.....: وفائدة هذه الشرطية إبداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه، والتنبيه على أن تأثير الأسباب في مسبباتها مشروط بمشيئة الله تعالى، وأن وجودها مرتبط بأسبابها واقع بقدرته.

وقد أبان ذلك وشرحه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- قائلاً: وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثه. بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله -سبحانه وتعالى- الفعل بهذه القدرة، كما خلق النبات بالماء وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق؛ وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات.

وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً؛ وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً. وقد قال الحكيم الخبير: {فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ}. {فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ} وقال تعالى: {قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ}. فبين أنه المعذب، وأن أيدينا أسباب، وآلات، وأوساط وأدوات في وصول العذاب إليهم؛ وقال -صلى الله عليه وسلم-: [لا يموتن أحد منكم إلا أذنتموني حتى أصلي عليه، فإن الله جاعل بصلاتي عليه بركة ورحمة]. فالله سبحانه هو الذي يجعل الرحمة وذلك إنما يجعله بصلاة نبينا صلى الله عليه وسلم.

وقد أجاب -رحمه الله- عن شبهة الجبر في هذه المسألة قائلاً: وأما قوله: إذا نفينا التأثير لزم انفراد الله سبحانه بالفعل. ولزم الجبر، وطى بساط الشرع الأمر والنهي. فنقول: إن أردت بالتأثير المنفي التأثير على سبيل الانفراد في نفس الفعل، أو في شيء من صفاته، فلقد قلت الحق، وإن كان بعض أهل الاستناب يخالفك في القسم الثاني. وإن أردت به أن: القدرة وجودها كعدمها، وأن الفعل لم يكن بها، ولم يصنع بها فهذا باطل كما تقدم بيانه، وحينئذ لا يلزم الجبر، بل ينسبط بساط الشرع، وينشر علم الأمر والنهي، ويكون لله الحجة البالغة.

وقد اختصر المسألة بقوله: فإن اعتقاد تأثير الأسباب على الاستقلال دخول في الضلال، واعتقاد نفي أثرها وإلغاؤه ركوب المحال.

= وقال في كتاب آخر: جمهور أهل السنة المثبتة للقدر من جميع الطوائف يقولون: إن العبد =



لمنافع مودعة في الأشياء، قال الله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَقَّهُ، ثُمَّ هَدَى﴾<sup>(١)</sup>؛ فعلى هذا قد ظهر أن كلاً من: الإجراء والإرساء<sup>(٢)</sup> يحصل «بسم الله» بلا مزية؛ فكيف لا، وقد اتفق القوم على أن لكل اسم من أسماء الله تعالى - بل لكل حرف منه أيضاً - أسراراً لاهوتية، وخواص ناسوتية، وآثاراً غريبة<sup>(٣)</sup>.

= فاعل لفعله حقيقة، وأن له قدرة حقيقية، واستطاعة حقيقية، وهم لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية. انظر: مقالات الإسلاميين ص ٤١٢، للأشعري. ومدارج السالكين ٤٩٦/٣، لابن القيم. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ص ٢٠٦، للبيضاوي. ومجموع الفتاوى ٣٩٠/٨، لابن تيمية. ومنهاج السنة النبوية ٤١٣، لابن تيمية كذلك.

(١) جزء من الآية المباركة (٥٠) من سورة طه.

(٢) مجراها ومرساها: مصدران من أجزيت السفينة وأرسيئت. و«مجراها ومرساها» بالفتح، من جرت السفينة ورست. الصحاح ٢٣٠١/٦، مادة (جری).

قال ابن جزي: اشتقاق مجراها من الجري، واشتقاق مرساها من الإرساء، وهو الثبوت، أو من وقوف السفينة. وقال الألويسي: ولا يكاد يستعمل الإرساء إلا في الشيء الثقيل كما في قوله تعالى: {وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا} النازعات: ٣٢، ومنه مرسة السفن، ونسبته هنا إلى الساعة باعتبار تشبيه المعاني بالأجسام. انظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٣٧٠/١، لابن جزي. وروح المعاني ١٣٢١٩، لمحمود الألويسي.

(٣) اللاهوتية هي: الطبيعة الإلهية، والناسوتية هي: الطبيعة الإنسانية. واللاهوت مختلف في أصلته في العربية حتى قال مرتضى الزبيدي: لاهوت إن كان من كلامهم (أي: العرب) وصح ذلك، «ففعولت» من لاه، مثل رغبت، ورحمت، وليس بمقلوب كما كان الطاعوت مقلوباً... قال:، الصحيح أنه من مولدات الصوفية أخذوها من الكتب الإسرائيلية. انظر: الصحاح ٢٢٤٩/٦، وتاج العروس ٤٩٦/٣٦.

ولعل المصنف - رحمه الله - أراد بذلك أن لأسماء الله تعالى أسراراً تتعلق بإلهيته، وخواصاً تتعلق بالبشر. أو أن لها تأثيراً عجيبة على روح الإنسان، وجثمانه؛ فإن بعض أهل العلم - لاسيما من لهم عناية بالتفسير الإشاري - يتجوز في إطلاق اللاهوتية على الروح؛ لأن أصل خلقتها من العلو {قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي} الإسراء: ٨٥، ففي تفسير «روح المعاني» ١٥/١٥٨: «أن النفس ناسوتية، والروح لاهوتية. وفي "روح البيان" ٦٨/٨، لإسماعيل حقي: فالنفس ناسوتية سفلية، والروح لاهوتية علوية.

وقد قال ابن عجيبة: الإشارة: اعلم أن الحق - جل جلاله - أظهر هذا الآدمي في شكل غريب، وسر عجيب، جمع فيه بين الضدين، وأودع فيه سر الكونين، نوراني ظلماني، =



وقد اعترف به جميع أولوا البصائر، والألباب وكل ذلك مشروح في كتب

معتبرة<sup>(١)</sup>.

= روحاني جسماني، سماوي أرضي، ملكوتي ملكي، معنوي حسي، أودع فيه الروح نورانية لاهوتية في نطفة ناسوتية، فوق التنازع بين الضدين، فالروح تحن إلى وطنها اللاهوتي، والنطفة الطينية تحن إلى وطنها الناسوتي. من: البحر المديد ١/ ٣٢٦.

فعلى هذا، فهناك من أسرار البسملة المتعلقة بالروح والبدن، ما يبهر العقول؛ وكلمات الله لا يحصى لها عد، ولا يحيط بها أحد؛ وقد أشار إسماعيل حقي - روح البيان ٩/ ٢٠٨ - إلى شيء من هذا في تفسير قوله تعالى: {فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ} النجم: ١٠: أهم الله سر ذلك الوحي الخفي على جميع فهوم الخلائق من العرش إلى الثرى بقوله: {مَا أَوْحَىٰ}؛ لأنه لم يبين أي شيء أوحى إلى حبيبه؛ لأنه بين المحب والمحبوب سراً، لا يطلع عليه غيرهما؛ وأظن أنه لو بيّن كلمة من تلك الأسرار لجميع الأولين والآخرين، لماتوا جميعاً من ثقل ذلك الوارد الذي ورد من الحق على قلب عبده. احتتم ذلك المصطفى عليه السلام بقوة ربانية، ملكوتية، لاهوتية ألبسه الله إياها؛ ولولا ذلك لم يحتمل ذرة منها؛ لأنها أبناء عجيبة، وأسرار أزلية، لو ظهرت كلمة منها لتعطلت الأحكام، ولفنيت الأرواح والأجسام، واندرست الرسوم، واضمحللت العقول والفهوم والعلوم أ.هـ. ولعل المصنف - رحمه الله - أراد بالآثار الغريبة: تلك الآثار العجيبة، واللطيفة في استجابة الدعاء، والتوسل بها، وآثارها العقديّة والسلوكية على العبد. والله أعلم.

(١) ككتب التفاسير، والأسماء الحسنى، وكتب البسملة مثل: مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد الرازي؛ فقد ذكر كثيراً من الفوائد والأسرار، وروح البيان، لإسماعيل حقي بن مصطفى الخلوتي، والمقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي.

ومن ذلك: خصائص السر الكريم في فضل «بسم الله الرحمن الرحيم»، للشيخ تقي الدين البوني، والأنوار المسبلة في بعض خواص البسملة، لحسن اليميني الشهير بـ: السمرقندي، وخاتمة الأنوار المسبلة في بعض خواص البسملة، له أيضاً، والبسملة بين أهل العبارة والإشارة، للدكتور: إبراهيم بسيوني.

وقد ذكروا من اللطائف، والأسرار الشيء العجيب، والغريب؛ على أن بعض المعتنقين بذلك قد خرج عن حد الشرع، وتجاوز النقل؛ حتى قال البوني: من علم ما أودع الله في البسملة من الأسرار، وكتبها لم يحترق بالنار. انظر: فيض القدير ٣/ ٢٥٠، للمناوي.

ولا يتوقف ذلك على آلات جسمانية كما نشاهده في المغناطيس<sup>(١)</sup>؛  
فليكن أسماء الله تعالى كذلك، بل هي أولى، وأحرى بذلك؛ فقد ظهر أن  
التوسل<sup>(٢)</sup> إلى الله تعالى باسمه في تحصيل الأمور أقرب، وأسهل، وأسلم<sup>(٣)</sup>.  
قال الله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾<sup>(٤)</sup>، وكل ذلك تيسير منه ورحمة، قال الله  
تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: أن التأثير العجيب، والغريب غير متوقف على الأشياء الحسية، والأمور الجسمانية  
-كخواص وتأثير المغناطيس في المعادن من الجذب والتنافر-، بل إن ذلك حاصل في  
المعاني أيضاً، كتأثير الأسماء الحسنى في حياة العبد. والله أعلم.  
والآلات الجسمانية: الأدوات الجسدية، وما يقابل الروحيات. انظر: مفاتيح الغيب ١١٢  
.١٦٢

(٢) التوسل في اللغة: التقرب، والتوصل إلى المطلوب، والوسيلة: ما يتقرب به إلى الغير.  
والجمع: الوكيل والوسائل؛ والتوسل واحد وسل فلان إلى ربه وسيلة، وتوسل إليه  
بوسيلة: أي تقرب إليه بعمل. انظر: الصحاح ١١٥/١٨٤، مادة (وسل)، تاج العروس  
٧٥/٣١.

ومعناه في اصطلاح العلماء: ما يتوصل بها إلى تحصيل المقصود، أو التقرب إلى الله تعالى  
بطاعته وعبادته. والمراد هنا دعاء الله بأسمائه الحسنى، وصفاته الكريمة؛ بأن يقدمها المرء  
بين يدي دعائه، ويتوصل بها إلى مطلوبه من الله. والتوسل من المسائل الكبار، والتي  
أفاض العلماء في الحديث عنه، ومن أجل ما يدخل في التوسل، التوسل إلى الله بأسمائه  
وصفاته وهي التي أشار إليها الإمام الكافي ج، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ  
فَادْعُوهُ بِهَا﴾ سورة الأعراف ١٨٠.

انظر: روح المعاني ٦/١٢٤. وقاعدة جلية في التوسل والوسيلة، لابن تيمية. والتوصل  
إلى حقيقة التوسل، لمحمد نسيب الرفاعي. والتوسل...أنواعه وأحكامه، للألباني.  
والمؤلفات في ذلك كثيرة، لا سيما المعاصرة.

(٣) وقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ  
سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأعراف، آية: ١٨٠؛ وقال -سبحانه-: ﴿قُلْ أَدْعُوا  
الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾<sup>(٥)</sup> أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ  
يَبْغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ  
مَحْدُورًا﴾ سورة الإسراء.

(٤) الآية المباركة (١) من سورة الأعلى.

(٥) جزء من الآية المباركة (١٥٦) من سورة الأعراف.

فالحاصل أن في كل اسم من أسماء الله تعالى سرّاً لا يعلمه بالكُنه<sup>(١)</sup> إلا الله وحده، لكن يشار إليه بالاسم؛ فيكون الاسم هو المناط ظاهراً، كما أن السفر مناط<sup>(٢)</sup> الرخصة، والقصر ظاهراً؛ لحكمة<sup>(٣)</sup> التيسير.

(١) كنه الشيء: حقيقته، ونهايته؛ يقال: بلغت كنه هذا الأمر، ويقال: أعرفه كنه المعرفة. ولا يستعمل منه فعل، وقول بعضهم: لا يكتنهنه الوصف، مولد. انظر: مقاييس اللغة ١٣٩/٥، والصحاح ٦/ ٢٢٤٧، مادة (كنه)، والتوقيف على مهيات التعاريف ص ٦١١.

(٢) المناط: اسم ظرف مكان (أي موضع التعليق)، من: ناطَ الشيءَ نَوَاطًا: عَلَّقَهُ والنَّوْطُ: ما عَلَّقَ، سُمِّيَ بِالمَصْدَرِ، وقالوا: هو مَنِّي مَنَاطُ الثُّرَيَّا، أي: بتلك المنزلة. وأما في اصطلاح الأصوليين فالمراد بالمناط: العلة، ومنه: مناط الحكم، أي: علته. ومراد الإمام الكايفاجي - رحمه الله - أن أسماء الله لها أسرار لا يدرك حقيقتها؛ وإنما الاسم علة ظاهرة على ما فيها من الأسرار، كما أن السفر علة ظاهرة في الترخيص برخصه. والله أعلم. انظر: الكتاب ١/ ٤١٣، لسبويه. والمحكم والمحيط الأعظم ٢٤٠١٩. وشرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢، لابن مالك. وانظر: إرشاد الفحول ١٤١/٢، للشوكاني. ومعجم لغة الفقهاء ٤٦٢/١، لمحمد قلعجي.

(٣) يشير الإمام رحمه الله - هنا إلى مسألة أصولية وهي المناط (العلة) والحكمة، والعلاقة بينهما؛ ومدلول كلامه - رحمه الله - أن بينهما فرقا وهو: أن العلة هي الوصف المشتمل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم؛ فالسفر علة حكم الرخصة في السفر؛ لاشتغالها على الحكمة الباعثة على التشريع، وهو التخفيف والتيسير على الخلق، { يُرِيدُ اللهُ بِكُمْ اليُسْرَ } سورة البقرة، آية ١٨٥. وهذان المصطلحان بينهما قدرٌ مشترك من الشبه، مما يؤدي إلى الالتباس بينهما، والفرق بينهما يحتاج إلى تتبع كلام الأصوليين والفقهاء؛ وذلك لاختلاف التعبير بهما، وتحديد المراد منهما، وفيما يلي محاولة لبيان الفرق بينهما. تنوعت عبارات الأصوليين في تعريف العلة، ولعل من أهمها أن العلة هي: الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم، فمثلاً: الوصف الظاهر المنضبط في قطع يد السارق هو: السرقة.

هذا بالنسبة للعلة، أما الحكمة فهي: ما يترتب على مشروعية الحكم من جلب مصلحة أو دفع مفسدة، فمثلاً: علة قطع يد السارق سرقته، والحكمة التي ترتب مشروعية الحكم عليها هي: حفظ أموال الناس. فالحكم: القطع، والعلة: السرقة، والحكمة: حفظ المال. فالحكمة هي الغاية والمقصود من الحكم والعلة هي السبب الذي بني عليه الحكم وجوداً وعدمًا.



ففيما ذكرنا كفاية عن الإطناب<sup>(١)</sup>؛ فإن فيه معاني لطيفة، ودقائق غريبة شريفة يفهمها أولوا الألباب. وخير الكلام ما دلَّ وقَلَّ<sup>(٢)</sup>.

= ومع هذا فإن الفقهاء ربما أطلقوا لفظ «العلة» وأرادوا بها العلة الغائية (المقاصد المرجوة من الحكم)، وهي بهذا الاعتبار تكون بمعنى الحكمة. لكن في حال التحقيق فإن الأصوليين يفرقون بين الحكمة، والعلة؛ وتُسمى (الحكمة): المِنَّة، كما تُسمى (العلة): المناط، والسبب، والأمانة. انظر:

التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، ٣٢٣٩١٧، للمرداوي. وعلم أصول الفقه ص ٦٤، لعبد الوهاب خلاف - بتصرف، واختصار - . ومذكرة أصول الفقه ص ٦٠، لمحمد الأمين الشنقيطي. ومعالم أصول الفقه ص ٢٠١، لمحمد الجيزاني. وتيسير علم أصول الفقه ص ١٧٧، للجديع.

(١) الإطناب في اللغة: يدور حول معنى الإطالة والإكثار، والطول والكثرة والزيادة عن المعتاد. يقال: أطنب النهر إذا طال مجراه. وأطنبت الريح إذا اشتدت مثيرة غباراً. وأطنبت الدواب، إذا تبع بعضها في السير وطال تتابعها. انظر: تاج العروس ٣/ ٢٨٠، والمصباح المنير ٢/ ٣٧٩، وغيرهما، مادة (طنب).

والإطناب مصطلح بلاغي معناه: أداء المقصود بأكثر من العبارة المتعارفة. أو هو: أدائه بأكثر من عبارات متعارف الأوساط، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة على الجمل، أو على غير الجمل.

والفرق بينه، وبين الإسهاب: أن الإطناب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة، والإسهاب بسطه مع قلة الفائدة فالإطناب بلاغة، والإسهاب عيٌّ. انظر: مفتاح العلوم ص ٢٧٧، للسكاكي. ومعجم الفروق اللغوية ٥٦١، للعسكري، والتعريفات ص ٤٦، للجرجاني. والبلاغة العربية ٢/ ٦٠، لعبد الرحمن حَبَنَكَة.

(٢) هذا من الكلام الوجيز المستشهد به على قلة اللفظ، وكثرة المعنى، وهو متداول بين العلماء، والفقهاء، والأدباء. وهو مروى عن علي، ومروى عن ابنه الحسن رضي الله عنهما. ولفظه: خير الكلام ما قلَّ ودلَّ، ولم يطل فيممل. وروي - أيضاً - عن جعفر بن يحيى. انظر: الحاوي الكبير ١/ ١١، لأبي الحسن الماوردي. والتحبير شرح التحرير ١٢٤١. والتقريب والتحرير ٦١، لابن أمير الحاج. وغرر الخصاص الواضحة ط: المطبعة الأدبية المصرية، طبعة قديمة نادرة اطلعت عليها في مكتبة (الباطين) في الكويت المحروسة.

ولم أجد لفظة الكافيحي؛ فلعله قالها بمعناها. أو تفنن في قولها؛ لأن الأهم الدلالة.



## (اشتقاق «الاسم»، والابتداء بالساكن)

هذا وإن الاسم أصله سمو<sup>(١)</sup>، عند البصريين حذف آخره، وبُني أوله على

(١) اختلف النحاة في أصل كلمة «اسم» من جهة اشتقاقها، ومعناها؛ فالبصريون منهم على أن اشتقاقها: من السمو، ومعناها: الرفة؛ لارتفاع مسماها بها عن موضع الجهل؛ وذهب الكوفيون إلى أن اشتقاقها: من السمة، وهي: العلامة؛ لأن الاسم كالعلامة على صاحبه. والأصل فيه «وسم» إلا أنهم حذفوا الواو من أوله، وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسماً ووزنه «اعل»؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في «وسم» لامه. والقول الأول أقرب، وأحسن من جهة التصريف؛ قال الأنباري: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنه: سمي اسماً لوجهين:

أحدهما: أنه سمي على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه؛ فسمي اسماً لذلك. والوجه الثاني: أن هذه الأقسام الثلاثة (الاسم، الفعل، الحرف)، لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به، ويخبر عنه، وهو: الاسم، نحو: زيد قائم، ومنها ما يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو: الفعل نحو: قام زيد، ومنها ما لا يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو: الحرف نحو: هل وبل، وما أشبه ذلك.

فلما كان الاسم يخبر به، ويخبر عنه، والفعل يخبر به، ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به، ولا يخبر عنه؛ فقد سما «الاسم» على الفعل والحرف أي: ارتفع، والأصل فيه «سمو» إلا أنهم حذفوا الواو من آخره وعوضوا الهمزة في أوله فصار اسماً ووزنه «افع»؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو. هـ. بتصريف، وحذف من كتاب: أسرار العربية ص ٢٩، لابن الأنباري.

فعلى قول ابن الأنباري، فإن سمو «الاسم» من جهتين معنويتين: المعنى العام، والمعنى النحوي.

ثم إن الإمام الكافيجي ذكر مذهب البصريين، ولم يذكر مذهب الكوفييين، فكأنه لا يرتضيه. وقد مرّ مع بيان علته: وهذا وإن كان صحيح المعنى، إلا أن النحاة نقدوه من جهة التصريف؛ لعدة أوجه:

- ١- الوجه الأول أنك تقول: في تصغيره «سمي» نحو حنو و«حني» و«قنو» و«قني»؛ ولو كان مأخوذاً من السمة؛ لوجب أن تقول: «وسيم» كما تقول في تصغير عدة «وعيدة».
- ٢- الوجه الثاني أنك تقول: في تكسيره «أسماء» نحو: حنو و«أحناء» و«قنو» و«أقناء»؛ ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول: في تكسيره «أوسام».
- ٣- والوجه الثالث أنك تقول: «أسميته» ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول: =





السكون، وأدخل عليه -مُبتدأً به- همزة الوصل؛ لأن عادة العرب أن يبتدءوا<sup>(١)</sup> بالمتحرك ويقفوا على الساكن؛ لسلامة لغتهم من كل لكنة<sup>(٢)</sup>، وبشاعة<sup>(٣)</sup>، ولبنائها على غاية من الرصانة<sup>(٤)</sup>، والإحكام<sup>(٥)</sup>.

\* فإن قلت: الابتداء بالساكن<sup>(٦)</sup>، هل هو ممتنع أو ممكن<sup>(٧)</sup>؟ قلت:

= «وسمته».

- ٤- الوجه الرابع: أنك تجد في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض إنما تكون فيما حذف منه لامة لا فاؤه. باختصار، وحذف. من: أسرار العربية ص ٢٩، لابن الأنباري.
- (١) كتبت في المخطوط هكذا: لم يبتدءوا، وإنما تكتب هكذا: لم يبتدئوا، لأن الهمزة مضمومة، وقبلها كسر، فتكتب على النبرة؛ إذ الكسرة أقوى الحركات. ومثلها: لم يستهزئوا. انظر: المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لنصر الهوريني.
- (٢) اللُّكْنَةُ: عَجْمَةٌ الْأَلْكَنُ وهو: الذي يؤنَّث المذكَر ويذكَر المؤنَّث، ويقال: هو الذي لا يُقيم عَرَبِيَّتَهُ لِعَجْمَةٍ غَالِبَةٍ عَلَى لِسَانِهِ. من: لكن لکناً، ولكنة، ولكونة. انظر: كتاب العين ٣٧١/٥، للخليل، والمحکم والمحيط الأعظم ٣٣١٧. مادة (لُكْن).
- (٣) البشاعة من الشيء: مكروه، وسيئه، وقبيحه، وفضيعة؛ وهي مصدر بشع: والبشع من الطعام: الكريه فيه حفوف ومرارة... وشيء بشع، أي كريه الطعم، يأخذ بالخلق، بين البشاعة. والبشع: الخشن من الطعام واللباس والكلام. انظر: تهذيب اللغة ١/ ٢٨٤، مادة (بشع)، والصحاح ١١٨٥/٣، وتاج العروس من جواهر القاموس ٣٢٧/٢٠.
- (٤) الرصانة: أي الإتقان والإحكام، وهي مصدر: رصنت الشيء، أرصنه رصناً: أكملته، وأرصنته: أحكمته، والرصين: المحكم الثابت. وقد رصُن بالضم رصانة. انظر: معجم مقاييس اللغة ٣٩٩/٢، والصحاح ٢١٢٤/٥، مادة (رصن).
- (٥) الإحكام: الإتقان، وأحكم الشيء إحكاماً: أتقنه. انظر: تاج العروس ٥١٣/٣١، مادة (حكم).

- (٦) الابتداء بالساكن غير جائز عند العرب، معلوم ذلك مشتهر، قال ابن جنى -في معرض كلامه على لام الفعل-: وإذا أمكن الوقوف لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماع. ومع هذا الإجماع فقد قال القاضي نكري: قال أفضل المتأخرين الشيخ عبد الحكيم -رحمه الله-: قوله: لأن من دأبهم -يعني من طريقتهم-: أن يبتدئوا بالحرف المتحرك لخلوص لغتهم عن اللكنة، وفيه إشارة إلى جواز الابتداء بالساكن. انظر: سر صناعة الإعراب ٣٨٤/١، لأبي الفتح بن جنى. ودستور العلماء ١/ ١٩، للقاضي النكري.
- (٧) الابتداء بالساكن غير جائز عند العرب، وليس من لغتهم؛ بل هو محل إجماع -كما =



الحق هاهنا هو التفصيل؛ بأن يقال: إن كان السكون لازماً لذات الساكن يمتنع كالألف اللينة، وإلا فهو ممكن لكنه لم يقع في لغتهم لما ذكرنا.

= نقله ابن جني - إلا أن الاختلاف الحاصل بين علماء العربية في امتناعه من إمكانه، بل ويضيق الاختلاف في زاوية الحروف الصامته فحسب، كما قال الفخر الرازي - رحمه الله -: الابتداء بالحرف الساكن محال عند قوم، وجائز عند آخرين؛ لأن الحركة عبارة عن الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف، وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال.

وقد أبان حقيقة موضع هذا الخلاف أبو البقاء - رحمه الله - فقال: لا خلاف في أن الساكن إذا كان حرفاً مصوتاً (هي التي تسمى في النحو حروف المد، واللين) لم يمكن الابتداء به، وإنما الخلاف في الابتداء بالساكن الصامت (هي: ما عدا حروف المد، واللين كالباء والتاء، وسائر الحروف)، فقد منع إمكان الابتداء به قوم للتجربة، وجوزه الآخرون... ثم نقل كلام الكافيحي هذا.

قال الوراق: وهذا محال، لأن الابتداء مهيج للنطق، فلا يجوز أن يثير تهيجه حركة مع الحرف، ولو جاز الابتداء بالساكن، لكان ذلك شائعاً في أكثر الحروف؛ لأن الحركة غير الحروف، فإذا جاز أن يجرد بعض الحروف من الحركة، جاز ذلك في سائر الحروف. ولعل الأقرب عدم إمكانه، ولذلك فإن كثيراً من لهجات العامة الذين يتوهم ابتداءهم بالساكن، إنما يقدمون عليه همزة الوصل، فيقولون في «رشيد» بسكون الراء، «أرشيد»، أو يختلسون الفتحة، كما أفاد الوراق. ولأن السكون قرع المخرج، أو اللسان، ولا يتأتى ذلك إلا بسابق متحرك، ثم إن الواقع يشهد به. ولو قيل بجواز نطق الساكن بمفرده، مع تعذر ذلك في التركيب، لأمكن. والله أعلم. انظر: مفاتيح الغيب ١/٤٨، ٩١١. وعلل النحو ص ١٥٢ للوراق، وشرح المفصل ٩/١٣٦، ليعيش بن يعيش.



## (مسألة الاسم، والمسمى)

ثم إن الناس قد اختلفوا ها هنا اختلافاً كثيراً حتى تفرقوا أيدي سبأ، وأيادي سبأ<sup>(١)</sup>.

(١) مثل كانت العرب تضربه في سبأ فتقول: تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ، أو ذهبوا أيادي سبأ، أي: تفرقوا في كل طريق ووجهة، أو تمزقوا، وكل راح في طريق. وأصله أن: سبأ بن يشجب لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد، فقبل لكل جماعة تفرقوا: ذهبوا أيدي سبأ.

قال ياقوت: والعرب تقول: تفرقوا كأيدي سبأ، وأيادي سبأ، نصباً على الحال؛ ولما كان «سبل العرم» - كما ذكره إن شاء الله تعالى - في مأرب تفرق أهل هذه الأرض في البلاد، وسار كل طائفة منهم إلى جهة فضربت العرب بهم المثل فقبل: ذهب القوم أيدي سبأ، وأيادي سبأ أي: متفرقين شبهوا بأهل سبأ لما مزقهم الله تعالى كل ممزق، فأخذت كل طائفة منهم طريقاً، واليد الطريق، يقال: أخذ القوم يد بحر، فقبل للقوم إذا ذهبوا في طرق متفرقة: ذهبوا أيدي سبأ أي: فرقتم طرقهم التي سلكوها، كما تفرق أهل سبأ في جهات متفرقة، والعرب لا تهمز سبأ في هذا الموضع؛ لأنه كثر في كلامهم، فاستقلوا ضغطة الهمز، وإن كان سبأ في الأصل مهموزاً، ويقال: سبأ رجل ولد عشرة بنين فسميت القرية باسم أبيهم.

وقد قيل في المراد بالأيدي ههنا: ف(إما على أن اليد بمعنى الجارحة، لأنهم كانوا، إذ كانوا مجتمعين، يدا واحدة. فلما تفرقوا صارت اليد أيادي كثيرة؛ أو بمعنى النعمة، أي تفرقوا تفرق نعم سبأ، أو كائنين كنعم أهل سبأ، أو بمعنى الطريق، أي تفرقوا في كل طريق أهل سبأ، حيث تمزقوا، وأيادي سبأ جعل اسماً مركباً كمعدي كرب وسكنت الياء تخفيفاً). انظر: المستقصى في أمثال العرب ٢/ ٨٨، لأبي القاسم الزمخشري. ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥، لأبي الفضل الميداني النيسابوري. ومعجم البلدان ٣/ ١٨١٣، لياقوت الحموي. وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٣/ ١٦، للحسن اليوسي.

ووقعوا في حيص بيص<sup>(١)</sup>، وصار كلامهم كيت كيت<sup>(٢)</sup>؛ فقال بعضهم:

### ١ - الاسم عين المسمى، لكنه غير التسمية<sup>(٣)</sup>.

(١) «حيص بيص»، مثال يضرب لما يقع فيه الناس من أمر مزعج، أو اضطراب واختلاف، أو شر وهرج؛ ويقال -أيضاً-: لمن وقع في أمر لا محلّص له منه. وقد قيل: أن معنى الحَيْص: الفرار، والبَوْص: الفَوْت.

وحيص بيص -أيضاً-: لقب على الشاعر المشهور: سعيد بن محمد أبي الفوارس التميمي، المعروف: بابن الصيفي؛ وإنما قيل له الحيص بيص؛ لأنه رأى الناس في حركة واختلاط، فقال: ما للناس في حيص بيص، أي في شر وهرج، فغلب عليه هذه الكلمة، فبقي ذلك لقباً له.

انظر: كتاب جمهرة الأمثال ٢/٣٣٤. ومجمع الأمثال ١/١٢٧. والوافي بالوفيات ١٠٤/١٥. والبداية والنهاية ٣٧٠/١٢، لابن كثير.

(٢) كيت كيت: من ألفاظ الكِنَايات، يُكْنَى بها عن المجهول، وعمّا لا يُراد التصريح به، وعن القصة أو الأُحدوثِ. قال أهل العربية: إنَّ أصلها «كَيْة» بالتشديد والتاء فيها بدل من إحدى الياءين والهاء التي في الأصل محذوفة. وقد تُضْمُ التاء وتُكْسَرُ. ويقال: كان من الأمر كيت وكيت، يكنى بذلك عن قولهم: كذا وكذا. وفي الحديث: «بئسما لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي»، قال القرطبي: كيت وكيت، يعبر بهما عن الجمل الكثيرة، والحديث الطويل، ومثلها زيت وزيت. انظر: تاج العروس ٧٢/٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٧٤/٧، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢١٦/٤، وفتح الباري ٨٠/٩.

(٣) مسألة الاسم والمسمى، من المسائل التي اختلفت فيها طوائف المسلمين، وتنازع فيها أهل العلم، ولربما بالغ بعضهم في تناولها، أو تعاطيها، حتى روى اللالكائي: عن الأصمعي وعن أبي عبيدة معمرة بن المثني: إذا رأيت الرجل يقول: الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة. وروى البيهقي عن الشافعي مثل هذا. وروى اللالكائي -أيضاً- عن أبي بكر ابن أبي داود السجستاني قال: من زعم أن الاسم غير المسمى فقد زعم أن الله غير الله، وأبطل في ذلك؛ لأن الاسم غير المسمى في المخلوقين، لأن الرجل يسمى محمود، وهو مذموم، ويسمى قاسم، ولم يقسم شيئاً قط، وإنما الله جل ثناؤه، واسمه منه، ولا نقول اسمه هو بل نقول اسمه منه.

ولعل تلك المبالغة منهم -رحمهم الله- حسماً لمادة إنكار أسماء الله، أو تحريفها؛ لا سيما وهي وسيلة للقول: بأن أسماء الله مخلوقة -كما هو قول المعتزلة- يدل على ذلك قول الإمام أحمد كما في: اعتقاد أهل السنة ٢/٢١٤: من زعم أن أسماء الله مخلوقة فهو كافر. =



= وقول خلف بن هشام البزار المقرئ - كما عند اللالكائي ٢/ ٢٠٧-: من قال إن اسماء الله مخلوقة فكفره عندي أوضح من هذه الشمس.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٦/ ١٨٧: فيقولون (الجهمية): الاسم غير المسمى، وأسماؤه الله غيره؛ وما كان غيره فهو مخلوق؛ وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف، وغلظوا فيهم القول.

فأرادوا - رحمهم الله - صون جانب الأسماء بالتنفير من هذه العبارة الحادثة في عصرهم، كما قال ابن جرير - رحمه الله -: وأما القول في الاسم هو المسمى أم هو غيره، فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيُتبع، ولا قول من إمام فيُستمع، فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين. وحسب امرئ من العلم به، والقول فيه أن ينتهي إلى قول الله، عز وجل ثناؤه، الصادق، وهو قوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ الإسراء: ١١٠، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ الأعراف: ١٨٠، ويعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ﴾، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضل وهلك. وفي مقطوعة الطبري هذه بيان أن النزاع كان حادثاً، ولا يخفى موقف الناس حين ظهور أمر ما من المبالغة، أو التحفظ، أو التريث والتبين والاستفصال. والأخير هو المسلك الحسن؛ ولذلك أصبحت مسألة «الاسم والمسمى» مما يفصل فيها، ويدل عليها، ويؤول معناها بما يتوافق والنصوص الشرعية.

ومسلك التحفظ، مسلك احتياط، وترو؛ ولذلك ذكر ابن أبي يعلى - طبقات الحنابلة ٢/ ٢٧٠-: أن الإمام أحمد كان يشق عليه الكلام في «الاسم والمسمى» ويقول: هذا كلام محدث، ولا يقول: إن الاسم غير المسمى، ولا هو هو، ولكن يقول: إن الاسم للمسمى اتباعاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾.

انظر لما تقدم: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٢٠٧-٢١٤، هبة الله اللالكائي. والاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص ٧٢، للبيهقي. ومجموع الفتاوى ٦/ ١٨٧، لتقي الدين بن تيمية. وصريح السنة ص ٢٦، لابن جرير الطبري. وطبقات الحنابلة ٢/ ٢٧٠، لابن أبي يعلى.

هذا وقد اختلف علماء الأصول والعقائد في هذه المسألة اختلافاً شديداً - كما قال الكافي: تفرقوا أيدي سباً-؛ وخلافهم فيها على أربعة أقوال:

القول الأول: القاضي بأن: الاسم هو نفس المسمى، لكنه غير التسمية. وهو قول: أبي عبيدة وسيبويه، واختاره الباقلاني وابن فورك. قال فخر الدين الرازي: قالت الحشوية، والكرامية، والأشعرية: الاسم نفس المسمى، وغير التسمية. ا.هـ، وهو كذلك قول: =



= أبي بكر عبد العزيز، وأبي القاسم الطبري، واللالكائي، وأبي محمد البغوي.  
 القول الثاني: القاضي بأن الاسم غير المسمى، ونفس التسمية. وهو قول المعتزلة،  
 والجهمية، ونصره ابن حزم.  
 القول الثالث: القاضي بأن الاسم غير المسمى، وغير التسمية، وهو قول: الغزالي،  
 والفخر الرازي.

القول الرابع: القاضي بأن الاسم للمسمى، ولا يقال: الاسم غير المسمى، ولا هو هو  
 إلا بالاستفصال. وهو قول أهل السنة والجماعة، من أتباع الإمام أحمد؛ قال ابن تيمية  
 في «مجموع الفتاوى» ٦ / ١٨٧: وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق  
 اختيار أكثر المتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيره. ونسبه في موضع آخر «مجموع  
 الفتاوى» ٦ / ٢٠٦: إلى أكثر أهل السنة.

قال العمراني: واختلف الناس في الاسم هل هو المسمى أو غيره: فذهب أحمد بن حنبل  
 ومن تابعه إلى أن الاسم للمسمى، وقال بعضهم: هو صفة للمسمى، وقال بعضهم:  
 هو علم للمسمى، والجميع واحد. هذه الأقوال الأربعة إجمالاً، وهي على التفصيل  
 كالتالي: (الاسم عين المسمى)، و(الاسم غير المسمى)، و(الاسم للمسمى)، و(التوقف:  
 لا يقولون: الاسم هو المسمى، ولا غيره) وهو منسوب إلى جماعة من السلف،  
 و(التفصيل)، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وبيانه: أن الأسماء ثلاثة أقسام:  
 تارة يكون الاسم هو المسمى، كاسم الموجود. وتارة يكون غير المسمى، كاسم الخالق.  
 وتارة لا يكون هو ولا غيره كاسم العليم، والتقدير.

الأدلة:

\* أدلة القول الأول (الاسم هو نفس المسمى):

١. دليل القول الأول - كما قال الرازي ١ / ٩٥ - أن لفظ الاسم: اسم لكل لفظ دل  
 على معنى من غير أن يدل على زمان معين، ولفظ الاسم كذلك، فوجب أن يكون لفظ  
 الاسم اسماً لنفسه، فيكون لفظ الاسم مسمى بلفظ الاسم، ففي هذه الصورة الاسم  
 نفس المسمى. إلا أن فيه إشكالاً، وهو أن كون الاسم اسماً للمسمى من باب الاسم  
 المضاف، وأحد المضافين لا بد، وأن يكون مغايراً للآخر.
٢. قال أبو إسحاق الثعلبي: فأما معنى الاسم فهو المسمى، وحقيقة الموجود، وذات  
 الشيء، وعينه، ونفسه، واسمه، وكلها تفيد معنى واحداً. والدليل على أن الاسم عين  
 المسمى قوله تعالى: {إِنَّا نَبِّئُكَ بِغَلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى}؛ فأخبر أن اسمه يحيى ثم نادى الاسم،  
 وخاطبه فقال: {يَا يَحْيَى}. فيحیی هو الاسم، والاسم هو يحيى؛ وقوله تعالى: {مَا  
 تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا}، وأراد الأشخاص المعبودة؛ لأنهم كانوا يعبدون =



- = المسميات. وقال الفخر الرازي: واحتج من قال الاسم هو المسمى بالنص، والحكم:
٣. أما النص فقوله تعالى: { تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ } الرحمن : ٧٨، والمتبارك المتعالي هو: الله تعالى، لا الصوت، ولا الحرف.
٤. وأما الحكم فهو أن الرجل إذا قال: زينب طالق، وكان زينب اسماً لامرأته وقع عليها الطلاق، ولو كان الاسم غير المسمى؛ لكان قد أوقع الطلاق على غير تلك المرأة، فكان يجب أن لا يقع الطلاق عليها.
- ثم أجاب عن الدليلين بقوله: والجواب عن الأول أن يقال: لم لا يجوز أن يقال: كما أنه يجب علينا أن نعتقد كونه تعالى منزهاً عن النقائص والآفات، فكذلك يجب علينا تنزيه الألفاظ الموضوععة لتعريف ذات الله تعالى، وصفاته عن العيب والرفث وسوء الأدب. وعن الثاني أن قولنا: زينب طالق معناه، أن الذات التي يعبر عنها بهذا اللفظ طالق، فلهذا السبب وقع الطلاق عليها.
٥. من أدلة القائلين بأن الاسم عين المسمى: قول الله تعالى: { تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ }، ويقراً أيضاً { ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ }، قال لا يجوز أن يقال: تبارك غير الله، فلو كان الاسم غير المسمى ما جاز أن يقال: تبارك اسم ربك.
٦. قوله تعالى: { سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى }، قالوا: ومن الممتنع أن يأمر الله - عز وجل - بأن يسبح غيره.
٧. أن الفقهاء أجمعوا على أن الحالف باسم الله كالحالف بالله في بيان أنه تنعقد اليمين بكل واحد منهما؛ فلو كان اسم الله غير الله لكان الحالف بغير الله لا تنعقد يمينه؛ فلما انعقد ولزم بالحلف فيها كفارة دل على أن اسمه هو.
٨. ويدل عليه أن القائل إذا قال: ما اسم معبودكم؟ قلنا: الله. فإذا قال: وما معبودكم؟ قلنا: الله، فنجيب في الاسم بما نجيب به في المعبود؛ فدل على أن اسم المعبود هو المعبود لا غير. وقد تولى الرد على هذه الأدلة ابن حزم فقال:
- أما قول الله عز وجل: { تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ }، و(ذو الجلال..)، فحق؛ ومعنى تبارك: تفاعل من البركة، والبركة واجبة لاسم الله - عز وجل - الذي هو كلمة مؤلفة من حروف الهجاء، ونحن نتبرك بالذكر له ويتعظيمه، ونجله، ونكرمه؛ فله التبارك، وله الإجلال منا، ومن الله تعالى، وله الإكرام من الله تعالى ومنا حيثما كان؛ فالآية على ظاهرها دون تأويل.
- وأما قوله تعالى: { سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى }، فهو على ظاهره دون تأويل؛ لأن التسبيح في اللغة التي بها نزل القرآن، وبها خاطبنا الله عز وجل: هو تنزيه الشيء عن السوء، وبلا شك أن الله تعالى أمرنا أن: ننزه اسمه الذي هو كلمة مجموعة من حروف الهجاء عن كل =





= سوء حيث كان. ووجه آخر وهو أن: معنى قوله تعالى: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}، ومعنى قوله تعالى: {إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ (٩٥) فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ}، معنى واحد، وهو أن: يسبح الله تعالى باسمه، ولا سبيل إلى تسيبحه تعالى، ولا إلى دعائه ولا إلى ذكره إلا بتوسط اسمه، فكلا الوجهين صحيح حق.

-وأما قوله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ ﴾، فقول الله عز وجل: حق على ظاهره ولهذه الآية وجهان: كلاهما صحيح، أحدهما: أن معنى: قوله عز وجل { مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ }، برهان هذا قوله تعالى إثر ذلك متصلاً بها { سميتموها أنتم وآباؤكم }؛ فصح يقيناً أنه تعالى: لم يعن بالأسماء هاهنا ذوات المعبودين، لأن العابدين لها لم يحدثوا قط ذوات المعبودين، بل الله تعالى توحد بإحداثها، هذا ما لا شك فيه. والوجه الثاني: أن أولئك الكفار إنما كانوا يعبدون أوثاناً من حجارة أو بعض المعادن، أو من خشب، وبيقين ندري أنهم قبل أن يسموا تلك الجمل من الحجارة، والمعادن، ومن الخشب باسم اللات، والعزى، ومناة هبل، وود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسرا، وبعل، قد كانت ذواتها بلا شك موجودات قائمة، وهم لا يعبدونها، ولا تستحق عندهم عبادة، فلما أوقعوا عليه هذه الأسماء عبدوها حينئذ؛ فصح يقيناً أنهم: لم يقصدوا بالعبادة إلا الأسماء، كما قال الله تعالى، لا الذوات المسميات فعادت الآية حجة عليهم، وبرهاناً على: الاسم غير المسمى.

إلا أن ابن تيمية في «الفتاوى» ٦ / ٢١١، وما بعدها، أجلى كثيراً مما أشار إليه ابن حزم في نقده، قائلاً: والاسم يتناول اللفظ والمعنى المتصور في القلب، وقد يراد به مجرد اللفظ، وقد يراد به مجرد المعنى فإنه من الكلام؛ «والكلام» اسم للفظ والمعنى، وقد يراد به أحدهما؛ ولهذا كان من ذكر الله بقلبه أو لسانه، فقد ذكره لكن ذكره بهما أتم. والله تعالى قد أمر بتسيبح اسمه، وأمر بالتسيبح باسمه كما أمر بدعائه بأسمائه الحسنی؛ فيدعى بأسمائه الحسنی، ويسبح اسمه وتسيبح اسمه هو تسيبح له؛ إذ المقصود بالاسم المسمى؛ كما أن دعاء الاسم هو دعاء المسمى. قال تعالى: { قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى }. والله تعالى يأمر بذكره تارة، ويذكر اسمه تارة؛ كما يأمر بتسيبحه تارة وتسيبح اسمه تارة؛ فقال: ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ ﴿ وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ ﴾ وهذا كثير.... إلى أن قال: وفي الدعاء: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ فقله: { أَيًّا مَا تَدْعُوا } يقتضي تعدد المدعو لقلوه: (أَيًّا مَا) وقوله (فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) يقتضي أن المدعو واحد له الأسماء الحسنی، وقوله: { ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ } - ولم يقل ادعوا باسم الله، أو باسم الرحمن - يتضمن أن المدعو هو الرب الواحد بذلك الاسم. فقد جعل الاسم تارة مدعواً، وتارة مدعواً به في قوله: { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } =





= فَادْعُوهُ بِهَا، فهو مدعو به باعتبار أن المدعو هو المسمى وإنما يدعى باسمه. وجعل الاسم مدعوا باعتبار أن المقصود به هو المسمى، وإن كان في اللفظ هو المدعو المنادى كما قال: { قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ } أي: ادعوا هذا الاسم، أو هذا الاسم، والمراد إذا دعوته هو المسمى؛ أي الاسمين دعوت ومرادك هو المسمى: { فَالَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } . ا.هـ. ولعل كثيراً من التجاذب في هذه المسألة سببه: عدم الفهم الصحيح عن الطرف الآخر، فإن من قال: الاسم هو المسمى لم يعين أن: اللفظ المكون من الحروف هو ذات الشخص المسمى، حتى يشتد النكير، والرد عليهم. وفي المقابل فإن القائلين بأن الاسم غير المسمى لا يعني قولهم -بالضرورة- أن الاسم مغاير لمساها؛ فلا يدل عليه، أو ليس له، أو ليس مطابقاً لمساها -كما في الأسماء الحسنى- بل إن: الاسم إذا أريد به القول (الحروف)، فهو غير المسمى عند كل عاقل، ولا ينازع فيه القائلين بأن: الاسم هو المسمى. وأما القول الثالث (الاسم للمسمى) فلا يعارض أي القولين، وهم يستفصلون مقالة: (أهو المسمى أم غيره؟)، فيقولون -كما قال ابن تيمية عنهم-: ليس هو نفس المسمى، ولكن يراد به المسمى؛ وإذا قيل: إنه غيره بمعنى، أنه يجب أن يكون مبايناً له فهذا باطل؛ فإن المخلوق قد يتكلم بأسماء نفسه فلا تكون بائنة عنه، فكيف بالخالق وأسمائه من كلامه؛ وليس كلامه بائناً عنه، ولكن قد يكون الاسم نفسه بائناً، مثل أن: يسمي الرجل غيره باسم أو يتكلم باسمه. فهذا الاسم نفسه ليس قائماً بالمسمى؛ لكن المقصود به المسمى، فإن الاسم مقصوده إظهار «المسمى» وبيانه.

فمن هنا -والله أعلم، وهو المحيط بالقصد- نشأ الاختلاف، قال ابن تيمية «مجموع الفتاوى» ٦/ ١٨٨: وهؤلاء الذين قالوا: إن الاسم هو المسمى لم يريدوا بذلك أن: اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به؛ فإن هذا لا يقوله عاقل. ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال «نار» احترق لسانه. ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم، ويشنع عليهم، وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسمية، والاسم ليس هو اللفظ؛ بل هو المراد باللفظ؛ فإنك إذا قلت: يا زيد، يا عمر فليس مرادك دعاء اللفظ؛ بل مرادك دعاء المسمى باللفظ، وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى.

وقال في موضع آخر «مجموع الفتاوى» ٦/ ٢٠٣: وأما الذين قالوا: إن الاسم غير المسمى فهم إذا أرادوا أن الأسماء التي هي أقوال ليست نفسها هي المسميات، فهذا أيضاً لا ينازع فيه أحد من العقلاء.

كما إن للاشتراك في الألفاظ نصيباً في هذا الاختلاف، كما قال ابن القيم: منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق ألفاظ مجتمعة لمعنيين صحيح وباطل، فلا ينفصل النزاع إلا =



= بتفصيل تلك المعاني، وتنزيل ألفاظها عليها ا.هـ.

وأما قضية «التسمية» فقد تولى ابن القيم بيانه بعباراته الواضحة إذ يقول: والتسمية عبارة عن فعل المسمى، ووضعه الاسم للمسمى، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلي ووضعه الحلية على المحلي، فهنا ثلاث حقائق: اسم، ومسمى، وتسمية؛ كحلية، ومحلي، وتحلية، وعلامة، ومعلم، وتعليم؛ ولا سبيل إلى جعل لفظين منها مترادفين على معنى واحد لتباين حقائقهما، وإذا جعلت الاسم هو المسمى بطل واحد من هذه الحقائق الثلاثة ولا بد.

وقد قال الفخر الرازي - رحمه الله - : التسمية عندنا غير الاسم، والدليل عليه أن التسمية عبارة عن تعيين اللفظ المعين، لتعريف الذات المعينة وذلك التعيين معناه قصد الواضع، وإرادته، وأما الاسم فهو عبارة عن تلك اللفظة المعينة، والفرق بينهما معلوم بالضرورة. انظر المسألة في: مفاتيح الغيب ١ / ٩٥، ٩٧، والكشف والبيان ١ / ٩٣، والفصل في الملل والأهواء والنحل ٥ / ١٩ - ٢٠. وبدائع الفوائد ١ / ٢٢، لابن القيم.

• أدلة القول الثاني (الاسم غير المسمى): وأما أدلة القول الثاني: فقد استوعبها الفخر الرازي - رحمه الله - وستأتي في الحاشية: من صفحة: ١٧٦.

• أدلة القول الثالث (الاسم للمسمى): وأما أدلة القول الثالث فكما يأتي:

- ١- الاسم للمسمى اتباعاً لقوله تعالى: { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا }، الأعراف: ١٨٠؛ فقد قال سبحانه: { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ }، وهو مفهوم: الاسم للمسمى.
- ٢- { أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ } . قال: له، وهو معنى: الاسم للمسمى.
- ٣- وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - [إن الله تسعة وتسعين اسماً].
- ٤- وقال صلى الله عليه وسلم: [إن لي خمسة أسماء: أنا محمد وأحمد والمحي والحاشر والعاقب. وكلا الحديثين في الصحيحين].

ويمكن تلخيص الكلام في هذه المسألة كالتالي: فأما القولان الأول، والثاني فيحتملان الخطأ والصواب، فالقول بأن الاسم غير المسمى، إن أريد أن: الاسم غير الذات وأنه مخلوق، فهذا المعنى خطأ. وإن أريد أن: أسماء الله - كألفاظ، وحروف - غير ذات الله، فهذا كلام صحيح باللغة، والعقل، فإن لفظ «النار» غير الحارقة؛ ولو كانت هي لا تحرق لسان متلفظها.

وأما القول الثاني: أن الاسم عين المسمى، فيحتمل - كذلك - الخطأ والصواب؛ فإن أريد بالاسم الذات، وأن ألفاظ الأسماء هي مسمياتها لا فرق، فهو خطأ. وإن أريد أن الاسم عين المسمى بمعنى: الاسم لا ينفك عن المسمى، وهو دال عليه، فهو صواب.

= وأما القول الثالث: وهو أن الاسم للمسمى، فهو كلام متواتم مع لفظ القرآن، لا يحتمل =



٢- وقال الآخر منهم: بالعكس<sup>(١)</sup>.

٣- كما قال إمام الحرمين<sup>(٢)</sup>: إن الاسم قد يكون عين المسمى كقولنا: إن الله تعالى ذات، وموجود.

وقد يكون غير المسمى كقولنا: إنه خالق ورازق، فإنه يدل على الخلق والرزق، وهما غيره.

وقد يكون بحيث لا يقال إنه المسمى، ولا هو غيره كقولنا: عالم وقادر، فإنهما يدلان على العلم والقدرة، وصفات الله تعالى لا يقال: إنها هو الله، ولا إنها غيره<sup>(٣)</sup>.

= ما احتمله القولان قبله. وقد قال الله: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}. وهو القول الصحيح؛ لتوافقه مع لفظ القرآن، وعدم ورود الإشكالات المتقدمة عليه، كما أنه مذهب السلف. انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ٢/٦٠٣، وما بعدها، لابن أبي الخير العمراني. والفصل في الملل ٥/١٩، ٢٠، لابن حزم. ومفاتيح الغيب ١/٩٥. وطبقات الحنابلة ٢/٢٧٠، ومجموع الفتاوى ٦/٢٠٧.

(١) هم المعتزلة، والجهمية، ونصره ابن حزم، والفخر الرازي، كما تقدم.  
(٢) الإمام: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المعروف بإمام الحرمين إمام وقته، رئيس الشافعية بنيسابور، مجمع على إمامته شرقاً وغرباً؛ من آثاره: «غياث الأمم»، و«العقيدة النظامية»، و«البرهان» في الأصول، وغيرها كثير؛ ت: ٤٧٨ هـ.  
انظر: الأنساب ٢/١٢٩، للسمعاني، وطبقات الشافعية ١/٢٥٥، لابن قاضي شهبه، وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٦٩.

(٣) لعل الكافيجي - رحمه الله - أخذها من كلام الغزالي في «المقصد الأسنى» ص ٢٤، مع أن الغزالي لم يصرح باسم إمام الحرمين، فإنه قال هناك: ومن ثالث - معروف بالحذق في صناعة الجدل والكلام - يزعم أن الاسم قد يكون هو المسمى كقولنا: الله تعالى إنه ذات وموجود، وقد يكون غير المسمى كقولنا: إنه خالق ورازق؛ فإنها يدلان على الخلق والرزق، وهما غيره، وقد يكون بحيث لا يقال: إنه المسمى ولا هو غيره، كقولنا: إنه عالم وقادر؛ فإنها يدلان على العلم والقدرة وصفات الله لا يقال: إنها هي الله تعالى، ولا إنها غيره.

وقد نسب هذا القول - أيضاً - ابن تيمية للأشعري - رحمه الله - في «الفتاوى» ٦/١٨٨.

فالظاهر: أن الاسم غير المسمى، وغير التسمية<sup>(١)</sup>؛ لكون هذه الثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة؛ لكون معنى كل واحد منها غير معنى الآخر، ولتعدد الأسماء، والتسمية كثيراً مع اتحاد المسمى كالأرض، والسماء، والماء، وغير ذلك.

(١) قال الفخر الرازي: والمختار عندنا أن الاسم غير المسمى، وغير التسمية..... إلى أن قال: ذكر الدلائل الدالة على أن الاسم لا يجوز أن يكون هو المسمى، وفيه وجوه: الأول: أن الاسم قد يكون موجوداً مع كون المسمى معدوماً، وأيضاً قد يكون المسمى موجوداً والاسم معدوماً مثل الحقائق التي ما وضعوا لها أسماء معينة، وبالجملة فثبوت كل واحد منهما حال عدم الآخر معلوم مقرر، وذلك يوجب المغايرة. الثاني: أن الأسماء تكون كثيرة مع كون المسمى واحد كالأسماء المترادفة، وقد يكون الاسم واحداً والمسميات كثيرة كالأسماء المشتركة، وذلك أيضاً يوجب المغايرة. الثالث: أن كون الاسم اسماً للمسمى، وكون المسمى مسمى بالاسم من باب الإضافة كالمالكية والملوكية، وأحد المضافين مغاير للآخر. الرابع: الاسم أصوات مقطعة وضعت لتعريف المسميات، وتلك الأصوات أعراض غير باقية، والمسمى قد يكون باقياً، بل يكون واجب الوجود لذاته. الخامس: أنا إذا تلفظنا بالنار، والثلج فهذان اللفظان موجودان في ألسنتنا، فلو كان الاسم نفس المسمى لزم أن يحصل في ألسنتنا النار والثلج، وذلك لا يقوله عاقل. السادس: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ وقوله - صلى الله عليه وسلم: [إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً فهنا الأسماء كثيرة والمسمى واحد، وهو الله عز وجل]. السابع: أن قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، وقوله: ﴿بُذِّكْرُ اسْمِ رَبِّكَ﴾، ففي هذه الآيات يقتضي إضافة الاسم إلى الله تعالى وإضافة الشيء إلى نفسه محال. الثامن: أننا ندرك تفرقة ضرورية بين قولنا: اسم الله، وبين قولنا: اسم الاسم، وبين قولنا: الله الله، وهذا يدل على أن الاسم غير المسمى.

التاسع: أنا نصف الأسماء بكونها عربية، وفارسية فنقول: الله اسم عربي، وخداي اسم فارسي، وأما ذات الله تعالى فمنزّه عن كونه كذلك.

العاشر: قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ الأعراف: ١٨٠ أمرنا بأن ندعو الله بأسمائه؛ فالاسم آلة الدعاء، والمدعو هو الله تعالى، والمغايرة بين ذات المدعو وبين اللفظ الذي يحصل به الدعاء معلوم بالضرورة. «مفاتيح الغيب» ١/ ٩٥ بحذف يسير.

ومن هاهنا قيل: إن الأشياء وجودات أربعة<sup>(١)</sup>:

١. اثنان منها: لا يتبدلان بتبدل الملك والأزمان، وهما الوجود العيني،

والوجود الذهني.

(١) عنى - رحمه الله - أن كل شيء، يوجد له صورة في الواقع (الخارج)، وفي الذهن، وفي اللفظ، وفي الكتابة (رسم القلم)؛ فهي أربع مراتب لا تزيد؛ قال العلماء - رحمه الله -: اعلم أن للأشياء وجوداً في أربع مراتب: في الكتابة، والعبارة، والأذهان، والأعيان. (وكل سابق منها وسيلة إلى اللاحق؛ لأن الخط دال على الألفاظ، وهذه على ما في الأذهان، وهذا على ما في الأعيان. والوجود العيني، هو الوجود الحقيقي الأصيل، وفي الوجود الذهني خلاف في أنه حقيقي، أو مجازي؛ وأما الأولان فمجازيان قطعاً) ١. هـ فالمعين - كزيد مثلاً - له أربع وجودات: وجود خارجي، ووجود ذهني، ووجود لفظي، أي في اللفظ إذا تلفظت بلفظ: «زيد»، ووجود رسمي أي خطي؛ فهذه الوجودات الأربعة، وهي التي ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤﴾ العلق: ١، ٤.

قال ابن تيمية: ولهذا كان أول ما أنزل الله من القرآن: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ العلق: ١، وذكر فيها أنه - سبحانه - معطي الوجودين فقال: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ العلق: ١، ٢، فهذا الوجود العيني، ثم قال: ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ العلق: ٣-٥، فذكر أنه أعطي الوجود العلمي الذهني ١. هـ.

وقد أوضح هذا المعنى تلميذه ابن القيم - رحمه الله - بقوله: والتعليم بالقلم يستلزم المراتب الثلاثة مرتبة: الوجود الذهني، والوجود اللفظي، والوجود الرسمي؛ فقد دل التعليم بالقلم على أنه - سبحانه - هو المعطي لهذه المراتب، ودل قوله: «خلق» على أنه يعطي الوجود العيني؛ فدلّت هذه الآيات مع اختصارها، ووجازتها، وفصاحتها على أن مراتب الوجود بأسرها مسندة إليه - تعالى - خلقاً، وتعليماً، وذكر خلقين، وتعليمين: خلقاً عاماً، وخلقاً خاصاً وتعليماً خاصاً، وتعليماً عاماً ١. هـ.

ومراد الكافيحي - والله أعلم - أن: لكل شيء وجوداتٍ أربعاً: الوجود اللفظي، أو الخطي (الاسم)، وهما مجازان متبدلان، بخلاف الوجود العيني، والذهني فليس بتبدلين، وهما حقيقة؛ فلا يمكن - إذن - أن يكونا هما؛ فدل على أن: الاسم غير المسمى. انظر:

كشف الظنون ١/ ١٤، وتوضيح المقاصد شرح نونية ابن القيم ١/ ٣٢٣، لأحمد بن عيسى. ومجموع الفتاوى ١٢/ ٣٨٥. ومفتاح دار السعادة ١/ ٢٧٩، لابن القيم.



٢. كما أن اثنين منها: يتبدلان بحسمهما<sup>(١)</sup>، وهما الوجود اللفظي والوجود الخطي<sup>(٢)</sup>، وقد أنشد بعضهم في هذا المعنى:

الاسم غير المسمى      والحق أبلج واضح  
فإن شككت في ذا وذا      فانظر لسيرة صالح<sup>(٣)</sup>

(١) في المخطوط: بحسمها، اختلطت نقطة الجيم بنقطة النون من: يتبدلان، ولعل الصواب: بحسمها. أو أن المراد: بحسبها؛ فتكون نقطة الباء قد شكلت منحني الميم. والله أعلم.

(٢) أراد - رحمه الله - أن الوجودين الأوليين: العيني، والذهني، لا يتغيران ولا يتبدلان؛ فالإنسان كوجود في الخارج (الوجود العيني)، وفي الذهن لا يتغير في أي مكان، أو زمان، وعند أي أمة من الأمم، فهو الإنسان؛ بخلاف الوجود الخطي (الرسمي)، واللفظي فإنها يختلفان من لغة لأخرى، ومن أمة لأخرى؛ فلفظة الإنسان في اللغة العربية تختلف عنها في اللغة الإفرنجية، والصينية، وهكذا في رسمها، وخطها. قال الإمام الغزالي - رحمه الله - وهو يقرر ذلك: الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى: حقيقته في نفسه. الثانية: ثبوت مثال حقيقته في الذهن، وهو الذي يعبر عنه بالعلم. الثالثة: تأليف صوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس. الرابعة: تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر، دالة على اللفظ، وهو الكتابة؛ فالكتابة تبع للفظ إذ تدل عليه، واللفظ تبع للعلم إذ يدل عليه، والعلم تبع للمعلوم إذ يطابقه ويوافقه، وهذه الأربعة متطابقة متوازية إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والأمم، والآخرين وهو: اللفظ والكتابة يختلفان بالأعصار والأمم؛ لأنها موضوعان بالاختيار، ولكن الأوضاع وإن اختلفت صورها فهي متفقة في أنها قصد بها مطابقة الحقيقة. وخلاصته - كما قال الزركشي رحمه الله -: واعلم أن للشيء في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقته في نفسه، والثانية مثاله في الذهن، وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم؛ والثالثة اللفظ الدال على المثال الذهني والخارجي، والرابعة الكتابة الدالة على اللفظ، وهذان قد يختلفان باختلاف الأمم، كاختلاف اللغة العربية، والفارسية، والخط العربي، والهندي.

انظر: المستصفى في علم الأصول ١/ ١٩، لأبي حامد الغزالي. والبرهان في علوم القرآن ٣٧٧/ ١، لبدر الدين الزركشي.

(٣) البيتان من البحر المجتث. نسبها محي الدين العيدروس في: «النور السافر ص ١١٦»، لتلميذ الكافيجي، زكريا الأنصاري، قائلاً في ترجمته: وحكي أن بعض قضاة مصر المحروسة كان يسمى «صالحاً» وكانت أحكامه غير مرضية، وكان شيخ الإسلام =

\* فإن قلت فهل يمكن القول بالتفصيل هاهنا؟ (١)

قلت: نعم، قال الله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا

= المذكور (يعني: زكريا الأنصاري) يكره أفعاله القبيحة، ويتأذى منه جداً حتى أنه هجاه بهذين البيتين:

والحق أبلج واضح	الاسم غير المسمى
فانظر لسيرة صالح	إن كنت تنكر هذا
والحق أبلج واضح	الاسم عين المسمى
فانظر لسيرة صالح	وإن ترد صدق قولي

وهو مبني على من اسمه صالح، وهو كاسمه.

ولعل قول العيدروس الأقرب؛ لأن الكافيحي استشهد به، ولعله قد سمعه من تلاميذه، ولأن العيدروس ذكر له قصة «صالح» هذا، وقد كان غير مرضي في القضاء، وهو ما يتناسب مع تقرير الكافيحي، واستشهاده: الاسم غير المسمى، على أن إنشاد الكافيحي لها فيه كسر، أو أن ذلك من خطأ الناسخ.

(١) التفصيل في هذه المسألة إما بقول إمام الحرمين، وهو المشهور عن الأشعري الذي تقدم ذكره في كلام الكافيحي؛ وإما ما أشار إليه ابن تيمية وغيره من طلب الاستفصال؛ فإن قصد اللفظ المكون من الحروف هو المسمى فباطل، وإن أريد أنه يدل عليه فصواب... الخ، وقد تقدم ذلك كله.

إلا أن الإشكال في جميع الآيات المباركات التي أوردها الكافيحي - في شأن التفصيل - إنما هي من أدلة القائلين بأن (الاسم عين المسمى)؛ فلعله أراد قول الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» ٩٥/١: إن كان المراد بالاسم هذا اللفظ الذي هو أصوات مقطعة وحروف مؤلفة، وبالمسمى تلك الذوات في أنفسها وتلك الحقائق بأعيانها، فالعلم الضروري حاصل بأن الاسم غير المسمى والخوض في هذه المسألة على هذا التقدير يكون عبثاً، وإن كان المراد بالاسم ذات المسمى وبالمسمى - أيضاً - تلك الذات كان قولنا الاسم هو المسمى معناه أن ذات الشيء عين الشيء وهذا وإن كان حقاً إلا أنه من باب إيضاح الواضحات اهـ.

وقد قال الكافيحي في «شرح قواعد الإعراب» ع(٤): فالاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمى، وإن أريد به ذات الشيء فهو عين المسمى. لكنه لم يشتهر بهذا المعنى.





أَنْتُمْ وَعَآبَاؤُكُمْ<sup>(١)</sup>، كما قال: ﴿نَبْرَكَ أَسْمُ رَبِّكَ ذِي الْمَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿سَبَّحَ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾<sup>(٣)</sup>.

\* فإن قلت: فهل يمكن التوقف هاهنا؟

قلت: نعم، فإن الأحكام الشرعية لا تتعلق بإثبات ذلك ولا بنفيه؛ فيكون التوقف فيه كالتوقف في الأحكام العقلية التي لا ينوط بها أحكام الدين على ما بيّن في موضعه، قال الإمام الرازي<sup>(٤)</sup>: إننا لم نجد شيئاً معتداً به في هذا النزاع<sup>(٥)</sup>.

\* فإن قلت: فكيف يفيد إضافة «الاسم» إلى الجلالة<sup>(٦)</sup> مع إنها اسم ليس

لها اسم؟

قلت:

١. إنها من إضافة العام إلى الخاص كخاتم فضة<sup>(٧)</sup>.

٢. وقيل: المضاف ها هنا مقحم، دخوله وخروجه سيان، جيء به لإرشاد

حسن الأداء مع رفع الالتباس، وتوهم الاختصاص<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة يوسف آية رقم: ٤٠.

(٢) سورة الرحمن آية رقم: ٧٨.

(٣) سورة الأعلى آية رقم: ١.

(٤) تقدمت ترجمته في صفحة: ١٤.

(٥) لعله أراد قول الرازي: كل هذه المباحث مما لا يقدر العقل على الجزم فيها البتة. مفاتيح

الغيب ١/ ٩٩. ولم أجد هذا اللفظ رغم طول البحث، فلعله في كتاب غير متوفر.

(٦) في مخطوط «شرح قواعد الإعراب» ع(٤): كيف يفيد إضافة الاسم إلى «الله» مع أنه

اسم، ليس له اسم؟

(٧) في مخطوط «شرح قواعد الإعراب» ع(٤) زيادة: إذ لا حجر عن ذلك؛ فإن اعتبار

الخصوص فيه إنما هو بحسب اللفظ فقط.

(٨) في مخطوط «شرح قواعد الإعراب» ع(٥) زيادة: وقيل: إن الاسم ههنا بمعنى التسمية.

وقد يجاب بأن في الكلام حذف مضاف، تقديره: باسم مسمى الله.





٣. وقيل: إنه مضاف إلى الجلالة لكونها دالة على معناها، لا لكونها اسماً

حتى يتوجه ما ذكر.



## (الكلام على لفظ الجلالة «الله»)

\* و«الله»: اسم لذات الباري تعالى تحيّر فيه العقلاء، كما تاهوا<sup>(١)</sup> في ذات الله تعالى وصفاته؛ لاحتجابها بأنوار العظمة، والكبرياء، وأستار الجبروت؛ فكأنه انعكست إليه من مُسمّاه أشعة من تلك الأنوار، فبهرت أعين المستبصرين عن إدراكه.

\* فاختلفوا في: اسميته ووصفيته، وغيرهما على ما فصل في موضعه<sup>(٢)</sup>.

(١) تاهوا: بمعنى تحيروا. انظر الصحاح ٦/ ٢٢٢٩، مادة (تیه).  
 (٢) قال القرطبي - رحمه الله - «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٠٢: «الله» هذا الاسم أكبر أسمائه سبحانه وأجمعها، حتى قال بعض العلماء: إنه اسم الله الأعظم ولم يتسم به غيره؛ ولذلك لم يثن ولم يجمع؛ فالله اسم للموجود الحق الجامع لصفات الإلهية، المنعوت بنعوت الربوبية، المنفرد بالوجود الحقيقي، لا إله إلا هو سبحانه. وقيل: معناه الذي يستحق أن يعبد. وقيل: معناه واجب الوجود الذي لم يزل ولا يزال؛ والمعنى واحد. هـ.  
 هذا وقد اختلف أهل العلم والمعرفة في لفظ الجلالة المعظم «الله» من جهة: الاسمية والوصفية؛ كما قال الزمخشري: فإن قلت: أسم هو أم صفة؟. قلت: بل اسم غير صفة، ألا تراك تصفه، ولا تصف به، لا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء رجل.... وأيضاً فإن صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجرى عليه، فلو جعلتها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهذا محال. هـ.  
 وكذلك اختلف في هذا الاسم هل هو مشتق، أو علم موضوع على لذات؟. فذهب إلى الأول كثير من أهل العلم، بل أكثر أهل العلم. ثم اختلف القائلون بذلك في اشتقاقه وأصله:

١- فروى سيبويه عن الخليل أن أصله إلاه، مثل فعال؛ فأدخلت الألف واللام بدلا عن الهمزة. قال سيبويه: مثل الناس أصله أناس. وقيل: أصل الكلمة «لاه» وعليه دخلت الألف واللام للتعظيم، وهذا اختيار سيبويه. وأنشد:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديانى فتخزوني

وهو قول أهل الكوفة.

٢- وقال الكسائي والفراء: معنى «بسم الله» بسم الإله؛ فحذفوا الهمزة وأدغموا اللام الأولى في الثانية فصارتا لاما مشددة كما قال عز وجل: { لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي } الكهف: ٣٨، =



= ومعناه: لكن أنا.

٣- وقيل: هو مشتق من «وله» إذا تحير؛ والوله: ذهاب العقل. فعلى هذا أصل «إلاه» «ولاه» وأن الهمزة مبدلة من واو كما أبدلت في إشاح ووشاح، وإسادة ووسادة؛ وروي عن الخليل.

٤- وقيل: هو مشتق من أله الرجل إذا تعبد. وتأله إذا تنسك؛ ومن ذلك قوله تعالى: { وَيَذَرُكَ وَإِلَهِتَكَ } الأعراف: ١٢٧، على هذه القراءة؛ فإن ابن عباس وغيره قالوا: وعبادتك. قال رؤبة:

لله ذرُّ الغانياتِ المُدَّةِ      سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْهِئِ

وهو قول: النضر بن إسماعيل.

٥- وقال قوم هو من (الإله) وهو الاعتماد يقال: ألهت إلى فلان آله إلهاً: أي فزعت إليه واعتمدت عليه قال الشاعر:

ألهمت إليها والركائب وقف

ومعناه: أن الخلق يفزعون ويتضرعون إليه، فسمي إلهاً كما يقال: إمام للذي يؤتم به، وهذا معنى قول: ابن عباس والضحاك .

٦- وقال أبو عمرو بن العلاء: هو من (ألهمت في الشيء) إذا تحيرت فيه فلم تهتد إليه قال زهير:

تأله العين وسطها

وقال الأخطل:

بتسعين ألفاً تأله العين وسطها      متى ترها عين الطرامة تدمعا

ومعناه: أن العقول تتحير في كنه صفته وعظمته، والإحاطة بكيفيته فهو إله كما قيل للمكتوب: كتاب، وللمحسوب: حساب.

٧- وقال المبرد: هو من قول العرب: ألهت إلى فلان، أي سكنت إليه قال الشاعر:

ألهمت إليها والحوادث جمعة

فكان الخلق يسكنون إليه ويطمئنون بذكره قال الله تعالى: { أَلَّا بِيذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ }.

٨- وقيل: معناه: محتجب؛ لأن العرب إذا عرفت شيئاً ثم حجب عن أبصارها سمته: إلهاً قال:

لاهت العروس تلوه لوهاً إذ حجبت، قال الشاعر:

لاهت فما عرفت يوماً بخارجة      يا ليتها خرجت حتى رأيناها

والله تعالى هو الظاهر بالربوبية بالدلائل والأعلام، وهو المحتجب من جهة الكيفية عن الأوهام.



= ٩- وقيل: معناه المتعالي يقال: (لاه) أي ارتفع.

١٠- وقيل: هو مأخوذ من قول العرب: أهدت بالمكان إذا أقمت فيه قال الشاعر:

ألهنا بدار ما تبين رسومها

كأن بقاياها وشام على اليد

فكأن معناه: الدائم الثابت الباقي .

هذه بعض أقوال القائلين بالاشتقاق، واختلافهم دليل عظمة هذا الاسم الذي أورثهم حيرة، على كمال اشتهاؤه، وغاية معرفة الناس به، فسبحان الله وبحمده. وذهب طائفة من أهل العلم إلى أن لفظ الجلالة ليس بمشتق، وأنه علم كما مر في كلام الزمخشري، والقرطبي؛ وإلى هذا القول ذهب جماعة من العلماء منهم: الشافعي، والجويني، والخطابي، والغزالي، وغيرهم. وهو: قول أكثر الأصوليين، والفقهاء. وهذه أدلة الفريقين:

- أدلة القائلين بأنه ليس بعلم: قال الرازي: واحتج القائلون بأنه: ليس اسم علم، بوجوه وحجج:

١- الحجة الأولى: قوله تعالى: { وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ... } الأنعام ٣، وقوله: { هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } الحشر ٢٢، فإن قوله: «الله» لا بد وأن يكون صفة، ولا يجوز أن يكون: اسم علم بدليل أنه لا يجوز أن يقال: هو زيد في البلد، وهو بكر، ويجوز أن يقال: هو العالم الزاهد في البلد.

٢- الحجة الثانية: أن اسم العلم قائم مقام الإشارة، فلما كانت الإشارة ممتنعة في حق الله تعالى كان اسم العلم ممتنعاً في حقه.

٣- الحجة الثالثة: أن اسم العلم إنما يصار إليه؛ لتمييز شخص عن شخص آخر يشبهه في الحقيقة، والماهية وإذا كان هذا في حق الله ممتنعاً كان القول بإثبات الاسم العلم محالاً في حقه.

ثم أجاب الرازي على هذه الحجج بقوله: والجواب عن الأول: لم لا يجوز أن يكون ذلك جارياً مجرى أن يقال: هذا زيد الذي لا نظير له في العلم والزهد، والجواب عن الثاني: أن الاسم العلم هو الذي وضع؛ لتعيين الذات المعينة ولا حاجة فيه إلى كون ذلك المسمى مشاراً إليه بالحس أم لا، وهذا هو الجواب عن الحجة الثالثة.

- أدلة القائلين بأنه علم موضوع للذات العظيمة:

١- أن الألف واللام من بنية هذا الاسم، ولم يدخلها للتعريف: دخول حرف النداء عليه؛ كقولك: يا الله، وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف؛ ألا ترى أنك لا تقول: يا الرحمن ولا يا الرحيم، كما تقول: يا الله، فدل على أنها من بنية الاسم. والله أعلم.



أ - فالظاهر المختار إنه اسم غير صفة:

١. لقوله تعالى: ﴿ هَلْ تَعَلَّمْ لَهُ سَمِيًّا ﴾<sup>(١)</sup>.

= ٢ - قال الفخر الرازي: هذا اللفظ لو كان مشتقاً لم يمنع وقوع الشركة فيه بين كثيرين، ولو كان كذلك لما كان قولنا: لا إله إلا الله توحيداً حقاً مانعاً من وقوع الشركة فيه بين كثيرين؛ لأن بتقدير أن يكون «الله» لفظاً مشتقاً كان قولنا: الله غير مانع من أن يدخل تحته أشخاص كثيرة، وحينئذ لا يكون قولنا: لا إله إلا الله موجباً للتوحيد المحض، وحيث أجمع العقلاء على أن قولنا: لا إله إلا الله يوجب التوحيد المحض، علمنا أن قولنا: الله اسم علم موضوع لتلك الذات المعينة، وأنها ليست من الألفاظ المشتقة.

٣ - وقال الرازي أيضاً: كل من أراد أن يذكر الله تعالى بالصفات المقدسة فإنه يذكر أولاً - لفظة «الله» ثم يذكر عقبيه صفات المدائح مثل أن يقول: الله العالم القادر الحكيم، ولا يعكسون هذا فلا يقولون: العالم القادر الله، وذلك يدل على أن قولنا: «الله» اسم علم. وهذا كما قال البيضاوي «أنوار التنزيل» ١/ ١٣: لأنه يوصف ولا يوصف به، ولأنه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته.

٤ - قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَعَلَّمْ لَهُ سَمِيًّا ﴾ مريم ٦٥، فلا مدخل للصفة ههنا، وإلا لصادم الآية.

٥ - قال الألوسي: لو كان صفة كان مدلوله المعنى لا الذات المعينة، فلا يمنع من الشركة وإن أختص استعمالاً بذاته تعالى بخلاف ما إذا كان علماً، فإن مدلوله حينئذ الذات المعينة. وإلى هذا القول مال الحلبي. وقد استوعب السمين الحلبي - رحمه الله - الأقوال والمناقشات في هذه المسألة في: مقدمة الدر المصون، تحقيق: أحمد الخراط، ط: دار القلم. وكذلك فعل الألوسي في: روح المعاني ١/ ٥٧. وانظر:

معجم مقاييس اللغة ١/ ١٢٧، والكشاف ١/ ٤٩، والكشف والبيان ١/ ٩٥، ومفاتيح الغيب ١/ ١٣٣، بحذف، وتصرف. وأنوار التنزيل ١/ ١٣، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٢، بحذف وتصرف، وتفسير البحر المحيط ١/ ١٢٥. والأسماء والصفات ١/ ٥٧، للبيهقي.

(١) سورة مريم، آية رقم: (٦٥). قال في «شرح قواعد الإعراب» ع(٥): أي: هل تعلم أحداً سمي بهذا الاسم غيره؟ كذا روي عن الخليل وابن كيسان.

وقال الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» ١/ ١٣٢: وليس المراد من الاسم في هذه الآية الصفة، وإلا لكذب قوله: ﴿ هَلْ تَعَلَّمْ لَهُ سَمِيًّا ﴾ مريم: ٦٥؛ فوجب أن يكون المراد اسم العلم، فكل من أثبت لله اسم علم قال ليس ذاك إلا قولنا: الله.



٢. ولأنه لو كان وصفاً لما أفاد قولنا: لا إله إلا الله التوحيد، كقولنا: لا إله إلا الرحمن، ولا إله إلا هو<sup>(١)</sup>.

ب- وقيل: إنه صفة، واستدل على ذلك بأنه: لفظ دال على الذات باعتبار معنى، كاعتبار المعبودية هاهنا مثلاً<sup>(٢)</sup>.

وأجيب عنه بأن يقال: لا نسلم إن كل لفظ دال باعتبار معنى يجب أن يكون صفة؛ لجواز أن يكون اسماً غير صفة كالكتاب، والإمام، والخاتم؛ ولا شك أن الإله، والجلالة إنما هو من هذا القبيل؛ فإذا ظهر التقريب بلا مرية.

(١) وقال في «شرح قواعد الإعراب» ع(٥): والله: علم دال على الذات المعبود بالحق، إذ لو لم يكن علماً لما أفاد التوحيد. لكنه مفيد، فيكون علماً.  
وقال البيضاوي «أنوار التنزيل ١/ ١٣»: ولأنه لو كان وصفاً لم يكن قول: لا إله إلا الله، توحيداً مثل: لا إله إلا الرحمن، فإنه لا يمنع الشركة، والأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار له كالعلم مثل: الثريا والصعق أجرى مجراه في إجراء الأوصاف عليه، وامتناع الوصف به، وعدم تطرق احتمال الشركة إليه. ورد السيوطي «نواهد الأبحار ١/ ١٤١» ذلك بقوله: الصواب نقلاً ودليلاً أنه علم من أصله، أما النقل فإن أكابر المعتبرين عليه كالشافعي، ومحمد بن الحسن، والخطابي، وإمام الحرمين، والغزالي، والإمام فخر الدين، ونسبه لأكثر الأصوليين، والفقهاء، ونقل عن اختيار الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن الكيسان، وأبي زيد البلخي، وغيرهم. وعزاه أبو حيان للأكثرين، وابن خروف لأكثر الأشعرية.

قال الجنزي: إذا لم يكن الله اسماً، وكان صفة، وسائر أسماؤه صفات لم يكن للبارئ تعالى اسم، ولم تبق العرب شيئاً من الأشياء المعتبرة إلا سمته، ولم تسم خالق الأشياء وبارئها ومبدعها، هذا محال. وفي «شرح الكوكب الوقاد» للعلامة عز الدين ابن جماعة: حكي أن: الأشعري رثي في النوم، فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي، قيل: بإذا؟ قال: بقولي: بعلمية «الله».

وقد ناقش الألوسي في تفسيره ٥٧/ ١: البيضاوي في أن أصله صفة مناقشة طويلة، وتعجب من خفاء ذلك عليه.

(٢) قد تقدم الكلام على حجج هؤلاء صفحة: ١٨٣.



\* فإن قلت: فهل العَلَمُ الوضعي<sup>(١)</sup> هو محل النزاع ها هنا؟.

(١) النحاة، يقسمون الاسم العَلَمُ إلى قسمين: عَلَمٌ بالوضع، وهو: ما وضع من أول أمره عِلْمًا، ويشمل عِلْمَ الشخص، وعِلْمَ الجنس. وعِلْمٌ بالغلبة، وهو: أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته، دون باقي الأفراد، بسبب شهرة الأول؛ والفرق بينهما: أن العلم الوضعي يعين مسماه تعييناً مطلقاً من أول لحظة وضع فيها على مسماه، مثل إبراهيم، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم، ابتداءً من تلك اللحظة التي وقع عليه الاختيار فيها؛ ليدل على إبراهيم. أما العلم بالغلبة فقد كان أول أمره معرفة «بأل العهدية» أو: بالإضافة، ولم يكن عِلْمًا في ابتداء أمره، فنزلت غلبته «أي: شهرته» منزلة الوضع فصار بها في درجة «العلم الشخصي»، وحين تصل الكلمة إلى درجة العلم بالغلبة تلغي درجة التعريف السابقة، وتحل محلها الدرجة الجديدة، وتصير «أل» زائدة، لازمة بعد أن كانت للعهد. فمثال المضاف: ابن عباس -رضي الله عنهما- فهو في الأصل اسم لكل فرد من أبناء العباس بن عبد المطلب. وهو معرفة بالإضافة. لكنه غلب على واحد منهم وهو (عبد الله بن عباس) دون غيره من أولاد العباس، حتى إنه إذا أطلق (ابن عباس) لا يفهم منه غير (عبد الله) وصار تعريفه بالعلمية الغالبة. وزال التعريف السابق بواسطة الإضافة. ومثال المحلى بأل: المدينة. فهي في الأصل اسم لكل مدينة من المدن. وهو معرف بـ (أل) العهدية. لكنه غلب استعماله في المدينة النبوية دون غيرها... ومثله: الشافعي، الأعشى، النابغة....

ومراد الإمام أن: العلم الوضعي هو محل اختلاف العلماء، ولذلك ذهب طائفة كبيرة من العلماء إلى أن الاسم الأجل «الله» مرتجل غير مشتق، وضع لأول مرة للذات الجليلة العظيمة، ومن العلماء من قال أصله مشتق، ثم صار عِلْمًا على الباري؛ فعلى هذا يكون من العلم بالغلبة. وبه قال البيضاوي كما مرّ. قال ابن حجر الهيتمي: (وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف أيضاً فيه، فقليل: إنه منقول أي: مأخوذ من أصل بنوع تصرف، قال الشيخ زاده: وهو المراد بالمشتق في عبارة من عبر به لا مقابل الأعلام وأسما الأجناس من الوصف).

ونسب هذا القول إلى الجمهور غير واحد كالشرواني. وقد مرّ أن أكثر الأصوليين والفقهاء على أنه: مرتجل لا أصل له، ولا اشتقاق، وإليه ذهب كثير من المفسرين، والمحققين. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٢٦٨. ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١٢، لعبد الله الفوزان. والنحو الوافي ١/ ٤٣٤، لعباس حسن. وحواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي ١/ ٨.



قلت: نعم؛ إذ لا نزاع ها هنا في الاختصاص الحاصل الآن بحسب طريقة غلبة الاستعمال؛ وقريب من هذا قول العلماء: المجاز إذا كثر وشاع استعماله يكون حقيقة، كما أن الحقيقة إذا قل استعمالها يكون مجازاً<sup>(١)</sup>.

\* فإن قلت: هل يمكن أن يحمل النزاع ها هنا على النزاع اللفظي؛ دفعاً للتدافع<sup>(٢)</sup>، وسلوكاً في طريق الأصل والوفاق<sup>(٣)</sup> بأن يقال:

١- إن القائل بالعلمية ها هنا يقول بها على سبيل غلبة الاستعمال، دون العلمية بحسب الوضع الشخصي العلمي.

٢- كما يمكن أن يقال: إن مانع العلمية ها هنا، نفيها على سبيل الوضع العلمي بدون منع العلمية بحسب غلبة الاستعمال، وإلا لبطل كل واحد من

(١) أشار إلى هذا المعنى غير واحد من أهل العلم، قال الرازي في «المحصول» ٦٤٧/٤: ثم صار المجاز شائعاً، والحقيقة مغلوبة. وقال ابن قدامة في «المغني»: من الأسماء العرفية التي صار المجاز فيها أشهر من الحقيقة، وعند الإطلاق يفهم منه المجاز، ويحمل عليه الكلام لشهرته أ.هـ. وهذه حقيقة بينة، فها نحن نعني بالثقافة معنى يختلف عن معناها الأصلي؛ وكذلك كلمة: الحضارة.

ومثل ذلك إذا قصد المجاز دون الحقيقة، قال أبو حنيفة - رحمه الله -: لا يجوز إرادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة، بل إذا صارت الحقيقة مرادة خرج المجاز عن كونه مراداً، وإذا صار المجاز مراداً خرجت الحقيقة عن كونها مراده. انظر: المحصول في علم الأصول ٦٤٧/٤. والمغني ١/١٩٥، لابن قدامة المقدسي. وتخريج الفروع على الأصول ٦٨/١ للزنجاني.

(٢) يقال تدافع السبيل إذا: دفع بعضه بعضاً، ومنه قولهم: قول متدافع، وتدافعوا الشيء: دفعه كل واحد منهم عن صاحبه، وتدافع القوم أي: دفع بعضهم بعضاً. انظر: تاج العروس ٢٠/٥٥٨، مادة (دفع)، ولسان العرب ٨/٨٧. ومراد الإمام: أن حمل النزاع في هذه المسألة على النزاع اللفظي؛ - ليندفع التدافع، والاختلاف بين الأقوال - مستساغ، ومقبول.

(٣) أي: بالجمع بينهما، والتوفيق بين مدلوليهما.





القولين على إطلاقه بلا صرف عن ظاهره<sup>(١)</sup>. قلت: نعم.

\* فإن قلت: فهل يجوز التوقف في هذه المسألة أيضاً؟.

قلت: نعم، لا سيما في حق القطع بها؛ إذ لا سبيل إليه أصلاً مع قيام الاحتمال فيها.

ثم إن مسمى الجلالة لا يتصور فيه شركة أصلاً لا بالحقيقة، ولا بالمجاز؛ ولأجل هذا يعرف سائر الناس بالإضافة إليه، فيقال: الصبور، والجبار، والملك، من أسماء الشكور، والصبور؛ لأن ذلك من حيث هو أدل على كونه المعاني الإلهية، وأخص بها، وأظهر؛ فاستغنى عن التعريف بغيره، وعرف غيره بالإضافة إليه.

\* فإن قلت: فما تقول فيما قال بعض المتأخرين - حين التكلّم على قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> - من أن اسم الله تعالى استعارة بالكناية<sup>(٣)</sup>؟.

(١) أراد - رحمه الله - أن الخلاف قد يكون لفظياً من جهة: أن من قال بالعلمية إنما عنى العلمية بالغلبة، لا العلمية المرتجلة. أو أن من منع العلمية هنا إنما هو من باب نفي العلم بالوضع، لا نفي العلمية بالغلبة. والله أعلم.

(٢) سورة الفتح آية رقم: ١٠.

(٣) الاستعارة بالكناية: أن يضم التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجري عليه اسم ذلك الأمر.

قال السكاكي: وأما حسن الاستعارة التخيلية، فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها كما في قولك: فلان بين أنياب المنية ومخالبها، ثم إذا انضم إليها المشاكلة كما في قوله عز اسمه: { يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } كانت أحسن، وأحسن.

قال الألوسي - معلقاً -: يعني أن في اسم الله تعالى استعارة بالكناية تشبيهاً له سبحانه، وتعالى بالمبايع، واليد استعارة تخيلية مع أن فيها أيضاً مشاكلة لذكرها مع أيدي الناس، وامتناع الاستعارة في اسم الله تعالى إنما هو في الاستعارة التصريحية دون المكنية؛ لأنه لا يلزم إطلاق اسمه تعالى على غيره سبحانه.

قلت: الواجب على أهل الشرع، والعقل أن يصون لسانه<sup>(١)</sup> على ارتكاب مثل هذا القول، فكيف لا، وأنه مخالف للنقل والإجماع<sup>(٢)</sup>، مخالف - أيضاً - لقول علي - كرم الله وجهه<sup>(٣)</sup>:-

= قال سعدي المفتي: الظاهر - والله أعلم - أن المعنى على التشبيه أي: كأنهم يبائعون الله، وكذا الحال في قوله: { يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } أي: كأن يد الله حين المبايعة فوق أيديهم حذف أداة التشبيه للمبالغة في التأكيد،..... وقال بعضهم: فيه استعارة تخيلية؛ لتنزهه تعالى عن الجارحة، وعن سائر صفات الأجسام، فلفظ «الله» في يد الله استعارة بالكناية عن مباح من الذين يبائعون بالأيدي، ولفظ اليد استعارة تخيلية أريد به الصورة المنتزعة الشبيهة باليد مع أن ذكر اليد في حقه تعالى؛ لاجتماعه مع ذكر الأيدي في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخيلية. انظر:

الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٥٠، للخطيب القزويني. ومفتاح العلوم ص ٣٣، وروح المعاني ٩٦/٢٦. وتفسير روح البيان ٢/٩.

(١) لو قال: أن يصونوا ألسنتهم كان أوفق للسياق. أو لعله قصد لو أن الواحد من أهل....  
 (٢) الإجماع: أحد الأدلة الشرعية الكبرى، وهو في اللغة: العزم قال الله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ...} سورة يونس: ٧١، وفي الحديث الذي رواه ابن خزيمة ٢/٩٣١، وغيره: [لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل]، ويطلق على الاتفاق، يقال أجمع الرجل إذا صار ذا جمع، كما يقال: ألبن وأتمر إذا صار ذا لبن، وذا تمر. وقولهم: أجمعوا على كذا أي: صاروا ذوي جمع عليه، متفقين لا خلاف بينهم. وأما حده في عرف الأصوليين فهو: اتفاق المجتهدين من أمة على حكم. أو هو: اتفاق مجتهدي العصر من أمة النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد وفاته على حكم شرعي في نازلة، أو أمر من الأمور. انظر:

قواطع الأدلة في الأصول ١/٤٦١، لمنصور بن محمد السمعاني. والمستصفي ص ٣٧، والمحصول ٤/٢٠، إرشاد الفحول ١/١٩٣. والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٤٥١، للأسنوي.

(٣) قال ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» ٦/٤٧٩: وقد غلب هذا (أي: التسليم) في عبارة كثير من النساخ للكتب، أن يفرد علياً، رضي الله عنه، بأن يقال: «عليه السلام»، من دون سائر الصحابة، أو: «كرم الله وجهه» وهذا وإن كان معناه صحيحاً، لكن ينبغي أن يُساوى بين الصحابة في ذلك؛ فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان، وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين.

قال البجيرمي: الأحسن أن يقال في حقه - كرم الله وجهه -؛ لأنه لم يسجد لصنم قط =



= مع إسلامه صغيراً، فلا يرد أبو بكر -رضي الله تعالى عنه- مع أنه لم يسجد لصنم أيضاً. وقيل: إنما قيل فيه ذلك؛ لأنه لم ير عورته قط ا.هـ. وقال السفاريني: قد ذاع ذلك وشاع، وملاً الطروس والأسماع. قال الأشياخ: وإنما خص علي -رضي الله عنه- بقول: كرم الله وجهه؛ لأنه ما سجد إلى صنم قط، وهذا إن شاء الله تعالى لا بأس به، والله الموفق.

وقد علق الشيخ بكر أبو زيد على الكلام المتقدم قائلاً: أما وقد اتخذته الرافضة أعداء علي -رضي الله عنه- والعترة الطاهرة -فلا؛ منعاً لمجاراة أهل البدع -الله أعلم-، ولهم في ذلك تعليقات لا يصح منها شيء ومنه: لأنه لم يطلع على عورة أحد أصلاً، ومنها: لأنه لم يسجد لصنم قط. وهذا يشاركه فيه من ولد في الإسلام من الصحابة -رضي الله عنهم- علماً أن القول بأي تعليل لا بد له من ذكر طريق الإثبات.

وقال أيضاً -رحمه الله-: وفي سياق بعض الأحاديث تجد قولهم: -كرم الله وجهه- عند ذكر علي -رضي الله عنه- ولا نعرف هذا في شيء من المرفوع، ولا أنه من قول ذلك الصحابي، ولعله من النساخ ا.هـ.

وبمثل ما ذكره الشيخ بكر -رحمه الله- أفتت اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية، ٤٠٢/٣، المجموعة الأولى.

وقد أجاب على تلك الإشكالات ابن حجر الهيتمي، قال: ويشاركه في ذلك أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكرم وجهه، فإنه لم يسجد لصنم أيضاً كما حكي فناسب أن يدعى له بذلك أيضاً، وإنما كان استعمال ذلك في حق علي أكثر؛ لأن عدم سجوده أمر مجمع عليه؛ لأنه أسلم وهو صبي مميز. فإن قلت: كثير من الصحابة -رضي الله عنهم- لم يوجد منهم سجود لصنم كالعبادة: ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وغيرهم، ومع ذلك لا يقول الناس فيهم ذلك بل الترضي كغيرهم. قلت: هؤلاء نظراؤهم إنما ولدوا بعد اضمحلال الشرك، وخود نار الضلال والفتنة، فلم يشابهوا ذينك الإمامين ا.هـ.

ومن لطيف ذلك -كما قال الأربلي-، ما روي عن القاضي خذاذاذ البيلقاني قال: كنت لا أزال أرى في الكتب عند ذكر علي «كرم الله وجهه»، فقلت في نفسي: ما بالهم لم يكتبوا عند ذكر سواه من الصحابة «كرم الله وجهه»؟ ما هذا إلا لشأن؟، فأريت في منامي رجلاً شيخاً مهيباً، وسألته عن ذلك، فقال: إنما اختص بقولهم «كرم الله وجهه»؛ لأنه -رضي الله عنه- لم يسجد لصنم قط ا.هـ.

وفي تقديري القاصر أن لو كان ذلك من باب الدعاء فالأمر فيه واسع، والخطب سهل، إلا أن الإشكال ههنا أن تتخذ هذه العبارة «كرم الله وجهه» على سبيل الإخبار، والذكر؛ ولا دليل عليها سوى تعليقات صحيحة غير مختصة، لا تقتضي بالضرورة أن تقال هذه العبارة. ولعل أحسن أدلة الفريق الآخر عدم ثبوتها، والأصل العدم. والرضا أفضل من =

إياك وما يسبق إلى القلوب إنكاره، وإن كان عندك اعتذاره؛ فليس كل سامع نكر يطيق - إن سمعه - عذراً<sup>(١)</sup>.

= التكريم؛ ففي حديث البخاري ٢٣٩٨/٥، برقم: ٦١٨٣: [إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة؟ فيقولون: لبيك ربنا وسعديك، فيقول هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى، وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: أنا أعطيتكم أفضل من ذلك، قالوا: يا رب وأي شيء أفضل من ذلك؟، فيقول: أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً]. والله أعلم. انظر:

معجم المناهي اللفظية، ص ٤٤١، لبكر أبو زيد. وغذاء الألباب شرح منظومة الآداب ص ٢٥، لمحمد السفاريني. وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب ٢٨١/٣، للبجيرمي. والفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص ٤١. وتاريخ اربل ١٠١/١، لشرف الدين الأربلي.

(١) هذا من الأمثلة السائرة، ومعناه، البعد عن مواطن التُّهم، ولو كان للإنسان مندوحة في تعاطيها؛ سواءً كان ذلك بالفعل أو بالقول. وقد نُسب إلى علي - رضي الله عنه - لكن من غير إسناد، ومن نسبه إليه: ابن نجيم الحنفي، والسرخسي، والملا القاري الهروي، وغيرهم من الأحناف. ونسبه أبو علي القالي لرجل من الأعراب يقول لصديق له: دع ما يسبق إلى القلوب إنكاره، وإن كان عندك اعتذاره، فليس من حكي عنك نكراً توسعه فيك عذراً. وكذا فعل الزمخشري. وأهمل نسبته الماوردي، وذكره بصيغة (قيل): ولفظه: دع ما يسبق إلى القلوب إنكاره، وإن كان عندك اعتذاره، فما كل من حكى عنك نكراً يطيق أن يوسعه منك عذراً. وروي قريباً منه عن عمر بن عبد العزيز: ... ولا تكلمن بكلام اليوم تعتذر منه غداً. كما في كتاب الزهد، لأحمد بن حنبل.

وقد نُسب هذا الأثر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في «المبسوط» ٢٩٣/١٠. ولم يذكره غيره فيما تيسر من الوقوف عليه، إلا أنه جاء بمعناه من حديث أبي أيوب - رضي الله عنه -، أن رجلاً، أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله أوصني وأوجز، فقال: [عليك باليأس مما في أيدي الناس، وإياك والطمع؛ فإنه الفقر الحاضر، وصلِّ صلاتك وأنت مودع، وإياك وما تعتذر منه]. كما في «الأمثال في الحديث النبوي» ص ٢٦٦، لأبي محمد بن حيان. وهذا الحديث رواه الحاكم في «المستدرک» ٣٦٢/٤، من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، وصححه، ورواه ابن ماجه من حديث أبي أيوب رضي الله عنه ١٣٩٦/٢، برقم: ٤١٧١، ولفظه: [ولا تكلم بكلام تعتذر منه]. وفي إسناده: عثمان بن جبیر، وهو مجهول. وكذلك رواه أحمد في «المسند» ٤٨٤/٣٨، برقم: ٢٣٤٩٨. والطبراني من حديث جابر، وابن عمر - رضي الله عنهما - في «الأوسط» =

وأما الذي صدر عنه، فإنما وقع عنه على سبيل الهفوة<sup>(١)</sup> والزلة؛ باقتصار نظره على ظاهر قول «الزمخشري»<sup>(٢)</sup> في تفسير قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup> حيث قال: الوجه الثالث: أن يذكر الله تعالى، ويراد به الرسول<sup>(٤)</sup>.

= ٣٥٨/٤، وفي: «الكبير» ١/١٤٢، عن سعد بن عمارة موقوفاً عليه بإسناد جيد، ورواه - كذلك - أبو عبد الله القضاعي في «مسند الشهاب» ٢/٩٣، وأخرجه الديلمي في «الفردوس» ٢/٣٩٢، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٣/١٢٨٥. ومن طريق الحاكم رواه الشيباني في: «الآحاد والمثاني» ٤/٩٤. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٠/٣٩٥: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه من لم أعرفهم. وقال في موضع آخر ١٠/٤٣٥ في إسناد حديث جابر: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن أبي حميد وهو مجمع على ضعفه. قال الحوت البيروتي «أسنى المطالب» ص ٩٦: رواه الحاكم وفيه محمد بن حميد تقدم أنه مجمع على ضعفه. وأورده السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٢٢٣، وضعفه، ثم ذكر له شواهد من غير طريق: محمد بن أبي حميد. وعن حسن الحديث ابن حجر - كما في: المقاصد الحسنة ص ٢٢٦ -، والسيوطي، والألباني. انظر حديث رقم: ٨٤٩ في «صحيح الجامع»، وكذلك المناوي في «فيض القدير» ٣/١٥٢.

وقد روي عن سعد بن عباد - رضي الله عنه - كما في «الزهد» ص ١٨٢، لأحمد بن حنبل عن سعد - رضي الله عنه - أنه أوصى ابنه بوصايا، وفيها: [واياك والطمع فإنه حاضر الفقر عليك بالإياس فإنه الغنى، وإياك وما يُعتذر منه من القول والعمل]. انظر: كتاب الزهد ص ١٨٢، لأحمد بن حنبل. والبحر الرائق ٢/٨٠، لزين الدين ابن نجيم. والميسوط ١٠/٢٩٣، لشمس الدين السرخسي. ومرقاة المفاتيح ٤/١٤٠٠، لعلي الملا القاري. وانظر: الأمالي في لغة العرب ١/١٥، لأبي علي القالي. وربيع الأبرار ونصوص الأخيار ٢/١١٢، لجار الله الزمخشري. وتسهيل النظر في أخلاق الملك ١/٢٠، لأبي الحسن الماوردي.

(١) الهفوة بمعنى: الزلة. وقد هفا يهفو هفوة. وهفا الطائر بجناحيه، أي خفق وطار. ومنه قولهم: لكل صارم نبوة، ولكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة. انظر: جمهرة اللغة ٢/٩٧٣، لأبي بكر بن دريد. وتهذيب اللغة ٦/٢٣٥. والصحاح ٦/٢٥٣٥، مادة (هفا).

(٢) مرت ترجمته في صفحة: ٢٩٠.

(٣) سورة البقرة آية رقم: (٩).

(٤) ذكر ذلك في تفسيره «الكشاف» ١/٩٦، في صدد توجيه قوله تعالى: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ}، =



\* فإن قلت: فماذا تقول أنت في مثل هذا؟.

قلت: إنه محمول على التشبيه والتمثيل، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، إنما المعنى: تقرير عقد الميثاق مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، كعقده مع الله تعالى من غير تفاوت بينهما، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾<sup>(٢) (٣)</sup>.

= قائلاً: والثالث: أن يذكر الله تعالى، ويراد الرسول - صلى الله عليه وسلم -؛ لأنه خليفته في أرضه، والناطق عنه بأوامره ونواهيه مع عباده، كما يقال: قال الملك كذا، ورسم كذا، وإنما القائل والراسم وزيره، أو بعض خاصته الذين قولهم قوله، ورسمهم رسمه مصداقه قوله: { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ }، الفتح ١٠ وقوله: { مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ }، النساء ٨٠. فكان هذا الذي أشار إليه الكافيجي، استلهم من كلام الزمخشري معنى الاستعارة المكنية بالنسبة للفظ الجلالة في الآية: { يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ }؛ لأن الزمخشري قد ذكر من الوجوه: إرادة الرسول بالتعبير بلفظ الجلالة، فقال بأن لفظ الجلالة استعارة مكنية، والله أعلم.

(١) سورة الفتح آية رقم: ١٠.

(٢) سورة النساء آية: ٨٠.

(٣) هنا انتهى كلام الزمخشري من تفسيره «الكشاف» ٤/ ٣٣٧.



## (أسماء الله، وحظ العبد منها)

هذا؛ وإن الغزالي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - روى: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: [تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ تَعَالَى] <sup>(٢)</sup>.

(١) حجة الإسلام والمسلمين: محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الطوسي المعروف: بالغزالي، الشيخ، الإمام البحر، أعجوبة الزمان، الفقيه الشافعي، كان إماماً في علم الفقه، مذهباً وخلاقاً، وفي أصول الديانات متكلماً، نظاراً؛ من آثاره: «المستصفي» في الأصول، و«إحياء علوم الدين» في الأخلاق والرقاق، و«البيسط» و«الوسيط» و«الوجيز» في الفقه؛ ت: ٥٠٥هـ.

ترجم له كثير من المؤرخين، انظر: تاريخ مدينة دمشق ٢٠٠/٥٥، وطبقات الفقهاء الشافعية ٢٤٩/١، لابن الصلاح. وسير أعلام النبلاء ٣٢٣/١٩.

(٢) ذكره الإمام أبو حامد الغزالي في: «المقصد الأسنى» ص ١٥٠. وقد تناقل هذا الحديث كثير من كتب التفسير، والتصوف، والكلام، والشروح، والأخلاق، والسير، وغيرها؛ وقد جهدت البحث فيه، فلم أجد من أسنده - ولو بسند ضعيف أو واهٍ - غير أن المتوفر هو قول أنكر وجوده كحديث مرفوع، بل وحكم عليه بالوضع، قال ابن القيم - رحمه الله -: ... ورووا في ذلك أثراً باطلاً «تخلقوا بأخلاق الله».

وقال أستاذه ابن تيمية في «الصفدية» وهو يتكلم على الصفات: ولهذا ضل من سلك سبيل هؤلاء فصار مقصودهم هو التشبه بالله واحتجوا بما يروون: [تخلقوا بأخلاق الله]، وصنف أبو حامد «شرح أسماء الله الحسنى»، وضمنه التشبه بالله في كل اسم من أسمائه، وسماه التخلق حتى في: اسمه الجبار، والمتكبر، والإله، ونحو ذلك من الأسماء التي ثبت بالنص والإجماع أنها مختصة بالله، وأنه ليس للعباد فيها نصيب كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره يقول الله تعالى: [العظمة إزارى والكبرياء ردائي فمن نازعني واحداً منها عذبتني]، وقد أنكر المازري وغيره على أبي حامد ما ذكره في التخلق، وبالغوا في النفي حتى قالوا: ليس لله اسم يتخلق به العبد؛ ولهذا عدل أبو الحكم بن برجان عن هذا اللفظ إلى لفظ التعبد.

وقد حكم المحقق الألباني على الحديث بأنه: لا أصل له. كما في السلسلة الضعيفة له. وفي فتاوى: دار الإفتاء المصرية: هل هناك حديث يقول: تخلقوا بأخلاق الله، وكيف يقال عن صفات الله أنها أخلاق؟ الجواب: لا يوجد حديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بهذا اللفظ، ذلك أن الخلق كما عبر عنه العلماء ملكة راسخة في النفس تصدر =





= عنها الأفعال ببسر، وسهولة من غير فكر ولا روية، ولا يمكن أن يعبر عن صفات الله مثل الرحمة والعدل بأنها آثار للملكة راسخة في النفس. وقد حمل معنى هذا الخبر على عدة محامل، منها الاتصاف والتخلق بمقتضى صفات الرب -تبارك وتعالى- التي يمكن للبشر الاتصاف بها، في حدود الطاقة البشرية، ويكون الخبر بهذا المعنى صحيحاً، تدل عليه أحاديث كثيرة: [إن الله محسن فأحسنوا]، في مصنف عبد الرزاق ٤ / ٤٩٢، وقوله: [إن الله جميل يحب الجمال]، عند مسلم ١ / ٦٥، برقم: ٢٧٥، وقوله: [إن الله حيي ستير يحب الحياء والستر] عند أبي داود ٤ / ٧٠، برقم: ٤٠١٤، والحديث المشهور عند مسلم: [يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً؛ فلا تظالموا]، ١٦ / ٨، برقم: ٦٧٣٧. والتعبير وإن كان معناه صحيحاً، فليس باللائق في حق الرب تبارك وتعالى؛ ولذلك لما سئلت أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- عن أخلاق النبي -صلى الله عليه وسلم- قالت: [فإن خلق نبي الله -صلى الله عليه وسلم- كان القرآن]. رواه مسلم ٢ / ١٦٨، برقم: ١٧٧٣، وعند الطبراني في «الأوسط» ١ / ٣٠: [كان خلقه القرآن، يغضب لغضبه، ويرضى لرضاه]. ذكر الشامي في «السيرة» عن شهاب الدين السهروردي -رحمه الله تعالى- في كتابه «العوارف» أنه قال: لا يبعد أن قول عائشة -رضي الله تعالى عنها-: كان خلقه القرآن -فيه أمر غامض، وإيحاء خفي إلى الأخلاق الربانية، فاحتشمت من الحضرة الإلهية أن تقول: كان متخلفاً بأخلاق الله تعالى، فعبرت عن المعنى بقولها: كان خلقه القرآن، استحياء من سبحات الجلالة، وسترًا للحال بلطف المقال، وهذا من موفور عقلها، وكمال أدبها. فإذا جاء التعبير على لسان بعض رجال التصوف بلفظ «أخلاق الله» فلم يجيء هذا التعبير عن النبي صلى الله عليه وسلم. وإن كانت صفات الله سبحانه معروفة اهـ.

فلفظه -إذن غير لائق- مع كون مضمونه صحيحاً وهو: (الحث على التخلق بمقتضى صفات الله وأسمائه وموجبهها، وذلك بالنظر إلى الصفات التي يحسن من المخلوق أن يتصف بمقتضاها، بخلاف الصفات المختصة بالله كالأخلاق والرزاق والإله ونحو ذلك. فإن هذا شيء لا يمكن أن يتصف به المخلوق، ولا يجوز أن يدعيه، وهكذا ما أشبه هذه الأسماء، وإنما المقصود: الصفات التي يجب على الله من عباده أن يتصفوا بمقتضاها، كالعلم، والقوة، والرحمة، والحلم، والكرم، والجود، والعفو، وأشبه ذلك. فهو سبحانه عليم يجب العلماء، قوي يجب المؤمن القوي أكثر من حبه للمؤمن الضعيف، كريم يجب الكرماء، رحيم يجب الرحماء، عفو يجب العفو). انظر: مدارج السالكين ٣ / ٢٤١، لابن القيم، والصفدية ٢ / ٣٣٧، لابن تيمية. وجامع الرسائل ٢ / ١٨٧، لابن تيمية. وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٦ / ٣٤٦، للألباني. وفتاوى دار الإفتاء المصرية ٧ / ٣٨٧، موقع =





وهذا يشير: أن يكون للعبد من كل اسم من أسمائه حظ يليق به<sup>(١)</sup>.  
والحكماء المتقدمون قالوا: الفلسفة<sup>(٢)</sup> هي: التشبُّه بالإله بقدر الطاقة البشرية<sup>(٣)</sup>.

إذا عرفت هذا الأصل؛ فأقول: ينبغي أن يكون حظُّ العبد من هذا الاسم:

= وزارة الأوقاف المصرية: <http://www.islamic-council.com>. ووسبل الهدى والرشاد ١٥ / ٧، للشامي. ومجموع فتاوى ابن باز. ووالتعريفات ص ٣١٦.

(١) هذا التقرير منقول من قول الغزالي - رحمه الله - في «المقصد الأسنى» ص ٤٥، قال هناك: كمال العبد وسعادته في التخلق بأخلاق الله تعالى، والتحلي بمعاني صفاته وأسمائه، بقدر ما يتصور في حقه.

(٢) انظر: التعريفات ص ٣١٦.

(٣) هذه المقالة - وإن كان المراد منها حقاً، وتناولها كثير من العلماء - إلا أنها تشعر بعدم التأدب مع الله، ومعرفة قدره وجلاله، بل مجرد ذكر التشبه بالخالق فيها من الإجحاف ما هو ظاهر، بحيث يقشعر له البدن؛ على أن بعض الاتجاهات قد اتخذتها وسيلة وذريعة لما يجانب الصواب، قال ابن تيمية: ثم أعجب من هذا كله إنكم تقولون: الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة، ومن هنا دخل من وافقكم في إثبات تشبه العبد بالرب في الذات والصفات والأفعال كصاحب: «الكتب المصنون بها على غير أهلها»، ومن مشى خلفه من القائلين بالوحدة المطلقة والاتحاد، وقالوا: إن الإنسان مثل الله، وأن قوله: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] الشورى: ١١، المراد أنه ليس كالإنسان الذي هو مثل الله شيء.

وقال تلميذه ابن القيم: وهذا موضع يتوارد عليه الموحدون والملحدون، فالموحد يعتقد أن الذي ألبسه الله إياه هو صفات جمل إليه بها، ظاهره وباطنه، وهي صفات مخلوقة، ألبست عبداً مخلوقاً فكسى عبده حلة من حلال فضله وعطائه؛ والملحد يقول: كساه نفس صفاته، وخلع عليه خلعة من صفات ذاته حتى صار شبيهاً به بل: هو هو، ويقولون: الوصول هو التشبه بالإله على قدر الطاقة، وبعضهم يلطف هذا المعنى ويقول: بل يتخلق بأخلاق الرب، ورووا في ذلك أثراً باطلاً «تخلقوا بأخلاق الله» وليس ههنا غير التعبد بالصفات الجميلة، والأخلاق الفاضلة، التي يجبها الله، ويخلقها لمن يشاء من عباده، فالعبد مخلوق وخلعته مخلوقة، وصفاته مخلوقة اهـ.

وقد أنصف ابن القيم، ووضع النقاط على حروفها، فرحمه الله. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢ / ٣٥٥، لأحمد بن تيمية، ومجموع الفتاوى ٥ / ٤٦٥، ومدارج السالكين ٢٤١ / ٣.

التأله<sup>(١)</sup>، وأعني به أن: يكون مستغرق القلب، والهمة بالله -تعالى- لا يرى غيره، ولا يلتفت إلى ما سواه، ولا يرجو ولا يخاف إلا إياه. وكيف لا يكون كذلك، وقد فهم من هذا الاسم أنه هو الموجود الحقيقي، وكل ما سواه فإنه هالك وباطل<sup>(٢)</sup>. قال الله تعالى: [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] <sup>(٣)</sup>، وإليه أشار النبي -صلى الله عليه وسلم- حيث قال: أصدق بيت قالته العرب بيت لبيد<sup>(٤)</sup>:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ..... <sup>(٥)</sup>.

ولأجل هذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: [إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله] <sup>(٦)</sup>.

(١) هذا المقطع أخذه الكافيجي -رحمه الله- من كلام الغزالي في المقصد الأسنى ص ٦٢: ينبغي أن يكون حظ العبد من هذا الاسم التأله، وأعني به أن: يكون مستغرق القلب والهمة بالله -عز وجل- لا يرى غيره، ولا يلتفت إلى سواه، ولا يرجو، ولا يخاف إلا إياه، وكيف لا يكون كذلك، وقد فهم من هذا الاسم أنه: الموجود الحقيقي الحق، وكل ما سواه فإن هالك وباطل إلا به، فيرى -أولاً- نفسه أول هالك، وباطل، كما رآه رسول الله حيث قال: أصدق بيت قالته العرب قول لبيد

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

(٢) هنا انتهى كلام الغزالي -رحمه الله-، وقد مرَّ نصه في الحاشية المتقدمة.

(٣) سورة القصص آخر آية منها، رقم: ٨٨.

(٤) هو الشاعر: لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن صعصعة الكلبي، الجعفري، أبو عقيل، الشاعر المشهور، كان فارساً، شجاعاً، شاعراً، سخيّاً، قال الشعر في الجاهلية دهرًا، ثم أسلم؛ ت: ٤١ هـ، ولم يقل لبيد في الإسلام شعراً، وقال: أبدلني الله بذلك القرآن. انظر:

الإصابة في تمييز الصحابة ١٧٥/٥، لابن حجر. والثقات ٣/٣٦٠، لابن حبان. والطبقات الكبرى ٣٣/٦، لمحمد بن سعد.

(٥) البيت: من البحر الطويل. والحديث: رواه البخاري في: «صحيحه» في عدة مواضع منه، برقم: ٣٦٢٨، ٥٧٩٥، ٦١٢٤. ومسلم في: «صحيحه» في عدة مواضع كذلك برقم: ٦٠٢٥، ٦٠٢٦، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٦٠٢٩.

(٦) الحديث رواه أحمد في مسنده ٤/٤٨٨، برقم: ٢٧٦٣، والترمذي في جامعه ٤/٦٦٧، =



## تنبيه:

كمال العبد وسعادته في التخلق بأخلاق الله، وفي التحلي بمعاني صفاته وأسمائه، بقدر ما يتصور في حقه؛ لكن من لم يكن له حظ من معاني أسماء الله تعالى إلا بأن يسمع لفظاً، ويفهم في اللغة تفسيره ووضعه، ويعتقد بالقلب وجود معناه لله تعالى، فهو منحوس الحظ<sup>(١)</sup>، نازل الدرجة، ليس يحسن به أن ينجح بما ناله؛ لأن:

- سماع اللفظ لا يستدع إلا سلامة حاسة السمع التي تدرك الأصوات، وهذه رتبة يشاركه فيها البهيمة.

- وأما فهم وضعه في اللغة، فلا يستدعي إلا معرفة العربية، وهذه رتبة يشاركه فيها الأديب اللغوي، بل الغبي البدوي.

- وأما اعتقاد ثبوت معناه لله - تعالى - من غير كشف، فلا يستدعي إلا فهم معاني هذه الألفاظ، والتصديق بها، وهذه مرتبة يشاركه فيها العامي بل الصبي؛ فإنه بعد فهم الكلام إذا ألقى عليه هذه المعاني تلقاها، واعتقدتها بقلبه وصمم<sup>(٢)</sup> عليها، وهذه درجات أكثر العلماء، فضلاً عن غيرهم.

---

= برقم: ٢٥١٦، وأبو يعلى ٤/٤٣٠، برقم: ٢٥٥٦. والحديث صححه جمع من أهل العلم: كالترمذي في جامعه، وابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ١٨٥، وأحمد شاكر في تعليقه على المسند، والألباني في تعليقه على الترمذي، وحسين سليم أسد في تعليقه على مسند أبي يعلى، وغيرهم.

(١) المنحوس: اسم مفعول من «النحس»، ضد السعد؛ والمراد ههنا: أنه قليل الحظ، أو سيء الحظ منحوس. انظر: جمهرة اللغة ١/٥٣٦، وتهذيب اللغة ٤/١٨٥، ١٢/١٧٤، والصحاح ٣/٩٨١، مادة (نحس).

(٢) صمم في الأمر، والسير أي: مضى فيهما، ويقال: سيف صمصام، وضمصامة صارم لا يشني. انظر: الصحاح ٥/١٩٦٩، والمحكم والمحيط الأعظم ٨/٢٨٠، وتاج العروس ٣٢/٥١٧، مادة (صمم).

ولا ينكر فضل هؤلاء بالإضافة إلى من لا يشاركونهم في هذه الدرجات الثلاث، ولكنه نقص ظاهر بالإضافة إلى الكمال؛ فإن «حسنت الأبرار سيئات المقربين»<sup>(١)</sup>، بل حظوظ المقربين من معاني اسم الله تعالى ثلاثة:

(١) ليست هذه الجملة بمرادة على ظاهرها، بأن: السيئة تختلف - شرعاً - من شخص لآخر، فالحسنة حسنة عند الله - تعالى - إنما المراد منها: أن الحسنات عند أهل البر بمثابة التقصير عند المقربين، لعظم الخالق في قلوبهم، وعلو همتهم، وشريف مطلوبهم، وذلك كانت سيئة المقربين، ليست كسيئات غيرهم، فربما عاتبوا أنفسهم، وعنفوها على فعل حسنة، وهناك ما هو أكبر منها، وأعظم، وقد قال الله في شأن نساء النبي - صلى الله عليه وسلم -: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعَّفَ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ...﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ...﴾ الأحزاب ٣١، ٣٠.

فتفاوت الناس في التكليف على قدر تفاوتهم في التشريف، والنصوص الشرعية تؤيد هذا المعنى، وهو من مقتضى العقل، ومقتضى الفطرة؛ ولهذا أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بإقالة العثرات، وقال: [أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم]، كما في «سنن أبي داود» ٤/٢٣٢، برقم: ٤٣٧٧.

فكلما ترقى المرء في درجة عدّ ما قبلها سيئة. قال القاضي عياض: «حسنت الأبرار سيئات المقربين»: أي يرونها بالإضافة إلى علي أحوالهم كالسيئات، وكذلك العصيان: الترك، والمخالفة فعلى مقتضى اللفظة كيفما كانت من سهو أو تأويل فهي مخالفة، وترك. وقال الخازن: إن درجة الأنبياء من الرفعة والعلو والمعرفة بالله وسنته في عبادته، وعظم سلطانه وقوة بطشه، مما يحملهم على الخوف منه جل جلاله والإشفاق من المؤاخذة بما لا يؤاخذ به غيرهم، وإنهم في تصرفهم بأمور لم ينهوا عنها ولم يؤمروا، وآتوها على وجه التأويل أو السهو وتزيدوا من أمور الدنيا المباحة أوخذوا عليها وعوتبوا بسببها، أو حذروا من المؤاخذة بها، فهم خائفون وجلون، وهي ذنوب بالإضافة إلى علو منصبهم ومعاص بالنسبة إلى كمال طاعتهم، لا أنها ذنوب كذنوب غيرهم ومعاصيهم كان هذا أدنى أفعالهم وأسوأ ما يجري من أحوالهم كما قيل حسنت الأبرار سيئات المقربين، أي يرونها بالإضافة إلى علو أحوالهم كالسيئات.

وفي «نواهد الأبيكار» ٣/١٥٠: (ولعل هذا مما يتفاوت باعتبار الأشخاص) أوردوا هنا قول من قال: حسنت الأبرار سيئات المقربين. وأنشدوا:

لا يحقر الرجل الرفيع دقيقة  
في السهو فيها للوضع معاذر  
فكبائر الرجل الصغير صغائر  
وصغائر الرجل الكبير كبائر



= أمثلة على تلك الجملة مما ذكره المفسرون:

١- قال ابن جزى - في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ، وَحَرَ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ -: ولا تقتضي هذه القصة على هذه الرواية أن داود عليه السلام وقع فيما لا يجوز شرعاً، وإنما عوتب على أمر جائز، كان ينبغي له أن يتنزه عنه لعلو مرتبته ومثانة دينه، فإنه قد يعاتب الفضلاء على ما لا يعاتب عليه غيرهم، كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

٢- وقال ابن عجيبة: وأما قوله: {وَعَصَى...}؛ فلعلو شأنه (أي: آدم)، وقربه عد عصيانياً في حقه، «حسنات الأبرار سيئات المقربين».

٣- وقال الفخر الرازي: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾، وأيضاً فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْشَّوْءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾، النحل: ٢٧، فما كان نصيب الكفار فقط فكيف يخافه المعصوم؟. جوابه: كما أن: «حسنات الأبرار سيئات المقربين» فكذا درجات الأبرار، دركات المقربين وخزي كل واحد بما يليق به ا.هـ. وغيرها كثير. انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢/ ١٧٠، لأبي الفضل عياض اليحصبي. والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٢٠٦، لابن جزى. والبحر المديد ٤/ ٤٥٧، ومفاتيح الغيب ٢٤/ ١٣٠. وتفسير الخازن المسمى «لباب التأويل في معاني التنزيل» ٤/ ٢٨٦.

هذا وقد نسبت هذه الجملة إلى السلف، وإلى الصوفية، ونسبت للجنيد، ولأبي سعيد الخراز، وذُكرت حديثاً من غير زمام، وسند، ولا تخريج، ولا أصل.

١- أما روايته كحديث فخطأ ظاهر، حتى قال السبكي -معلقاً على كلام الغزالي-: ينظر إن كان حديثاً؛ فإن المصنف قال: قال القائل الصادق، فينظر من أراد. وقال ابن تيمية: هذا من كلام بعض الناس ليس من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم). وقال السنخاوي: هو من كلام أبي سعيد الخراز، رواه ابن عساكر في ترجمته. وقال الألباني: باطل لا أصل له ا.هـ.

وقد بحثت عنه، كثيراً فلم أظفر بكتاب حديث ذكره، ولو ضعيفاً أو واهياً؛ ويكفي أن هؤلاء العلماء قد حكموا بعدم نسبته إلى مشكاة النبوة، وهم منهم علماء، واطلاعاً. انظر في ذلك:

طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٣٥٧، لتاج الدين السبكي. وأحاديث القصاص، ص ١٠٦، لابن تيمية. والمقاصد الحسنة ص ٣٠٥، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ٢١٦.

٢- وأما نسبته لأبي سعيد الخراز، فقد روى ابن عساكر بإسناده إلى: علي بن حفص الرازي، يقول سمعت: أبا سعيد الخراز يقول: ذنوب المقربين حسنات الأبرار. انظر: تاريخ دمشق ٥/ ١٣٧.

٣- وأما نسبته إلى الجنيد، فنسبه إليه: العبدري، والقرطبي في التفسير مرتين: ١/ ٣٠٩، =



= ١١ / ٢٥٥، وغيرهما. انظر: المدخل ١ / ١٩٠، لابن الحاج.  
 ٤- وأما نسبته للصوفية، ففي كتاب «اللؤلؤ المصوغ فيما لا أصل له، أو بأصله موضوع» ص ٧٣، لأبي المحاسن القاوقجي.  
 ٥- وأما نسبته لبعض السلف ففي: «الحاوي للفتاوي» ٢ / ٢٢٢، لجلال الدين السيوطي.  
 ومع توضيح العلماء، والمفسرين لهذه الجملة، والمراد منها، وبيان مسلكها، فقد تعرض لها بعض أهل العلم للنقد، بحجة أن: الحسنة، والسيئة في الشرع لا تختلف باختلاف متناولها، ولا تتغير بتغير عاملها. وقالوا: (هو باطل معنى؛ فكيف تكون الحسنة، سيئة؟! فهو باطل لفظاً، ومعنى). كما أشار إلى ذلك الشيخ بكر أبو زيد. في: معجم المناهي ص ٢٢٨٠.

وأبان حجة الإسلام الغزالي ذلك - كما في «روح المعاني» ١٨ / ٥، فقال: لا يليق إنكار الفرق بين الصغائر والكبائر، وقد عُرِفنا من مدارك الشرع. نعم، قد يقال: لذنب واحد: كبير وصغير باعتبارين؛ لأن الذنوب تتفاوت في ذلك باعتبار الأشخاص والأحوال، ومن هنا قال الشاعر:

لا يحقر الرجل الرفيع دقيقة  
 في السهو فيها للوضع معاذر  
 فكبائر الرجل الصغير صغائر  
 وصغائر الرجل الكبير كبائر

وقد تناول ابن تيمية - رحمه الله - هذه العبارة بتحقيق، فأَنْصَف، وأبان، كما في «جامع الرسائل» ١ / ٢٥١ - ٢٥٥:

وهذا يعرف قول من قال: «حسنات الأبرار سيئات المقربين»، مع أن هذا اللفظ ليس محفوظاً عن قوله حجة؛ لا عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، وإنما هو كلام، وله معنى صحيح، وقد يحمل على معنى فاسد. أما معناه الصحيح؛ فوجهان: أحدهما: أن الأبرار يقتصرون على أداء الواجبات وترك المحرمات، وهذا الاقتصار سيئة في طريق المقربين، ومعنى كونه سيئة أن: يخرج صاحبه عن مقام المقربين؛ فيحرم درجاتهم، وذلك مما يسوء من يريد أن يكون من المقربين؛ فكل من أحب شيئاً وطلبه إذا فاته محبوبه ومطلوبه ساء ذلك؛ فالمقربون يتوبون من الاقتصار على الواجبات، لا يتوبون من نفس الحسنات التي يعمل مثلها الأبرار، بل يتوبون من الاقتصار عليها، وفرق بين التوبة من فعل الحسن وبين التوبة من ترك الأحسن والاقتصار على الحسن.

الثاني: أن العبد قد يؤمر بفعل يكون حسناً منه؛ إما واجباً، وإما مستحباً؛ لأن ذلك مبلغ علمه وقدرته، ومن يكون أعلم منه وأقدر لا يؤمر بذلك، بل يؤمر بما هو أعلى منه، فلو فعل هذا ما فعله الأول كان ذلك سيئة.



١. الحظ الأول: معرفة هذه المعاني على سبيل المكاشفة<sup>(١)</sup> والمشاهدة، حتى يتضح لهم حقائقها بالبرهان الذي لا يجوز فيه الخطأ، وينكشف اتصاف الله - سبحانه وتعالى - انكشافاً يجري في الوضوح مجرى اليقين الحاصل للإنسان بصفاته الباطنة، التي يدركها بمشاهدة باطنه، لا بإحساس ظاهره. وكم بين هذا وبين الاعتقاد المأخوذ من الآباء والمعلمين -تقليداً-، والتصميم عليه، وإن كان مقروناً بأدلة جدلية كلامية<sup>(٢)</sup>.

٢. الثاني من حظوظهم: استعظامهم ما ينكشف لهم من صفات الجلال على وجه ينبعث من الاستعظام شوقهم إلى الاتصاف بما يمكنهم من تلك

---

= ثم سرد أمثلة، وقال: وأما المعنى الفاسد؛ فأن: يظن الظان أن الحسنات التي أمر الله بها أمراً عاماً يدخل فيه الأبرار، ويكون سيئات للمقربين، مثل من يظن أن: الصلوات الخمس ومحبة الله ورسوله، والتوكل على الله، وإخلاص الدين لله، ونحو ذلك هي سيئات في حق المقربين؛ فهذا قول فاسد. هـ. وكلامه -رحمه الله- في غاية التحقيق، والوضوح.

(١) المكاشفة: من مصطلحات المتصوفة، وهو -كما قال الغزالي-: علم الباطن: عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره، وتزكيته من صفاته المذمومة، وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة كان يسمع من قبل أساءها فيتوهم لها معاني مجملة غير متضحة، فتتضح إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقية بذات الله سبحانه، وبصفاته الباقيات التامات، وبأفعاله. وقال الإمام الغزالي أيضاً: فنعني بعلم المكاشفة أن: يرتفع الغطاء حتى تتضح له جليلة الحق في هذه الأمور اتضحاً يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه. من: إحياء علوم الدين ١/ ٢٠، للغزالي. وانظر: أبعاد العلوم ١٧/ ٢.

(٢) أي: قائمة على الجدل، والمناقشة الكلامية: نسبة إلى علم الكلام، وهو: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج، ودفع الشبهة. انظر: كتاب المواقف ١/ ٣١، للإيجي. وشرح المقاصد ٧/ ١، للتفتازاني. وكشف الظنون ٢/ ١٥٠٣.

وهذا كلام جدير بالتأمل من رجل سبر علم الكلام سبراً، ثم نحى منحى التصوف. فهل القلب غلب العقل، والوجدُ التفكير، أم أن القلب محل الطمأنينة؛ فينكشف له من اليقين ما لا يحصل بالجدل، والمداولة؟.



الصفات؛ ليقربوا بها من الحق قريباً بالصفة، لا بالمكان؛ فيأخذوا من الاتصاف بها شيئاً من الملائكة المقربين عند الله تعالى، ولن يتصور أن يمتلئ القلب باستعظام صفة، واستشرافها<sup>(١)</sup> إلا ويتبعها شوق إلى تلك الصفة، وعشق لذلك الكمال والجلال، وحرص على التحلي بتلك الصفة إن كان ذلك ممكناً للمستعظم بكماله؛ فإن لم يكن ممكناً له، فينبعث الشوق إلى القدر الممكن منه لا محالة، ولا يخلو عن هذا الشوق أحد إلا لأحد أمرين:

- إما لضعف المعرفة، واليقين بكون الوصف المعلوم من أوصاف الجلال والكمال.

- وإما لكون القلب ممتلئاً بشوق آخر، مستغرقاً به. والتلميذ إذا شاهد كمال أستاذه في العلم، انبعث شوقه إلى التشبه والاقتران به إلا إذا كان مملوءاً بالجوع - مثلاً -؛ فإن استغراق باطنه بشوق القوت، ربما يمنع انبعث شوق العلم؛ ولهذا ينبغي أن يكون الناظر في صفات الله - تعالى - خالياً بقلبه عن إرادة ما سوى الله عز وجل؛ فإن المعرفة بذر الشوق، ولكن مهما صادفت قلباً خالياً عن مقتضى الشهوات أنجح، فإن لم يكن القلب خالياً لم يكن البذر منجحاً.

٣. الحظ الثالث - من حظوظ المقربين - هو السعي في اكتساب الممكن من تلك الصفات، والتخلق بها، والتحلي بمحاسنها. وبه يصير العبد ربانياً؛ أي قريباً من الله تعالى؛ فإنه يصير رقيقاً للملأ الأعلى من الملائكة، فإنهم على

(١) أي: تطلبها، ومحبة الاطلاع عليها، والتعرض لمعرفتها. يقال: استشرف الشيء إذا: رفع بصره، أو رأسه ينظر إليه. ومنه حديث الفتن [من تشرف لها استشرفت له] أي: من تطلع إليها، وتعرض لها، وافته فوق فيها. نظر: تهذيب اللغة ١١ / ٢٣٥، وتاج العروس ٢٣ / ٥٠٥، مادة (شرف)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٦٢.



بساط القرب، فمن ضرب إلى شبه من صفاتهم نال شيئاً من قربهم بقدر ما نال من أوصافهم المقربة لهم من الحق تعالى.

\* فإن قلت: طلب القرب من الله -تعالى بالصفة -أمر غامض يكاد<sup>(١)</sup> تشمئز<sup>(٢)</sup> القلوب عن قبوله، والتصديق به؛ فزده شرحاً تنكسر به سؤره<sup>(٣)</sup> إنكار المنكرين، فإن هذا كالمنكر عند الأكثرين إن لم ينكشف حقيقته؟.

فأقول: لا يخفى عليك، وعلى من تزحزح<sup>(٤)</sup> عن درجات عوام الخلق أن: الموجودات منقسمة إلى: كاملة وناقصة، والكامل أشرف من الناقص، ومهما تفاوتت درجات الكمال، واقتصر منتهى الكمال على واحد حتى لم يكن الكمال المطلق إلا له، ولم يكن للموجودات الأخر كمال مطلق، بل كانت لها كمالات متفاوتة، بالإضافة إلى الكمال المطلق، فأكملها أقرب -لا محالة- إلى الذي له الكمال المطلق، أعني: قرباً بالرتبة، لا بالمكان. ثم الموجودات منقسمة إلى:

(١) في «المقصد الأسنى» ص ٤٧: تكاد تشمئز. وهو الأنسب للسياق. إذ لفظ «يكاد» أنسب أن يعود لقوله: «أمر غامض»، لكنه لا يناسب سياق الكلام؛ إذ السياق أن القلوب تكاد تشمئز من ذلك الأمر الغامض. وكلام الغزالي في «المقصد الأسنى» هو الأصل، فلعل ما في «التذكرة» من الناسخ، أو سبق نظر، والله أعلم.

(٢) أي: تستنكر، وتقشعر، وتكره، وتنفر منه. يقال: اشمأز الرجل اشمئزاً، انقبض، وذعر من الشيء، والشمز: نفور النفس مما تكره، وتشمز وجهه أي: تمعر، وشمأز: اقشعر. انظر: العين ٦/٢٣٣، للفراهيدي، والصحاح ٣/٨٨١، وتاج العروس ١٥/١٨٠، مادة (شمز).

(٣) أي: غضب ووثية المنكرين؛ فالسورة: الوثبة، ومنه حديث: [فكدت أساوره في الصلاة]، أي: أوائبه، وأقاتله، يقال: سار يسور إذا: غضب، وثار؛ وإن لغضبه لسورة. انظر: معجم مقاييس اللغة ٣/١١٥، وتهذيب اللغة ١٣/٣٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٤٢٠، مادة (سور).

(٤) أي: تباعد، ونجى. انظر: معجم مقاييس اللغة ٣/٧، وتاج العروس ٦/٤٣٩، مادة (زحج).



حية وميئة، وتعلم أن الحي أشرف وأكمل من الميت، وأن درجات الأحياء  
ثلاثة:

١- درجة الملائكة.

٢- ودرجة الإنس.

٣- ودرجة البهائم.

١- فدرجة البهائم قاصرة في إدراكها، وفي فعلها:

- أما قصورها في الإدراك؛ فإن إدراكها مقصور على الحواس، وإدراك  
الحس قاصر؛ لأن الحواس لا تدرك الأشياء إلا بمماسة أو بقرب منها، والحس  
معزول عن الإدراك إن لم يكن مماسة له ولا قرب، ألا يرى أن الذوق واللمس  
يحتاج إلى المماسة، والسمع والبصر والشم يحتاج إلى القرب، وكل موجود  
لا يتصور فيه مماسة ولا قرب؛ فالحس معزول عن إدراكه في الحال.

- وأما بيان القصور في فعالها؛ فلأنه مقصور على مقتضى الشهوة  
والغضب، لا باعث لها سواهما، وليس لها عقل يدعو إلى أفعال مخالفة  
لمقتضى الشهوة والغضب.

٢- وأما الملك فدرجته أعلى الدرجات؛ لأنه عبارة عن موجود لا يؤثر  
البعد والقرب في إدراكه، بل لا يقتصر إدراكه على ما يتصور فيه القرب والبعد؛  
إذ القرب والبعد يتصور على الأجسام، والأجسام أحسن أقسام الموجودات.  
ثم هو مقدس<sup>(١)</sup> عن الشهوة والغضب، فليست أفعاله بمقتضى الشهوة

(١) أي: مطَّهَّرٌ منها؛ والقدس: الطهر، اسم ومصدر. ومنه قيل للجنة حظيرة القدس.  
والتقديس: التطهير. وتقدَّس، أي تطهر. انظر: لصحاح ٣/٩٦١، القاموس المحيط  
ص ٧٢٨، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط: مؤسسة الرسالة، وتهذيب اللغة  
٣٠٣/٨، مادة (القدس).



والغضب، بل داعية إلى أمر أجل من الشهوة والغضب، وهو: طلب القرب إلى الله تعالى.

٣- وأما الإنسان، فإن درجته متوسطة بين الدرجتين، وكأنه مركب من: بهيمية وملكية، والغالب عليه في بداية أمره هو البهيمية، كما أن الغالب عليه في نهاية أمره هو: الملكية، فمهما اقتدى بطريقة الملائكة يكون قريباً منهم، والملك قريب من الله تعالى، والقريب من القريب قريب.

\* فإن قلت: فظاهر هذا الكلام يشير إلى مشابهة بين العبد وبين الله تعالى؛ لأنه إذا تخلق بأخلاقه كان شبيهاً له، ومعلوم شرعاً وعقلاً أن: الله تعالى لا يشبه شيئاً، ولا يشبهه شيء؟.

قلت: المراد من نفي المشابهة هاهنا، هو: نفي المماثلة، وهي: الاتحاد في النوع والماهية<sup>(١)</sup>، فمعلوم أن شيئاً من الأشياء لا يكون مماثلاً له بهذا المعنى. ألا يرى أن بين الإنسان، والفرس مشابهة في الجملة، ليس بينهما مماثلة، بل بينهما مباينة؛ كما أن بين البياض والسواد كذلك؛ فإنهما يشتركان في كون كل منهما: عَرَضاً<sup>(٢)</sup>، ولوناً، ومُدْرَكاً بالبصر، مع أن بينهما غاية البعد الذي لا يتصور بُعدٌ فوقه.

(١) ماهية الشيء: كنهه، وحقيقته؛ أخذت من النسبة إلى ما هو أو ما هي. وهي من المولد. انظر: المعجم الوسيط ٢/ ٨٩٢. وانظر: التعريفات ص ٢٥٠، للجرجاني، ومعجم لغة الفقهاء ص ٣٩٨، باب (الميم).

(٢) العَرَض - بالتحريك -: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع - أي محل - يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله، ويقوم هو به. أو هو: ما لا يقوم بذاته بل بغيره. انظر: التعاريف ص ٥١٠، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ص ٧١، لذكريا الأنصاري.



وقريب من هذا قولهم: إن لله مثلاً وليس له مثل، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾<sup>(١)</sup>، كما قال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وإذا لم يكن له مثل فلا يعرفها غيره على ما هو عليه في الواقع؛ فإذا القول قول الجنيد<sup>(٣)</sup> -رحمه الله تعالى-، قال: [لا يعرف الله تعالى إلا الله]<sup>(٤)</sup>.

فإن شئت الاطلاع على هذا بتمامه فانظر إلى كتاب: «الأسنى شرح الأسماء الحسنی» للإمام الغزالي-رحمه الله-<sup>(٥)</sup>.

وقيل لذي النون المصري<sup>(٦)</sup> -رحمه الله تعالى-، وقد أشرف على الموت: ما تشتهي، فقال: أن أعرفه قبل أن أموت، ولو بلحظة<sup>(٧)</sup>.

(١) جزء من: سورة النحل، آية رقم: (٦٠).

(٢) سورة الإخلاص، آية رقم: (٤).

(٣) الزاهد الكبير: أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد الخزاز، ويقال له: القواريري، سيد الطائفة، وإمام الصوفية، وعلم الأولياء؛ من أقواله: الطريق إلى الله -عز وجل- مسدود على خلقه إلا على المقتفين آثار رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقال: المروءة احتمال زلل الإخوان؛ ت: ٢٩٨هـ. انظر: الأنساب ٤/٥٥٦، وتاريخ بغداد ٧/٢٤١، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٦٠.

(٤) ذكرها عنه الإمام الغزالي في «المقصد الأسنى» ص ٤٩، وهذا الكلام هو من منقول الكافي عن ابن أبي عمير، وممن ذكرها عن الجنيد: المرتضى محمد بن إبراهيم الحسيني المعروف: بابن الوزير في «إيثار الحق على الخلق» ص ١٧٨. وأحمد النفراوي في «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» ١/١٩٧.

(٥) المقصد الأسنى، ص ٤٩.

(٦) العابد الشهير: أبو الفيض ثوبان بن إبراهيم الإخميمي، المعروف: بذي النون المصري، الزاهد، شيخ الديار المصرية، كان عالماً فصيحاً حكيماً، وهو: أول من تكلم ببلدته في ترتيب الأحوال، ومقامات الأولياء؛ ت: ٢٤٥هـ. انظر: تاريخ بغداد ٨/٣٩٣، وحلية الأولياء ٩/٣٣١، وتاريخ دمشق ١٧/٣٩٨، وسير اعلام النبلاء ١١/٥٣٤.

(٧) المقصد الأسنى ص ٤٩، وكذلك ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين» ٤/٤٨٢. وذكره عبد الكريم بن هوازن القشيري في «الرسالة القشيرية» ٢/٤٧٠. وعبد الحق الإشبيلي في «العاقبة في ذكر الموت» ص ١٣٥. وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٧/٤٠٠.



وهذا الآن يشوش<sup>(١)</sup> قلوب أكثر الضعفاء، ويوهم القول بالنفي والتعطيل<sup>(٢)</sup>، وذلك لعجزهم عن فهم هذا الكلام.  
وأنا أقول: لو قال قائل: لا أعرف إلا الله لكان صادقاً، ولو قال: لا أعرف الله، قيل: كان صادقاً.

ومعلوم أن: النفي والإثبات لا يصدقان معاً، بل يتقاسمان الصدق والكذب؛ فإن صدق النفي كذب الإثبات وبالعكس، ولكن إذا اختلف وجه الكلام تصور الصدق في القسمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ

(١) أي: يخلط، ويُشكّل عليهم. والتشويش: التخليط، وقد تشوش عليه الأمر. كذا في «الصحاح» ١٠٠٩/٣، وقد أنكر ذلك الأزهري في «تهذيب اللغة» ١١/٣٠٥ بقوله: وأما التشويش: فإن اللغويين أجمعوا على أنه: لا أصل له في العربية، وأنه من كلام المولدين. وتبعه على ذلك الفيروزآبادي ففي «القاموس المحيط» ص ٧١٩: وبينهم شواش: اختلاف، والتشويش، والمشوش، والتشوش: كلها لحن، ووهم الجوهري، والصواب: التهويش، والمهوش، والتهوش؛ والتشوش: التهاوش. وقد تعقبه الشارح مرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ١٧/٢٤٠. من جهة النظر في أصل الكلمة، قال: عبارة الجوهري في (ش ي ش)، التشويش: التخليط، وقد تشوش عليه الأمر ٥٠١. وقد جمع الفيومي الأقوال، ونظمها في سلك الترجيح «المصباح المنير» ١/٣٢٧، بقوله: شَوَّشْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ تَشْوِيشًا، خلطته عليه، فَتَشَوَّشَ. قاله الفارابي، وتبعه الجوهري؛ وقال بعض الحذاق: هي: كلمة مولدة، والفصيح «هَوَّشْتُ»؛ وقال ابن الأنباري: قال أئمة اللغة: إنها يقال: هَوَّشْتُ... وتبعه الأزهري وغيره ١٠٥. وأياً كان فإن معناه: ما يشكل، ويخلط الأمر.

(٢) التعطيل: أصل التعطيل في اللغة: الترك، والتفريغ؛ ومنه تعطيل الدار والبئر. وعند العقديين: تعطيل صفات الله عن معانيها. أو نفي الأسماء والصفات أو بعضها. أو: هو نفي الصفات الإلهية، وإنكار قيامها بذات الله تعالى.  
ولعل الكافي جي -رحمه الله- أراد ههنا ما يُتوهم من تعطيل معرفة الله، كما يدل عليه السياق، واللاحق. وكذلك العطف على كلمة (النفي). وانظر في معنى التعطيل: المخصص ١٧٤/٢، لابن سيده، والجواب الكافي (الداء والدواء) ص ٩٠، لابن القيم. وشرح العقيدة الواسطية ص ٦٧.



وَلَنِكَبَّ اللَّهُ رَمَىٰ (١).

وذلك أن: معرفته على ما هي عليه لا تحصل إلا لله وحده، وأما المعرفة بالتوصيف، وبالبرهان، فتحصل للمخلوق؛ ومن هنا نشأ قول من قال: إن السبيل إلى الله - تعالى - مفتوح، كما نشأ منه قول من قال: إن السبيل إلى الله - تعالى - مسدود. فلا تتعجب من هذا، فإنك إذا نظرت إلى شيء من الأشياء حقَّ النظر وجدته غير خالٍ عن أحد السبيلين (٢).

وإدراك الصبي والعنين (٣) لذة الجماع على سبيل السماع بدون ذوقه على ما هو عليه يكاد أن يوضح ما ذكر.

ألا ترى أن قائلاً لو قال لغيره: هل تعرف أبا بكر الصديق (٤)؟ فقال: والصديق ممن يُجهل ولا يُعرف؟، ويُتصور في العالم من لا يعرفه مع ظهور اشتهاؤه، وانتشار اسمه؟ - فهل على المنابر إلا حديثه؟!، وهل في المساجد إلا ذكره؟!، وهل على الألسنة إلا ثناؤه ووصفه؟! - لكان هذا القائل صادقاً.

(١) جزء من سورة الأنفال، آية: (١٨).

(٢) أي: السبيل المفتوح، والسبيل المسدود؛ فالأشياء قد يكون السبيل إليها مفتوح باعتبار مسدود باعتبار. وقد يقال: سبيل النفي، والإثبات؛ فينفي هذا باعتبار، ويثبت باعتبار آخر.

(٣) يقال: رجل عنين، أي: لا يريد النساء، أو لا يقدر على إتيان النساء، أو لا يشتهي النساء. والمعنى الأخير أقرب للسياق، وأحسن. انظر: الصحاح ٢/٦، ٢١٦٦، والمصباح المنير ٤٣٣/٢.

(٤) الصحابي الكبير، صديق الأمة: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو التيمي القرشي، أبو بكر، الصديق بن أبي قحافة، خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأول من أسلم من الرجال؛ فضائله كثيرة، ومناقبه جمة، تنكسر عندها الأفلام، وتنجل لها الأفهام؛ ت: ١٣هـ. انظر:

فضائل الصحابة ص ٨٥، للنسائي. ومعجم الصحابة، لابن قانع. ومعرفة الصحابة ٢٢/١، والاستيعاب ٣/٩٦٣، والإصابة ٤/١٦٩. وغيرها كثير.



ولو قيل لآخر: هل تعرفه؟. فقال: ومن أنا حتى أعرف الصديق! هيهات<sup>(١)</sup>، لا يعرف صديقاً إلا صديق مثله، أو فوقه، وإنما مثلي يسمع اسمه، وصفته؛ فإما أن: يدعي معرفته، فذلك محال.

فهذا -أيضاً- صدق. وله وجه، وهو: أقرب إلى التعظيم والاحترام. وهكذا ينبغي أن يفهم قول من قال: أعرف الله -تعالى-، وقول من قال: لا أعرفه.

وقال الغزالي -رحمه الله تعالى-: ومن العجائب: أن يقول قائل: لا أعرف إلا الله تعالى، ويكون صادقاً؛ ويقول: لا يعرف الله إلا الله، ويكون صادقاً؛ ولكن هذا بوجه وهذا بوجه<sup>(٢)</sup>.

وقال -أيضاً-: بل أقول: يستحيل أن يعرف النبي إلا النبي، وأما من لا يعرف من النبوة إلا اسمها، وأنها: خاصية موجودة للنبي، بها يفارق من ليس نبياً. وأقول: لا يعرف أحد حقيقة الموت، والجنة والنار إلا بعد الموت، ودخول الجنة أو النار<sup>(٣)</sup>.

---

(١) كلمة تفيد: البعد، والتباعد؛ وهي: اسم فعل ماضي، تقول: هيهات العقيق، أي: بُعد. ولها ألفاظ كثيرة حتى أوصلها بعض أهل اللغة إلى: ٣٦ لغة، منها: هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات. انظر: المحكم المحيط الأعظم ٤/٣٤٣، والصحاح ٦/٢٢٥٨. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٣٠٢. وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ٣/٢٩٤.

(٢) «المقصد الأسنى» ص ٥٨، ولفظه: ومن العجائب أن يقول لا أعرف إلا الله ويكون صادقاً، ويقول لا يعرف الله إلا الله عز وجل ويكون -أيضاً- صادقاً ولكن ذلك بوجه وهذا بوجه.

(٣) «المقصد الأسنى» ص ٥٣، ولفظه: بل أقول: يستحيل أن يعرف النبي غير النبي، وأما من لا نبوة له، فلا يعرف من النبوة إلا اسمها، وأنها خاصية موجودة لإنسان، بها يفارق من ليس نبياً، ولكن لا يعرف ماهية تلك الخاصية إلا بالتشبيه بصفات نفسه، بل أزيد =



والحاصل أن: «ليس الخبرُ كالعيان»<sup>(١)</sup>.

\* فإن قلت: فماذا نهاية معرفة العارفين بالله تعالى؟

قلت: نهاية معرفة العارفين عجزهم عن المعرفة؛ فسبحان من جعل العجز عن الشكر شكراً، كما جعل العجز عن المعرفة معرفة.

\* فإن قلت: فماذا<sup>(٢)</sup> تتفاوت درجات الأنبياء، والملائكة، والأولياء؟

= وأقول: لا يعرف أحد حقيقة الموت، وحقيقة الجنة والنار إلا بعد الموت، ودخول الجنة أو النار.

(١) مثل عربي، يضرب به على أن العلم بالمعينة أجل من العلم بالسمع، ويروى: ليس الخبرُ كالمعائن. انظر: المستقصى في أمثال العرب ٢/٣٠٣. وقد روي هذا المثل حديثاً - بلفظ: «ليس الخبر كالمعينة» - عن ثلاثة من الصحابة - رضي الله عنهم -:  
- أنس - رضي الله عنه -: كما رواه الطبراني في «الأوسط» ٧/٩٠، والديلمي في «مسند الفردوس» ٣/٤٠٠، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/٣٨٣: ورجاله ثقات.  
- وأبي هريرة - رضي الله عنه -: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/٢٧.  
- وابن عباس - رضي الله عنهما -: رواه أحمد في «مسنده» ٣/٣٤١، والحاكم في «المستدرک» ٢/٣٥١، وصححه، ووافقه الذهبي، وابن حبان وصححه ١٤/٩٦، وصححه - أيضاً - شعيب الأرووط.

ورواه الطبراني في «الأوسط» ١/١٢، والبخاري في: «البحر الزخار» ١١/٢٧٢، والقضاعي في «مسند الشهاب» ٢/٢٠١، والديلمي في «مسند الفردوس» ٣/٣٩٩. وصححه الزركشي في «اللائي المنثورة»، وقال: وإسناده صحيح، فإن قيل: هو معلول بقول الكامل: إن هشيماً لم يسمعه من أي بشر. قلت: قال ابن حبان في صحيحه: لم يتفرد به هشيم وله طرق ذكرتها في المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر. انظر: «اللائي المنثورة في الأحاديث المشهورة» ص ٧٨، للزركشي.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/٣٨٣: ورجاله رجال الصحيح. وحسنه السيوطي، قال المناوي: وهو كما قال أو أعلى. انظر: «فيض القدير» ٥/٤٥٥، وصححه الألباني، انظر: حديث رقم: ٥٣٧٣ في «صحيح الجامع».

(٢) هكذا في المخطوط، ولعل الأقرب (فبماذا).





قلت: تتفاوت في معرفة الصفات والأسماء فليس من يعلم أنه -تعالى- عالم قادر على وجه الإجمال، كمن شاهد عجائب آياته في ملكوت السماوات والأرض، وخلق الأرواح والأجساد، وأطلع على بدائع المملكة، وغرائب الصنعة، مُمَعِنًا<sup>(١)</sup> في التفصيل، ومستقصياً دقائق الحكمة، ومستوفياً لطائف التدبير، ومتصفاً بجميع صفات الملائكة المقربين من الله تعالى، نائلاً لتلك الصفات نيل اتصاف بها، بل بينهما من البون<sup>(٢)</sup> البعيد ما لا يكاد يحصى، وفي تفاصيل ذلك ومقاديره يتفاوت الأنبياء والأولياء، ولا يصل هذا إلى فهمك إلا بمثال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: [لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك]<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مُمَعِنًا، أي: مبالغاً مستقصياً؛ يقال: أَمَعَنْتُمْ في كذا أي: بالغتم. ويقال: أَمَعَنَ في الطلب: إذا بالغ في الاستقصاء. انظر: لسان العرب ١٣/٤٠٩، والمصباح المنير ٢/٥٧٦، مادة (معن).

(٢) البون: الفضل والمزية، والبعد. يقال بانه يبونه ويبينه، وبينهما بون بعيد وبين بعيد، والواو أفصح. انظر: معجم مقاييس اللغة ١/٣٢٢، والصحاح ٥/٢٠٨٢، وتاج العروس ٣٤/٢٩٥، مادة (الين).

(٣) جزء من سورة النحل، آية: (٦٠).

ملاحظة: من قول الكافي -رحمه الله-: تنبيه: كمال العبد وسعادته في التخلق بأخلاق الله..... إلى هنا، إنها هو كلام الغزالي -رحمه الله- من كتابه «المقصد الأسنى» ص ٤٥، وما بعدها إلى ص ٥٥، أغلبه نقل بالنص، وربما بتغيير بعض الألفاظ، وآخر النقل اختصره.

(٤) رواه مسلم في: «صحيحه» ٢/٥١، برقم: ١١١٨.



## ( الكلام على اسم «الرحمن» )

«الرحمن»: فَعْلَان من فَعِل - بالكسر - صفة مشبهة<sup>(١)</sup>، بعد نقله إلى فَعَل

أو بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم<sup>(٢)</sup>، كما في قولك:

(١) الصفة المشبهة هي: ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به على معنى الثبوت، أو: الصفة التي استُحسنَ فيها أن تُصَافَ لما هو فاعل في المعنى: كحَسَنِ الوَجْهِ، وَنَقَى الثَّغْرَ، وَطَاهِرِ العِرْضِ. انظر: التعاريف ص ٤٥٨. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٤٧، لابن هشام الأنصاري. وشرح الرضي على الكافية ٣/٤٣١، لرضي الدين الأسترابادي. وكون لفظ «الرحمن» صفة مشبهة هو قول الجمهور، وذهب بعض أهل العلم إلى أنها: صيغة مبالغة؛ قال ابن عابدين: والجمهور على أنه صفة مشبهة، وقيل: صيغة مبالغة؛ لأن الزيادة في اللفظ لا تكون إلا لزيادة المعنى وإلا كانت عبثاً، وقد زيد فيه حرف على «الرحيم» وهو يفيد المبالغة بصيغته، فدلّت زيادته على زيادته عليه في المعنى. حاشية «رد المحتار» ٧/١، لابن عابدين.

وكلام ابن عابدين في التفريق يحتاج إلى تأمل؛ فإن صيغ الصفة المشبهة - في الحقيقة - من صيغ المبالغة من الناحية الصرفية، وإنما أخرجها النحاة من صيغ المبالغة؛ لاختلافها في الإعراب، وإن كان يمكن التفريق بينهما، فمن خلال ما تصغان منه؛ فالصفة المشبهة تصاغ من اللازم، والصيغة المبالغة تصاغ من اللازم والمتعدي؛ فيشتركان في الصياغة من اللازم. والله أعلم.

(٢) الفعل المتعدي: ما يصل إلى مفعوله بنفسه أو ما جاوز الفاعل، كَنَصَرْتَهُ، وَصَرَبْتَهُ. والفعل اللازم: ما ليس بمتعدي، وهو: ما يلزم الفاعل فلم يتجاوزَه، أو: ما لا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزَه إلى المفعول به، أو: الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو: قَامَ وَقَعَدَ؛ وعلامته: ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر. انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٢٠، لأبي محمد المرادي المصري. وشرح ابن عقيل ٢/٤٩، والفتاح في الصرف، ص ٥٦، وجامع الدروس العربية ١/٤٦.

ومراد الكافيحي - رحمه الله -: أن «الرحمن» صفة مشبهة مأخوذة من «رَحِمَ» وهو متعدي، وقد استقر أن: الصفة المشبهة لا تشتق إلا من الفعل اللازم؛ فأفاد - رحمه الله - أن الفعل «رَحِمَ» يُقَل إلى «فَعَل»، أو نزل الفعل المتعدي «رَحِمَ» منزلة اللازم؛ لتشتق منه الصفة المشبهة.

فلا تشتق إلا من فعل لازم، فكيف اشتق من رحم، وهو متعد. قال السيوطي: وأما =



فلان يعطي<sup>(١)</sup>، وله نظائر: كغضبان<sup>(٢)</sup>، وسكران، وشبعان، وعطشان، وريان، وعريان.

= الرحيم فإن جعل صيغة مبالغة - كما نص عليه سيبويه في قولهم: هو رحيم فلاناً - فلا إشكال فيه، وإن جعل صفة مشبهة - كما يشعر به تمثيل صاحب «الكشاف» بمريض وسقيم - توجه عليه السؤال أيضاً. قلت: الفعل المتعدي قد يجعل لازماً بمنزلة الغرائز، فينقل إلى فَعُل - بضم العين -، ثم تشتق منه الصفة المشبهة، وهذا مُطَرَّد في باب المدح والذم، نص عليه في «تصريف المفتاح» وذكره الزمخشري في «الفائق» في: «فقير»، و«رفيع»، ألا ترى أن قوله تعالى: «رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ» سورة غافر: ١٤، معناه رفيع درجاته، لا رافع للدرجات. انتهى. ومشى عليه شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي فقال: الرحمن: فعلان من فعِل - بالكسر - صفة مشبهة، لكن بعد النقل إلى فَعُل، أو بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم، كما في قولك: فلان يعطي. نواهد الأبيكار ١/ ١٤٧.

(١) أي يفعل الإعطاء. قال السكاكي «مفتاح العلوم» ص ٢٢٨ - رحمه الله - : ..... بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهاباً في نحو: فلان يعطي على معنى: يفعل الإعطاء.

(٢) تشبيه الكافيجي - رحمه الله - لـ«رحمن» بـ«غضبان» غير وجيه؛ لأن الأول متعدي، والآخر لازم. قال السيوطي «نواهد الأبيكار» ١/ ١٤٧ - في التعليق على قول البيضاوي: (كالغضبان من غضب) - : قال البلقيني: يقال عليه باب فعلان في نحو: غضبان مخالف لرحمن، فإن فعل غضبان ونحوه لازم، وهو المطرد في فعلان، وأما رحمن ففعله متعدٍ، وفعالان من المتعدي نادر، وأيضاً: فإن باب فعلان في غضبان ونحوه للأمر التي تتحول، وتهجم في كثير من الأحوال على صاحبها من غير اختياره، ولا كذلك رحمن، وأيضاً: فليس من الأدب التشبيه الذي ذكره، ولو قال: الرحمن فعلان من رحم أو رحمة، كمنان من المن، وحنان من الحنان كان أولى أ.هـ.

ومثله يقال: في سكران، وشبعان، وعطشان، وريان، وعريان؛ لأنها من: سكر، وشبع، وروي، وعري؛ وكلها لازمة.

ولعل الكافيجي - رحمه الله - أراد بتشبيه «الرحمن» بالغضبان باعتبار أن «رحمن» قد نقل إلى اللازم؛ ومع هذا فليس بسديد، أو أن الكافيجي تبع في ذلك البيضاوي؛ لأنه كان يعتني بكتابه التفسير، ويدرسه، قال تلميذه السيوطي في «نواهد الأبيكار» ١/ ١٤: ولقد كان شيخاي الإمامان الأكملان، والأستاذان الأفاضلان، بقية النحارير المدققين، وعمدة المشايخ المحققين تقي الدين الشمني، ومحيي الدين الكافيجي، سقى الله ثراهما شأبيب الغفران، وأمطر على مضجعها سحائب الرضوان يقرآن هذا الكتاب فيأتيان في تقريره بالعجب العجاب، ويرشدان من كنوزه ورموزه إلى صوب الصواب. والله أعلم.



مختص استعماله بالله تعالى<sup>(١)</sup>.

وأما قول الشاعر<sup>(٢)</sup> في حق مسيلمة الكذاب<sup>(٣)</sup>:

(١) قال القرطبي - رحمه الله - في «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٠٦: أكثر العلماء على أن «الرحمن» مختص بالله - عز وجل -، لا يجوز أن يسمى به غيره، ألا تراه قال: { قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ } الإسراء: ١١٠، فعادل الاسم الذي لا يشركه فيه غيره. وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام: «الفرق بين لفظ «الله» و«الرحمن»، وإن كان كل واحد منهما لم تقع المشاركة فيه أن: المنع في اسم «الرحمن» شرعي طرأ بعد الإسلام، بخلاف الآخر فإنه لم يتجرأ عليه أحد قبل الإسلام، ولا بعده. من «نواهد الأبيكار» ١/١٥١، للسيوطي.

وقال المرداوي في «إنصافه»: والصحيح من المذهب أن «الرحمن» من أسماء الله الخاصة به، التي لا يسمى بها غيره. وهذه نماذج من كتب المذاهب الأربعة، والتي تنص على أن «الرحمن» مختص بالباري سبحانه:

- إيثار الحق ١/١٢٧. والمبسوط ٨/٢٣٥، للسرخسي، وحاشية رد المختار ٣/٧١٠.
- ومنح الجليل شرح على مختصر سيد خليل ٣/٤٠، لمحمد عيش.
- والمجموع شرح المذهب ١٨/٢٧، لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي.
- وحاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام ١/١٠.
- ومنار السبيل في شرح الدليل ٢/٤٣٢. والإنصاف ١١/٦، لأبي الحسن المرداوي.
- هذا وقد ذهب بعض أهل العلم من الفقهاء إلى عدم اختصاص «الرحمن» بالرب تبارك وتعالى، كما ذكر المرداوي، وفي «المبدع شرح المقنع» ٩/٢٢٢: وقال بعض الفقهاء بعدم الاختصاص، كابن قدامة في بعض كتبه، والسامري وابن حمدان. انظر: المبدع شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح.
- وقول الجمهور في هذا أوضح وأقوى، والواقع ونظرة المسلمين تدل عليه.
- (٢) لم أجد أحداً من أهل العلم من عيَّنه، وإنما نسبوه إلى شاعر من بني حنيفة «قوم مسيلمة الكذاب»، كما سيأتي بعد قليل بحول الله.

(٣) الكذاب المتنبئ، صاحب المثل: (أكذب من مسيلمة). وهو: مسيلمة الكذاب بن ثمامة بن كثير بن حبيب من بني حنيفة، يكنى أبا ثمامة، ادعى النبوة فخاب؛ هلك: ١٢هـ. انظر قبيح سيرته في: جمهرة أنساب العرب ٢/٣١٠، لابن حزم. والأعلام ٧/٢٢٦.



وأنت غيث الورى لا زلت رحماناً<sup>(١)</sup> .....

فليس يُخَلُّ<sup>(٢)</sup> بذلك؛ فإنه تَقْوُلٌ<sup>(٣)</sup> واختراع، وتعنت<sup>(٤)</sup> في الكفر<sup>(٥)</sup>.

\* فَإِنْ قَلتَ: إذا كان مختصاً به<sup>(٦)</sup>؛ فمن أين علم أن «الرحمن» ليس بعَلَمٍ؟.

قلتُ: من جهة أنه:

### ١ - يقع صفة في الاستعمال.

(١) أقدم من رأيته ذكره الزمخشري «الكشاف» ١ / ٥٠، وقد عزاه لبني حنيفة «قوم مسيلمة الكذاب»، والشطر الأول: سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أباً... أفاده: الألويسي في «روح المعاني» ١ / ٥٩.

(٢) أي: أن تسمية مسيلمة بذلك لا يفسد، ولا ينقض الأصل المقرر المتقدم من أن: «الرحمن» مختص بالله تعالى، لا يشاركه فيه أحد. يقال: أَخَلَّ الوالي بالثغور قَلَّ الجُنْدَ بها، وَأَخَلَّ به لم يَقِفْ له؛ والحَلَلُ في الأمر، والحرب كالوَهْنِ والفساد، وأمر مُحْتَلٌ: واهن. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤ / ٥١٤، ولسان العرب ١١ / ٢١١، مادة (خلل).

(٣) أي: كذب، واختلاق؛ وتَقْوُلٌ قَوْلًا: ابتدعه كذباً. انظر: القاموس المحيط ١٣٥٨.

(٤) أصل العنت التشديد، وتعنته: إذا ألزمه ما يصعب عليه. وتعنته تعنتاً إذا: سأله عن شيء أراد به اللبس عليه، والمشقة. والعنت: العسف. انظر: معجم مقاييس اللغة ٤ / ١٥٠، وتهذيب اللغة ٢ / ١٦٣، مادة (عنت).

وأظن الأخير هو أقرب المعاني لمراد الكافيحي؛ فإنه إنما أراد أنهم: فعلوا ذلك تعسفاً ومكابرة وعناداً في الكفر. ومنه قول علي - رضي الله عنه -: سل تفقهاً، ولا تسأل تعنتاً. ينظر: شرح نهج البلاغة ص ٢٣٢، لعبد الحميد بن أبي الحديد، ونجعة الرائد ٢ / ٥٢، لإبراهيم بن ناصف اليازجي.

(٥) هذا السؤال أورده الزمخشري، وأجاب عنه، وتتابع المفسرون، وغيرهم من بعده ينقلونه عنه. انظر: الكشاف ١ / ٥٠. قال الزركشي - بعد إيراد جواب الزمخشري هذا - «البرهان في علوم القرآن» ٢ / ٥٠٣: ورده بعضهم بأن: النعت لا يدفع وقوع إطلاقهم، وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق، وإنما الجواب: أنهم لم يستعملوا الرحمن المَعْرِفَ بالألف واللام، وإنما استعملوه مضافاً ومنكراً؛ وكلامنا إنما هو في المعرف باللام، وأجاب ابن مالك بأن الشاعر: أراد «لا زلت ذا رحمة»، ولم يرد بالاسم المستعمل بالغلبة.

(٦) أراد - رحمه الله - إذا كان اسم الرحمن مختصاً بالله لا يسمى به غيره، فمن أين استفدنا أن كلمة «الرحمن» ليست علماً، بل صفة؟.

٢- ومن جهة أن معناه: البالغ في الإنعام، لا الذات المخصوص كما في الجلالة<sup>(١)</sup>.

٣- وأيضاً لو كان علماً، لكان قولنا: لا إله إلا الرحمن يفيد التوحيد، كقولنا: لا إله إلا الله.

\* والمشهور أن فيه من المبالغة ما ليس في «الرحيم»<sup>(٢)</sup>؛ لما تسمعهم يقولون:

(١) أراد -رحمه الله- بذلك لفظ الجلالة (الله)، فهو مختص به سبحانه، دال على ذاته.

(٢) في: تاج العروس ٣٢/٢٣٥: الرحمن: اسم خاص لصفة عامّة، والرحيم: اسم عام لصفة خاصّة.

وعليه فاسم الرحمن أكثر مبالغة، وعلى هذا جمهور أهل العلم، والمحققون منهم، قال الزركشي «البرهان في علوم القرآن» ٢/٥٠٣: وما ذكرناه من أن: الرحمن أبلغ، ذهب إليه أبو عبيد والزخشي وغيرهما، وحكاها ابن عساكر في «التكميل والإفهام» عن الأكثرين، وفي كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه، ونصره السهيلي بأنه ورد على لفظ التنبيه، والتنبيه تضعيف، وكأن البناء تضاعفت فيه الصفة.

وقال الطاهر ابن عاشور «التحرير والتنوير» ١/١٦٩: إن الرحمن أبلغ من الرحيم بناء على أن زيادة المبنى تؤذن بزيادة المعنى، وإلى ذلك مال جمهور المحققين مثل: أبي عبيدة، وابن جني، والزجاج، والزخشي أ.هـ.

وذهب بعض أهل العلم كابن الأنباري، وابن عساكر إلى أن: الرحيم أشد مبالغة من الرحمن؛ واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١- أنه أكد به، والتأكيد لا يكون إلا أقوى من المؤكّد.

والجواب أن هذا ليس من باب التوكيد، وإنما هو من باب النعت بعد النعت، ولا يلزم فيه ما ذكروه، وعلى هذا فيكون تقدير اسم الله الذي لم يُسم به أحد غيره. انظر: تفسير القرآن العظيم ١/١٢٦.

٢- أن الرحمن جاء متقدماً على الرحيم، ولو كان أبلغ لكان متأخراً عنه؛ لأنهم في كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى، فيقولون فقيه عالم، وشجاع باسل، وجواد فياض، ولا يعكسون هذا؛ لفساد المعنى؛ لأنه لو تقدم الأبلغ، لكان الثاني داخلاً تحته، فلم يكن لذكره معنى.

وهذا أجاب عنها الزخشي بقوله: فإن قلت فلم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه، والقياس الترقّي من الأدنى إلى الأعلى، كقولهم: فلان عالم نحري وشجاع باسل =



= وجواد فياض؟ قلت: لما قال: «الرحمن»، فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها، أردفه «الرحيم» كالتممة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف. قال الزركشي - في جوابه على جواب الزمخشري - وفيه ضعف لاسيما إذا قلنا: إن الرحمن علم لا صفة، وهو قول الأعلام، وابن مالك.

ثم قال: وأجاب الواحد في «البيسط» بأنه لما كان الرحمن كالعلم؛ إذ لا يوصف به إلا الله، فُدِّم؛ لأن حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يبدأ بها ثم يتبع الأنكر، وما كان التعريف أنقص، ثم إن الرحمن للخلق، والرحيم لهم بالرزق، والخلق قبل الزرق. انظر: البرهان في علوم القرآن ٢ / ٥٠٥. وفي «نواهد الأبحار» ١ / ١٥٠:

وقال ابن هشام: هذا السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره: لم قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ غير متجه؛ لأن هذا خارج عن كلام العرب من وجهين؛ لأنه لم يستعمل صفة، ولا مجرداً من «ال»، وينبني على علميته أنه: في البسطة ونحوها بدل، لا نعت، وأن الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت.

قال: ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع نحو: { الرَّحْمَنُ \* عَلَّمَ الْقُرْآنَ } سورة الرحمن: ١، { قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ } سورة الإسراء: ١١٠، { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ } سورة الفرقان: ٦٠ انتهى.

قال ابن عاشور «التحرير والتنوير ١ / ١٦٩»: وقد رأيت للمفسرين في توجيه الارتقاء من الرحمن إلى الرحيم أجوبة كثيرة مرجعها إلى: اعتبار الرحمن أخص من الرحيم، فتعقيب الأول بالثاني تعميم بعد خاص، ولذلك كان وصف الرحمن مختصاً به تعالى، وكان أول إطلاقه مما خصه به القرآن على التحقيق بحيث لم يكن التوصيف به معروفاً عند العرب أ.هـ.

وقال أيضاً: وتقديم الرحمن على الرحيم؛ لأن الصيغة الدالة على الاتصاف الذاتي أولى بالتقديم في التوصيف من الصفة الدالة على كثرة متعلقاتها أ.هـ. وجماع ذلك أن تقديم «الرحمن» - وإن كان يفيد المبالغة - على «الرحيم»؛ لأنه أخص بالله، وأدل على الذات؛ فيندفع إشكال الزمخشري.

٣- أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة في حقه، والنهاية في صفاته، وأكثر صفاته سبحانه جارية على «فعليل»، كرحيم، وقدير، وعليم، وحكيم، وحليم، وكريم، ولم يأت على «فعلان» إلا قليل، ولو كان «فعلان» أبلغ لكان صفات البارئ تعالى عليه أكثر. وقد أجاب على هذا الزركشي، قال: وجواب هذا أن ورود «فعلان» بصيغة التثنية كان في عدم تكرار الوصف به بخلاف «فعليل»، فإنه لما لم يرق في الكثرة رفته كثر في مجيء الوصف.





٤ = - أنه إن كانت المبالغة في «فعلان» من جهة موافقة لفظ التثنية، ف«فعليل» من أبنية جمع الكثرة، كعبيد، وكليب، ولا شك أن الجمع أكثر من التثنية وهذا أحسنها. بتصرف من: البرهان في علوم القرآن ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٦.

٥ - الاستدلال بأثر: [رحيم الدنيا، ورحمن الآخرة] ؛ لأنه في الدنيا يرحم المؤمن والكافر، وفي الآخرة لا يرحم إلا المؤمن.

وقدر هذا السمين الحلبي في «الدر المصون» ١ / ٣٣ بقوله:

لكن الصحيح أن الرحمن أبلغ، وأما هذه الرواية [رحيم الدنيا ورحمن الآخرة] فليس فيها دليل، بل هي دالة على أن الرحمن أبلغ، وذلك لأن القيامة فيها الرحمة أكثر بأضعاف، وأثرها فيها أظهر، على ما يروى أنه حَبَّأ لعباده تسعاً وتسعين رحمة ليوم القيامة. هـ. على أنه قد روي الأثر بلفظ: [يا رحمن الدنيا، ورحيم الآخرة]، [يا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا]، قال الطيبي: هذا دليل على أن الرحمن أبلغ من الرحيم.

وتعقبه البلقيني: هذان الأثران لا يعرفان، بل الوارد: «رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما» أخرجه الحاكم في «المستدرک» ١ / ٦٩٦ مرفوعاً. من: نواهد الأبيكار ١ / ١٤٩. وبذلك يبطل الاستدلال للفرقيين في مسألة الأبلغ، فالأثران الأوليان واهيان، والأخير لا يدل على الأبلغ من الاسمين.

ولو قيل بأن كلا منهما يفيد المبالغة من جهة غير جهة الآخر، كما قال السمين الحلبي «الدر المصون» ١ / ٣٣:

والظاهر أن جهة المبالغة فيهما مختلفة، فمبالغة «فعلان» من حيث الامتلاء والغلبة، ومبالغة «فعليل» من حيث التكرار والوقوع بمَحَالِّ الرحمة. وقال أبو عبيدة: وبناء فعلان ليس كبناء فعليل، فإن بناء فعلان لا يقع إلا على مبالغة الفعل، نحو: رجل غضبان للممتلئ غضباً، وفعليل يكون بمعنى: الفاعل والمفعول، قال:

فأما إذا عَضَّتْ بك الحرب عَضَّةً      فإنك معطوف عليك رحيم

وقال السيوطي في «نواهد الأبيكار» ١ / ١٥٠: قال الراغب الأصفهاني: لأن فعيلاً لمن كثر منه الفعل، وفعلان لمن كثر منه وتكرر،..... وقرره الجويني بأن فعلان من تكرر منه الفعل وكثر، وفعليل من ثبت منه الفعل ودام. وقال الشيخ سعد الدين: هذا ما ذكر في كتب اللغة أن: الرحمن أرق من الرحيم. وحاصله أن معنى الرحيم ذو الرحمة، ومعنى الرحمن كثير الرحمة جداً هـ.١.

وقال ابن القيم «بدائع الفوائد» ١ / ٢٨: الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم؛ فكان الأول للوصف، والثاني للفعل، فالأول دال أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت فهم هذا فتأمل =





= قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ الأحزاب: ٤٢، ﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ التوبة: ١١٧، ولم يجيء قط رحمن بهم فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة، ورحيم هو الراحم برحمته، وهذه نكتة لا تكاد تجدها في كتاب، وإن تنفست عندها مرآة قلبك لم تنجل لك صورتها هـ.ا.

وخلاصة ذلك يرجع إلى اعتبار التكرار، والدوام، والوقوع، والتعلق. وهذا التفصيل - من كلام السمين، والسيوطي، وابن القيم - يحل القضية، ويجعلها شبيهةً بمسألة: أول من أسلم...!!

على أن: هناك قولاً ثالثاً في المسألة، نُسب إلى قطرب، وهو: المساواة بين الاسمين «الرحمن» و«الرحيم» في المبالغة، ففي «نواهد الأبرار» ١/١٤٨: وذهب قطرب إلى أنها سواء في المبالغة. وفي البرهان ٢/٥٠٣: وكذلك قال ابن فورك.

وفي «التحرير والتنوير ١/١٦٩»: «وجعل (أي: قطرب) الجمع بينهما في الآية من قبيل التوكيد اللفظي، ومال إليه الزجاج.

وقد رد هذا القول الزركشي «البرهان» ٢/٥٠٣، بقوله: وقول قطرب إنها بمعنى واحد فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لتساويا في التقديم والتأخير، وهو ممتنع هـ.ا. وهذا الرد ليس بالقوي، فالتقديم والتأخير ليس محل البحث، بل ثانوي عنه، فلو تساويا - فرضاً - لكان من قبيل الترادف، أو التوكيد، ولا يمتنع، كما قيل:

وألفى قولها كذباً وميناً

.....

لكن الشأن كما قال ابن عاشور «التحرير والتنوير» ١/١٦٩ - في رد تعليل قطرب -: وهو وجه ضعيف؛ إذ التوكيد خلاف الأصل، والتأسيس خير من التأكيد، والمقام هنا بعيد عن مقتضى التوكيد هـ.ا.

وخلاصة القول في ذلك: أن أهل العلم اختلفوا في: «الرحمن» و«الرحيم» بالنسبة إلى كونها بمعنى واحد أو مختلفين:

- فذهب بعضهم إلى أنها بمعنى واحد كندمان ونديم، ثم اختلف هؤلاء على قولين، فمنهم من قال:

١- جمع بينهما تأكيداً، ومنهم من قال:

٢- لما تسمى مسيئمة - لعنه الله - بالرحمن قال الله لنفسه: الرحمن الرحيم. ومنهم من قال:

٣- لكل واحد فائدة غير فائدة الآخر، وجعل ذلك بالنسبة إلى تغاير متعلقها، وذلك لأن رحمته في الدنيا تعم المؤمن والكافر، وفي الآخرة تحصى المؤمنين فقط.

= - وذهب بعضهم إلى أنها مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضاً: فمنهم من قال:



إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى<sup>(١)</sup>، ومن ثمَّ قيل: إن «الرحيم» يتناول دقائق<sup>(٢)</sup> النعم ولطائفها.

كما أن «الرحمن» يتناول جلائل<sup>(٣)</sup> النعم وعظائمها؛ ولذلك جعل

١- الرحمن أبلغ، ولذلك لا يُطلق على غير الباري تعالى.

٢- ومنهم مَنْ عكَّس فجعلَ الرحيمَ أبلغ. انظر: الدر المصون ١/ ٣٢.

(١) في تفسير البيضاوي ص ١٣: و«الرحمن» أبلغ من «الرحيم»؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. قال السيوطي: قال صاحب «الإنصاف»: هو منقوض بحذر، فإنه أبلغ من حاذر. وأجاب صاحب «الانتصاف» بأن الأغلب ما ذكره المصنف، وبأن: حذراً لم تقع المبالغة فيه، لنقص الحروف، بل لإحاقه بالأمر الجبلية، كالتشبه والنهم والفطن، ولا نقض مع اختلاف العلة.

وقال الشيخ أكمل الدين: ذكر صاحب «المفتاح» في تعريفه ما معناه: إن الشرط في أن الزيادة في البناء لزيادة في المعنى - بعد الرجوع إلى أصل واحد في الاشتقاق - الاتحاد في النوع، فلا ينتقض بنحو حاذر وحذر، لأنهما نوعان، وكفكاف دليلاً نحو غرث وعرثان، وصد وصدیان، فإن ذلك راجع إلى أصل واحد، وهو اسم الفاعل، كالرحمن والرحيم، بخلاف حذر وحاذر، فإن أحدهما اسم فاعل، والآخر صفة مشبهة. باختصار من: نواهد الأبيكار ١/ ١٤٩.

(٢) جمع دقيقة، تأنيث دقيق، والدقيق قد يقع من صفة الأمر الصغير، فيكون ضده الجليل قال الشاعر:

فإن الدقيق يهيج الجليل وإن العزيز إذا شاء ذل

وقد دق يدق دقة بالكسر. والدقيق الأمر الغامض الخفي عن العيون. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١١٦/٦، وتاج العروس ٢٥ / ٢٩٧، مادة (دق).

والمراد أن اسم الرحيم يتناول لطائف النعم، وصغاره (ولا صغير من نعم الله)، والرحمن يتناول كبار النعم وعظيمها؛ والعرب تقابل بين الدقيق من الأشياء وجليلها، وقد قالوا: ماله دقيقة ولا جليلة. وفي الحديث عند مسلم ٢/ ٥٠، برقم: ١١١٢: [اللهم اغفر لي ذنبي كله، دقه وجله، وأوله وآخره، وعلانيته وسره]. والله أعلم.

(٣) جلائل: جمع جليلة تأنيث الجليل وهو: العظيم، أي: عظائم النعم، وكبارها. انظر: الصحاح ٤/ ١٦٥٩، مادة (جلل).

كالرديف<sup>(١)</sup>، والتتمة له<sup>(٢)</sup>.

\* والمختار أنه عربي خلافاً لثعلب<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup>، وتسمية مسيلمة - وإن كانت تقوِّلاً - تدل في الجملة على أنه عربي.

(١) فعيل بمعنى فاعل من: رَدِفْتُ الرجل إذا ركبت خلفه، وأردفته أركبته خلفي. وردف: يدل على اتباع الشيء؛ فالترادف: التتابع. والمعنى: جعل الرحيم تابِعاً بعد الرحمن، ومتمماً له. انظر: تهذيب اللغة ١٤ / ٦٩، ومقاييس اللغة ٢ / ٤١٨، مادة (ردف).

(٢) منقول من كلام الزمخشري، إلا أن الزمخشري أورد كلامه هذا جواباً: استشكال الترتيبي في لفظتي: (الرحمن، والرحيم)، فقال: فإن قلت: فلم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه، والقياس الترتيبي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم: فلان عالم نحري، وشجاع باسل، وجواد فياض؟ قلت: لما قال «الرَّحْمَنُ» فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها، أردفه «الرحيم» كالتتمة، والرديف؛ ليتناول ما دق منها ولطف. الكشف ١ / ٥١.

قال السيوطي في «نواهد الأبحار ١ / ١٥٠»: قال الشيخ علم الدين العراقي: لأنك إذا ذكرت الأعلى أولاً، ثم الأدنى لم يتجدد بذكر الأدنى فائدة، بخلاف عكسه. قال ابن المنير: وهذا في الإثبات، وأما في النفي فعلى العكس يقدم الأعلى، وعلته واحدة، إذ يلزم من نفي الأدنى نفي الأعلى؛ لأن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص هـ.١.

وقد مرّت المسألة قريباً بتفصيلها، إلا أن هناك قولاً للإمام البيضاوي «أنوار التنزيل ص ١٣» يقول فيه: وإنما قدم - أي الرحمن -، والقياس يقتضي الترتيبي من الأدنى إلى الأعلى؛ لتقدم رحمة الدنيا، ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يُوصف به غيره هـ.١.

وهذا - وإن كان جيداً - إلا أنه لا يستقيم إلا برواية أثر: [يا رحمن الدنيا، ورحيم الآخرة]، وقد تقدم أنه لا يصح. فيبقى للبيضاوي الشق الأخير من الجواب.

(٣) النحوي الكبير: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني النحوي المشهور: بثعلب، العلامة، المحدث، إمام الكوفيين في النحو واللغة؛ من آثاره: «الفصيح»، وكتاب «القراءات»، وكتاب «معاني القرآن»؛ ت: ٢٩١ هـ. انظر: الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى ١ / ٥٠٩، لابن ماكولا. والمؤتلف والمختلف ١٤ / ٥٣، لأبي الحسن الدارقطني. وسير أعلام النبلاء ١٤ / ٥.

(٤) ذكره عنه أبو بكر الأنباري في «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١ / ٥٦. والسمين الحلبي في: «الدر المصون ١ / ٣٤»، مضيفاً إليه المبرد.

(٥) سورة الزخرف آية رقم: ٣.

واستدل ثعلب على أنه غير عربي بأن هذا الاسم لو كان مشتقاً من الرحمة لما أنكرته العرب حين سمعته؛ لأنهم لا ينكرون رحمة ربهم، لكن الله - تعالى - قد حكى عنهم الإنكار، والنفور عنه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ؟﴾ (١) (٢).

(١) جزء آية من: سورة الفرقان، رقم: ٣.

(٢) اختلف العلماء في اسم «الرحمن»، هل هو عربي، أم لا، على قولين:

- القول الأول: ذهب المبرد، وثعلب - رحمهما الله - إلى أن اسم «الرحمن» ليس بعربي، وأنه اسم عبراني مُعَرَّب، كـ«الفسطاط» رومي معرب، و«الإستبرق» فارسي معرب؛ وأصله بالخاء المعجمة «الرخمان»: فأبدلت خاؤه حاءً مهملة عند أكثر العرب، كشأن التغيير في التعريب. وأدلتها كالتالي:

١- لأن قريشاً وهم فَطَنَةُ العرب وفصحاؤهم، لم يعرفوه حتى ذكر لهم، وقالوا ما حكاه الله تعالى عنهم: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ اسْتَجِدُّ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ الفرقان: ٦٠، واستشهد ثعلب بقول جرير:

أو تتركون إلى القسّين هجرتكم  
ومسحكم صلبهم رحمن قرباناً

قال: ولذلك جمع بين الرحمن والرحيم، ليزول الالتباس، فعلى هذا يكون الأصل فيه تقديم الرحيم على الرحمن لعربيته، لكن قدّم الرحمن لمبالغته. والجواب على ذلك - كما أفاده الفخر الرازي - أن ورود شبه هذا الاسم في العبرانية لا يدل على كونه ليس عربياً؛ إذ بين العربية والعبرانية متشابهات كثيرة في الألفاظ. وقال ابن عاشور: ولم يأت المبرد بحجة على ما زعمه، ولم لا يكون الرحمن عربياً كما كان عبرانياً، فإن العربية والعبرانية أختان، وربما كانت العربية الأصلية أقدم من العبرانية. اهـ.

وقد رد هذا القول ودليله، واشتد في نكيره: الإمام الطبري، قائلاً: وقد زعم بعض أهل العباء أن العرب كانت لا تعرف «الرحمن»، ولم يكن ذلك في لغتها؛ ولذلك قال المشركون للنبي - صلى الله عليه وسلم - : ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ اسْتَجِدُّ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ سورة الفرقان: ٦٠، إنكاراً منهم لهذا الاسم، كأنه كان محالاً عنده أن ينكر أهل الشرك ما كانوا عالمين بصحته، أو لا، وكأنه لم يتل من كتاب الله قول الله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ - يعني محمداً - ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ سورة البقرة: ١٤٦، وهم مع ذلك به مكذبون، ولنبوته جاحدون! فيعلم بذلك أنهم قد كانوا يدافعون حقيقة ما قد ثبت عندهم صحته، واستحکمت لديهم معرفته. وقد أنشد لبعض الجاهلية الجهلاء: =



= ألا ضربت تلك الفتاة هجينها

وقال سلامة بن جندل السعدي:

عجلتم علينا عجلتينا عليكم

ألا قضب الرحمن ربي يمينها

وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق

ومراد ابن جرير - كما في «تفسير القرآن العظيم ١/ ١٢٧» - أن إنكارهم هذا إنما هو جحود وعناد وتعنت في كفرهم. وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» ١/ ٦٤: وقال قوم إن العرب كانت لا تعرف لفظة «الرحمن» ولا كانت في لغتها، واستدلوا على ذلك بقول العرب: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ الفرقان: ٦٠، وهذا القول ضعيف، وإنما وقفت العرب على تعيين الإله الذي أمروا بالسجود له، لا على نفس اللفظة.

ومن أهل العلم من وجه إنكارهم إلى توهم التعدد، كما قال الألويسي «روح المعاني ١/ ٦٤»: حتى توهم أنه ليس بعربي؛ لنفور العرب منه فإنهم لما قيل لهم: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ النحل: ٣٦، لم يقولوا: وما الله؟ ولما قيل لهم: ﴿أَسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ الفرقان: ٦٠، ولعل سبب ذلك توهمهم التعدد، وأنهم خافوا أن يكون المعبود الذي يدلهم عليهم من جنسهم؛ فأنكروه لذلك، لا؛ لأنه ليس بعربي.

ومن أهل العلم من حمل ذلك على جهلهم بالرحمن بالنسبة لله تعالى، لا إنكار الاسم أصلاً، وأن العرب لا تعرفه، قال العز بن عبد السلام: لم تكن العرب تعرف هذا الاسم لله تعالى، فلما دعوا إلى السجود له بهذا الاسم سألوا عنه مسألة الجاهل، أو لأن مسيلمة يُسمى بالرحمن، فلما سمعوه في القرآن ظنوه مسيلمة فأنكروا السجود له، أو ورد في قوم لا يعرفون الصانع، ولا يقرون فلما دعوا إلى السجود ازدادوا نفوراً على نفورهم وإلا فالعرب كانت تعرف الرحمن قبل ذلك أ.هـ.

وحاصل الأجوبة المتقدمة راجع إلى: الاشتراك بين اللغتين: العربية، والعبرية في لفظة «الرحمن»، أو أن إنكار العرب كان جحوداً، وذلك لوروده على لسان شعرائهم، أو وعدم تعيين الإله، أو لتوهمهم التعدد في الآلهة، أو لأن العرب لا تعرفه اسماً لله، أو لتسمي مسيلمة به. وكل واحد من هذا الأجوبة مقنع عدا الأخير، فإن مسيلمة لم يظهر إلا في أواخر الإسلام، وسورة الفرقان مكية.

٢- الدليل الثاني لثعلب في عدم عربية «الرحمن» أنه: لو كان مشتقاً من الرحمة لم تنكره العرب حين سمعوه، إذ كانوا لا ينكرون رحمة ربهم، ولما كتب علي - رضي الله عنه - في صلح الحديبية بأمر النبي - صلى الله عليه وسلم -: «بسم الله الرحمن الرحيم»، قال سهيل بن عمرو: أما «بسم الله الرحمن الرحيم»، فما ندري ما «بسم الله الرحمن الرحيم»؟! ولكن اكتب ما نعرف: باسمك اللهم،... الحديث. انظر: الأسماء والصفات ١/ ١٣٦، للبيهقي، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٤.

وأجيب عنه: بأن العرب إنما أنكروه حين سمعوه؛ لأجل أنهم لما سمعوا قوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾<sup>(١)</sup> توهموا أن الله غير الرحمن

= وقد وجه ذلك ابن العربي أنهم: إنما جهلوا الصفة دون الموصوف، واستدل على ذلك بقولهم: وما الرحمن؟ ولم يقولوا: ومن الرحمن؟، وتعقبه ابن الحصار بقوله: وكأنه -رحمه الله- لم يقرأ الآية الأخرى: { وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ } الرعد: ٣٠.

قال ابن الحصار-أيضاً-: ومما يدل على الاشتقاق ما خرجه الترمذي، وصححه عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: [قال الله عز وجل، أنا الرحمن خلقت الرحم، وشققت لها اسماً من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته]. وهذا نص من الاشتقاق، فلا معنى للمخالفة والشقاق، وإنكار العرب له لجهلهم بالله وبما وجب له. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٤.

- والقول الثاني: قول جمهور العلماء، قال القرطبي -رحمه الله-: وذهب الجمهور من الناس إلى أن «الرحمن» مشتق من الرحمة مبني على المبالغة ا.هـ. وقال الحافظ ابن حجر: ومن الشاذ ما روي عن المبرد، وثعلب أن: الرحمن عبراني، والرحيم عربي، وقد ضعفه بن الأباري، والزجاج، وغيرهما ا.هـ. وقد استدل الجمهور على ذلك:

١- بوروده في كلام العرب، وأنه اسم عربي كالرحيم؛ لامتزاج حروفهما.  
٢- ووروده في القرآن، والسنة كالحديث الذي أخرجه الترمذي ٤/ ٣١٥، برقم: ١٩٠٧، عن عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: قال الله: [أنا الله، وأنا الرحمن، خلقت الرحم، وشقت لها من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها بتته].

٣- وفي أثر ابن عباس عند الطبري ١/ ١٢٩: قال: الرحمن، الفعلان من الرحمة، وهو من كلام العرب.

إضافة إلى ما تقدم في إجابات أهل العلم على أدلة ثعلب. وقول الجمهور -بأدلته- ظاهر قاهر. انظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١/ ١-١٢٩١٣١، لابن جرير. والنكت والعيون ١/ ٥٢، لأبي الحسن الماوردي. واختصار النكت للماوردي ١/ ٤٢٩، لعز الدين عبد السلام. وزاد المسير في علم التفسير ١/ ٩، لعبد الرحمن الجوزي. وشرح أسماء الله الحسنی ص ١١٤، للفخر الرازي. والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٤. وفتح الباري شرح صحيح البخاري ٨/ ١٥٥، لابن حجر. والدر المصون ١/ ٣٤. والتحرير والتنوير ١/ ١٦٧-١٧٠.

(١) سورة الإسراء آية رقم: ١١٠.

على ما يشهد به سبب نزول<sup>(١)</sup> هذه الآية أي شهادة؛ فأنكروا الرحمن لهذا التوهم والخيال. لا لأجل أنهم ما عرفت<sup>(٢)</sup> هذه اللفظة. وحاصل هذا الجواب: منع الملازمة في الشرطية المذكورة<sup>(٣)</sup>.

(١) لعل الإمام الكافي - رحمه الله - أراد بذلك:

١- قول ابن عباس - رضي الله عنهما -: تهجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات ليلة بمكة، فجعل يقول في سجوده: يا رحمن يا رحيم، فقال المشركون: كان محمد يدعو إلهاً واحداً، فهو الآن يدعو إلهين اثنين: الله والرحمن، ما نعرف الرحمن إلا رحمن اليامة، يعنون مسيلمة الكذاب، فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾. عزاه السيوطي لابن مردويه، ولم يذكر سبباً سواه لنزول الآية. وهذا أقرب لسياق الكافي، وهناك آثار أخرى رويت في معناه، وهي:

٢- عن ميمون بن مهران قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يكتب في أول ما يوحى إليه: «باسمك اللهم» حتى نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فكتب «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال مشركو العرب: هذا الرحيم نعرفه، فما الرحمن؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾.

٣- وعن الضحاك قال: قال أهل التفسير: قيل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إنك لتُقل ذكر الرحمن، وقد أكثر الله في التوراة هذا الاسم، فأنزل الله تعالى هذه الآية.

٤- وعن الشعبي قال: كان أهل الجاهلية يكتبون: «باسمك اللهم» فكتب النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولم يسم الله، فلما نزلت: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ كتب «بسم الله الرحمن الرحيم» فكتبها النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذه الآثار ذكرها بعض المفسرين من غير زمام، ولا خطام. انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢٨٧٣ / ٩، لابن أبي حاتم الرازي. وأسباب النزول ٢٠٠ / ١، لأبي الحسن الواحدي. والكشف والبيان ١٤١ / ٦. وزاد المسير ٩٩ / ٥. ولباب النقول في أسباب النزول ص ١٢٨، لجلال الدين السيوطي.

(٢) لو قال: ما عرفوا... لكان أوفق للسياق؛ وعذره - رحمه الله - أن خاطره ما زال مستحضراً لفظة: «أنكرته العرب...»، فقال: ما عرفته. والله أعلم.

(٣) عنى - رحمه الله - بأنه لا تلازم بين إنكارهم الرحمن في البسملة، أو في الدعاء وبين إنكارهم لذات اللفظة «الرحمن»، وكونها ليست عربية.

ونظير هذه الآية الكريمة في عدم الارتباط بين طرفي الشرطية قوله تعالى: ﴿قُلِ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ آل عمران: ١٥٤. وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ...﴾ الآية، الكهف: ١٠٩، قال =



\* الرحمة لغة<sup>(١)</sup>: هو العطف والحنو، هذا في حق المخلوق حقيقة<sup>(٢)</sup>.

وأما الرحمة في حق الله تعالى فهي مجاز<sup>(٣)</sup>؛ فقيل:

= العلامة الأمين الشنقيطي: ومثال الشرطية المتصلة للزومية قولك: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، لظهور التلازم بين الطرفين، ويكفي في ذلك حصول مطلق اللازمة دون التلازم من الطرفين، كقولك: كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً، إذ لا يصدق عكسه. فلو قلت: كلما كان الشيء حيواناً كان إنساناً لم يصدق، لأن الزوم في أحد الطرفين لا يقتضي الملازمة في كليهما، ومطلق الزوم تكون به الشرطية لزومية، أما إذا عدم الزوم من أصله بين طرفيها فهي اتفاقية. ومثالها: كلمة كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً. انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣/ ٣١٦، لمحمد الأمين الشنقيطي.

(١) الرَّحْمَةُ بِالْفَتْحِ: الرَّقَّةُ، وَالْمَغْفِرَةُ، وَالتَّعَطْفُ. قَالَ الرَّاعِبُ: الرَّحْمَةُ: رِقَّةٌ تَقْتَضِي الإِحْسَانَ إِلَى المَرْحُومِ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي الرِّقَّةِ المَجْرَدَةِ، وَتَارَةً فِي الإِحْسَانِ المَجْرَدِ عَنِ الرِّقَّةِ، نَحْوُ: رَحِمَ اللهُ فُلَانًا. انظر: الصحاح ٥/ ١٩٢٩، والقاموس ص ١٤٣٦، وتاج العروس ٣٢/ ٢٢٥، والمفردات في غريب القرآن ص ١٩١، للحسين بن محمد الأصبهاني.

(٢) هذه المقطوعة مستتلة من كلام الزمخشري في «الكشاف» ١/ ٥١.

(٣) قالوا ذلك فراراً من تشبيه صفات الله بصفات خلقه، وتنزيهاً له - سبحانه - عن مشابهة الخلق، وقد استدل القرطبي - كما في: فتح الباري ١٠/ ٤٣٢ - بحديث أبي هريرة عند البخاري ٥/ ٢٢٣٦، برقم: ٥٦٥٤، قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: [جعل الله الرحمة في مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءاً، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً...]. قال القرطبي: هذا نص في أن: الرحمة يراد بها متعلق الإرادة، لا نفس الإرادة، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم أ.هـ.

هذا، وقد اختلفت الطوائف الإسلامية في هذا الباب (باب صفات الله)، وتشعبت آراؤها كثيراً؛ فمنهم:

١ - من يثبتها مطلقاً كما جاءت بها نصوص الوحيين، لكن من غير تشبيه للخالق بصفات مخلوقاته، ولا تأويل لها يخرجها عن حقيقتها، مع تفويض كيفياتها لباريها، وكثيراً ما يعبرون عن ذلك: [بأمرها كما جاءت بلا كيف...]. وهذا مذهب جماهير السلف من الصحابة فمن بعدهم، من أتباع المذاهب الإسلامية، مستدلين بوجوب الأخذ بظواهر النصوص الشرعية، وترك مرادها لمن تكلم بها، على حد قول الشافعي - رحمه الله - كما في «ذم التأويل ص ١١»: «آمنت بما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله».





= وفي «ذم التأويل ص ١١» -أيضاً-: ومذهب السلف رحمة الله عليهم: الإيمان بصفات الله تعالى، وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين بل أمرها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها.

قال الترمذي في «جامعه» -عند حديث: «إن الله يقبل الصدقة، ويأخذها يمينه،...»:- هذا حديث حسن صحيح، وقد روي عن عائشة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو هذا، وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه: هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا ويؤمن بها، ولا يتوهم ولا يقال كيف؟. هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

قال نعيم بن حماد -كما في «أصول اعتقاد أهل السنة»:- من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر؛ فليس ما وصف الله به نفسه، ورسوله تشبيه. ونقل الوليد بن مسلم: عن الأوزاعي، وسفيان، الثوري، ومالك بن أنس، في أحاديث الصفات، فقالوا: أمرها كما جاءت بلا كيف.

وعند البيهقي في «الأسماء والصفات» عن الوليد بن مسلم، قال: سئل الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه، فقالوا: أمرها كما جاءت بلا كيفية. وقد نقل البيهقي عن: أبي سليمان الخطابي قال: هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها، وإجراءها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها.

قال أبو القاسم الأصبهاني: فما صح من أحاديث الصفات عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، اجتمع الأئمة على أن تفسيرها قراءتها، قالوا: أمرها كما جاءت، وما ذكر الله في القرآن... كل ذلك بلا كيف ولا تأويل تؤمن بها إيمان أهل السلامة، والتسليم لأهل السنة.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وأخرج بن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحججة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحججة فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا الرؤية والفكر. هـ. وفي: «الأسماء والصفات» عن سفيان بن عيينة قال: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته، والسكوت =



= عنه. وفي «شرح أصول الاعتقاد» عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير. وقال ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئاً منها.

قال ابن حجر: والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل.... إلى أن قال: وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار، كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بها اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة. انظر:

ذم التأويل ص ١١، لابن قدامة المقدسي. والجامع الصحيح «سنن الترمذي» ٣/ ٥٠. وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٥٢٨-٥٣٢، لهبة الله اللالكائي. والأسماء والصفات ٢/ ٣٠٧، لأبي بكر البيهقي. والحجة في بيان المحجة ١/ ٢٥٩، لأبي القاسم الأصبهاني. وفتح الباري ١٣/ ٤٠٧.

وصفة الرحمة: بالنسبة لله تعالى جارية مجرى سائر الصفات، قال محمد بن الوزير «إيثار الحق على الخلق ص ١٢٣، ١٢٧»: وقد أجمع المسلمون على حسن إطلاق الرحمة على الله من غير قرينة تشعر بالتأويل، ولا توقف على عبارة التنزيل، ولو كان ظاهرها القبح والذم والانتقاص لله عز وجل لم يحسن ذلك من العباد.

وقال ابن عابدين حاشية «رد المحتار» ٧/ ١: وهل وصفه تعالى بالرحمة حقيقة أو مجازاً عن الإنعام أو عن إرادته؛ لأنها من الأعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى فيراد غايتها؟ المشهور الثاني. والتحقيق الأول؛ لأن الرحمة التي هي من الأعراض هي القائمة بنا، ولا يلزم كونها في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازاً كالعلم والقدرة والإرادة، وغيرها من الصفات معانيها القائمة بنا من الأعراض، ولم يقل أحد إنها في حقه تعالى مجازاً. هـ. وبالمقابل فقد أولت هذه الصفة المباركة «الرحمة» كما قال البيهقي في «الأسماء والصفات ٢/ ٤٥٦»: وفي ذلك دلالة لقول من قال من أصحابنا: إن الرحمة من صفات الفعل، وهي من صفات العمل إذا ردت إلى النعمة التي أنعم الله تعالى بها على عباده وأعدّها لهم، فأما إذا ردت إلى إرادة الإنعام فهي من صفات الذات، وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-، قال: إرادة الباري إذا تعلق بالإنعام فهي رحمة. هـ. وقد أشار إلى نحو ذلك إمام الحرمين الجويني -رحمه الله- في «العقيدة النظامية»، إلا أنه ذكر أن مذهب أئمة السلف، تفويض المعاني، قال رحمه الله:



= اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر؛ فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في أي الكتاب، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردّها، وتفويض معانيها إلى الرب.

ثم قال: والذي نرتضيه رأياً، وندين الله به عقيدة: اتباع سلف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك إجماع الأمة، وهو حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة.... إلى أن قال: فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً؛ لأوشك أن يكون اهتمامهم (الصحابة رضي الله عنهم) بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة؛ وإذا انصرم عصرهم، وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل: كان ذلك هو الوجه المتبع ا.هـ.

ومثل ذلك قال الإمام النووي: وقال آخرون: لا تتأول بل يمسك عن الكلام في معناها، ويوكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى، وانتفاء صفات الحادث عنه.... إلى قوله: وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم، وهي أسلم.

والإمامان ظاهر كلامهما أن مذهب جمهور السلف: الإيمان المجرد، وتفويض المعاني لله تعالى؛ وقد تقرر من مذهب السلف أنهم إنما يفوضون الكيفية والمراد منها، مع إيمانهم بصحة معانيها، وأنها على ظاهرها، لا تشبه صفات المخلوقين.

قال الشهرستاني: فأما أحمد بن حنبل، وداود بن علي الأصفهاني، وجماعة من أئمة السلف فَجَرَّوْا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل: مالك بن أنس، ومقاتل بن سليمان، وسلكوا طريق السلامة، فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله - عز وجل - لا يشبه شيئاً من المخلوقات. وقال ابن تيمية: القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، وبما وصفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث، قال الإمام أحمد - رضي الله عنه -: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله - صلى الله عليه وسلم - لا يتجاوز القرآن والحديث. ومذهب السلف: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في بيان العلم، وأفصح الخلق في البيان، والتعريف والدلالة والإرشاد. وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسائه وصفاته، ولا في أفعاله ا.هـ.

وبتلك النقول يظهر بجلاء أن ما ذهب إليه الإمام الكافيجي - رحمه الله - لم يكن بمذهب أوائل الأمة، ومتقدميها من إمرار الصفات، والإيمان بها بلا كيف ولا تأويل؛ وإنما هو =



= مذهب المتأخرين من أئمة الأشاعرة، لا سيما وهو تأويل غير متفق عليه، قصارى ما يبلغ التأويل الذي يخالف ظاهر الحقيقة لقريظة إنها هي ظنية...!! انظر: العقيدة النظامية ص ٣٣، ٣٢، لعبد الملك الجويني. والمجموع شرح المذهب ١/ ٢٥، لأبي زكريا النووي. والملل والنحل ١/ ١٠٣، للشهرستاني. ومجموع الفتاوى ٥/ ٢٦. ٢- وأما القول لثاني في شأن الصفات فهو قول: الأئمة الأشاعرة، والماتريدية، وهم يثبتون سبع صفات ويؤولون الباقي، ويردون معانيها إلى السبع الثابتة عندهم، وهي: الحياة، والإرادة، والعلم، والقدرة، والسمع والبصر، والكلام. فيؤولون «الرحمة» -مثلاً- إلى إرادة الإنعام، قال الحافظ ابن حجر: والرحمة لغة: الرقة والانعطاف، وعلى هذا فوصفه به تعالى مجاز عن إنعامه على عباده، وهي صفة فعل لا صفة ذات.

وقال البيهقي: وفي ذلك (حديث: خلق الله مائة رحمة) دلالة لقول من قال من أصحابنا: إن الرحمة من صفات الفعل، وهي من صفات العمل إذا ردت إلى النعمة التي أنعم الله تعالى بها على عباده وأعد لها لهم، فأما إذا ردت إلى إرادة الإنعام فهي من صفات الذات. وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري رحمه الله، قال: إرادة الباري إذا تعلق بالإنعام فهي رحمة: وذلك لأنه قد يرحم في الشاهد من لا ينعم.

وقد ناقش هذا المذهب الألويسي -رحمه الله- بقوله: كون الرحمة في اللغة رقة القلب، إنها هو فينا، وذا لا يستلزم ارتكاب التجوز عند إثباتها لله تعالى؛ لأنها حينئذ صفة لا تفتق بكمال ذاته كسائر صفاته، ومعاذ الله تعالى أن تقاس بصفات المخلوقين، وأين التراب من رب الأرباب، ولو أوجب كون الرحمة فينا رقة القلب ارتكاب المجاز في الرحمة الثابتة له تعالى؛ لاستحالة اتصافه بما تتصف به فليوجب كون الحياة والعلم والإرادة والقدرة والكلام والسمع والبصر ما نعلمه منها فينا ارتكاب المجاز أيضاً فيها إذا أثبت لله تعالى، وما سمعنا أحداً قال بذلك، وما ندري ما الفرق بين هذه وتلك ..... إلى أن قال: فالقول بالمجاز في بعض، والحقيقة في آخر لا أراه في الحقيقة إلا تحكماً بحثاً بل قد نطق الإمام السكوتي في كتابه «التمييز لما للزمخشري من الاعتزال في تفسير كتاب الله العزيز» بأن جعل الرحمة مجازاً نزغة اعتزالية قد حفظ الله -تعالى- منها سلف المسلمين، وأئمة الدين، فإنهم أقرؤا ما ورد على ما ورد، وأثبتوا الله -تعالى- ما أثبت له نبيه -صلى الله تعالى عليه وسلم- من غير تصرف فيه بكنائية، أو مجاز، وقالوا: لسنا أغير على الله من رسوله لكنهم نزهوا مولا هم عن مشابهة المحدثات، ثم فوضوا إليه سبحانه تعيين ما أراده هو أو نبيه ا.هـ.

= وأبان ذلك الأصهباني بقوله: ليس الأمر كما يتوهمون؛ لأن الشئيين لا يشتبهان لاشتباه =



= أسائها في اللفظ، وإنما يشتبهان بأنفسهما، أو بمعان مشتبهة فيهما، ولو كان الأمر كما قالوا وتوهموا؛ لاشتبهت الأشياء كلها؛ لأنه يقع على كل واحد منهم اسم شيء. انظر: متن السنوسية، كتاب المواقف ٣/٦٦، ١٤٧، للإيجي. والأسماء والصفات ٢/٤٥٦، لليهقي. وفتح الباري ٨/١٥٥. وروح المعاني ١/٦٠. والحجة في بيان المحجة ٢/٤٨٣، للأصبهاني.

٣- وأما القول الثالث: نفاة الصفات وهم المعتزلة، والجهمية، قال البغدادي: نفيها -كلها- عن الله -عز وجل- صفاته الأزلية، وقولها بأنه ليس لله عز وجل علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا صفة أزلية.

قال ابن عبد البر- كما في العلو للذهبي-: وأما الجهمية، والمعتزلة، والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل منها شيئاً على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود. قال الذهبي: صدق والله، فإن من تأول سائر الصفات، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام أداه ذلك السلب إلى تعطيل الرب ا.هـ.

ويمكن تفصيل أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال كما في: «فتح الباري» ١٣/٤٠٧:

١- قولان لمن يجريها على ظاهرها أحدهما: من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين، وهم المشبهة؛ ويتفرع من قولهم عدة آراء.

٢- والثاني: من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين؛ لأن ذات الله لا تشبه الذوات، فصفاته لا تشبه الصفات، فإن صفات كل موصوف تناسب ذاته، وتلائم حقيقته.

٣- وقولان لمن يثبت كونها صفة، ولكن لا يجريها على ظاهرها أحدهما: يقول لا نؤول شيئاً منها، بل نقول: الله أعلم بمراده.

٤- والآخر: يؤول، فيقول -مثلاً- معنى «الاستواء»: الاستيلاء، و«اليد»: القدرة ونحو ذلك.

٥- وقولان لمن لا يجزم بأنها صفة، أحدهما: يقول: يجوز أن تكون صفة، وظاهرها غير مراد، ويجوز أن لا تكون صفة.

٦- والآخر: يقول لا يخاض في شيء من هذا بل يجب الإيمان به؛ لأنه من المتشابه الذي لا يدرك معناه ا.هـ.

وبعد هذا السرد لأقوال الطوائف في شأن صفات الله بما في ذلك صفة «الرحمة» محل البحث، فإن المرجح -وبالنظر في الأدلة- هو: قول جمهور سلف الأمة، ومن تبعهم؛ لقوة أدلتهم، ولأن الأصل الحقيقة، والتأويل ظن، ولأنه لا تناقض بين إثباتها وتنزيه الله عن المشابهة، ثم إنه الأسلم، وما كان الله ليخاطب الناس بما لا يفهمونه؛ فدل على أن ظواهرها مراد، وأما حقيقتها، وكيفيتها فما لم يُذكر في النصوص، وهو مما استأثر =



- ١- هو إرادة إيصال الثواب، ودفع الشر؛ فعلى هذا كان البارئ -تعالى- رحماناً في الأزل؛ لأن إرادته أزلية ومعنى ذلك: أنه -تعالى- أراد في الأزل أن ينعم على عباده المؤمنين فيما يزال؛ فتكون الرحمة حينئذ من صفات الإرادة.
- ٢- وقيل: هي من صفات الفعل؛ فيكون معناها: إيصال الخير، ودفع الشر<sup>(١)</sup>.

\* ثم إن حظ العبد من هذا الاسم هو: أن يسعى غاية السعي في إيصال النفع سواء كان إلى نفسه، أو إلى غيره<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا قيل: إن كمال العبودية لله تعالى بالنسبة إلى الخلق هو الإحسان إليهم<sup>(٣)</sup> لأجل الحق؛ وهذه المرتبة أعظم

= الله بعلمه. انظر: الفرق بين الفرق ص ٩٣، لعبد القاهر البغدادي. والملل والنحل ٨٦، ٤٣/١. والعلو للعلي الغفار ص ٢٥٠، للذهبي. والمنهاج شرح صحيح مسلم ١٩/١٣، لأبي زكريا النووي.

(١) هذا مذهب لكثير من الأشاعرة، قال البيهقي في «الأسماء والصفات» ٤٥٦/٢: وفي ذلك [حديث: خلق الله مائة رحمة] دلالة لقول من قال من أصحابنا: إن الرحمة من صفات الفعل، وهي من صفات العمل إذا رُدت إلى النعمة التي أنعم الله تعالى بها على عباده وأعد لها لهم، فأما إذا ردت إلى إرادة الإنعام فهي من صفات الذات. وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري رحمه الله.

ومن تقريرات الفخر الرازي يرحمه الله في «مفاتيح الغيب» ١٤/١١٠: «اختلفوا في أن الرحمة عبارة عن إيصال الخير والنعمة، أو عن إرادة إيصال الخير والنعمة؛ فعلى التقدير الأول تكون الرحمة من صفات الأفعال، وعلى هذا التقدير الثاني تكون من صفات الذات.

(٢) قال الغزالي يرحمه الله «المقصد الأسنى» ص ٦٤: حظ العبد من اسم «الرحمن» أن يرحم عباد الله الغافلين، فيصرفهم عن طريق الغفلة إلى الله -عز وجل- بالوعظ والنصح، بطريق اللطف دون العنف، وأن ينظر إلى العصاة بعين الرحمة، لا بعين الإزراء، وأن يكون كل معصية تجري في العالم كمصيبة له في نفسه؛ فلا يألو جهداً في إزالتها بقدر وسعه، رحمة لذلك العاصي أن يتعرض لسخط الله، ويستحق البعد من جواره. هـ. وقد اختصر الإمام الكافيجي -رحمه الله- هذه المعاني بعبارة حوتها، وجملتها كلها.

(٣) قال الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» ٣١/٣٧: كمال العبودية ليس إلا صدق المعاملة مع =



المراتب، حيث وصف الله -تعالى- رسوله عليه الصلاة والسلام بالرحمة، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وقد مدح رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أصحابه؛ فبدأ بوصف أبي بكر -رضي الله عنه- بالرحمة؛ فقال: [أرحم أمتي بأمتي أبو بكر]<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه.

= الخالق، ومع الخلق، فكذا كمال الطغيان ليس إلا الجمع بين سوء المعاملة مع الخالق، ومع الخلق. ولإسماعيل حقي «روح البيان» ١٠/٢٤٩: كمال العبودية لا يكون إلا بالصدق مع الحق، وحسن الخلق مع الخلق ا.هـ.

وهذا جلي للغاية فما من أمر ولا نهي في الشريعة إلا وهو يدور حول عبودية الله، أو حسن المعاملة مع الخلق، بشتى أنواعهم، وأجناسهم. وإن اختزل الإسلام بجملة فبإحسان المعاملة مع الحق، والخلق.

(١) سورة الأنبياء آية رقم: ١٠٧. وكذلك وُصِفَ -بأبي هو وأمي وحياتي- صلى الله عليه وسلم، في آخر سورة التوبة بما لا يملك المرء عندها عينه، ولا يكتفم شعوره: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٢) رواه الترمذي ٥/٦٦٤، برقم: ٣٧٩٠-٣٧٩١، وابن ماجه ١/٣٠٧، برقم: ١٥٤، والنسائي في الكبرى ٥/٦٧-٧٨، وأحمد ٢٠/٢٥٢، برقم: ١٢٩٠٤، وابن حبان في غير ما موضع من صحيحه ١٦/٧٤، برقم: ٧١٣١، والحاكم في مستدركه ٣/٤٧٧، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» ٩/١٠٦، وفي كتابه «السنن الكبرى» ٦/٣٤٥-٣٤٦، وابن أبي شيبة ٦/٣٤٩، وعبد الرزاق ١١/٢٢٥، والطبراني في «المعجم الصغير» ١/٣٣٥، والطيالسي ص ٢٨١، برقم: ٢٠٩٦. قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الخبير» ٣/١٨١: صححه الترمذي، والحاكم، وابن حبان، وفي رواية للحاكم: «أفرض أمتي زيد»، وصححها أيضاً، وقد أُعِلَّ بالإرسال؛ وسَمِعَ أَبِي قَلَابَةَ مِنْ أَنَسٍ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ هَذَا، وَقَدْ ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى أَبِي قَلَابَةَ فِي الْعِلَلِ، وَرَجَّحَ هُوَ وَغَيْرُهُ كَالْبَيْهَقِيِّ، وَالْخَطِيبِ فِي الْمُدْرَجِ أَنَّ الْمَوْصُولَ مِنْهُ ذَكَرَ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَالْبَاقِي مَرْسَلٌ، وَرَجَّحَ ابْنُ الْمَوَاقِ وَغَيْرُهُ: رِوَايَةَ الْمَوْصُولِ، وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ أَنَسٍ أَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ الْعَطَّارِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْهُ، وَفِيهِ سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ مَرْسَلًا، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ هَذَا أَصَحُّ. وَمَنْ صَحَّحَهُ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ: الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» ٣/٢٢٣، وَشُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى مَسْنَدِ أَحْمَدَ»، رَقْمٌ: ١٢٩٠٤.



وقال عليه الصلاة والسلام: [الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء]<sup>(١)</sup>. كما قال: [من لا يرحم لا يُرحم]<sup>(٢)</sup>.  
وأنشد البعض<sup>(٣)</sup> مثل هذا المعنى:

(١) هذا الحديث معروف عند أهل الصنعة بالحديث «المسلسل بالأولية»، رواه أبو داود في «سننه» ٤/٤٤٠، برقم: ٤٩٤٣، والترمذي في «جامعه» ٤/٣٢٠، برقم: ١٩٢٤، وصححه، وأحمد ١١/٣٣، برقم: ٦٤٩٤، والحاكم ٤/١٧٥، وصححه، ووافقه الذهبي، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٥/٢١٤، والطبراني في «الأوسط» ٩/٢٣، والحميدي ٢/٢٦٩، والبيهقي في «الكبرى» ٩/٧١، وفي «الشعب» ١٣/٤٠١. والحديث صححه الحافظ العراقي في «الأربعون العشارية» ص ١٢٥، والألباني في «السلسلة الصحيحة» ٢/٦٣٠.

(٢) رواه البخاري في «الصحيح» في مواضع منه، منها: ٥/٢٢٣٥، برقم: ٥٦٥١، ومسلم ٧/٧٧، برقم: ٦١٧٠، وله من حديث جرير بن عبد الله ٦١٧٢: [من لا يرحم الناس لا يرحمه الله].

ورواه أحمد في المسند ١٢/١٧، برقم: ٧١٢١، ورواه أبو داود ٤/٥٢٤، برقم: ٥٢٢٠، والترمذي في عدة مواضع من جامعه ٤/٣١٨، برقم: ١٩١١، ورواه أبو يعلى الموصلي ١٠/٢٩٦، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» ١٣/١٣٩، وفي عدة مواضع من السنن الكبرى ٧/١٦٢، وفي «شعب الإيمان» ٧/٢٤١، وابن حبان في مواضع من صحيحه ٢/٢٠٢، وعبد الرزاق ٣/٥٥٢، وابن أبي شيبة ٥/٢١٤، والحاكم في المستدرک ٤/٤٣، والطبراني في «الأوسط» ٨/٦٤، والصغير ٢/٢٢٤، والكبير ٢/٢٩٧، في مواضع كثيرة، والطيبالسي ص ٩٢، وغير هؤلاء؛ هذا وقد روي بعدة ألفاظ: [إن من لا يرحم...، [إنه لا يرحم...، [من لا يرحم لا يرحم...، وغيرها.

(٣) قال الكافي جـي -رحمه الله- في «منع الدرر في علم الأثر»: قلت: أنشدني البعض في هذا المعنى، قال أنشدني ناظم هذا النظم. انظر: رسالتان في مصطلح الحديث ص ١٢٧، للشريف الجرجاني، والكافي جـي.

ولم يوضح اسمه، وهو معاصره. وقد نسبه السخاوي في «الضوء اللامع» ٣/٢٢٩: «لرضوان بن محمد بن يوسف العقبي الصحراوي الشافعي، المقرئ، المتوفى: ٨٥٢ هـ هجرية؛ وكذا فعل السيوطي في «نظم العقيان» ص ١١٢.





الحب فيك مسلسل بالأول      فامُنن ولا تسمع كلام العُدل  
 ارحم عباد الله يا من قد علا      من يرحم السفلي يرحمه العلي<sup>(١)</sup>

(١) البيت: من بحر الرجز. وفي «الضوء اللامع» ٣/ ٢٢٩، بلفظ:  
 الحب فيك مسلسل بالأول      فامنن ولا تسمع ملام العذل  
 وارحم عباد الله يا من قد علا      من يرحم السفلي يرحمه العلي  
 وفي «نظم العقيان» ص ١١٢: «فاحنن» مكان «فامنن»، وهي أنسب للمعنى. وكذا في  
 «الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار»، للسيوطي، لوحة (١٢)، مخطوط:  
 دار الكتب الوطنية، تونس، برقم: (٤٧١).



## (الكلام على اسم «الرحيم»)

و«الرحيم»: فعيل من رَحِمَ - بالكسر - صفة مشبهة على قياس ما عرفت في الرحمن<sup>(١)</sup>، وكثير من الأمور التي ذكرت في اسم «الرحمن» آتٍ في اسم «الرحيم»، معلوم بأدنى تأمل، فلا حاجة إلى إعادته، وتعداده<sup>(٢)</sup>.  
قال جعفر الصادق<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه -<sup>(٤)</sup>:

(١) أي: بعد نقله إلى «فَعُلَ» - بالضم -، أو بعد تنزيل المتعدي (رَحِمَ) منزلة الفعل اللازم (رَحُمَ)؛ لأن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم.  
(٢) أي: من جهة اختصاص الرب به، وأيهما أكثر مبالغة، والفرق بينها، والاشتقاق، والمعنى، وحظ العبد.

(٣) الإمام الكبير: أبو عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين؛ كان من سادات أهل البيت، وأحد السادة الأعلام، لقب بالصادق؛ لصدقه في مقالته؛ وفضله أشهر من أن يذكر، ت: ١٤٨ هـ.  
انظر: حلية الأولياء ٣/ ١٩٢، ووفيات الأعيان ١/ ٣٢٧، لابن خلكان، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٢٥.

(٤) الترضي ههنا من باب الدعاء؛ لاختصاص الصحابة به، ولم يكن الإمام جعفر الصادق صحابياً. ولا يمنع ذلك الترضي عنه دعاءً، وإن كان حق العلماء الترحم عليهم، كما قال ابن جماعة في آداب الكتابة:..... وكذلك الترضي والترحم، على الصحابة والعلماء.  
فالعرف العلمي الذي تواطأ عليه العلماء قديماً وحديثاً تخصيص الرب بـ«عز وجل»، والنبى - صلى الله عليه وسلم - بالصلاة والتسليم، والصحابة - رضي الله عنهم - بالترضي، كما جاءت النصوص التي تدل على أن الله - عز وجل - رضي عنهم، والعلماء بالترحم عليهم. والتخصيص لا يقتضي الوجوب، بل ذلك عرف، ولذلك قد يتجاوز بعض العلماء في الترضي على غير الصحابة، قال الإمام النووي - رحمه الله -: يستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من العلماء، والعباد، وسائر الأخيار، فيقال: رضي الله عنه، أو رحمة الله عليه أو رحمه الله، ونحو ذلك، وأما ما قاله بعض العلماء أن: قول «رضي الله عنه» مخصوص بالصحابة، ويقال في غيرهم «رحمه الله» فقط فليس كما قال، ولا يوافق عليه، بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه. ودلائله أكثر من أن تحصر فإن كان المذكور صحابياً ابن صحابي قال: قال ابن عمر «رضي =

[اسم «الرحمن» خاص بالحق<sup>(١)</sup>، عام في الأثر<sup>(٢)</sup>؛ لأن رحمته تصل إلى البر والفاجر، واسم «الرحيم» عام في الاسم<sup>(٣)</sup> خاص في الأثر<sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup>.  
لأن اسم «الرحيم» قد يقع على غير الله تعالى؛ فهو من هذا الوجه عام إلا أنه خاص في الأثر؛ لأن هذه الرحمة مختصة بالمؤمنين<sup>(٦)</sup>.

- = الله عنهما»، وكذا ابن عباس، وكذا ابن الزبير وابن جعفر، وأسامة بن زيد، ونحوهم؛ ليشمله وأباه جميعاً.
- والأمر -فيما يبدو- لا يعدو أن يكون من باب الاستحباب، أو الاصطلاح والعرف؛ ولذلك قال ابن عابدين: الترحم للتابعين، ومن بعدهم من العلماء، والعباد، وسائر الأخيار، وكذا يجوز عكسه: الترحم للصحابة، والترضي للتابعين، ومن بعدهم على الراجح ذكره القرطبي.
- وقال الزيلعي: الأولى أن يدعو للصحابة بالترضي، وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز. وقال البجيرمي: وفي كلامه إشارة إلى أن استعمال الترضي في غير الصحابة جائز كما هنا، وإن كان الكثير استعماله في الصحابة، والترحم في غيرهم. انظر: المنهل الروي ص ٩٤، لابن جماعة. والمجموع ٦/ ١٧٢. وحاشية الدر المختار ٦/ ٧٥٤. والأذكار ص ١١٨، للنووي. وتحفة الحبيب على شرح الخطيب ١/ ٢٥، للبجيرمي.
- (١) أي: اسم خاص بالله لم يتسم به أحد من الخلق.
- (٢) أي في الفعل والتعدي والنتيجة، من حيث إنه يشمل الموجودات من طريق الخلق والرزق والنفع والدفع.
- (٣) أي: عام من جهة التسمي به؛ فقد تسمى به خلق مع الفارق الذي لا يخفى بين الخالق الرحيم العظيم، والمخلوق الرحيم الضعيف. فهو: عام من حيث الاشتراك في التسمي به.
- (٤) أي: في الفعل والنتيجة، فقد قيل: رحيم بالمؤمنين، وقيل: رحيم الآخرة، أو أنه خاص من طريق المعنى؛ لأنه يرجع إلى اللطف والتوفيق.
- (٥) ذكره عن جعفر الصادق -رحمه الله- الإمام الثعلبي «الكشف والبيان» ١/ ٩٩، من غير إسناد. بل ذكر معنى ما ذكره الكافي، ثم قال: وهذا قول جعفر بن محمد الصادق.
- (٦) قد تنوعت عبارات العلماء من المحققين -ممن قال بالتفريق بين معنى الاسمين الكريمين- على عبارات متعددة، هذا بيانها بالنقاط التالية:
- ١- قال العززمي -كما في «جامع البيان في تأويل القرآن» ١/ ١٢٧-: الرحمن لجميع الخلق، الرحيم، قال: بالمؤمنين.



= وفي «تفسير القرآن العظيم» ١/١٢٦: قالوا: ولهذا قال: { ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ } الفرقان: ٥٩، وقال: { الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى } طه: ٥، فذكر الاستواء باسمه الرحمن؛ ليعم جميع خلقه برحمته، وقال: { وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا } الأحزاب: ٤٣، فخصهم باسمه الرحيم، قالوا: فدل على أن الرحمن أشد مبالغة في الرحمة؛ لعمومها في الدارين لجميع خلقه، والرحيم خاصة بالمؤمنين، لكن جاء في الدعاء المأثور: [رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما].

٢- اسمه تعالى «الرحمن» خاص به لم يُسم به غيره كما قال تعالى: { قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } ، ..... وأما الرحيم فإنه تعالى وصف به غيره حيث قال: { لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ } . انظر: تفسير القرآن العظيم ١/١٢٦ .

٣- أن اسم «الرحمن» أكثر مبالغة من اسم «الرحيم»، على قول الجمهور، وقيل بالعكس؛ وقد مرت هذه المسألة بأدلتها في صفحة: ٢١٩ .

٤- ما أشار إليه الكافي - رحمه الله - من قول جعفر الصادق رحمه الله. ومثله قول عبد الرحمن بن يحيى: الرحمن خاص في التسمية عام في الفعل؛ والرحيم عام في التسمية خاص في الفعل. انظر: الأسماء والصفات ١/١٤١. ومثله ما نقل عن أبي علي الفارسي: الرحمن: اسم عام في جميع أنواع الرحمة يختص به الله تعالى، والرحيم إنما هو من جهة المؤمنين. انظر: تفسير القرآن العظيم ١/١٢٥. وفي: «الكشف والبيان» ١/٩٩: (الرحمن) خاص اللفظ عام المعنى، و(الرحيم) عام اللفظ خاص المعنى ١.هـ. وهذا القول قريب من الأول.

٥- قول مجاهد: الرحمن بأهل الدنيا، والرحيم بأهل الآخرة.

٦- قول عكرمة: الرَّحْمَنُ برحمة واحدة، والرحيم بهائة رحمة.

٧- قول الضحاك: الرحمن بأهل السماء، والرحيم بأهل الأرض.

٨- قول ابن المبارك: الرحمن الذي إذا سُئِلَ أعطى، والرحيم إذا لم يُسأل غضب.

٩- قول السري بن مغلس: الرحمن بكشف الكروب، والرحيم بغفران الذنوب.

١٠- وقيل: الرحمن بالنعمة، والرحيم بالعصمة.

١١- وقيل: الرحمن بالتجلي، والرحيم بالتولي.

١٢- وقيل: الرحمن بكشف الأنوار، والرحيم لحفظ ودائع الأسرار.

١٣- وقيل: الرحمن بذاته، والرحيم في نعوته وصفاته.

ذا ما تيسر الوقوف عليه من الفروق بين الاسمين من كلام الأجلة العلماء. والله أعلم.

انظر: الكشف والبيان ١/٩٩. و«حقائق التفسير» ١/٣٥، للسلمي.



وقيل<sup>(١)</sup>: (إن اسم «الله» للسابقين، و«الرحمن» للمقتصدين، و«الرحيم» للظالمين<sup>(٢)</sup>).

اللهم اجعلني -برحمتك- من السابقين، والمقتصدين<sup>(٣)</sup>، ولا تجعلني -بلطفك وكرمك- من الظالمين.... آمين، يارب العالمين، ويا أرحم الراحمين.

(١) لعل الكافيجي أخذها من الفخر الرازي في تفسيره، لكن لم أجد من أسندها لقائل معين، قال الفخر الرازي في تفسيره ١/١٤٣: الحكمة في ذكر هذه الأسماء الثلاثة أن المخاطبين في القرآن ثلاثة أصناف كما قال تعالى: { فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ } فاطر: ٣٢، فقال: أنا الله للسابقين، الرحمن للمقتصدين، الرحيم للظالمين.

(٢) مصطلحات شرعية. ومعناها -كما في: تفسير القرآن العظيم ٦/٥٤٦-:

١- السابقون هم: الفاعلون للواجبات والمستحبات التاركون للمحرمات والمكروهات وبعض المباحات.

٢- والمقتصدون هم: المؤدون للواجبات، التاركون للمحرمات، وقد يتركون بعض المستحبات، ويفعلون بعض المكروهات.

٣- والظالمون هم: المفرطون في فعل بعض الواجبات، المرتكبون لبعض المحرمات.

- وقد قيل: السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، وأما المقتصد فيحاسب حساباً يسيراً، وأما الظالم لنفسه فيحبس في المقام حتى يدخله الله، ثم يدخل الجنة.

- وقيل: السابق من رجحت حسناته على سيئاته، والمقتصد من استوت حسناته وسيئاته، والظالم من رجحت سيئاته على حسناته.

وقد ذكر أبو الليث السمرقندي أكثر من عشرين وجهاً في تفسير ذلك، كثير منها أمثلة، وأفراد عام، كما هو ظاهر. انظر: معالم التنزيل ٦/٤٢١، لمحيي السنة البغوي. وبحر العلوم - ٣/١٠١، لأبي الليث السمرقندي.

(٣) تقدم أن «السابقين» أعلى رتبة من المقتصدين، ولا شك أن طلب الكمال، والعلو في القصد من الأساليب التعبديّة في الدعاء التي علمناها رسول الله -صلى الله عليه وسلم، والتي تنبئ عن علو الهمة؛ ففي الحديث الذي رواه البخاري في «صحيحه» ٣/١٠٢٨، برقم: ٢٦٣٧، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم:- [..... فإذا سألت الله فاسأله الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة....]. فلو أن المصنف اقتصر على «السابقين» لكان أحسن، ولعله أراد النجاة من الظالمين. والله أعلم.



## (المبحث الحديثي حول البسمة)

فإن قلت: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: [كل أمر ذي بال<sup>(١)</sup> لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر<sup>(٢)</sup>] <sup>(٣)</sup>، يرى مخالفاً لقوله عليه الصلاة والسلام:

(١) البَّالُ: الحال والشَّأن. وأمر ذو بالٍ أي شَرِيفٌ يُحْتَفَلُ له، ويَهْتَمُّ به. انظر: تهذيب اللغة ٢٨٢/١٥، والنهية في غريب الحديث ١/١٦٤، ولسان العرب ١١/٧٣، مادة (ب) و (ل).

(٢) الأبتَرُ: أي الأَقْطَعُ. والبَتْرُ: القَطْعُ، ومنه قوله تعالى: {إن شائتَك هو الأبتَرُ}، الكوثر: ٣. يقال: هو أبتَرُ أي: قليل البركة أو معدومها، والأبتر - أيضاً -: ما كان من ذوات الذنب، ولا ذنب له. وأطلق «الأبتر» في الحديث على ما فقد البركة تشبيهاً له بما فقد ذنبه الذي به تكمل خلقته. انظر: تهذيب اللغة ١٤/١٩٧، وتاج العروس ١٠/٩٥، مادة (بتر). ومرقاة المفاتيح ٣/١، والفتح السماوي ١/٩٩، للمناوي.

(٣) لم أجد هذا اللفظ، فلعل المصنف تابع - في لفظه - الزمخشري في «الكشاف» ٤/٨١٣، ولم أجد في كتب الحديث، ومصادره لفظة (لم يبدأ) بالجزم، فلعل الزمخشري رواه من حفظه بمعناه، والله أعلى وأعلم.

وأما الحديث فقد رواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢/٧٠، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: [كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه «ببسم الله الرحمن الرحيم» أقطع]. ومن طريقه رواه الرهاوي في «الأربعين» وفيه: أحمد بن محمد بن عمران.... وهو: ابن موسى بن عروة بن الجراح، أبو الحسن النهشلي ويعرف بابن الجندي. قال الخطيب: كان يضعف في روايته، ويطعن عليه في مذهبه؛... وكان يرمى بالتشيع، وكانت له أصول حسان. من «تاريخ بغداد» ٥/٧٧ بتصرف، وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين». وقال ابن العماد: وهو ضعيف شيعي ا.هـ. وبناءً عليه فالحديث محله الضعف. انظر: الضعفاء والمتروكين ١/٨٧، لعبد الرحمن الجوزي. وشذرات الذهب ٣/١٤٧.



[كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم<sup>(١)</sup>][<sup>(٢)</sup>].

(١) الجذم: سرعة القطع، والجذم مصدر: الأجزم اليد: وهو الذي ذهب أصابع كفيه، ويقال: جذمت يده: قطعتهما، والأجزم المقطوع اليد. والجذم: القطع عامة. والمراد: أي مقطوع البركة، أو ناقصها. انظر: كتاب العين ٩٦/٦، للفراهيدي، والمخصص ٢٣/٤، لابن سيده، والتيسير بشرح الجامع الصغير ٤٢٢/٢، للمناوي.

(٢) وفي رواية: «بحمد الله» وفي رواية: «بالحمد» وفي رواية: «فهو أقطع» وفي رواية «أجزم» وفي رواية «أبتر»؛ وقد استوعب رواياته، وألفاظه الإمام تاج الدين السبكي -رحمه الله- في «طبقات الشافعية الكبرى» ٨/١.

والحديث رواه أبو داود في «سننه» ٤/٤٠٩، رقم: ٤٨٤٢ بلفظ: «بالحمد لله فهو أجزم»، والنسائي في السنن الكبرى ٦/١٢٧، بلفظ: «بحمد الله فهو أقطع»، ورواه ابن ماجه ١/٦١٠، برقم: ١٨٩٤، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «بالحمد» و«أقطع». ورواه أحمد في «مسنده» ١٤/٣٢٩، رقم: ٨٧١٢، ورواه ابن حبان في: «صحيحه» ١/١٧٣، برقم: ١، بلفظ: «بحمد الله»، ورواه الدارقطني في: «سننه» ١/٢٢٩، برقم: ٢، بلفظ «بذكر الله»، و«أقطع» و«البيهقي في الشعب» ٦/٢١٤، وفي «السنن الكبرى» ٣/٢٩٥، ثم قال: أسنده قره، ورواه يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلًا. ورمز له السيوطي في الجامع بالحسن، وقال أحمد شاکر في التعليق على المسند ٨/٣٩٥، إسناده صحيح، ولفظه: [كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عزَّ وجلَّ فهو أبتر، أو قال أقطع].

وقد اختلف العلماء في تصحيح هذا الحديث، وتحسينه، وتضعيفه؛ فأخرجه في صحيحه: أبو عوانة، وابن حبان، وصححه بدر الدين العيني الحنفي في «عمدة القاري» ١/١١، وصححه إسناده المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» ٢/٤٢٢.

وحسنه تقي الدين بن الصلاح، -كما في «البدر المنير» ٧/٥٢٩-، وقال: رجال هذا الحديث رجال الصحيحين جميعاً سوى قره؛ فإنه ممن انفرد مسلم عن البخاري بالتخريج له، وكذلك ابن الملقن، وقال: ولمن رجح الوصل أن يقول: هي زيادة من ثقة قبلت، وقره من رجال مسلم، وإن تُكلم فيه، وقد توبع عليه، فأخرجه النسائي من حديث الوليد، عن سعيد بن عبد العزيز، عن الزهري موصولاً كرواية قره، وهي متبعة جيدة، وله شاهد -أيضاً- من حديث كعب مرفوعاً: [كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع]، رواه الطبراني في «أكبر معاجمه» ١٩/٧٢، وحسنه -كذلك- العجلوني في كشف الخفاء ٢/١١٩، قال النووي في «المجموع» ١/٧٣: روي موصولاً ومرسلًا، ورواية الموصول =



فإن الابتداء بإحداهما يفوت الابتداء بالآخر<sup>(١)</sup>؛ فهل يمكن التوفيق بينهما؟.

= إسنادها: جيد. وكذلك في «شرح على مسلم» ٤٣/١، وأثبتته ابن أمير الحاج في التقرير والتحرير ٥/١. وقال الصنعاني في «سبل السلام» ٥٤/١: وقد دل على السنية حديث [كل أمر ذي بال]، فيتعا ضد هو، وحديث الباب [لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه] على مطلق الشرعية، وأقلها الندية.

وقال الكشميري في «العرف الشذي» ٢٧٨/١: وأما حديث: [كل أمر ذي بال... الخ، ففي بعض طرقة لفظ: «بسم الله»، وفي بعضها: «الحمد لله»، وفي بعضه: «بذكر الله»، والحديث واحد والغرض من جميع الألفاظ هو «ذكر الله تعالى»، والحديث لا يبلغ مرتبة الحسن إلا باللهم اهـ.

ومن حسن الحديث احتج بـ(قرة بن عبد الرحمن)، وإخراج مسلم له في «صحيحه»، مع أنه إنما أخرج له في الشواهد والمتابعات، وقد تكلم علماء الجرح والتعديل فيه، لخص أقوالهم ابن حجر بقوله في «التقريب» ص ٨٠١: صدوق له مناكير.

وقد خالفه كثير من الرواة من أصحاب الزهري، وهم: يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز. كما أشار الدارقطني.

وأما من ضعفه فالنسائي، والدارقطني فإنهما رجحا رواية الإرسال، قال الدارقطني: والصحيح عن الزهري المرسل.

قال الألباني في «إرواء الغليل» ٣٢/١: وجملة القول أن الحديث ضعيف؛ لاضطراب الرواة فيه على الزهري، وكل من رواه عنه موصولاً ضعيف أو السند إليه ضعيف. والصحيح عنه مرسلًا كما تقدم عن الدارقطني وغيره.

والقائلون بتحسينه لم يجانبوا الصواب؛ لاسيما مع وجود الشاهد، والمتابعة على قرة، والحديث من باب فضائل الأعمال، فالقول بتحسينه سائغ ووارد. والله أعلم. انظر: البدر المنير ٥٢٩/٧، لابن الملقن. والعلل ٣٠/٨، لأبي الحسن الدارقطني. وتقريب التهذيب ص ٨٠١، لأحمد بن حجر. والتقريب والتحرير في علم الأصول ٥/١، لابن أمير الحاج. وعمدة القاري ١١/١، لبدر الدين العيني. والعرف الشذي ٢٧٨/١، للكشميري. وسبل السلام ٥٤/١، للصنعاني.

(١) أي: الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة، والعكس بالعكس. والحديث جاء بذا، وذا.





قلت: نعم؛ فإن الأصل هو: أن لا يُترك دليلاً إذا تعارضاً<sup>(١)</sup>، مهما أمكن

(١) يقال فلان عارض فلاناً، أي: جانبه وعدل عنه، وعارض الشيء بالشيء معارضة قابله، والمعارضة: الممانعة على سبيل المقابلة، يقال: عرض إلى كذا، أي: استقبلني بصد ومنع. والمراد بالمعارضة -ههنا-: تقابل الحجتين على السواء، لا مزية لأحدهما، في حكمين متضادين. انظر: الصحاح ٣/ ١٠٨٤، والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ٣٩٤، مادة (عرض). وأصول البزدوي ص ٢٠٠.

تنبيه:

ليس هناك تعارض -أبداً- في الشريعة الإسلامية، ولا تعارض بين أدلتها، سواء ما ورد في القرآن، أو ما ثبت في السنة، وإنما قد ينشأ التعارض لأسباب خارجية عن الأدلة، كعدم ضبط الرواية، أو سوء الفهم؛ وعليه فالتعارض إنما هو نسبي -بالنسبة لمن جرى له-، أو ذهني ليس له حقيقة في الواقع. وعلى هذا جرى تقرير أهل العلم، وتواردوا عليه، وهذه نبذة من أقاويلهم:

- قال الإمام الشافعي: ولم نجد حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج، أو على أحدهما دلالة بأخذ ما وصفت، إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلائل.

- وفي «التقييد والإيضاح»: قال ابن خزيمة: لا أعرف أنه روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأني به لأولف بينهما.

- وقال ابن حزم: إذا تعارض الحديثان، أو الآيتان، أو الآية والحديث -فيما يظن من لا يعلم-، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك.

- وقال الغزالي: فليس في أدلة الشرع تعارض من غير ترجيح.

فالتعارض إنما يكون في نظر المجتهد، أو لأمر خارج كما تقدم، قال الشاطبي:

- التعارض إما أن يعتبر من جهة ما في نفس الأمر، وإما من جهة نظر المجتهد، أما من جهة ما في نفس الأمر؛ فغير ممكن بإطلاق، وأما من جهة نظر المجتهد؛ فممكن بلا خلاف. بتصرف.

- وقال الزركشي: وهو إنما يكون بالنسبة إلى ظن المجتهد، أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة كما سبق، وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صحيحين فغير صحيح أهـ. وقريب منه قال البيضاوي.

- وقال الشوكاني: الترجيح بين المتعارضين لا في نفس الأمر، بل في الظاهر، وقد قدمنا في المبحث الأول أنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به.

- وفي «تجيب المرادوي»: قال أبو بكر الخلال من أئمة أصحابنا المتقدمين: لا يجوز أن =

الجمع بينهما؛ لأن الإعمال بهما بقدر الإمكان أولى من الإهمال بالكلية، ومن الإعمال بأحدهما<sup>(١)</sup>.

١ - فحَمِلَ حديث «البسملة» على ابتداء الكلام، بحيث لا يسبقه أمر من

= يوجد في الشرع خبران متعارضان، ليس مع أحدهما ترجيح يقدم، فأحد المتعارضين باطل، إما لكذب الناقل، أو خطأ بوجه ما من النقلات، أو خطأ الناظر في النظريات، أو لبطلان حكمه بالنسخ ا.هـ.

فكل تلك المقطوعات المتظافرة من كلام أهل العلم تزرع الثقة التامة، والطمأنينة الكاملة في تواءم النصوص الشرعية، وأدلتها؛ مما يتوجب بعدها البحث عن نقاط الاتفاق، أو مواضع الخلل؛ وهذا الذي أراده الكافيحي من الجمع بين حديث البدء بالبسملة، وحديث البدء بالحمدلة. ينظر: الرسالة ص ٢١٦، للإمام الشافعي. والإحكام في أصول الأحكام ١٥٨/٢، لابن حزم. والمستصفي ص ٣٦٤. والتحجير شرح التحرير ٤١٤١/٨. وإرشاد الفحول ٢/٢٦٣. والموافقات ٥/٣٤٢، للشاطبي. والبحر المحيط ٤/٤٤٢، لبدر الدين الزركشي. والإبهاج في شرح المنهاج ٣/٢١٨، للسبكي ١٤٠٤ هـ. والتقييد والإيضاح ص ٢٨٥، لزين الدين العراقي.

(١) الدليلان إما أن يتعارضوا من جميع الوجوه، أو من وجه دون وجه، فإن تعارضا من وجه دون وجه مُجْمَع بينهما. وإن تعارضا من جميع الوجوه، فإن كان أحدهما قطعياً، والآخر ظنياً، أو كان أحدهما أقوى من الآخر في الثبوت عمل بالأقوى، وأما تعارض القطعيين فمنزهة الشريعة من وقوعه؛ قال العلامة الشاطبي في «الاعتصام» ١/٣١٥: ذلك أن التعارض إذا ظهر لبادي الرأي في المقولات الشرعية، فإما أن: لا يمكن الجمع بينهما أصلاً، وإما أن: يمكن، فإن لم يمكن، فهذا الفرض بين قطعي وظني، أو بين ظنيين، فأما بين قطعيين فلا يقع في الشريعة، ولا يمكن وقوعه؛ لأن تعارض القطعيين محال. فإن وقع بين قطعي وظني بطل الظني، وإن وقع بين ظنيين فهنا للعلماء فيه الترجيح، والعمل بالأرجح متعين، وإن أمكن الجمع، فقد اتفق النظار على إعمال وجه الجمع وإن كان وجه الجمع ضعيفاً، فإن الجمع أولى عندهم.

وخلاصة الأمر أنه: إن أمكن الجمع بينهما، وجب عليه المصير إلى الصورة الجامعة بينهما. انظر في ذلك: الموافقات ٥/٣٤٢، لأبي إسحاق الشاطبي. وروضة الناظر ص ٢٥١، لابن قدامة المقدسي. والإحكام في أصول الأحكام ٣/١٩٧، للآمدي. وإرشاد الفحول ٢/٢٣٥. والموسوعة القرآنية المتخصصة ص ٦٣٦.



الأمر<sup>(١)</sup>، بأن حديث «البسملة» أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال، وبالإجماع المنعقد عليه، كما حمل حديث «الحمدلة» على ابتداء ما عدا البسملة<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: يحمل حديث البسملة على الابتداء المطلق (الحقيقي)، وحديث الحمدلة على الابتداء النسبي (الإضافي)، أي: بالنسبة لما بعد البسملة. قال علي القاري في «مرقاة المفاتيح» ٣/١: يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي، بحيث لا يسبقه شيء، وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو ما بعد البسملة؛ قيل: ولم يعكس؛ لأن حديث البسملة أقوى في المنهال بكتاب الله الوارد على هذا المنوال، ويخطر بالبال - والله أعلم بالحال - أن توفيق الافتتاح بالبسملة لما كان من النعم الجزيلة ناسب أن تكون الحمدلة متأخرة عنها؛ لتكون متضمنة للشكر على هذه المنحة الجميلة ا.هـ.

وزيادة في التوضيح، ووضع النقاط على الحروف، قال التسولي: حديث البسملة على الابتداء الحقيقي، بحيث لا يسبقه شيء، وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي القريب منه؛ بأن يذكر الحمد عقب البسملة متصلاً بها، كما يدل عليه القرآن. انظر: البهجة في شرح التحفة ١/١٣، لأبي الحسن التسولي.

(٢) الملاحظ أن الجمع الذي ذكره الإمام الكافيجي فيه نوع ترجيح؛ وذلك بتقديم حديث البسملة على حديث «الحمدلة»؛ لدليل خارجي، وهو الافتتاح بالكتاب العزيز، والمضي على سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - في مراسلاته، ففي «التقرير والتحرير» ١/٥: فإن قلت: وقد جاء - أيضاً - في رواية ثابتة «لا يبدأ فيه بالحمد لله»، فهذه تعارض الأولى، فما المرجح للأولى عليها؟

قلت: تصدير كتاب الله العظيم، وكتب النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى هرقل وغيره بها، على ما في الصحيح، واستمرار العرف العملي المتوارث عن السلف قولاً وفعلاً على ذلك ا.هـ.

على أن بعض أهل العلم رجح: تقديم حديث «البسملة» على حديث «الحمدلة»؛ لقوته، كما قال الصاوي: ولقوة حديث «البسملة» على حديث «الحمدلة» ا.هـ. وهذا مخالف لمذهب الأكثرين، فإن حديث البسملة أوهى من حديث الحمدلة من جهة الصنعة الحديثية، كما مرّ في تخريجهما، والله أعلم.

هذا وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جمع آخر بين الحديثين، ووجهوا ذلك إلى أن المراد: ذكر الله، قال أبو الحسن المباركفوري: ولا منافاة بين روايتي التسمية والتحميد؛ لأن =



= المقصود منهما فيما نرى - والله أعلم بمراد كلام نبيه - إنما هو الابتداء بذكر الله، والثناء عليه، سواء يكون في ضمن البسملة أو الحمدلة، لا أن لفظ الحمد أو البسملة متعين، فالقدر الذي يجمع الأمرين هو ذكر الله، وقد حصل بالبسملة، وحينئذٍ الحمدلة والبسملة والذكر سواء، ويدل على ذلك ما ورد في بعض طرق الحديث لفظ: «ذكر الله» مصرحاً ا.هـ.

وقد حرر ذلك السبكي - رحمه الله - بقوله: وأما «الحمد» و«البسملة» فجائز أن: يعني بهما ما هو الأعم منهما، وهو ذكر الله، والثناء عليه على الجملة: إما بصيغة الحمد، أو غيرها؛ ويدل على ذلك رواية «ذكر الله»، وحينئذٍ فالحمد، والذكر، والبسملة سواء. وجائز أن: يعني خصوص الحمد، وخصوص البسملة، وحينئذٍ فرواية «الذكر» أعم، فيقضي لها على الروایتين الأخيرتين؛ لأن المطلق إذا قيد بقيدتين متنافيين لم يحمل على واحد منهما، ويرجع إلى أصل الإطلاق ا.هـ.

ويمكن الاعتراض على هذا الجمع، والتوجيه بأن رواية «ذكر الله» ضعيفة، أو على أحسن الأحوال دون رواية «الحمد لله»؟.

وقد أجاب على هذا الإشكال السبكي بقوله: قلت: صحيح ولكن لم قلت: إن المقصود «بحمد الله» خصوص لفظ الحمد، ولم لا يكون المراد: ما هو أعم من لفظ الحمد، والبسملة، ويدل على ذلك ما ذكرت لك من الأعمال الشرعية التي لم يشرع الشارع افتتاحها بالحمد بخصوصه، ويدل عليه - أيضاً - أنه ورد بالحمد، و«بحمد الله». والحمد إذا أطلق يراد الأعم من خصوصه، كما يقول سورة الحمد، ويعني الفاتحة وهي مشتملة على لفظ الحمد، وغيرها ا.هـ.

وهذا الجواب ليس بالجيد؛ لأنه مبني على امرين اثنين: أحدهما: أنه جمع بين دليلين غير متكافئين؛ إذ حديث «الحمد» أصح من رواية «البسملة»، و«ذكر الله». ثانياً: أنه جمع قائم على غير دليل صريح.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن: حديث «البسملة»، و«الحمدلة» حديث واحد اختلفت ألفاظه، واضطربت رواياته. وعلى هذا المذهب ليس أمام المجتهد سوى الترجيح بين ألفاظها من جهة الصنعة الحديثية، أو قصد ذكر الله؛ لأنه هو المقصود، كما أشار السبكي، وفيه ما فيه.

قال الكشميري: وأما على تقدير ثبوته، فيدل على الابتداء بذكر الله، لا بخصوص «الحمد لله»، وأما ما قال المصنفون: من الجمع بين «بسم الله»، و«الحمد لله» بالابتداء الحقيقي، والمجازي، فليس بمراد؛ وتدل أقاويلهم على تعدد الحديث، والحال أن: الحديث واحد، واختلفت الألفاظ.



٢ - وقد أجاب عنه - أيضاً - أهل الحديث بأن قالوا: حديث البسملة يُحمل على ابتداء الرسائل، والكتب، والوثائق<sup>(١)</sup> بالبسملة؛ ويؤيد هذا وقوع كتب رسول الله<sup>(٢)</sup> - صلى الله عليه وسلم -، وسائر كتبه في القضايا مفتوحة

= وقال - أيضاً - وليُعلم أن حديث: «كل أمر ذي بال... الخ، اضطربت فيه الألفاظ الواردة، بعضها: «باسم الله»، وبعضها: «بحمد الله». وخال بعضهم التعارض، وظن اختلاف الألفاظ اختلاف الحديث. والحال أن الحديث واحد. هـ. ولعل أقرب الأقوال إلى المنطق، والنظر في النصوص هو: أن حديث البسملة حديث واحد، أرجح رواياته: «الحمد». وأن البسملة يُبتدأ بها الكتب، والرسائل؛ والحمدلة يُبتدأ بها الخطب، والمواعظ؛ وذلك لأدلة أخرى خارجة عن هذا الحديث، كما سيأتي من كلام الكافي. وسيأتي إيراد الأدلة - بحول الله - عند كلامه في هذا الخصوص. انظر المسألة، والأقوال المتقدمة في:

طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٨. وبلغة السالك لأقرب المسالك ٧/ ١، لأحمد الصاوي. وفيض الباري ١/ ٧٧، للكشميري. والعرف الشذي ١/ ٣٠، للكشميري. ومرعاة المفاتيح ١/ ١، لأبي الحسن المباركفوري.

(١) الوثائق: جمع وثيقة، من: وثق الشيء وثاقه، فهو وثيق، والأثني: وثيقة. والوثيقة: الإحكام في الأمر. والمراد: العقود، والعهود الموثقة بالكتابة، والشهادة، ونحوهما. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٥٤٤، وتاج العروس ٢٦/ ٤٥١، مادة (وثق).

(٢) الأحاديث في ذلك كثيرة منها:

١ - حديث أبي سفيان بن حرب - رضي الله عنه -، وفيه: ثم دعا (هرقل) بكتاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقل فقراه فإذا فيه: [«بسم الله الرحمن الرحيم»، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى]. رواه البخاري ٧/ ١، برقم: ٧.

٢ - وحديث أنس - رضي الله عنه - أن قريشاً صالحوا النبي - صلى الله عليه وسلم - فيهم سهيل بن عمرو، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لعلي: [اكتب «بسم الله الرحمن الرحيم». قال سهيل: أما «باسم الله»، فما ندرى ما بسم الله الرحمن الرحيم؟....]. رواه مسلم ٥/ ١٧٤، برقم: ٤٧٣٢.

٣ - وحديث أبي العلاء بن الشخير - رضي الله عنه - قال: كنت مع مطرف في سوق الإبل، فجاءه إعرابي معه قطعة أديم، أو جراب، فقال: من يقرأ أو فيكم من يقرأ؟ قلت: نعم، فأخذته فإذا فيه: [«بسم الله الرحمن الرحيم» من محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -].

بالبسمة دون الحمدلة؛ كما أن حديث الحمدلة يُحمل على ابتداء الخطب

= وسلم - لبني زهير بن أقيش حي من عكل... [رواه أحمد ٣٤ / ٣٤٠، برقم: ٢٠٧٣٧ .  
٤ - وحديث مجالد، قال: كتب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى جدي، وهذا كتابه  
عندنا: [«بسم الله الرحمن الرحيم»، من محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى عمير  
ذي مران، وإلى من أسلم من همدان، سلام عليكم، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا  
هو...] رواه ابن أبي شيبة ١٤ / ٣٣٩ .

٥ - وحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده - رضي الله عنه -: عن  
النبي - صلى الله عليه وسلم -: [«أنه كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض، والسنن،  
والديات، وبعث مع عمرو بن حزم، فقرأت على أهل اليمن، وهذه نسختها: «بسم الله  
الرحمن الرحيم» من محمد النبي إلى شرحبيل بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال،  
ونعيم بن كلال، قيل ذي رعين، ومعاfer، وهدمان...»] رواه الحاكم ١ / ٥٥٢، برقم:  
١٤٤٧ .

٦ - وخبر محمد بن إسحاق في قصة هدنة الحديبية مع رفاعه بن زيد الجذامي، وفيه،  
وكتب له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى قومه كتاباً فيه: [«بسم الله الرحمن  
الرحيم»، هذا كتاب من محمد رسول الله لرفاعة بن زيد، إني بعثته إلى قومه عامة...]  
رواه الطبراني في: المعجم الكبير - ٥ / ٥٢ .

٧ - وحديث أبي رجاء العطاردي قال: قال العداء بن خالد بن هوذة: [«ألا أقرئكم  
كتاباً كتبه لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقلنا: بلى، فإذا فيه مكتوب: [«بسم الله  
الرحمن الرحيم»، هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - اشترى منه عبداً أو أمة - شك عثمان -، بياعة أو بيع المسلم للمسلم، لا داء  
ولا غائلة ولا خبثة]. رواه البيهقي في «الكبرى» ٥ / ٥٣٥ . ورواه الترمذي ٣ / ٥٢٠،  
برقم: ١٢١٦، وابن ماجه ٢ / ٧٥٦، ٢٢٥١، لكن بدون ذكر البسمة.

٨ - وحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -: [«أن أبا بكر الصديق كتب هذا الكتاب لما  
وجهه إلى البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم»، هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول  
الله - صلى الله عليه وسلم - على المسلمين...] رواه البيهقي في: معرفة السنن والآثار  
٦ / ٢٠ .

٩ - وحديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - أقطع بلال بن الحارث المزني، وفيه: [وكتب له النبي - صلى  
الله عليه وسلم -: «بسم الله الرحمن الرحيم»، هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن  
الحارث أعطاه معادن القبلية جلسيها]. رواه البيهقي في: السنن الكبرى ٦ / ٢٤٠ .

بها، ويؤيد هذا ما حُكي من خطب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مفتحة بالحمدلة بدون البسملة<sup>(١)</sup>.

(١) في ذلك أحاديث منها:

- ١- حديث خطبة الحاجة، الذي رواه عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: [علمنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- التشهد في الحاجة: «إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويقرأ ثلاث آيات]. رواه أحمد ٦/٢٦٢، برقم: ٣٧٢٠، وأبو داود ٢/٢٠٣، برقم: ٢١٢٠، والنسائي ٦/٨٩، برقم: ٣٢٧٨، والترمذي ٣/٤١٣، برقم: ١١٠٥، وابن ماجه ١/٦١، برقم: ١٨٩٢، والحاكم ٢/١٩٩، برقم: ٢٧٤٤. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.
- ٢- وحديث أسماء -رضي الله عنها- قالت: [فانصرف رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقد انجلت الشمس، فخطب، فحمد الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد]. رواه البخاري ١/٣٦١، برقم: ١٠١٢.
- ٣- وحديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: لما ذُكر من شأنِي الذي ذُكر، وما علمت به قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في خطيباً، فتشهد، فحمد الله، وأثنى عليه بما هو أهله...]. رواه البخاري ٤/١٧٨٠، برقم: ٤٤٧٩.
- ٤- وحديث ابن عباس -رضي الله عنه- أن ضماًداً قدم مكة، وكان من أزد شنوءة، وكان يرقى من هذه الرياح، فسمع سفهاء من أهل مكة يقولون: إن محمداً مجنون. فقال: لو أني رأيت هذا الرجل لعل الله يشفيه على يدي -قال- فلقيه، فقال: يا محمد إني أرقى من هذه الرياح، وإن الله يشفي على يدي من شاء، فهل لك؟، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- [إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله؛ أما بعد. قال فقال: أعد على كلماتك هؤلاء]. رواه مسلم ٣/١١، برقم: ٢٠٤٥.
- ٥- وحديث ابن أبي مليكة، أن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، خطب ابنة أبي جهل، حتى وعد النكاح، فبلغ ذلك فاطمة، فقالت لأبيها: يزعم الناس أنك لا تغضب لبناتك، وهذا أبو الحسن قد خطب ابنة أبي جهل حتى وعد النكاح [فقام النبي -صلى الله عليه وسلم- خطيباً، فحمد الله تعالى، وأثنى عليه بما هو أهله...]. رواه عبد الرزاق ٧/٣٠١، برقم: ١٣٢٦٩.
- ٦- وعن جابر -رضي الله عنه- قال: [كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يخطب الناس، فيحمد الله، ويثني عليه بما هو أهله...]. رواه البيهقي في السنن ٣/٣٠٣، برقم: =

فإن قلت: أرى كثيراً من الأمور يبتدئ فيه «بسم الله» مع أنه لا يتم، وأرى كثيراً منها بالعكس، وكذا الحال في الحمدلة، فما المراد من الحديث هاهنا؟  
 قلت: المراد منه أن: لا يكون معتبراً في الشرع، ألا يرى أن الأمر الذي ابتدئ فيه بغير الله -تعالى- هو غير معتبر شرعاً، وإن كان تماماً حساً<sup>(١)</sup>.

---

= ٥٨٠٠. والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، والأمر كما قال ابن القيم -رحمه الله-: وكان (النبي صلى الله عليه وسلم) يفتتح خطبته كلها بالحمد لله. انظر: زاد المعاد ١/ ٤٧، لابن قيم الجوزية.

(١) أي: في الواقع. والمصنف أسند الإجابة إلى نفسه، وكذا فعل السيوطي في «نواهد الأبرار» ١/ ٩٥. وفي «رياض الطالبين» ص ٨٦، للسيوطي أن هذه الإجابة من كلام شيخ الكافي، العلامة الفناري. فلعل الكافي استفادها من شيخه الفناري، ثم قررها كمسألة علمية من ذات نفسه، كما يفعل الناس. والله أعلم.





## الباب الثاني: في المسائل، والمقاصد<sup>(١)</sup>

أقول أجمع الكل<sup>(٢)</sup> على أن: «البسملة» بعض آية من القرآن في سورة النمل؛ لأن الآية ها هنا هي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(٣)</sup> بتمامه، بشهادة النقل، والسماع<sup>(٤)</sup>.

(١) المقاصد فجمع مقصد، والمقصد: مصدرٌ ميميٌّ مُشْتَقٌّ من: قصد - قصد له، وقصد إليه - قصدًا، من باب ضرب، بمعنى طلبه، وأتى إليه... والقصد هو: طلب الشيء، أو إثبات الشيء، أو الاكتناز في الشيء، أو العدل فيه، وأصل (ق ص د)، ومواقعها في كلام العرب: الاعتزام، والتوجه، والنهوض، والنهوض نحو الشيء، وهو: ما يؤمها الإنسان من أمر ويطلبه. والمراد ههنا: المهات المقصودة. والله أعلم. انظر: تاج العروس ١/٦٦، ٢٢٠١، ولسان العرب ٣/٣٥٣.

(٢) قال الإمام النووي في «المجموع» ٣/٣٣٥: وأما البسملة في أثناء سورة النمل: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فقرآن بالإجماع، فمن جحد منها حرفاً كفر بالإجماع.

وقد نقل الإجماع والاتفاق كثير من أهل العلم كالماوردي في: «النكت والعيون» ١/٤٧، والقرطبي ١/٩٣، وابن كثير ١/١١٦، وابن عادل الدمشقي الحنبلي ١/١٥٢، وابن الجزري في «النشر» ١/٣٠٩، والشرييني في «السراج المنير» ١/١١، والشوكاني ١/٢٠.

ومن الفقهاء: ابن عبد البر في «الاستذكار» ١/٤٤٥، والكاساني في «البدائع» ١/٢٠٣، والرافعي في «الشرح الكبير» ٣/٣١٩، والزركشي في «شرح الخرقى» ١/١٧٦. (٣) سورة النمل آية: ٣٠.

(٤) النقل: تحويل الشيء من موضع إلى موضع. نقله ينقله نقلاً، فانتقل؛ والنقل: الطريق المختصر. والسمع: حس الأذن، والأذن وما وقر فيها من شيء تسمعه، والذكر المسموع، ويقال: سماع بمعنى استمع. ويقال: سمعت بالشيء، إذا أشعته؛ ليتكلم به، والسماع =

وبمعونة<sup>(١)</sup> الرسوم<sup>(٢)</sup> أيضاً.

= ما سمعت به فشاع. انظر: العين ١/٣٤٩، ومعجم مقاييس اللغة ٣/١٠٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٦/٤١٣-٩٣٤.

والمعنى: ما جاء عن طريق النقل، والسمع، والمراد به الشرع؛ لأن طريقه السماع والنقل، وللعلماء في اصطلاح النقل معاني متعددة، فقد يطلقونه ويريدون به: الوسيلة التي تُلقَى الحديث بواسطتها، وقد يريدون به الحديث والرواية، وقد يريدون ما هو أشمل من ذلك كله، وهو الشرع الذي يقابل العقل في الاستدلال والمنطق، وهو المراد هنا. وأما السماع: فيطلقونه، ويريدونه به: طريق من طرائق التلقي في الرواية، وقد يريدون به: اللقاء والاتصال بين الراوي وشيخه، وقد يريدون به: المسموع والرواية، وقد يريدون به الشرع في مقابل العقل في التدليل وهو المراد هنا؛ فيقال دليل كذا: النقل والعقل، أو السمع والعقل.

قال الداني:

فاسلك طريق النقل والسمع

فليس شيء مثل الاتباع

وقال الحكمي:

ليس بالاوهام وحس العقل

فالدين إنما أتى بالنقل

انظر: الإلماع ص ٦٩، ٨٠، للقاضي عياض. والسنن الأبين ص ٥١، لمحمد بن عمر الفهري. والإحكام للآمدي ٣/٤٦. ومنهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر. ومنظومتي: الأرجوزة المنبهاة، للداني؛ وسلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد حكيمي.

(١) المعونة: الإعانة. الصحاح ٦/٢١٦٨.

(٢) الرسم: الأثر أو بقيته. ورسم الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض. وترسّمت الدار: تأملت رسمها، وقيل: هو ما ليس له شخص من الآثار، ويقال: ناقة رسوم: تؤثر في الأرض من شدة الوطء. انظر: مقاييس اللغة ٢/٣٩٣، والصحاح ٥/١٩٣٢، والمحيط الأعظم ٨/٤٩٣، مادة (رسم).

هذا معنى الرسوم في اللغة، وأما في اصطلاح أهل العلم، فقد تنوعت بتنوع علومهم، واتجاهاتهم؛ فإن له اصطلاحاً في علم السلوك، والتصوف، وكذلك في علم المنطق، والخط:

١- فالتصوفة يطلقون «علماء الرسوم»: كمصطلح لهم في كتبهم، ويعنون به: الفقهاء، وأهل الحديث، وغيرهم من علماء الشريعة؛ لأنهم - في أنظارهم - علماء ظواهر، لا حقائق. قال ابن عربي: ما خلق الله أشق ولا أشد من علماء الرسوم على أهل الله المختصين =



فيكون ما ذُكر في تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> من أنه: لا نزاع بينهم في أنها آية من

= بخدمته، العارفين به من طريق الوهب الإلهي، الذين منحهم أسراره في خلقه، وفهم معاني كتابه وإشارات خطابه، فهم لهذه الطائفة مثل الفراعنة للرسول عليهم السلام. انظر:

الفتوحات المكية الباب الرابع والخمسون، لمحي الدين ابن عربي الحاتمي. والتصوف.. المنشأ.. والمصادر ص ٢٥٩، لإحسان إلهي ظهير. ومعجم المناهي اللفظية ص ٣٨٤. وحلية البشر ص ٦٧٢، لعبد الرزاق البيطار.

٢- وعند أهل السلوك مصطلح الرسوم، يعني: ما سوى الله، فكله رسوم؛ - كما قال ابن القيم-: فإن الرسوم هي الآثار، ورسوم المنازل والديار: هي الآثار التي تبقى بعد سكانها. والمخلوقات بأسرها - في منزل الحقيقة - رسوم وآثار للقدر، أي: فتخلص نفسك من عبودية كل ما سوى الله، وتكون بقلبك مع القادر الحق وحده لا مع آثار قدرته التي هي رسوم فلا تشتغل بغيره، لتشغلها بعبوديته. انظر: مدارج السالكين ٩٦/٢، للابن القيم.

٣- وقد يريدون بالرسوم: التعاريف، والحدود في توصيف، وضبط العلوم - كما هو عند المناطق -، فالرسوم تقارب في المعنى الحدود، وليست مترادفة عندهم، فالفرق بين الحد (التعريف) والرسم، أن الحد: دال على طبيعة المعرف، ومميز له عن غيره؛ والرسم: مميز له عما سواه، غير دال على طبيعته. وعليه فكل محدود مرسوم، وليس كل مرسوم محدوداً. انظر: رسائل ابن حزم الأندلسي ١١١/٤. والإشارات والتنبيهات ص ٢١٠، لابن سينا. وتوضيح الأفكار ١/١٤٧، للصنعاني.

٤- ومن مصطلحاتهم أنهم يريدون بالرسم: رسم المصحف (خط المصحف)، وهو: ما اصطلاح عليه الصحابة عند جمع القرآن الكريم على ما اختاره زيد بن ثابت. وهذا اصطلاح أهل القراءات، والخط. انظر: مقدمة ابن خلدون ١/٤٣٨. وكشف الظنون ٧١٣/١.

والمراد من هذه المصطلحات بالنسبة لسياق كلام الإمام الكافيج - رحمه الله، والله أعلم - هو: المصطلح الأخير (رسم المصحف)؛ للسياق، في قوله: ... وبمعونة الرسم - أيضاً-. ومما يدل على ذلك قول أبي شامة ص ٩: وقع الاتفاق - أولاً - على أن البسملة مرسومة في جميع المصاحف.

(١) الإمام، المتفنن، المفسر: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، المالكي، القرطبي، مصنف التفسير المشهور الذي سارت به الركبان، وهو كتاب من أجل الكتب؛ كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين، الورعين الزاهدين؛ من آثاره: =



القرآن في سورة النمل<sup>(١)</sup>، محمولاً إما:

### ١ - على السهو، والنسيان<sup>(٢)</sup>، وطغيان القلم.

= «الكتاب الأسنى في أسماء الله الحسنى»، وكتاب «التذكرة بأمور الآخرة»؛ ت: ٦٧١هـ. انظر: الديباج المذهب ٢/٣٠٨، لابن فرحون، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٧٩، وطبقات المفسرين للأذرنوي ص ٢٤٧. واسم تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»، مشهور بتفسير القرطبي، وله طبعات كثيرة كطبعة: دار عالم الكتب، ودار إحياء التراث العربي. وغيرهما.

(١) ولفظه - كما في المطبوع -: ولا خلاف بينهم في أنها آية من القرآن في سورة النمل. تفسير القرطبي ١/٩٣.

وينبني على كونها ليست آية كاملة: القراءة بالصلاة، وقراءة الحائض والنفساء والجنب لها، ولذلك نبه الإمام الكافيجي أن: لفظ القرطبي في نقل الإجماع كان سهواً، أو تجوزاً؛ لأنه قال: ولا خلاف بينهم في أنها آية....

قال الكاساني «بدائع الصنائع» ١/٢٠٣: وينبني على هذا (أن البسمة آية) أن فرض القراءة في الصلاة يتأدى بها عند أبي حنيفة إذا قرأها على قصد القراءة، دون الثناء عند بعض مشايخنا؛ لأنها آية من القرآن.... وقال بعضهم: لا يتأدى؛ لأن في كونها آية تامة احتمال؛ فإنه روي عن الأوزاعي أنه قال: ما أنزل الله في القرآن «بسم الله الرحمن الرحيم» إلا في سورة النمل، وإنما في النمل وحدها ليست بآية تامة، وإنما الآية قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ النمل: ٣٠، فوقع الشك في كونها آية تامة فلا تجوز الصلاة بالشك. وكذا يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءتها على قصد القرآن. اهـ.

ولأجل هذا فإن نقد الكافيجي، أو ملاحظته كانت في محلها، ولا غرابة عليه، فهو الرجل المتضلع بعلوم الشريعة، والعربية، والمنطق.

هذا وقد نقل الإجماع على أن «البسمة» بعض آية من سورة النمل كثير من أهل العلم، والاختصاص: كالقاضي عياض في «إكمال المعلم» ٢/٢٨٧، وأبو الحسن الآمدي في «الإحكام» ١/١٦٤، وابن النجار الفتوحى في «شرح الكوكب المنير» ٢/١٢٧. والشوكاني في «فتح القدير» ١/٢٠، ومجموعة من العلماء في «الموسوعة القرآنية المتخصصة» ص ٢٣٧، وغير هؤلاء كثير، إضافة إلى من تقدم ذكرهم في ص ٢٥٣.

(٢) السهو في اللغة: نسيان الشيء، والغفلة عنه، وذهاب القلب إلى غيره. يقال: سها عن الشيء يسهوه سهواً غفلاً، وفرقوا بين الساهي والناسي، بأن الناسي إذا ذكرته تذكر، والساهي بخلافه. قال مرتضى الزبيدي: وصريح سياقهم الاتحاد بين السهو والغفلة =



= والنسيان. وقيل: السهو: غفلة يسيرة عما هو في القوة الحافظة يتنبه بأدنى تنبيه، والنسيان زواله عنها كلية، ولذا عدّه الأطباء من الأمراض دونه، إلا أنهم يستعملونها بمعنى، تسامحاً منهم. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/٤٠٦، والمصباح المنير ١/٢٩٣، وتاج العروس ٣٨/٣٣٩، مادة (سها).

إذن: السهو والنسيان من الألفاظ المتقاربة في المعنى، - وإن لم تكن في الحقيقة مترادفة-، بل بينهما فرق دقيق؛ وقد جرى وضع أحدهما مكان الآخر بمعنى الذهول، وذهاب الصورة عن الذاكرة، أو الغفلة عنها، قال القشيري - كما في شرح العيني لسنن أبي داود ٤/٢٩٧-: يَبْعُدُ الفرق بينهما في استعمال اللغة.

بل إن الحافظ ابن حجر وهى الفرق بينهما، وقال في «الفتح» ٣/٩٢: والسهو الغفلة عن الشيء، وذهاب القلب إلى غيره، وفرق بعضهم: بين السهو والنسيان؛ وليس بشيء. وقد تعقبه العيني بقوله: وقال بعضهم: وفرق بعضهم: بين السهو والنسيان؛ وليس بشيء. قلتُ (العيني): هذا الذي قاله؛ ليس بشيء، بل بينهما فرق دقيق وهو: أن السهو: أن ينعدم له شعور، والنسيان: له فيه شعور.

وتوسط التفتازاني في «شرح المقاصد في علم الكلام» ١/٢٣١، قائلاً: ..... الفرق بين السهو والنسيان، وقد لا يفرق بينهما ونسبتها إلى العلم نسبة الموت إلى الحياة. وقال الأمدى: إن الغفلة، والذهول، والنسيان، عبارات مختلفة، لكن يقرب أن تكون معانيها متحدة، وكلها مضادة للعلم، بمعنى: أنه يستحيل اجتماعها معه. -

وعلى القول بالتفريق بينهما، فيمكن تلخيص ذلك - من أقوال أهل العلم - من خلال النقاط التالية:

١- الفرق بين النسيان والسهو: أن النسيان إنما يكون عما كان، والسهو يكون عما لم يكن، تقول: نسيت ما عرفته، ولا يقال: سهوت عما عرفته، وإنما تقول: سهوت عن السجود في الصلاة.

٢- والفرق الثاني: أن الانسان إنما ينسى ما كان ذاكرًا له، والسهو يكون عن ذكر، وعن غير ذكر؛ لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدراكه.

٣- والفرق الثالث: وهو: أن الشيء الواحد محال أن يُسهى عنه، في وقت ولا يُسهى عنه في وقت آخر، وإنما يسهى في وقت آخر عن مثله، ويجوز أن ينسى الشيء الواحد في وقت ويذكره في وقت آخر.

٤- الفرق الرابع: أنه في السهو تزول الصورة عن الفكر مع بقائها في الحافظة، أما في النسيان فإنها تزول من الفكر والحافظة معاً، فيحتاج حينئذ في حصولها إلى سبب جديد.

٥- الفرق الخامس: أن النسيان غفلة القلب عن الشيء، والسهو غفلة الشيء عن القلب.

= ٦- الفرق السادس: أن السهو: أن ينعدم له شعور، والنسيان: له فيه شعور.



## ٢- وإما على القول بالمجاز<sup>(١)</sup>.

٧- والفرق السابع: أن النسيان عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره، والسهو قد يكون عما كان الإنسان عالماً به وعما لا يكون عالماً به. وهذا قريب من الفرق الثاني.  
٨- الفرق الثامن: بين السهو والنسيان أن: الصورة الحاصلة عند العقل إن كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء تسمى: «ذهولاً»، و«سهواً»؛ وإن كان لا يمكنه الملاحظة إلا بعد كسب جديد تسمى نسياناً.

٩- الفرق التاسع: متعلق بمن قام به السهو أو النسيان؛ قالوا: الفرق بين الساهي والناسي أن: الناسي إذا ذكرته تذكر، والساهي بخلافه. وفيه نظر، فليس على إطلاقه؛ فإن من سهى في الصلاة إذا نُبه تنبه في الغالب. والله أعلم.  
انظر: عمدة القاري ٧/١٣٩ - ٤/٣٠٠، وشرح سنن أبي داود، كلاهما: للعيني. ومعجم الفروق اللغوية ص ٥٣٩، لأبي هلال العسكري. وشرح المقاصد في علم الكلام ١/٢٣١، لسعد الدين التفتازاني. ومعجم لغة الفقهاء ص ٢٥١، لقلعة جي، وحامد صادق. وكتاب المواقف ٢/٦٥، للإيجي. والبحر الرائق ٢/٩٨. وحاشية مراقي الفلاح ص ٢١٧، للطحاي.

وأما طغيان القلم، فمن: طغى يطغي طغياناً، وطغيانا: جاوز القدر، وارتفع، وغلا؛ ويأتي بالواو -لغة-، تقول: طغوت وطغيت، والاسم منه: الطغوى؛ وكل شيء يجاوز القدر، أو تجاوز الحد فقد طغى. انظر: كتاب العين ٤/٤٣٥، وجمهرة اللغة ٢/٩١٩، والمحكم والمحيط الأعظم ٦/٨، مادة (طغى).

(١) مصدر: جاز الموضوع جوازاً، وجوازاً، ومجازاً؛ وجاز به، وجاوزه جوازاً: سار فيه وخلفه، وأجاز غيره وجاوزه، ويقال: تجوّز في كلامه: تكلم بالمجاز. والمجاز: الطريق إذا قطع من أحد جانبيه إلى الآخر، ويطلق على: خلاف الحقيقة. انظر: المحيط الأعظم ٧/٥٢٠، والقاموس المحيط ص ٦٥١، ولسان العرب ٥/٣٢٦، مادة (جوز).

والمجاز عند البلاغيين: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب، على وجه يصح مع قرينة عدم إرادة ما وضع له.

ومراد الكافيحي أن: القرطبي عبر بكلمة (آية) الدالة على الكلية، عن كلمة (بعض) الدالة على الجزئية؛ من باب المجاز، والتجوز في القول، أو من باب التعبير عن الجزء بالكل، كاستعمال «الإصبع» وإرادة «الأنملة» التي هي جزء من الإصبع. انظر: دلائل الإعجاز ص ٦٦، للجرجاني. والإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٥٠. والبلاغة العربية ٢/٢١٨، للميداني.



٣- وإما على القول بأن ها هنا مضافاً مقدر<sup>(١)</sup>، وهو «بعض»؛ فيكون المعنى أنه: لا نزاع بينهم على أنها: «بعض آية» من القرآن في سورة النمل.

(١) أي: أن المضاف محذوف قُدر بكلمة (بعض) وأضيف إلى (آية) المضاف إليه؛ ليكون التقدير (بعض آية)؛ والتقدير بكلمة (بعض) أنسب كلمة تؤدي الغرض؛ فلم يقدرها الإمام بكلمة (نصف) أو نحوه. ومما يمكن تقديره كذلك كلمة (جزء)، وقد عبر بها بعض المفسرين، قال ابن عاشور «التحرير والتنوير» ١/ ١٣٨: جزء آية من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ النمل: ٣٠.



## المبحث العقدي في البسملة «اعتقاد قرآنيها»

ثم إن الاختلاف قد وقع فيما عداها<sup>(١)</sup> من «البسملة» الواقعة في أوائل السور على وجوه:

الأول: إنها، هل هي قرآن، أو ليست بقرآن<sup>(٢)</sup>؟.

(١) أي فيما عدا موضع النمل. ويمكن الحديث عن هذه المسألة باعتبارين اثنين:  
- باعتبار البسملة ذاتها: وهو أنها بعض آية من سورة النمل باتفاق، أو آية كاملة من كل سورة وفيه خلاف، أو بعضها آية من سورة الفاتحة باتفاق.  
- باعتبار محلها: ذلك أنهم اتفقوا على كونها بعض آية (٣٠) من سورة النمل، أو ليس لها محل باتفاق في بداية سورة التوبة، أو لها محل في بداية كل سورة عدا سورة التوبة، وفي ذلك خلاف، لاسيما في بداية سورة الفاتحة. قال ابن عرفة: وكان الفقيه أبو عبد الله محمد بن سعيد بن عثمان بن أيوب الهزميري يحكي عن علماء الشافعية بالمشرق أنهم: يقسمون البسملة ثلاثة أقسام:

١- قسم هي فيه آية في أول الفاتحة.

٢- وقسم هي فيه بعض آية، وذلك في سورة النمل.

٣- وقسم بعضها فيه آية، وهو: { الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ }.

انظر: تفسير ابن عرفة المالكي ١/ ٧٣، لأبي عبد الله بن عرفة.

(٢) الخلاف الواقع في هذا الموضوع من عدة وجوه:

- هل هي قرآن أم لا؟. والقائلون بقرآنيها اختلفوا هل:

١- هي آية من كل سورة عدا براءة.

٢- أو أنها: آية مستقلة.

٣- أو أنها: آية من سورة الفاتحة فحسب. قال السيوطي في «نواهد الأبيكار» ١/ ٥٤:

١- من جعلها آية منها (الفاتحة) ومن غيرها.

٢- ومن جعلها آية منها، وبعض آية من غيرها.

٣- ومن جعلها آية منها، وأنها بين السور قرآن مستقل، كسورة قصيرة، لا آية من السورة، ولا بعض آية. وهي أقوال معروفة.

٤- ومقابلها النفي، فهي أربعة.

٥- وفيها قول خامس، أنها آية من الفاتحة، وليست في سائر السور قرآناً أصلاً.



وذهب الإمام الشافعي<sup>(١)</sup> - رحمه الله تعالى - إلى أنها قرآن<sup>(٢)</sup>؛ لكتابتها في المصحف<sup>(٣)</sup>.

وأجاب الخصم<sup>(٤)</sup> عنه بأن يقول: لا نسلم أن مجرد كتابتها فيه يستلزم

(١) صاحب المذهب الميمون، الإمام القدوة، زين الفقهاء وتاج العلماء: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي المطلبى؛ يجتمع مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في عبد مناف بن قصي... فالنبي - صلى الله عليه وسلم - هاشمي، والشافعي مطلبى، وهاشم والمطلب أخوان: ابنا عبد مناف. مناقبه كثيرة، ومدائحه كبيرة؛ من آثاره: «الرسالة» و«الأم»؛ ت: ٢٠٤هـ.

انظر: الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي ٢٠٢/٧، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص ٦٦، ليوسف بن عبد البر. وحلية الأولياء ٦٧/٩، وتاريخ بغداد ٥٦/٢، والأنساب للسمعاني ٣/٣٧٨، وتاريخ دمشق ٥٦/٢٦٧، وغيرها كثير.

(٢) انظر: كتاب «الأم» ١/١٠٧، وما بعدها، لمحمد بن إدريس الشافعي.

(٣) قال أبو شامة «البسمة» ص ٤٤ - موضحاً ذلك الدليل - : ثم الظن بالصحابة - رضي الله عنهم - أنهم: إنما أثبتوها في المصحف حيث أثبتوها؛ لتلقيهم من النبي - صلى الله عليه وسلم - النصوصية على أنها: من أول كل سورة، أو لظنهم ذلك، وكان هذا عندهم من الأمور الواضحة الجلية، ولهذا لم يقع بينهم فيها نزاع حين كتبت.

وقال البيهقي في «الخلافيات»: الأصل عندنا إجماع الصحابة، فإنهم أجمعوا على أن: مصحف عثمان - رضي الله عنه -، وسائر المصاحف كتاب الله ووحيه وتزييله، من غير تقييد فيه، ولا استثناء؛ وكذلك الناقلون عنهم بعدهم لم يختلّفوا فيما اتفقوا عليه، ووجدناه مكتوباً في تلك المصاحف كسائر القرآن. نقله عنه السيوطي في: نواهد الأبطال ٦٨/١. ولم أجده في المطبوع؛ إذ قصارى ما في المطبوع: كتاب الطهارة، لكنه في «مختصر خلافيات البيهقي» ٤١/٢، لأحمد بن فرح الإشبيلي. وللمزيد انظر: معالم التنزيل ٥١/١، و«المجموع» ٣/٣٣٦، للنووي، فقد أفاض في المسألة هناك.

(٤) المراد بذلك من قال بعدم قرآنتها، وهم قدماء الحنفية، والأئمة المالكية، كما سيأتي؛ والتعبير بـ«الخصم» من باب التجوز، أو الخصم العلمي، وهي من العبارات التي تداولها الفقهاء في التعبير عن المخالف في مسألة ما؛ مع أن الابتعاد عنها، والنأي بالمسائل عنها أفضل، وأولى. قال الشيخ بكر أبو زيد في «المدخل المفصل» ١/١٠٧: وقد وصل إلى بعض الكتب المعتمدة لأئمة كبار يُشار إليهم بالبنان في العلم والإيمان، نُفِثَتْ بعبارات كان الأجمل: التحامي عنها، منها: «قال الخصم» كما في: «التحقيق» لابن الجوزي، =



كونها قرآناً<sup>(١)</sup>؛ لجواز أن تكتب فيه على سبيل الفصل بين السورة، مع قصد الابتداء بها على سبيل اليُمن<sup>(٢)</sup>، والبركة، وإنما يستلزمه لو تواتر في محلها على أنها قرآن<sup>(٣)</sup>، لو كانت قرآناً لما وقع الاختلاف فيها ها هنا<sup>(٤)</sup>، كما لم يقع

= و«أحاديث الخصوم» كما في: «نصب الراية» للزيلعي، و«وأما حديثهم» كما في: «المغني» لابن قدامة، فإليتها لم تحصل، كما تركوا نظيرتها من العبارات. «آيات الخصوم» و«وأما آيتهم» -غفر الله للجميع بمنه وكرمه-.

(١) لا يتأتى هنا النقد بأن كلمة «قرآن» ممنوعة من الصرف؛ لأنه ليس -ههنا- علماً، كعثمان؛ إذ العَلَم على كلام الله اسمه القرآن، وليس بوصف كظمان، على أن مذهب بعض أهل العلم قال: إنه علم مرتجل، أي أن: نونه أصلية، وكذلك لو افترض أنه بزيادة ألف ونون، والأصل «قرأ»، فسياق الكافيحي: كونها قرآناً أي: موصوفة بالقرآنية، كما قال الله تعالى: { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا... طه: ١١٣، و { قُرْآنًا عَرَبِيًّا... الزمر: ٢٨، وغيرها كثير، وقد يقال: إنه اسم جنس جمعي: كإنسان، ونحوه، وقد قال الله: { وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ... الرعد: ٣١، و { وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ... فصلت: ٤٤. والله أعلم.

(٢) اليُمن: البركة. وقد يُمْن فلان على قومه، فهو ميمون، إذا صار مباركاً عليهم. انظر: الصحاح ٦ / ٢٢٢٠.

(٣) قال الكاساني -وهو حنفي- «بدائع الصنائع» ١ / ٢٠٤: أما قوله إنها كتبت في المصاحف بقلم الوحي على رأس السور فنعم، لكن هذا يدل على كونها من القرآن، لا على كونها من السور؛ لجواز أنها كتبت للفصل بين السور، لا لأنها منها، فلا يثبت كونها من السور بالاحتمال. قال أبو شامة «البسمة» ص ٤٤: ولو كانت من باب التبرك لم تكتب كما لم يكتبوا «التعوذ» المأمور به قبل البسمة، ولا «آمين» المأمور بها بعد قراءة الفاتحة، ولا وقع بينهم نزاع في ذلك، فحصل ظنُّ غالب أنها: من القرآن. وقال السيوطي «الإتقان في علوم القرآن» ١ / ٢١٠: «فإن قيل: لعلها أثبتت للفصل بين السور، أوجب بأن: هذا فيه تغرير، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل، ولو كانت له؛ لكتبت بين براءة والأنفال.

(٤) قال ابن العربي في «أحكام القرآن» ١ / ٦: ويكفيك أنها: ليست بقرآن للاختلاف فيها، والقرآن لا يختلف فيه، فإن إنكار القرآن كفر.

وقد اعتذر السبكي والسيوطي لإمامهما الشافعي -رحمهم الله- في ذلك، -وفيه ما فيه-، قال السبكي «رفع الحاجب» ٢ / ٨٦، وبنحوه قال السيوطي «نواهد الأبقار» ١ / ٥٨: إنها المثبت لها إمامنا الشافعي، فلعلها تواترت عنده، ورُبَّ متواتر عند قوم دون آخرين، =



الاختلاف في: «بسم الله الرحمن الرحيم» الواقع في أثناء سورة النمل.

= وفي وقت دون آخر.

وقد أجاب عن إيراد ابن العربي أئمة الشافعية، فقد كان يقرر ابن حجر -رحمه الله - في درسه في الجواب عنه: أن حكم البسملة في ذلك حكم الحروف المختلف فيها بين القراء السبعة، فتكون قطعية الإثبات، والنفي معاً؛ ولهذا قرأ بعض السبعة بإثباتها، وبعضهم بإسقاطها.

قال السيوطي: فاستحسن ذلك جداً. من نواهد الأبيكار ١/ ٦٢.

وقد قرر ذلك ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر» / ٢٧٠، -بعد حكاية الأقوال- بقوله: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح، وأن كل ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات.

قال السيوطي: قال أبو شامة: ونقل عن بعض المتأخرين أنها: آية حيث كتبت في بعض الأحرف السبعة، دون بعض، قال: وهذا قول غريب، ولا بأس به إن شاء الله تعالى. قال السيوطي -عقب هذا القول-: وكأنه نزل اختلاف القراء في قراءتها بين السور منزلة اختلافهم في غيرها، فكما اختلفوا في حركات، وحروف اختلفوا -أيضاً- في إثبات كلمات وحذفها، كقوله -تعالى- في سورة الحديد: { وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ } سورة الحديد: ٢٤، اختلف القراء في إثبات (هو) وحذفها، وكذلك (من) في آخر سورة التوبة: { تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } سورة التوبة: ٨٩، فلا بُد أن: يكون الاختلاف في البسملة من ذلك.

ولعل ابن تيمية قد اطلع على قول يشابهه هذه الأقوال، فإنه قال: بل قد يقال ما قاله طائفة من العلماء: إن كل واحد من القولين حق، وإنما آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليست آية في بعض القراءات؛ وهي قراءة الذين يصلون ولا يفصلون بها بين السورتين. وانظر: عنوان الزمان ١/ ١٧٣، للبقاعي.

ومجموع الفتاوى ١٣/ ٣٩٩.



وذهب الإمام مالك - رحمه الله تعالى - إلى أنها: ليست بقرآن؛ لعدم تواترها في محلها<sup>(١)</sup> على أنها قرآن<sup>(٢)</sup>.

فلو تواتر فيها على أنها قرآن، لما وقع الاختلاف فيها ها هنا، كما لم يقع في سائر آيات القرآن، وسورها<sup>(٣)</sup>.

(١) التواتر في القرآن المجيد على ثلاثة أضرب: تواتر في الأصل، والمحل، والترتيب؛ وبالسلمة متواترة في الأصل، والترتيب، وأما في المحل (الموضع)، فهو محل الخلاف، بناءً على خلاف أصولي، وهو: هل يشترط التواتر في القرآن في هذه الأضرب الثلاثة أو لا؟. قال السيوطي في «الإتقان» ١/ ٣١٠: وذهب كثير من الأصوليين إلى أن: التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه، وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الأحاد، قيل: وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات السلمة من كل سورة، ورُد هذا المذهب بأن: الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن، أما الأول: فلأننا لو لم نشترط التواتر في المحل جاز ألا يتواتر كثير من المتكررات الواقعة في القرآن مثل: {فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} الرحمن: ١٣، وأما الثاني: فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الأحاد.

(٢) هذا مذهب مالك، وأبي حنيفة وداوود الظاهري؛ قال المازري: وذهب مالك وأبو حنيفة وداوود إلى أنها: ليست من القرآن في افتتاح شيء من السور أم القرآن أو غيرها. انظر في المذهبين: البحر الرائق ١/ ٣٣٠، ومجمع الأنهر ١/ ١٤٣، لشيخه زاده. وتبين الحقائق ١/ ١١٢، للزيلعي. وشرح التلقين ١/ ٥٦٧، للمازري. والذخيرة ٢/ ١٨٠، للقرافي. وحاشية الدسوقي، ١/ ٢٥١.

(٣) هكذا في المخطوط (وسورها)، ولعل الأنسب للسياق (وسوره) عائد للقرآن. وقد استوفى أدلة الأئمة المالكية الطاهر ابن عاشور - رحمه الله -، وأحسن سياقها، وهي بالتالي أدلة لبعض الحنفية كذلك، قال - رحمه الله -: أما حجة مذهب مالك ومن وافقه فلهم فيها مسالك: أحدها من طريق النظر، والثاني من طريق الأثر، والثالث من طريق الذوق العربي.

١ - فأما المسلك الأول (النظر): فللمالكية فيه مقالة فائقة للقاضي أبي بكر الباقلاني، وتابعه أبو بكر ابن العربي، في «أحكام القرآن»، والقاضي عبد الوهاب في كتاب «الإشراف».

- قال الباقلاني: لو كانت التسمية من القرآن لكان طريق إثباتها: إما التواتر، أو الأحاد، =



= والأول باطل؛ لأنه لو ثبت بالتواتر كونها من القرآن؛ لحصل العلم الضروري بذلك، ولا ممتنع وقوع الخلاف فيه بين الأمة، والثاني -أيضاً- باطل؛ لأن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن فلو جعلناه طريقاً إلى إثبات القرآن؛ لخرج القرآن عن كونه حجة يقينية، ولصار ذلك ظنيّاً، ولو جاز ذلك لجاز ادعاء الروافض أن القرآن دخله الزيادة والنقصان والتغيير والتحريف ا.هـ.

- زاد أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن فقال: يكفيك أنها ليست من القرآن الاختلاف فيها، والقرآن لا يختلف فيه.

- وزاد عبد الوهاب فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيّن القرآن بياناً واحداً متساوياً، ولم تكن عادته في بيانه مختلفة بالظهور، والخفاء حتى يختص به الواحد والاثنان؛ ولذلك قطعنا بمنع أن يكون شيء من القرآن لم ينقل إلينا، وأبطلنا قول الرافضة إن القرآن حمل جمل عند الإمام المعصوم المنتظر، فلو كانت البسملة من الحمد لبينها رسول الله بياناً شافياً ا.هـ.

٢- وأما المسلك الثاني (الأثر): وهو الاستدلال من الأثر، فلا نجد في صحيح السنة ما يشهد بأن البسملة آية من أوائل سور القرآن، والأدلة ستة:..... وذكر حديث:

- [قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين]. مسلم ٩/٢، برقم: ٩٠٤.  
- وحديث: [ألا أعلمك سورة لم يُنزل في التوراة ولا في الإنجيل مثلها قبل أن تخرج من المسجد؟ قال: بلى، فلما قارب الخروج قال له: كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة؟ قال أبي فقرأت، الحمد لله رب العالمين]. رواه ابن خزيمة ١/٢٨٠، برقم: ٥٠٠، وأبو يعلى ١٢/٢٢٥، برقم: ٦٨٣٧، والحاكم ١/٧٤٤، برقم: ٢٠٤٨، وهو في البخاري ٤/١٩١٣، برقم: ٤٧٢٠، من حديث أبي سعيد بن المعلى، وباختلاف في اللفظ.  
- وحديث: أنس بن مالك من طرق كثيرة أنه قال: [صليت خلف رسول الله وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين]. مسلم ١٢/٢، برقم: ٩١٨.

- وحديث: [كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين]. مسلم ٥٤/٢، برقم: ١١٣٨.

- وحديث عبد الله بن مغفل قال: [صليت مع النبي وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم»]. مسلم ١٢/٢، برقم: ٩١٦.

٣- وأما المسلك الثالث (الذوق العربي): وهو الاستدلال من طريق الاستعمال العربي، فيأتي القول فيه على مراعاة قول القائلين: بأن البسملة آية من سورة الفاتحة خاصة، وذلك يوجب أن يتكرر لفظان وهما: { الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ }، في كلام غير طويل ليس بينهما فصل كثير، وذلك مما لا يحمد في باب البلاغة، وهذا الاستدلال نقله الإمام الرازي في =



وأجيب بأن عدم تواترها فيه، لا يقتضي سلب القرآنية عنها؛ بناءً على جواز انفكاك التواتر عنه في حقها، وفي حق غيرها في الجملة، كما في زمن النبي، وأصحابه -صلى الله عليه، وعلى أصحابه أجمعين-.

وهذا الجواب ليس بقوي؛ لأن الكلام ها هنا إنما هو بالنسبة إلى زمان التابعين، ومن بعدها<sup>(١)</sup>؛ فلا بد من اعتبار التواتر المحلي فيه حينئذ قطعاً واحتياطاً<sup>(٢)</sup>، ولأجل هذا لا يطلق القرآن على ما نقل إلينا على سبيل الشهرة

= تفسيره وأجاب عنه بقوله: إن التكرار لأجل التأكيد كثير في القرآن، وإن تأكيد كونه -تعالى- رحماناً رحيماً من أعظم المهيات، وأنا (ابن عاشور) أدفع جوابه: بأن التكرار، وإن كانت له مواقع محمودة في الكلام البليغ مثل التهويل، ومقام الرثاء أو التعديد أو التوكيد اللفظي، إلا أن الفاتحة لا مناسبة لها بأغراض التكرير، ولا سيما التوكيد؛ لأنه لا منكر لكونه تعالى رحماناً رحيماً، ولأن شأن التوكيد اللفظي أن يقترن فيه اللفظان بلا فصل فتعين أنه: تكرير اللفظ في الكلام؛ لوجود مقتضى التعبير عن مدلوله بطريق الاسم الظاهر دون الضمير، وذلك مشروط بأن يبعد ما بين المكررين بعداً يقصيه عن السمع، وقد علمت أنهم عدوا في فصاحة الكلام خلوصه من كثرة التكرار، والقرب بين الرحمن والرحيم حين كُرا يمنع ذلك. من: التحرير والتنوير ١/ ١٣٧. بتصرف يسير، واختصار.

وأدلة المالكية -رحمهم الله- التي ذكرها ابن عاشور لا تخلو من مناقشة، بل قد نوقشت قديماً وحديثاً.

(١) هكذا في المخطوط، ولعل الأنسب للسياق (بعدهم).

(٢) قال الإمام السيوطي -رحمه الله-: لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنة. من: «الإتقان» ١/ ٢٠٩، وأصله في «البرهان في علوم القرآن» ٢/ ١٢٥.

ووقد رد هذا الاستدلال الأمدي كما في «الإحكام في أصول الأحكام» ١/ ١٦٤: الاختلاف فيما نحن فيه لم يقع في إثبات كون التسمية من القرآن في الجملة، حتى يشترط القطع في طريق إثباتها، وإنما وقع في وضعها آية في أوائل السور، والقطع غير مشروط فيه، ولهذا وقع الخلاف في ذلك من غير تكفير من أحد الخصمين للآخر كما وقع الخلاف في عدد الآيات، ومقاديرها..... إلى قوله: ولو لم تكن من القرآن لتبين ذلك أيضاً بياناً قاطعاً للشك كما فعل ذلك في التعود، بل أولى من حيث إن التسمية مكتوبة بخط القرآن =



والآحاد، كقراءة عبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup>، وقراءة عبد الله ابن عباس<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup>.

= في أول كل سورة.

وقد قال ابن تيمية «مجموع الفتاوى» ٣٩٩/١٣ في ذلك: حتى قطع بعض هؤلاء -كالقاضي أبي بكر- بخطأ الشافعي وغيره ممن أثبت البسملة آية من القرآن في غير سورة النمل؛ لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه، والصواب القطع بخطأ هؤلاء، وأن البسملة آية من كتاب الله، حيث كتبها الصحابة في المصحف؛ إذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن وجرده عما ليس منه، كالتخميس والتعشير وأسماء السور، ولكن مع ذلك لا يقال: هي من السورة التي بعدها، كما أنها ليست من السورة التي قبلها، بل هي كما كتبت آية أنزلها الله في أول كل سورة، وإن لم تكن من السورة، وهذا أعدل الأقوال الثلاثة في هذه المسألة.

(١) الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود بن غافل -بالغين المنقوطة والفاء- ابن حبيب بن شمخ، أبو عبد الرحمن الهذلي، كان إسلامه قديماً في أول الإسلام، من مناقبه أنه: كان يلج على النبي -صلى الله عليه وسلم- ويلبسه نعليه، ويمشي أمامه، ويستتره إذا اغتسل، ويوقظه إذا نام. شهد بدرًا والحديبية، والمشاهد بعدها، وهاجر الهجرتين جميعاً، وصلى القبليتين، وهو: أحد علماء، وقراء الصحابة رضي الله عنهم، مناقبه وفضائله كثيرة. ت: ٣٢٠هـ. انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٩٨٧/٣، وأسد الغابة ٣٨١/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٣٣/٤.

(٢) الصحابي الجليل: عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي. أحد العبادة، والمكثرين من الحديث، كبير المفسرين؛ يكنى أبا العباس، قال فيه النبي الكريم -صلى الله عليه وسلم-: «اللهم علمه الحكمة وتأويل القرآن»، وقال عنه ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس؛ مناقبه وفضائله كثيرة؛ ت: ٦٨هـ. انظر: معرفة الصحابة ١٦٩٧/٣، والاستيعاب ٩٣٤/٣، والإصابة ١٤١/٤.

(٣) وأما بالنسبة لقراءتهما -رضي الله عنهما-، فالمراد بها القراءة التي اشتهرت نسبتها إليهما، وهي مخالفة لرسم المصحف، ولم تثبت إلا عن طريق الآحاد، وهذه القراءة: هي التي أرادها الكافيحي من هذا المبحث.

على أن قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- مما تدور عليه أسانيد القراءة المتواترة من رواية السبعة المشهورة، ولكن القراءة الأولى المشار إليها مما اختص به، واشتهر عنه، وفيها زيادات بمثابة التفسير، والبيان للقرآن.

= قال ابن مجاهد: وأما أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدمين من أهلها قراءة عبد الله بن





= مسعود - رضي الله تعالى عنه-؛ لأنه هو الذي بعث به إليهم عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه-؛ ليعلمهم فأخذت عنه قراءته قبل أن يجمع عثمان - رضي الله تعالى عنه- الناس على حرف واحد، ثم لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم: كعلقمة، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وزر بن حبيش، وأبي وائل، وأبي عمرو والشيباني، وعبيدة السلماني وغيرهم... فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها أ.هـ.

وفي بيان كونها قراءة تفسيرية، قال مجاهد بن جبر: لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت. قال المباركفوري -معلقاً-: أي: لما وقع في قراءته من تفسير كثير من القرآن. وقال ابن الأنباري -كما في «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٨٦-: وما يؤثر عن الصحابة والتابعين أنهم قرأوا بكذا وكذا، إنما ذلك على جهة البيان والتفسير، لا أن ذلك قرآن يُتلى.

وقال ابن النحاس في «القطع» ص ٤٢٥. وهذا من القراءات المخالفة للسواد، وأكثرها لا يصح، ولا يوجد إلا معلولاً. وقال في موضع آخر ص ٤٧٤: فلا يجوز لأحد أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف، ولو صحت لكانت على التفسير لا على القراءة. وقد أشار إلى ذلك أبو حيان في «البحر المحيط» ٧/ ٦٢، بقوله: في الحقيقة تفسير لا قراءة.

قال الباحث الشهير غانم قدوري: وانتشرت قراءة أهل المدينة في الكوفة، لا سيما بعد انتقال الإمام علي - رضي الله عنه-، إليها، لكن أهل الكوفة لم يتركوا قراءة ابن مسعود دفعة واحدة، فقد ظلوا متمسكين بما يوافق خط المصحف منها، حتى كان سعيد بن جبير يؤمّ الناس في شهر رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود، وليلة بقراءة زيد بن ثابت، لكن معالم قراءة ابن مسعود كانت في طريقها إلى الاضمحلال، فقد قال سليمان بن مهران الأعمش: أدركت الكوفة، وما قراءة زيد فيهم إلا كقراءة عبد الله فيكم اليوم، ما يقرأها إلا الرجل والرجلان.

والقول في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما-، كالقول في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه. انظر: كتاب السبعة ص ٦٧، ٧٠، لابن مجاهد. وتحفة الأحوذى ٨/ ٢٢٧، للمباركفوري. والقطع والائتناف ص ٤٧٤، للنحاس. ومحاضرات في علوم القرآن ١/ ١٢٤، لغانم بن قدوري.





قال القرطبي<sup>(١)</sup> - في تفسير «البسمة»<sup>(٢)</sup> -: الصحيح من هذه الأقوال قول مالك؛ لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، وإنما طريقه التواتر القطعي الذي لا يختلف فيه.

قال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: ويكفيك أنها ليست من القرآن اختلاف الناس فيها والقرآن لا يختلف فيه<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله<sup>(٥)</sup> وأجزائه<sup>(٦)</sup>، بالاتفاق.

(١) مرت ترجمته في صفحة: ٢٥٥، من هذه الرسالة.

(٢) أي: من تفسيره العظيم: الجامع لأحكام القرآن ١/٩٣.

(٣) الإمام المفسر، العلامة المتبحر: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد العربي؛ كان من أهل التفنن في العلوم، متقدماً في المعارف كلها، متكليماً في أنواعها، حريصاً على نشرها؛ من آثارها: «عارضه الأحوزي»، و«أحكام القرآن»، و«العواصم من القواصم»، وغيرها. ت: ٥٤٣ هـ، على الصحيح. انظر: تاريخ دمشق ٥٤/٢٤، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤/٦٢، وتاريخ قضاة الأندلس ص ١٠٦، لأبي الحسن النباهي.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١/٦، ولفظه: ويكفيك أنها ليست بقرآن للاختلاف فيها، والقرآن لا يختلف فيه، فإن إنكار القرآن كفر.

(٥) أي: نفس القرآن ورسمه، لا بد وأن يكون متواتراً في أصل وروده ووصوله إلينا.

(٦) أي: في كل جزء منه لا بد أن يكون متواتراً، ولا يكتفى بتواتر أصله.



وأما تواتره في محله وفي وضعه<sup>(١)</sup>،

(١) أي: مكانه ومحلّه من القرآن، كتواتر آية: { فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ } بين: { وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ } و { خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ }، سورة الرحمن ١٢-١٤. ففي صحيح البخاري ٤/١٦٩٤، برقم: ٤٢٦٢، عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان: [هذه الآية التي في البقرة: { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا - إلى قوله - غَيْرَ إِخْرَاجٍ }]. قد نسختها الآية الأخرى؛ فلم تكتبها؟ قال: تدعها يا ابن أخي، لا أغير شيئاً منه من مكانه. قال ابن كثير في «تفسيره» ١/٦٥٨ - معلقاً على هذا الحديث: - ومعنى هذا الإشكال الذي قاله ابن الزبير لعثمان: إذا كان حكمها قد نسخ بالأربعة الأشهر فما الحكمة في إبقاء رسمها مع زوال حكمها، وبقاء رسمها بعد التي نسختها يوهم بقاء حكمها؟ فأجابه أمير المؤمنين بأن هذا أمر توقيفي، وأنا وجدتها مثبتة في المصحف كذلك بعدها فأثبتها حيث وجدتها ا.هـ.

وقال عثمان رضي الله عنه: [كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مما يأتي عليه الزمان، وهو تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وإذا نزلت عليه الآية، فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا...]. رواه أحمد ١/٤٥٩، برقم: ٣٩٩، وأبو داود والترمذي ٥/٢٧٢، برقم: ٣٠٨٦، وحسنه، والنسائي في الكبرى ١٠/١٠، برقم: ٨٠٠٧، وابن حبان ١/٢٣١، برقم: ٤٣، والحاكم ٢/٢٤١ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٢. وثبتته ابن العربي في أحكام القرآن الكريم ٢/٤٤٥. مع أنهم يروونه جميعاً عن طريق: يزيد الفارسي، وقد تفرد به، وهو مما لا يحتمل التفرد.

قال غانم قدوري «محاضرات في علوم القرآن» ص ٧١: فكل شيء من القرآن قد عُرف مكانه، ولا يملك أحد من الصحابة، الخليفة فمن دونه، أن يغير شيئاً منه.

وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينهى عن خلط آيات السورة بغيرها، ويأمر بقراءة آيات كل سورة على نحو ما قرأها وعلمها للصحابة، ومن ذلك ما روي عن بلال أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: مررت بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال بلال: أخلط الطيب بالطيب، فقال: اقرأ السورة على وجهها، أو قال: على نحوها ا.هـ.

وهذا الأثر في مصنف عبد الرزاق ٢/٤٩٥، برقم: ٤٢٠٩، وأبي شيبة ٢/٢٦٤، برقم: ٨٨١٨، من مراسيل سعيد بن المسيب. وقد روي نحوه من حديث علي وأبي هريرة، وفيه: تصويب لفعل بلال، وفيه: مكان بلال عمار بن ياسر - رضي الله عنهم - استوفى =



وفي ترتيبه<sup>(١)</sup>، فهو مختلف فيه.

= أسانيدھا، ورواياتھا البيهقي - رحمه الله - في «شعب الإيمان» ٢ / ٤٣١. ومن النصوص الدالة على ذلك:

- حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: [لما أنزلت الآيات الأواخر من سورة البقرة خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتلاهن في المسجد، فحرم التجارة في الخمر]. رواه البخاري ٤ / ١٦٥١، برقم: ٤٢٦٧.

- وعن أبي ذر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: [أعطيت خواتيم سورة البقرة من بيت كنز من تحت العرش، لم يعطهن نبي قبلي]. رواه أحمد ٣٥ / ٢٧٤، برقم: ٢١٣٤٤.

- عن أبي الدرداء أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: [من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال]. رواه مسلم ٢ / ١٩٩، برقم: ١٩١٩.

- قوله - عليه الصلاة والسلام - لعمر بن الخطاب: [يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء]. رواه مسلم ٢ / ٨١، برقم: ١٢٨٦.

وأما «وضعه»، ففعل المراد بذلك: كيفية وضعه بالرسم، واللفظ. والله أعلم.

(١) لعله أراد ترتيب السور فهذا محل الخلاف، أما ترتيب الكلمات في الآيات، وترتيب الآيات في السورة فمحل اتفاق، قال الباقلاني «الانتصار للقرآن» ١ / ٢٨١: وانفتحت الأمة على وجوب ترتيب الآيات، وحظرت تقديم بعضها على بعض وتغييرها في الكتابة، والتلاوة وغير ذلك.

وقال - أيضاً - في «الانتصار» ١ / ٦٠:.... وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله سبحانه، ورتبه عليه رسوله من أي السور، لم يقدم من ذلك، ولا أخر منه مقدماً، وأن الأمة ضبطت على النبي - صلى الله عليه وسلم - ترتيب أي كل سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القرآن وذات التلاوة أ.هـ.

قال السيوطي «الإتقان» ١ / ١٦٧: الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي، لا شبهة في ذلك، أما الإجماع، فنقله غير واحد، منهم: الزركشي في «البرهان»، وأبو جعفر بن الزبير في «مناسباته»، وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه - صلى الله عليه وسلم - وأمره، من غير خلاف في هذا بين المسلمين أ.هـ.

وقال مكّي وغيره: ترتيب الآيات في السور هو من النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولما لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملته. من: البرهان في علوم القرآن ١ / ٢٥٦. فالترتيب في ذلك على ثلاثة أضرب:

- الضرب الأول: ترتيب الكلمات بحيث تكون كل كلمة في موضعها من الآية، وهذا =



لكن المختار عند المحققين من علماء السنة، والجماعة يجب أن يكون متواتراً في هذه الثلاثة أيضاً<sup>(١)</sup>؛ فيتفرع على هذا الاختلاف الاختلاف في أن البسمة هل هي من القرآن؟.

أ- فمن شرط أن يكون متواتراً في محله<sup>(٢)</sup> حكم بأنها: ليست من القرآن؛ لعدم تواترها في أوائل السور على أنها فيها من القرآن؛ لثبوت الاختلاف فيها، وإن تواترت كتابةً فيها، وتلاوةً على الألسن، ولهذا حكم بأن البسمة التي في أثناء سورة النمل من القرآن بالاتفاق.

ب- ومن اكتفى في البسمة بتواترها مطلقاً<sup>(٣)</sup>، أو بتواترها في أوائل السور - وإن لم يتواتر فيها على أنها: فيها من القرآن - حكم بأنها: فيها من القرآن. لكن لا يخفى عليك أن: مطلق التواتر بدون التواتر المحلي - كيف ما اتفق - أعم من تواتر القرآن؛ فلا بد في تواترها فيها<sup>(٤)</sup> من التقييد بكونها فيها من

= ثابت بالنص والإجماع.

- الضرب الثاني: ترتيب الآيات بحيث تكون كل آية في موضعها من السورة، وهذا ثابت بالنص - كما مرّ في الحاشية الأولى - والإجماع كما نقله الباقلاني، وغيره.  
- الضرب الثالث: ترتيب السور على ما هي عليه اليوم في المصحف (في الكتابة)، وكذلك ترتيبها في التلاوة لا سيما في الصلاة، وهذا مختلف فيه.

(١) قال الزركشي في البرهان ٢/ ١٢٥: لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه، فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك، أي: يجب أن يكون متواتراً.

ونقل عنه السيوطي في الإتقان ١/ ١٠٩. وأقدم من رأيته قال ذلك شمس الدين الأصبهاني في تفسيره، كما في: التحرير والتنوير ١/ ٨٧.

(٢) البسمة متواترة بلا شك، وإنما الاختلاف في تواترها في: محلها من كل سورة، أو من سورة الفاتحة؟.

(٣) أي: أنها متواترة من غير تقييد بمحل، أو ترتيب.

(٤) أي في: أوائل السور، أو في أول سورة الفاتحة. والمراد: لا بد من التقييد أن «البسمة» في =

القرآن، حتى يتم التقريب، فظهر مما ذكرنا:

١- أن النزاع هاهنا نزاع لفظي<sup>(١)</sup>.

٢- وأن المختار: قول من سلب القرآنية عنها هاهنا؛ نظراً إلى الغرض والمقصود من الكلام، والبحث هاهنا<sup>(٢)</sup>.

فلا يضره عدم حصول العلم بسلب القرآنية عنها في نفس الأمر؛ لأن ذلك ليس بوظيفة المجتهد<sup>(٣)</sup>، والفقهاء<sup>(٤)</sup>، بل هو وظيفة الحكيم الباحث<sup>(٥)</sup> عن أحوال الأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر بحسب الطاقة البشرية.

= هذين الموضوعين من القرآن.

(١) بمعنى: أن الخلاف بين الفريقين خلاف في الألفاظ والتعبير، ومآل القولين إلى أنها واحد، فالكل يقول: بالتواتر في البسمة لكن بدون تقييد المحل، أو على أنها قرآن في أوائل السور.

(٢) أراد -الله أعلم بالمقصود-: أن القول بعدم قرآنتها في أوائل السور هو المختار؛ إذ الغرض ههنا البحث في محلها بداية الفاتحة، أو أوائل السور، وهو محل نزاع لا يمكن معه إثبات التواتر.

(٣) المجتهد -في لغة الأصوليين- هو: البالغ العاقل المسلم، ذو ملكة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مأخذها. وقد يعبرون عنه بالفقيه، فيكون مرادفاً له، وقد يغايبون بينها فالمجتهد أعلى رتبة من الفقيه، والفقيه عندهم: يستطيع أن يستنبط الأحكام من أدلتها التفصيلية. وليس من الضروري أن يكون محيطاً بجميع أحكام الفروع، ولا يجب أن يكون مجتهداً. انظر: البحر المحيط ٤/٤٨٩. وحاشية العطار ٢/٤٣٣، لحسن بن العطار. والموسوعة الفقهية الكويتية ١/١٤.

(٤) الفقيه -في عرف الأصوليين-: من عرف جملة غالبية من الأحكام الشرعية، وقيل: كثيرة منها عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال. أو هو: العالم بالأحكام الشرعية العملية. انظر: المختصر في أصول الفقه ص ٣١، للبعلي. وحاشية العطار ١/٥٦، ومقدمة «منار السبيل» ٧/١.

(٥) المراد بالحكيم ههنا هو: العالم الذي يبحث عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود، بقدر الطاقة البشرية. انظر: تفسير روح البيان ٢/٢٢٩، والتعريفات ص ١٣٣. ودستور العلماء ٢/٣٢، للنكري.



٣- وظهر - أيضاً - أن: نافي المسألة يُرى مستظهِراً على مثبتها<sup>(١)</sup>.

\* فإن قلت: فهل تكفر إحدى الطائفتين<sup>(٢)</sup> الأخرى في هذه المسألة؟.

قلت: لا؛ لقيام الشبهة القوية فيها من جهة كل واحدة منهما على

الأخرى<sup>(٣)</sup>.

\* فإن قلت: فهل يجوز التوقف فيها؟. قلت: لا مانع من الجواز، لا سيما

إذا كانت مسألة من مسائل علم الكلام<sup>(٤)</sup>، أو ملحقة بها؛ لانتفاء دليل قطعي<sup>(٥)</sup>

(١) هنا الكلمة غير واضحة، فإنها مكتوبة هكذا: (مشبتها)، فمكان «سن» الثاء، ثلاث أسنان كالشين، إلا أن السياق يدل على أنها: ثاء، وليست شيناً؛ لتقابل جملة: «فإن نافي»... ثم بالشين لا معنى لها. والله أعلم.

(٢) أي: الطائفة القائلة بقرآنية البسملة، والطائفة القائلة بسلب قرآنتها.

(٣) أي: أن قوة الشبهة لدى كل من الطائفتين عذرت الأخرى، ولم تكفرها، قال ابن الحاجب: وقوة الشبهة في «بسم الله الرحمن الرحيم» منعت من التكفير من الجانبين. انظر: رفع الحاجب ٨٤/٢.

وقال السيوطي «نواهد الأبيكار» ٥٩/١: من أصحابنا من أثبتتها قطعاً؛ لكونها في المصحف، ولم يكفر جاحدها، كما لم يكفر مثبتها، وإنما كان كذلك لحصول ضرب من الشبهة، كما قامت لابن مسعود في المعوذتين.

(٤) أي من باب الكلام في العقائد. ولعلم العقائد أسماء كثيرة: هذا أحدها، ومن يطلقه عليه هم: المعتزلة والأشاعرة، وتعريفه: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج، ودفع الشبه. وفيه مؤلفات كثيرة، ككتاب:

١- أساس التقديس في علم الكلام، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢- شرح المقاصد في علم الكلم، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ط: دار المعارف النعمانية، باكستان.

٣- غاية المرام في علم الكلام، لعلي بن أبي علي الأمدي، تحقيق: حسن عبد اللطيف، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة.

وانظر: كتاب المواقيف ٣١/١، للإيجي، ودرء تعارض العقل والنقل ١٧٨/١. وعقيدة أهل السنة والجماعة ص ٦، لناصر العقل.

(٥) الدليل: يطلق في اللغة بمعنى الدال، وقد يطلق على ما فيه دلالة وإرشاد، وهذا هو =



ها هنا على ما ترى.

ولا تثبت ها هنا زيادة حاجة ضرورية إليها، فيكاد أن يكون من قبيله مسألة حدوث العالم وقدمه<sup>(١)</sup>؛ فلو توقف هناك جاز على ما قرر في موضعه، فكذا

= الدليل في عرف الفقهاء، سواء كان موصلاً إلى علم أو ظن، والأصوليون يفرقون بين: ما أوصل إلى العلم، وما أوصل إلى الظن؛ فما أوصل إلى علم كان الدليل، وما أوصل إلى ظن كان الأمانة.

فالدليل إذن هو: الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري. أو هو: الذي يلزم من العلم أو الظن به، العلم أو الظن بتحقيق شيء آخر. والمراد بالدليل القطعي - كما أشار أبو البقاء - هو الذي يلزم من العلم به العلم بتحقيق شيء آخر. ومراد الإمام الكافيجي انتفاء الدليل القطعي في هذه المسألة، وهو ما يفيد العلم، واليقين. انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢٧/١، وشرح المقاصد في علم الكلام ٥٢/١، وكتاب الكلبيات ص ٦٨٨.

(١) مسألة حدوث العالم من المسائل الكبار التي خاض غمارها المتكلمون، وجعلوها من أكبر دلائلهم على إثبات الصانع الخالق - سبحانه -، وهي قائمة على قضية حدوث الأعراض، حتى قال الشاطبي: لأنه لا طريق إلى معرفة حدوث العالم، وإثبات الصانع إلا بثبوت الأعراض.

وقال ابن تيمية «الرسالة التدمرية» ص ٣٣٥: وطائفة تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام، وحدوثها يعلم إما بحدوث الصفات، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها.

وقد قال بحدوث العالم جماهير الناس، وذهبت الدهرية إلى القول بقدمه، ومن حجج القائلين بحدوثه أن: إثبات حدوث العالم مبني على تماثل الأجسام، وعلى أنها مركبة من الجواهر الفردة، وهذا ما وقع فيه الاختلاف، والتنافر، والحيرة، والتوقف؛ لاسيما وقد توقف فيه كبار النظائر والمتكلمين.

قال ابن تيمية: إنما يتم على رأي المثبتين للجواهر الفرد، وإلا فنفاته عندهم الجسم في نفسه واحد بسيط، ليس مركباً من الجواهر المنفردة، وهذا المصنف قد صرح في أشرف كتبه عنده أن هذه المسألة متعارضة من الجانبين، وهو لما أقام أدلته على إثبات الجوهر الفرد في هذا الكتاب في مسألة «المعاد» وزعم أنها قاطعة، ثم ذكر المعارضات. قال - في الجواب -: أما المعارضات التي ذكروها، فاعلم إننا نميل إلى التوقف في هذه المسألة =



يجوزها هنا، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(١)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إذا لم تستطع أمراً فدعه فجاوزه إلى ما تستطيع<sup>(٣)</sup>

وأما الظن، والإقناع فلا يفيد في المسائل الكلامية على ما ذكر في موضعه، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾<sup>(٤)</sup>.

= بسبب تعارض الأدلة، فإن إمام الحرمين صرح في كتاب «التلخيص في أصول الفقه» أن هذه المسألة من محارات العقول، وأبو الحسين البصري، وهو أحدق المعتزلة توقف فيها فنحن -أيضاً- نختار التوقف فإذا لا حاجة بنا إلى جواب عما ذكره. فإذا كان أذكي المتأخرين من الأشعرية النافية للصفات الخبرية، وأمامهم وهو: أبو المعالي، وأذكي متأخري المعتزلة، وهو: أبو الحسين، وابن الخطيب إمام متبعيه توقفوا في كون الجسم هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا تنقسم أم ليس مركباً منها كانت هذه المقدمة التي استدلت بها مما لا يعلم صحتها أفاضل الطوائف المتبوعين الموافقين له. اهـ.

والشاهد من ذلك وجود توقف من بعض أهل العلم في مسألة حدوث العالم، وكذلك يجوز -كما قرر الكافي رحمه الله- التوقف في مسألة قرآنية البسمة كهذه المسألة. انظر: الاعتصام ٧٢٣/٢. والفصل في الملل والأهواء والنحل ١٦/١، لابن حزم. والفرق بين الفرق ص ٣١٦، لعبد القاهر البغدادي. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢/٥، والرسالة التدمرية مع شرحها ص ٣٣٥، وبيان تلبيس الجهمية ٤٩٦/١، لابن تيمية. والغنية في أصول الدين ص ٥٦، لعبد الرحمن المتولي الشافعي.

(١) سورة البقرة آية رقم: ٢٨٦. وسورة الطلاق آية رقم: ٧.

(٢) هو الشاعر: عمرو بن معدي كرب -رضي الله عنه-، نسبة إليه: الثعالبي في «لباب الآداب»، والنويري في «نهاية الأرب»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٧٧/٣٦، ومرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ١٥٩/١٢. وقد أسنده إليه: أبو الفضل الزهري، وابن جرير في «تاريخه» ٦٣٢/٢. انظر: لباب الآداب ص ٤١، للثعالبي. وحديث الزهري ص ٥٢٩. وتاريخ الأمم والملوك، لابن جرير. ونهاية الأرب ٦٧/٣، لشهاب الدين النويري.

(٣) من البحر «الوافر»، وهو من أبيات الحكم، والأمثال.

(٤) سورة النجم، آية رقم: (٢٨).



\* فإن قلت: فهل هذه المسألة ظنية أو قطعية؟<sup>(١)</sup>.

قلت: قد اختلف الناس فيها؛ فاختر القرطبي أنها: ظنية. ذكره في تفسير «البسمة»<sup>(٢)</sup>. وقال غيره: أنها قطعية<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: هل الكلام على البسمة من الكلام على المسائل القطعية، التي طريقها الدليل القطعي، أم من المسائل الظنية، التي طريقها الدليل الظني؟. بمعنى: أهي من مسائل الأصول أم الفروع؟.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٩٦.

(٣) اختلف العلماء في وضع البسمة في أوائل سور القرآن الكريم، أهي من المسائل التي طريق إثباتها أو نفيها القطع، ويلزم بها التكفير، أم أنها من المسائل الظنية، التي يسوغ فيها الاجتهاد، ولا يلزم التكفير، ولا التفسيق بها للنافي أو للمثبت، وفي ذلك قولان: - القول الأول: أن المسألة قطعية، وممن قال بهذا: ابن أبي هريرة، وسليم الرازي من الشافعية، والقاضي الباقلاني، وابن الحاجب من المالكية. ثم اختلفوا فيما بينهم، فقطع الشافعيان: بالإثبات، وقطع المالكيان بالنفي.

ولكل واحد من القائلين بالقطع - نفيًا أو إثباتًا - دليله، غير أنه يمكن تنفيذ تلك الأدلة واحداً واحداً؛ قال الإمام الغزالي - رحمه الله -: الجواب على أن: هناك تضاداً في ادعاء النفي أو الإثبات، فإنما ذلك بالنسبة للمجتهدين، لا لنفس الأمر ا.هـ.

قال أمير بادشاه: كون كل منهما قطعياً بحسب ظن صاحبه، لا بحسب نفس الأمر. - القول الثاني: وأما القائلون بأن المسألة ظنية، فكثير منهم الإمام القرطبي - كما أشار الكافيحي -.

١ - قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٩٦ - بعد حكاية الأقوال -: وهذا يدل على أن المسألة مسألة اجتهادية لا قطعية.

٢ - وقال الإمام الغزالي في «المستصفى في علم الأصول» ص ٨٣: الإنصاف أنها: ليست قطعية، بل هي اجتهادية؛ ودليل جواز الاجتهاد فيها وقوع الخلاف فيها.

٣ - وقال ابن تيمية «مجموع الفتاوى» ١٣/ ٣٩٩: وسواء قيل بالقطع في النفي أو الإثبات، فذلك لا يمنع كونها من موارد الاجتهاد التي لا تكفير ولا تفسيق فيها للنافي ولا للمثبت. وقال في موضع آخر «مجموع الفتاوى» ١٣/ ٤١٨: ومع هذا فالنزاع فيها من مسائل الاجتهاد.

٤ - وقال السبكي «رفع الحاجب» ٢/ ٨٩: وذهب القاضي أبي بكر إلى أنها: قطعية ضعيف، والإنصاف أنها ظنية ا.هـ. وضعف إمام الحرمين وغيره: قول من قال إنها قرآن =

والمختار -عندي- هو التفصيل ها هنا بأن نقول: لو كانت هذه المسألة مسألة من المسائل الكلامية<sup>(١)</sup>؛ فلا بد من أن تكون قطعية؛ فتكون مما يطلب فيه نفس القطع واليقين. وإن كانت متعلقة بعلم الفقه<sup>(٢)</sup> تكون ظنية؛ فتكون مما يطلب فيه العمل على سبيل الظن: كسنية قراءتها في الصلاة مثلاً. ويجوز أن تكون مسألة من مسائل العلوم الأخر بحيثيات أخر<sup>(٣)</sup>. وذلك ظاهر بأدنى تأمل.

= بالقطع، كما في: المجموع ٣/ ٣٣٣، والبحر المحيط في أصول الفقه ١/ ٣٨٢. وبعد هذه النقولات، ودلائلها يمكن القول بأن المسألة ظنية، وليست من مسائل القطع؛ لتجاذب الأدلة لها، وحصول الخلاف فيها؛ وهذا مما لا ينطبق على مسائل القطع، واليقين. وانظر القائلين بظنيتها في: المستصفي في علم الأصول ص ٨٣، ورفع الحاجب ٢/ ٨٤، والمجموع ٣/ ٣٣٣، والإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٦٣، و«نواهد الأبيكار» ١/ ٧١ -٧٧، وتيسير التحرير ٣/ ٧، لأمير بادشاه.

(١) فلو كان محل البحث في البسمة هو إثبات قرآنتها، أو نفي ذلك؛ فعلم الكلام (العقائد) ألصق بها؛ لأن البحث في هذا سيكون منصباً على حقيقتها، وبيان ثبوتها، ولذلك قال الكافي جيه ههنا: فتكون مما يطلب فيه نفس القطع، واليقين.

(٢) ولو كان البحث فيها، عن قراءتها في الصلاة، وحتى في إثباتها من جهة المحل (بداية السور، أو سورة الفاتحة)؛ فالبحث سيكون فقهياً ومحل اجتهاد وظن، ولذلك قال الكافي جيه: فتكون مما يطلب فيه العمل على السبيل الظن كسنية قراءتها في الصلاة مثلاً. ويمكن الاعتراض على الإمام الكافي جيه -رحمه الله- أن الخلاف إنما وقع فيما سوى موضع سورة النمل، وكونها ذكرت في كتب الكلام، أو كتب الفروع، لا يعني بحال أنها مسألة قطعية أو ظنية؛ لأنها لو بحثت هنا أو هنا، سيكون البحث فيها من خلال أدلة القطع أو الظن. والله أعلم.

(٣) كالبحث فيها بالنسبة لعلم الحديث من حيثية البحث عن صحة أو ضعف الأحاديث الواردة فيها، وكذلك بالنسبة لعلوم العربية من حيثيات إعرابها، ومعانيها، وعربية ألفاظها... وهكذا، وقد تقدم التنبيه على مثل هذا في تمهيد هذه الرسالة.



## (المباحث الفقهية للبسملة)

الوجه الثاني: من وجوه الاختلاف، أنها:

١- هل هي آية، أو بعض آية؟.

٢- فإذا كانت آية فهل: آية واحدة ليست بعضاً من السور، وإن<sup>(١)</sup> كانت بعضاً من القرآن؟.

٣- أم آيات متعددة تكون بعضاً من كل سورة، تكون هي في أولها؟.  
فهذه المواضع الثلاثة هي: محل الاختلاف، فإن معنى كون المسألة خلافية هو: أن تكون قابلة للاختلاف فيها سواء حصل الاختلاف فيها بالفعل، أو لم يحصل على ما فُصِّل في موضعه.

١- فالمقصد الأول المختلف فيه: أنها آية فردة من بعض القرآن، ولم تكن بعضاً من أول كل سورة، فلما ظهر للمتأخرين من الجماعة الحنفية بالنظر في الأدلة أنها: من القرآن، قالوا: الصحيح من المذهب أنها: آية واحدة أنزلت للفصل والتبرك، وليست بآية، ولا بعض شيء من السور<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: ولو كانت بعضاً من القرآن. فـ«إن» هنا بمعنى: «لو». ومراد الكافيحي -رحمه الله-: لو قلنا: أنها آية كاملة مستقلة منفصلة عن السور، مع القول بأنها بعض من القرآن.  
(٢) القول بأنها: آية من القرآن الكريم مفردة، نزلت للفصل بين سور القرآن الكريم؛ ليست من الفاتحة ولا من غيرها، هو الصحيح عن الإمامين أبي حنيفة النعمان، وأحمد بن حنبل، وجمهور أصحابها، ونسب للإمام الشافعي، وهو خلاف المشهور عنه.

١- قال السرخسي الحنفي: الصحيح من المذهب عندنا: أن التسمية آية منزلة من القرآن، لا من أول السورة، ولا من آخرها؛ ولهذا كتبت للفصل بين السور، في المصحف بخط على حدة.

٢- قال الزيلعي الحنفي: وهي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة، ولا من كل سورة.



وقد روي عن محمد بن الحسن<sup>(١)</sup> أن التسمية: آية منزلة من القرآن، أنزلت للفصل بين السور، وللبداية تبركاً بها<sup>(٢)</sup>؛ فعلى هذا عدم جواز الصلاة بها؛ لوقوع الشبهة في كونها آية تامة.

لكن المشهور عند قدماء الحنفية<sup>(٣)</sup> أنها: ليست من القرآن أصلاً.

= وأما عند الحنابلة فقد قال:

١- ابن قدامة الحنبلي: وروي عن أحمد: واختلف عن أحمد فيها، فقليل عنه: هي آية مفردة، كانت تنزل بين سورتين، فصلاً بين السور.

٢- وقال المرادوي: قال أبو بكر الرازي الحنفي: هي آية مفردة أنزلت للفصل بين السور... قلت: وهذا منصوص الإمام أحمد، وعليه أصحابه. انظر: المبسوط للسرخسي ١٦/١. وتبين الحقائق ١/١١٢، لفخر الدين الزيلعي. وحاشية رد المختار ١/٤٩١. والمغني ١/٥٥٥. ومجموع الفتاوى ١٣/٣٩٩، ٤١٨. والقواعد النوارنية الفقهية ٢١/١، لابن تيمية. والتحرير شرح التحرير ٣/١٣٧٤.

(١) الإمام الفقيه: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولا هم، صاحب أبي حنيفة -رحمهما الله- وتلوه، وإمام أهل الرأي في وقته، العلامة، فقيه العراق، ناشر علم أبي حنيفة؛ من آثاره: «المبسوط» في الفقه، و«الزيادات»، و«الجامع الكبير»؛ ت: ١٨٩هـ. انظر: تاريخ بغداد ٢/١٧٢، والأنساب ٣/٤٨٣، للسمعاني، وسير أعلام النبلاء ٩/١٣٤، والجواهر المضية ٢/٤٢، لابن أبي الوفاء القرشي.

(٢) المروي في ذلك عن محمد ما ذكره السرخسي في «المبسوط» ١/١٦: عن معلى قال: قلت لمحمد: التسمية آية من القرآن أم لا؟ قال: بين الدفتين كله قرآن. قلت: فلم لم تجهر، فلم يجيني.

ثم قال السرخسي: فهذا عن محمد بيان أنها: آية أنزلت للفصل بين السور، لا من أوائل السور، ولهذا كتبت بخط على حدة ١هـ.

إذن: لم يكن نص منقول عن محمد بن الحسن بقدر ما هو تخريج على كلامه، من صنيع السرخسي، فلعل الكافي جي سبقت عينه إلى كلام السرخسي، فنسبه لمحمد بن الحسن.

(٣) مذهب متقدمي الأحناف -رحمهم الله- كمذهب مالك أن: البسمة ليست آية، ذكر ذلك كثير من أهل العلم، قال التفتازاني: وأما التسمية فالمشهور من مذهب أبي حنيفة -رحمه الله- على ما ذكر في كثير من كتب المتقدمين أنها: ليست من القرآن إلا ما تواتر بعض آية من سورة النمل، وإن قولهم: بلا شبهة احتراز عنها. من: شرح التلويح ١/٤٧، لسعد الدين التفتازاني. وانظر: المبسوط ١/٣٢.

وهو قول ابن مسعود<sup>(١)</sup>، ومذهب مالك<sup>(٢)</sup> - رحمه الله-؛ ولأجل هذا قالوا: إن تقييد التواتر في تعريف القرآن بقولهم: بلا شبهة احتراز عنها<sup>(٣)</sup>؛ فلا

= على أن الأحناف المتأخرين يضعفون هذا القول، ويوهنونه، قال القهستاني- كما في «حاشية ابن عابدين» ١/ ٤٩١-: ولم يوجد في حواشي «الكشاف»، و«التلويح» أنها: ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة. (قال ابن عابدين): أي بل هو قول ضعيف عندنا ١هـ.

بل الصحيح المعتمد عندهم أنها: آية أنزلت للفصل بين السور، كما قال الكاساني «بدائع الصنائع» ١/ ٢٠٣: فالصحيح من مذهب أصحابنا أنها: من القرآن. وانظر: مجمع الأنهر ١/ ١٤٣، لشيخه زاده.

(١) تقدمت ترجمته - رضي الله عنه - ص ٢٦٧. وأما نسبة القول إليه فقد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» ١/ ٤١٠، برقم: ٤١٥٥، عن زر، عن عبد الله؛ أنه كان يفتح القراءة بـ { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } . و ١/ ٤١١، وبرقم: ٤١٦٠، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ أنه كان يخفي { بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ }، والاستعاذة، وربنا لك الحمد ١هـ. وهذا - بحد ذاته - لا يدل على أن ابن مسعود - رضي الله عنه - يقول: بأن البسملة: ليست من القرآن الكريم، فقصارى ما فيه إخفاؤها. لكن قال الأشموني في «منار الهدى» ١/ ٤٩: واختلف في البسملة فقيل: إنها ليست من القرآن، وإنما كتبت للفصل بين السور، وهو قول ابن مسعود.

(٢) الإمام الحافظ: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، فقيه الأمة، شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة، ثاني الأئمة الأربعة، لم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك؛ من آثاره: الموطأ، ت: ١٧٩هـ. انظر: التاريخ الكبير ٧/ ٣١٠، والأنساب ١/ ١٧٤، والانتقاء ص ٣١، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٥٤. وأما مرجع نسبة القول لمذهبه فانظر: شرح التلحين ١/ ٥٦٧، ومواهب الجليل ٢/ ٢٥١، والفواكه الدواني ١/ ١٢٣، وحاشية الدسوقي. وغيرها كثير.

(٣) عرّف الأئمة القرآن المنزل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقولهم: المكتوب في المصاحف، المنقول عن النبي - عليه السلام - نقلاً متواتراً بلا شبهة، وهو النظم والمعنى. وقول الكافيجي: «بلا شبهة احتراز عنها»: أي البسملة؛ أي أنهم: حينما يقولون: باشرط التواتر يحرزون بقولهم: بلا شبهة؛ احترازاً عن البسملة؛ لما فيها من اختلاف. قال التفتازاني: وإن قولهم بلا شبهة احتراز عنها (أي: البسملة). انظر: كشف الأسرار ١/ ٣٧، لعبد العزيز البخاري. وشرح التلويح ١/ ٤٦-٤٧، للتفتازاني.

تجوز بها الصلاة؛ لأجل ثبوت الشبهة في كونها متواترة عندهم.

٢- الموضوع الثاني -المختلف فيه-: أنها آية تامة، بعض من كل سورة تكون هي في أولها، وهو: قول عبد الله بن المبارك<sup>(١)</sup> -رضي الله عنه-<sup>(٢)</sup>، روي عنه: [من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم» من القرآن، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية]<sup>(٣)</sup>.

ومنع هذا القول بأن يقال: إن القرآن ثابت -قطعاً و يقيناً- لا شك فيه، ولا شبهة. فلو كانت آية تامة من رأس كل سورة لم يختلف الكبار فيها، وأدنى درجة الاختلاف إیراث الشبهة، وبالشبهة لا يثبت كونها من رأس كل سورة. وكان الحسن البصري<sup>(٤)</sup> -رحمه الله تعالى- لا يجعلها من الفاتحة، ويقول: لم يقرأها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان -رضي الله عنهم-<sup>(٥)</sup>.

(١) الإمام الحافظ: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، أبو عبد الرحمن، المروزي؛ كان فقيهاً عالماً عابداً زاهداً سخيّاً شجاعاً شاعراً، ما خلف بالمرء مثله، وفضائله كثيرة، ومناقبه شهيرة؛ من آثاره كتاب «الزهد»، و«الجهاد»، و«الرفائق»؛ ت: ١٨١ هـ. انظر: التاريخ الكبير ٥/٢١٢. والجرح والتعديل ١/٢٦٢، لابن أبي حاتم الرازي.

(٢) الترضي ههنا من باب الدعاء، وهو جائز. وقد مرت المسألة بتفصيلها صفحة: ٢٣٧.

(٣) رواه عنه البيهقي في: «شعب الإيمان» ٤/٢٤، برقم: ٢١٣٥، ونسبها إليه ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٠/٢٠٧. وقد وروى البيهقي عن: الإمام أحمد مثله، برقم: ٢١٣٤، من نفس الكتاب والصفحة. ونسب هذه المقالة النووي في المجموع ٣/٣٤٠، لابن عباس رضي الله عنه، وكذا فعل الماوردي. في: الحاوي في فقه الشافعي ٢/١٠٦.

(٤) الزاهد الكبير: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، الإمام، شيخ الإسلام، كان جامعاً عالماً عالياً رفيعاً ثقةً مأموناً عابداً ناسكاً كبير العلم فصيحا؛ ت: ١١٠ هـ. انظر: التاريخ الكبير ٢/٢٨٩، والطبقات الكبرى لابن سعد ٧/١٥٧، والجرح والتعديل ٣/٤٠، لابن أبي حاتم، وتذكرة الحفاظ ١/٥٧.

(٥) رواه عنه مسدد في مسنده كما في «إتحاف الخيرة المهرة» ٢/١٦٣، للبوصيري. ولفظه مسنداً: عن عبد العزيز بن صهيب، قال: سئل الحسن عن الرجل يكثر قراءته «بسم الله =

وكان يعدُّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ آية، ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ آية أخرى<sup>(١)</sup>؛ فتكون سورة الفاتحة سبع آيات<sup>(٢)</sup> أيضاً سواء قيل: إنها جزء من الفاتحة، أو لم يقل. وأيضاً كان الأوزاعي<sup>(٣)</sup> يقول: ما أنزل الله تعالى في القرآن «بسم الله

= الرحمن الرحيم» في الصلاة، فقال: ما قرأها النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا معاوية حتى كان هذا الأعشية. ولم أجد أحداً رواه غيره في حدود بحثي القاصر، مع شدة البحث.

(١) لم أجد لها مسندة عنه، وإنما ذكرها الباقلاني في «الانتصار للقرآن» ٢١٦/١، بصيغة التضعيف، قال: أو يعدُّ مكائها {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} آية منها، كما روي عن الحسن البصري. (٢) قال السرخسي «المبسوط» ١٥/١: والمسألة في الحقيقة تنبني على أن التسمية ليست بأية من أول الفاتحة، ولا من أوائل السور عندنا، وهو قول الحسن رحمه الله. فعلى قول الكافيجي في أن الحسن البصري كان يعد {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} آية، {وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} آية أخرى؛ يكون عدد آي الفاتحة سبعة؛ إذ قد ذكر -رحمه الله- أن الحسن لا يعد البسملة من الفاتحة، فكانه جعل عوضاً عنها فصل {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} و{وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}. على أن الحسن نقل عنه رواية شاذة في عدد آي الفاتحة، بأن عدّها ثماناً، قال الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» ١٦٦/١: رأيت في بعض الروايات الشاذة أن: الحسن البصري كان يقول: هذه السورة ثمان آيات، فأما الرواية المشهورة التي أطبق الأكثرون عليها أن هذه السورة سبع آيات. وقال السيوطي «نواهد الأبحار» ٤٥/١: قوله -أي البيضاوي-: (والسبع المثاني؛ لأنها سبع آيات بالاتفاق)، قال: وما ذكره من الاتفاق قد يعترض عليه بما ذكره حسين الجعفي: أنها ست آيات بإسقاط البسملة، وعن الحسن البصري، وعمرو بن عبيد أنها: ثمان، بعد {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} وعن بعضهم أنها: تسع بعدها، وعد {أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} إلا أنها أقوال شاذة، لا يعتد بها. هـ.

والخلاف ههنا -فيما يبدو- شاذ، حتى إن: ابن جرير جزم بالإجماع على كونها سبعة، ولعل ذلك بناءً على مذهبه في مسألة الإجماع، وعدم النقص بمخالفة الواحد؛ قال -رحمه الله- في «جامع البيان» ١٠٩/١: فإنها سبع آيات، لا خلاف بين الجميع من القراء والعلماء في ذلك. وإنما اختلفوا في الآي التي صارت بها سبع آيات. ولهذا قال الكافيجي: فتكون سورة الفاتحة سبع آيات -أيضاً- سواء قيل: إنها جزء من الفاتحة أو لم يقل. والله أعلم.

(٣) الإمام الكبير: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي، إمام أهل الشام في الحديث والفقه، لم يكن بالشام أعلم منه، قيل: إنه أجاب في سبعين ألف مسألة ت: =





الرحمن الرحيم» إلا في سورة النمل<sup>(١)</sup>.

على أنا نقول: إن قول ابن المبارك لا يخلو: إما أن يكون مقصوراً عليه، أو مسنداً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -:

١ - فإن كان مقصوراً عليه؛ فقوله لا يكون حجة علينا، فكيف وقد روي خلاف ذلك عن هو أكبر منه: كأبي بكر، وعمر، وعثمان - رضي الله عنهم -<sup>(٢)</sup>.

= ١٥٧ هـ. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٢٦٥، وتاريخ دمشق ٣٥/ ١٤٧، وفيات الأعيان ٣/ ١٢٧.

(١) نسبه إليه: علاء الدين الكاساني في: «بدائع الصنائع» ١/ ٢٠٣. وكذلك بدر الدين العيني في: «عمدة القاري» ٥/ ٢٩١. وعليه فمذهب الأوزاعي ومالك واحد، كما قال ابن عبد البر «الإنصاف» ص ١٥٣: ..... وروي مثل قول مالك في ذلك كله عن الأوزاعي ا.هـ.

على أن ابن عبد البر قد ذكر له قولين في «التمهيد» ٢٠/ ٢٠٧: قول كقول أبي حنيفة، وقول كقول مالك. وانظر: الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في فاتحة الكتاب من الاختلاف ص ١٥٣، لابن عبد البر النمري. والمغني ١/ ٥٥٥. وأنوار التنزيل ص ١٣، للبيضاوي. والفتاوى الكبرى ٢/ ١٧٩، لأحمد بن تيمية.

(٢) قد لا يصفو هذا للإمام الكافيجي - رحمه الله -؛ إذ قول ابن المبارك: (من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم» من القرآن، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية)، لا يعارض ما ثبت عن أبي بكر، وعمر، وعثمان - رضي الله عنهم -؛ فمبلغ ما نُقل عنهم - رضي الله عنهم - الإسرار بالبسملة، كما في صحيح مسلم ٢/ ١٢، برقم: ٩١٦، وهو لا يعني - بالضرورة - تركها، وعدم اعتقاد قرآنتها. وإنما يستقيم له صدر الاستدلال؛ بأن قول ابن المبارك ليس بحجة، إن كان النقل مقتصرًا عليه غير مسند. والله أعلم.





٢- وإن كان مسنداً إليه<sup>(١)</sup> - عليه السلام<sup>(٢)</sup> - فكذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأن: «عدم شهرة الحديث فيما فيه عموم بلوى دليل الافتراء<sup>(٤)</sup>، أو دليل النسخ<sup>(٥)</sup>، أو دليل السهو

(١) عنى بذلك: الافتراض الثاني، وهو: أن تكون من منقول ابن المبارك عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، لا من مقوله.

(٢) ذهب كثير من أهل العلم إلى: كراهة الاقتصار على الصلاة على النبي - عليه الصلاة والسلام -، أو التسليم فحسب؛ للآية المباركة: { إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا } الأحزاب: ٥٦، قال الإمام النووي في «المنهاج» ١ / ٤٤: وقد نص العلماء - رضي الله عنهم - على كراهة الاقتصار على الصلاة عليه - صلى الله عليه وسلم - من غير تسليم. وقال سراج الدين الأنصاري: ويكره الاقتصار على الصلاة أو التسليم ا.هـ.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى عدم الكراهة - لاسيما - إذا لم يكن ذلك عادة، مستدلين بما رواه مسلم في «صحيحه» ١٧ / ٢، برقم: ٩٣٩: «من صلى على واحدة، صلى الله عليه عشرًا». والقول الأول أصح للآية، وأما الحديث فيحمل على الصلاة الكاملة، التي تكون مع التسليم.

ولزيد بيان في هذه المسألة ينظر: المقنع في علوم الحديث ص ٣٥٣، لابن الملقن. والتحير ٧٨ / ١، للمرداوي.

(٣) أي: فكذلك لا تقوم به حجة؛ لأن عدم شهرة الحديث فيما فيه عموم بلوى دليل على عدم صحته.

(٤) أي دليل على كذب النقل. والافتراء هو: الاختلاق، واصطناع الكذب. يقال: فرى فلان كذباً، إذا خلقه. وافتراه: اختلقه. والاسم الفرية. والفرق بين قولك: افترى، وقولك: اختلق، أن افترى: قطع على كذب وأخبر به، واختلق: قدر كذباً، وأخبر به. انظر: الصحاح ٦ / ٢٤٥٤، وتاج العروس ٣٩ / ٢٣٠، والفرق اللغوية ص ٤٥٠، للعسكري، مادة (فرى).

(٥) أي: أو يكون ذلك دليل على أن ذلك الحكم منسوخ، في حكم المنسي. والنسخ: له معانٍ متعددة في العربية منها: الإزالة والرفع، والنقل والتحويل؛ ومعناه في اصطلاح الشرعيين - لاسيما الأصوليين منهم - هو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه. وهذا أقرب تعاريفه؛ لأنه أخصر، وأجمع. انظر: معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٢٤، ولسان العرب ٣ / ٦١، مادة (نسخ). وانظر: رفع الحاجب ٤ / ٢٦، والإحكام للآمدي ٣ / ١١٤، وشرح التلويح ٢ / ٦٦، والكوكب المنير ٣ / ٥٢٦، وإرشاد الفحول ٢ / ٥٢.



والنسيان»<sup>(١)</sup>.

(١) قد مرَّ الحديث في شأن السهو، والنسيان، والفرق بينهما في صفحة: ٢٥٧، من هذه الرسالة.

ولم يبقَ إلا الحديث على القاعدة التي أوردها الإمام الكافيجي، وهي: «أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى غير مقبول». أو كما عبر عنها الإمام: «عدم شهرة الحديث فيما فيه عموم بلوى دليل الافتراء».

وهذه القاعدة اشتهر بها متأخرو الحنفية - والإمام الكرخي من متقدميهم - رحمهم الله جميعاً. والمراد بهذه القاعدة: أن أخبار الآحاد (ما دون المتواتر)، والذي تعم به البلوى (أي: ما يكثر وقوعه بين الناس؛ كأحكام الصلاة والصيام والطهارة، ونحو ذلك، كرفع اليدين في الصلاة، ونقض الوضوء من مس الذكر) لا يقبل إذا لم يُنقل متواتراً أو مشهوراً، شهرة تدفع الشك فيه.

وهذه القاعدة مما وقع فيها الاختلاف بين الأصوليين - رحمهم الله - فذهب جمهورهم إلى أن: أخبار الآحاد التي تعم بها البلوى مقبولة، وقال بعض الحنفية - المتأخرون منهم - بعدم قبولها، قال إمام الحرمين الجويني: فإن قال قائل: ما صار إليه القدماء من العلماء وجوب قبول الأخبار فيما تعم فيه البلوى، ولم يُؤثر حتى في ذلك خلاف إلا عن الكرخي، وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله -

وقد استدلل الجمهور فيما ذهبوا إليه بمجموعة من الأدلة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يبلغ الشاهد، ويأمره بتبليغ الغائب.
- ٢- أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يقبلون خبر الواحد فيما تعم به البلوى، كقبولهم: خبر عائشة - رضي الله عنها - في وجوب الغسل من الجماع بدون إنزال.
- ٣- الإجماع على ذلك، بأن: الصحابة اتفقت على العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى.
- ٤- ومن النظر الصحيح: أن الراوي عدل جازم بالرواية، وصدقه ممكن، فلا يجوز تكذيبه مع إمكان صدقه.

- ٥- أن القياس يقبل فيه مع أنه أضعف من خبر الواحد، فلأن يقبل فيه الخبر كان أولى.
- ٦- أن الوتر، وحكم الفصد، والحجامة، والقهقهة في الصلاة، ووجوب الغسل من غسل الميت، وإفراد الإقامة وتثنيتهما، من قبيل ما تعم به البلوى، ومع ذلك، فقد أثبتتها الأحناف بأخبار الآحاد. فيلزمهم الأخذ بأشباهها مما نقل عن طريق الآحاد.

وأدلة الجمهور ترجع إلى النص، والإجماع، والمعقول، والإلزام - كما قال الأمدي -، أما النص فقوله تعالى: { فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ } التوبة: ١٢٢، أو جب الإنذار على كل طائفة =



= خرجت للتفقه في الدين، وإن كانت آحاداً.

وأما متأخرو الحنفية فقد استدلوا بما يلي:

١- قالوا: إن ما تعم به البلوى تتوفر الدواعي على نقله، فلا يقبل إلا متواتراً. ورد بأن: ما تعم به البلوى قد يكثر السؤال والجواب عنه، ولا يكثر النقل، ولذا اختلف في كلمات الأذان مع أنه يسمع في اليوم خمس مرات، ولم ينقل نقلاً عاماً، وكذا مناسك الحج، وصفة الصلاة. ثم إن من مذهب الأحناف ما يناقض ذلك ويرده، فإنهم أثبتوا وجوب الوتر، والوضوء بالقهقهة داخل الصلاة، واختاروا ثنية الإقامة في الصلاة، وغيرها كثير؛ كل ذلك أثبتوه بخبر الواحد.

٢- وقالوا: لأن ما تعم به البلوى يكثر السؤال عنه لعموم الحاجة فيه، ثم كثرة السؤال يفضي إلى كثرة النقل.

وقد رد هذا الجويني بقوله: فاقطعوا على موجب ذلك بكذبه (الراوي) كما يقطع بكذب من انفرد بنقل موت الخليفة، والحريق العام لأقليم من الأقاليم، ونحوها مما يشيع ويذيع، فلما لم تقطعوا بكذبه بطل ما قلتموه.

٣- قالوا: أنا لم نقبل قول الرافضة في دعواهم النص على إمامة علي -رضي الله عنه-؛ لأن أمر الإمامة مما يعم به البلوى.

ورد بأن: لا يلزم من عموم البلوى اشتهاً حكمها، فإن حكم الفصد، والحجامة، وإفراء الإقامة وتثنيتهما، والجهر بالتسمية وإخفائها، لم تشتهر مع أن هذه الحوادث عامة. ورد -أيضاً- على هذا بالتمييز بين ولاية علي -رضي الله عنه-؛ لأنها تتعلق بأصل من أصول الدين، وتلك من مسائل الفروع.

٤- قالوا: أن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- رد خبر المغيرة بن شعبة في ميراث الجدة، ورد عمر خبر أبي موسى في الاستئذان، فلولا أن مذهب الصحابة رد أخبار الآحاد الواردة فيما تعم به البلوى ما ساغ لأبي بكر وعمر رد هذه الأخبار مما يدل على أن ذلك إجماع منهم .

ورُد: بأن الصحابة قد رجعوا في كثير من المسائل إلى خبر الواحد، كرجوع أبي بكر لعائشة في كفن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ورجوع عمر لها في مسألة الاغتسال من التقاء الختانين، وغيرها. وأما رد ميراث الجدة فتوقف فيه أبو بكر -رضي الله عنه-؛ لأنه أمر مشهور فأراد أن يتثبت فيه. وأما عمر -رضي الله عنه- فإن أبا موسى أخبره بذلك الحديث عقب إنكاره عليه رجوعه، فأراد عمر الاستثبات في خبره لهذه القرينة. وقد استوفى كثيراً من هذه الأدلة ومناقشتها: الحافظ ابن حجر في «النكت على مقدمة ابن صلاح». ثم إن نقل الحديث من واحد أو اثنين لا يدل على أن البقية لم يسمعه =



= ولم يعلموا به؛ لأن الصحابة كان أكثرهم يتحرج من الرواية عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فإذا كفاه غيره رواية الحديث سلم من العهدة.

وقد فصل في المسألة إلكيا الطبري - كما نقل عنه الزركشي في «البحر المحيط» ٣/ ٤٠٥، قال: والحق في هذه المسألة أن الأخبار على قسمين: أحدهما: يلزم الكافة علمه فذلك يجب ظهوره، لا محالة. والثاني: ما يلزم أفراد الناس من العلماء العلم به دون العامة، والعامة كلفوا العمل به دون العلم، أو لم يكلفوا بأسرهم العمل به نحو: ما يرجع العوام فيه إلى العلماء من الحوادث في إقامة الحد وغيره، فيجوز أن تعم به البلوى، ولكن العامي فيه مأمور بالرجوع إلى العالم، وإذا ظهر للعالم لم يجب نقله إليه، وأما إذا كان الخبر عن شيء اشتهر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على الكرات كالجهر بالبسملة، وكان الناقل منفرداً ففيه خلاف، والأكثر على رده اهـ.

وما ذهب إليه الجمهور هو الأقرب؛ لقوة أدلتهم، وللاعتراضات الموجهة على مذهب الأحناف، ولما في مذهب الجمهور من إعمال النصوص. والله أعلم. وأما تنزيل هذه القاعدة -عند الأحناف- على مسألة البسملة، فكما قال بدر الدين الزركشي:

وبنى الحنفية على هذا رد خبر الواحد في نقض الوضوء بمس الذكر، والجهر بالبسملة.... وغير ذلك فإنه مما تعم به البلوى فحقه الاشتهار.

وكما قال علاء الدين البخاري في «كشف الأسرار» ٣/ ٢٦: مثل حديث الجهر بالتسمية، وهو: ما روى أبو هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- [كان يجهر «ببسم الله الرحمن الرحيم»]، وروى أبو قلابة عن أنس -رضي الله عنه- [أن «النبي -صلى الله عليه وسلم- وأبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- كانوا يجهرون «ببسم الله الرحمن الرحيم»]، ولما شذ مع اشتهاار الحادثة، ومع أنه معارض بأحاديث أقوى منه في الصحة دالة على خلافه، لم يعمل به اهـ.

ويمكن مناقشة ذلك: بعدم التسليم لقاعدة عموم البلوى؛ كونها مما اختلف فيه، ولا يصح الاستدلال بما اختلف فيه.

وأما كونها معارضة لما اشتهر من حديث أنس -رضي الله عنه-، فيمكن رده بما في حديث أنس من اضطراب، كما أنه من أخبار الآحاد.

لكن تنزيل الإمام الكافيجي القاعدة على الحديث الذي أورده عن عبد الله بن المبارك صحيح؛ إذ لو كان حديثاً مع دواعي نقله -لا سيما- في شأن القرآن؛ لكان من الشهرة بحيث لا يخفى، ولنقله كبار المصنفين في السنن والجوامع؛ ولما وقع الخلاف في شأن البسملة في هذا الموضع (أوائل السور). انظر في المسألتين:

٣- ثم إن قوله<sup>(١)</sup> محتاج في إفادة ترك هذا العدد المخصوص إلى بعض وجوه التأويل؛ فتأمل<sup>(٢)</sup>.

\* فإن قلت: فلم تُركت البسملة في أول سورة التوبة<sup>(٣)</sup>؟.

قلت:

١- لأنها نزلت لرفع الأمان، وبسم الله أمان<sup>(٤)</sup>.

= التلخيص في أصول الفقه ٢/ ٤٣١، لأبي المعالي الجويني. والإحكام في أصول الأحكام ١٥٢/ ٢، لابن حزم. وأصول السرخسي ١/ ٣٣١. والإحكام في أصول الأحكام ١٢٥/ ٢، للآمدي. وكشف الأسرار ٣/ ٢٤. والنكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٢٤٥، لابن حجر. والبحر المحيط في أصول الفقه ٣/ ٤٠٤، لبدر الدين الزركشي. وتيسير الوصول، لعبد الله الفوزان.

(١) أي: قول عبد الله بن المبارك السالف الذكر، من نقل الكافيحي.  
(٢) كأن يقال: إن ترك مائة وثلاث عشرة آية من البسملة التي هي آية من كل سورة، خارجة عن العدد؛ إذ لو جاز عدّها؛ لتجاوز عدد آي القرآن، والمشهور بـ(٦٢٣٦)، كأكبر عدد نقل في هذا الباب. وكذلك فإن إفادة ترك هذا العدد يحتاج إلى تأويل: أن البسملة في أوائل السور إنما هو من باب التكرار كما كُرت: { فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ }، لكن بدون عدّها. والله أعلم.

(٣) لا خلاف بين أهل العلم في ترك البسملة أول سورة التوبة، كما قال الحافظ ابن الجزري: لا خلاف في حذف البسملة بين الأنفال وبراءة عن كل من بسمل بين السورتين. وانظر: التحبير شرح التحرير ٣/ ١٣٧٠، و«الكوكب المنير» ٢/ ١٢٦، والنشر في القراءات العشر ١/ ٢٦٤، لابن الجزري، وغيرها كثير.

(٤) روي هذا الجواب عن علي -رضي الله عنه- ففي حديث علي بن عبد الله بن عباس قال: سمعت أبي يقول: سألت علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: [لِمَ لَمْ تَكْتُبْ فِي بَرَاءَةِ] بسم الله الرحمن الرحيم؟. قال: لأن «بسم الله الرحمن الرحيم» أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان. [رواه الحاكم في «المستدرک» ٢/ ٣٦٠، برقم: ٣٢٧٣، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» ٤/ ١٢٢، لأبي الشيخ وابن مردويه. وفي إسناد الحاكم: محمد بن زكريا بن دينار الغلابي، صاحب حكايات وأخبار، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات؛ لأنه في روايته عن المجاهيل بعض المناكير. هكذا في «ثقات ابن حبان» ٩/ ١٥٤. وفي «المغني في الضعفاء» ٢/ ٨٥١، قال عنه الدارقطني: يضع الحديث.

٢- وقيل: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا نزلت عليه سورة، أو آية بين موضعها، وتوفي ولم يبين موضعها، وكانت قصتها تشابه قصة الأنفال وتناسبها؛ لأن في الأنفال ذكر العهود، وفي براءة نبذها؛ فضمت إليها<sup>(١)</sup>.

(١) يشير إلى الحديث الذي رواه الإمام أحمد في «مسنده» ١/ ٤٦٠، برقم: ٣٩٩، عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: قلت لعثمان بن عفان: [ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال، وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المثين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا -قال ابن جعفر بينهما-: سطر «بسم الله الرحمن الرحيم»، ووضعتموها في السبع الطوال. ما حملكم على ذلك؟. قال عثمان -رضي الله عنه- إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذوات العدد، وكان إذا أنزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده يقول: ضعوا هذا في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا، وينزل عليه الآيات فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا، وينزل عليه الآية فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، فكانت قصتها شبيهاً بقصتها، فقبض رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يبين لنا أنها منها، وظننت أنها منها، فمن ثم قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما: سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» [، قال ابن جعفر: ووضعتها في السبع الطوال .

وقد روى الحديث أبو داود في «سننه» ١/ ٢٨٧، برقم: ٧٨٦، والترمذي في جامعه ٥/ ٢٧٢، برقم: ٣٠٨٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسي، وقد رواه النسائي في «السنن الكبرى» ٥/ ١٠، برقم: ٨٠٠٧، ٥/ ١٠، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» برقم: ٣٠٥٩، وابن حبان في «صحيحه» برقم: ٤٣، والحاكم في «المستدرک» ٢/ ٢٤١، برقم: ٢٨٧٥، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وكذلك الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٢/ ١٢١، كلهم من طريق يزيد الفارسي، وهو: مقبول، كما قال الحافظ في «تقريب التهذيب» ٢/ ٢٣٥.

وزيدٌ هذا مختلف فيه، هل هو يزيد بن هرمز أو غيره؟. على أن البخاري ذكره في «الضعفاء الصغير» ١/ ١٢٧، وقد انفرد برواية هذا الحديث. ومن صحح الحديث: الترمذي، والحاكم، وابن حبان، والألباني في تحقيقه «لمشكاة المصابيح» ١/ ٥٠٢، للخطيب التبريزي.

وأما المضعفون لهذا الحديث؛ فقد قال العلامة أحمد شاعر في تحقيقه لمسند أحمد عند هذا الحديث -بعد ذكر أقوال أهل العلم في يزيد الفارسي-: فهذا يزيد الفارسي الذي =



= انفراد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولاً، حتى شُبّه على مثل ابن مهدي، وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في الضعفاء، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفراد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن، الثابتة بالتواتر القطعي، قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا إنه «حديث لا أصل له» تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث.

ثم نقل عن العلامة محمد رشيد رضا -رحمه الله- في تعليقه على «فضائل القرآن لابن كثير»: «فلا يصح أن يكون ما انفرد به معتبراً في ترتيب القرآن الذي طلب فيه التواتر». وقال في الموضوع آخر: «فمثل هذا الرجل لا يصح أن تكون روايته التي انفرد بها مما يؤخذ به في ترتيب القرآن المتواتر».

ثم قال أحمد شاكر: وهذا يكاد يوافق ما ذهبنا إليه، فلا عبرة بعد هذا كله في الموضوع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة للحجة والدليل.

وكذلك الحال بالنسبة للمحدث الألباني، فقد ضعفه في تحقيقه لسنن «أبي داود»، و«الترمذي» عند رقم الحديث من سننهما، وإلى هذا نحا المحقق الشهير: شعيب الأرنؤوط، فقد قال في تحقيقه «لمسند أحمد» إسناده ضعيف، ومتمته منكر. ومن ضعفه أيضاً: الزرقاني في «مناهل العرفان» ١/ ٣٦١.

قال عبيد الله الرحمانى المباركفوري في «مرعاة المفاتيح» ٧/ ٣٣٧: ونقل الحافظ حديث ابن عباس هذا في الفتح (ج ٢٠ ص ٤٣٧) في معرض الاحتجاج به على كون ترتيب الآيات في كل سورة توقيفاً، وكون ترتيب بعض سور القرآن من اجتهاد الصحابة، وهذا يدل على أن الحديث حسن أو صحيح عنده، وعليه يدل صنيع البيهقي في «المدخل»، والسيوطي في «الإتقان» كما سبق، وذكره الحافظ ابن كثير في «التفسير» وفي «فضائل القرآن»، ولم يتكلم فيه، وكذا نقله الشوكاني في «تفسيره» من غير كلام فيه، ولم أجد أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين إنه ضعفه، أو أشار إلى ضعفه، غير أن البخاري ذكر يزيد الفارسي هذا في كتاب «الضعفاء الصغير». وضعف الحديث جداً العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، وبسط الكلام في ذلك... ثم نقل كلام أحمد شاكر المتقدم.

ويروى عن أبي بن كعب أنه قال: إنها توهموا ذلك؛ لأن في الأنفال ذكر العهود وفي براءة نبذ العهود فوضعت إحداهما بجانب الأخرى. ذكره عنه الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» ١٥/ ١٧٢، ونقل قريب منه عن الزجاج - كما في «زاد المسير» ٣/ ٣٩٠، أنه قال: والشبه الذي بينها أن في الأنفال ذكر العهود وفي براءة نقضها.



٣- وقيل: لما اختلف في أنهما سورة واحدة، هي سابعة السبع الطوال، أو سورتان؟ تركت بينهما فرجه، ولم يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(١)</sup>.

= قال الرازي «مفاتيح الغيب» ١٥ / ١٧٢: قال القاضي: يبعد أن يقال: إنه عليه السلام لم يبين كون هذه السورة تالية لسورة الأنفال؛ لأن القرآن مرتب من قبل الله -تعالى-، ومن قبل رسوله على الوجه الذي نُقل..... (إلى أن قال): بل الصحيح أنه -عليه السلام- أمر بوضع هذه السورة بعد سورة الأنفال وحياً، وأنه -عليه السلام- حذف «بسم الله الرحمن الرحيم» من أول هذه السورة وحياً أ.هـ.  
وما ذكره الرازي، وما أورده المحدث أحمد شاكر متجه، بل يكاد يكون هو المتعين؛ فلا يمكن اعتماده في شأن القرآن الذي ثبت بالتواتر.

(١) بنصه من تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل، وأسرار التأويل» ص ١٢٦. هذا وقد ذكر الفخر الرازي -رحمه الله- أوجهاً أخرى في عدم ورود البسملة في ابتداء سورة براءة، هذا ملخصها:

١- أنه تعالى ختم سورة الأنفال بإيجاب أن يوالي المؤمنون بعضهم بعضاً، وأن يكونوا منقطعين عن الكفار بالكلية، ثم إنه تعالى صرح بهذا المعنى في قوله: { بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } التوبة: ١، فلما كان هذا عين ذلك الكلام، وتأكيداً له وتقريراً له، لزم وقوع الفاصل بينهما فكان إيقاع الفصل بينهما تنبيهاً على كونها سورتين متغايرتين، وترك كتب «بسم الله الرحمن الرحيم» بينهما تنبيهاً على أن هذا المعنى هو عين ذلك المعنى.

٢- لعل الله تعالى لما علم من بعض الناس أنهم يتنازعون في كون «بسم الله الرحمن الرحيم» من القرآن أمر بأن لا تكتب ههنا تنبيهاً على كونها آية من أول كل سورة، وأنها لما لم تكن آية من هذه السورة لا جرم لم تكتب، وذلك يدل على أنها لما كتبت في أول سائر السور وجب كونها آية من كل سورة. بتصرف من «مفاتيح الغيب» ١٥ / ١٧٢.

وأصول هذه الأوجه في «الكشاف» للزمخشري ٢ / ٢٣٠. وقد نسب هذه الأقوال القرطبي -رحمه الله- في تفسيره ٨ / ٦٢، مع قول لم يذكره الرازي، وهو قوله:

٣- وقال مالك فيما رواه ابن وهب، وابن القاسم، وابن عبد الحكم: إنه لما سقط أولها سقط «بسم الله الرحمن الرحيم» معه. فقد جاء: أنها كانت تعدل البقرة لطولها. ومثله في: الإتيان ١ / ١٧٧.

فبان بذلك مجموعة من الأقوال في حذف البسملة: إما لأن البسملة لا تناسب البراءة والسيف، أو للفصل بين السورتين، أو للشك في اتصال السورتين، أو لحذف أول التوبة، أو لعدم بيان من الشرع في السورتين، أو تنبيهاً لكون «البسملة» بعضاً من بقية السور. والله أعلم.





هذا وقد روي عن جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه قال: [البسمة تيجان السور]<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي - رحمه الله تعالى - : هذا يدل على أنها: ليست من الفاتحة، ولا من غيرها. ذكره في تفسير «البسمة»<sup>(٢)</sup>.

ونُقِل عن الشافعي - رحمه الله تعالى - في البسمة قولان<sup>(٣)</sup>، وللأصحاب<sup>(٤)</sup> طريقان<sup>(٥)</sup>:

(١) ذكره القرطبي في تفسيره ٩٢ / ١، وابن عطية في «المحرر الوجيز» ٥٣ / ١.  
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩٢ / ١. ونصه: وهذا يدل على أنها: ليست بآية من الفاتحة، ولا غيرها.

(٣) القول الأول: أنها آية من الفاتحة، وآية من كل سورة في أولها. والقول الثاني: أنها آية مستقلة للفصل بين السور، مع كونها آية من الفاتحة.  
قال الشربيني: وهي آية كاملة من أول الفاتحة قطعاً، وكذا فيما عدا براءة من باقي السور على الأصح، وفي قول: إنها بعض آية. وقال الزركشي: ومن الفوائد ما حكاه ابن خالويه في «الطارقيات» عن الربيع بن سليمان، سمعت الشافعي يقول: أول الحمد: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، وأول البقرة: {ألم}. انظر: المجموع ٣ / ٣٣٤، ومغني المحتاج ١ / ١٥٧، وحلية العلماء ٢ / ٨٦، لأبي بكر الشاشي. وتشنيف المسامع بجمع الجوامع ١ / ٣٠٩، لبدر الدين الزركشي.

(٤) أي: أصحاب الشافعي - رحمه الله - : فقهاء مذهبه.

(٥) أشار إلى هاتين الطريقتين أبو شامة في «البسمة» ص ١٠-١١، وقال الإمام الماوردي - رحمه الله - : هل هي آية من كل سورة؟. عندنا آية من كل سورة من الفاتحة، وغيرها إلا من سورة التوبة، فليست آية منها. واختلف أصحابنا: هل هي آية من كل سورة حكماً أو قطعاً؟ فالذي عليه جمهورهم: أنها آية من كل سورة حكماً إلا سورة النمل، فإنها آية منها قطعاً، وحكي عن ابن أبي هريرة أنها: آية من كل سورة قطعاً.  
وقد شرح ذلك الرافعي فأجلاه قائلاً: وأما حكم «التسمية» في سائر السور سوى سورة براءة، لأصحابنا فيه طريقان:

١. أحدهما: أن في كونها من القرآن في أول سائر السور قولين:

أ- أصحابها: أنها من القرآن؛ لأنها مثبته في أولها بخط المصحف، فتكون من القرآن كما  
= الفاتحة، ولو لم تكن كذلك لما أثبتوها بخط القرآن.



\* أحدهما: أن له قولين في كل سورة سوى براءة.

= ب- والثاني: أنها ليست من القرآن، وإنما كتبت للفصل بين السورتين. لما روي عن ابن عباس قال: [كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل «بسم الله الرحمن الرحيم»].  
 ٢. والطريقة الثانية: وهي الأصح، أنها من القرآن في أول سائر السور- أيضاً- بلا خلاف، وإنما الخلاف في أنها: آية مستقلة منها، أم هي مع صدر السورة آية، ولا يستبعد التردد في كونها آية، أو بعض آية في أول السور.  
 وبيان الرافعي قريب من بيان الكافي-رحمهما الله- الآتي بيانه في الصفحة التالية من المتن. ويمكن المقارنة بينهما من خلال هذا الجدول:

بيان الكافي	بيان الرافعي
١. أحدهما: أن له قولين في كل سورة سوى براءة.	١. أحدهما: أن في كونها من القرآن في أول سائر السور قولين: أ- أصحها: أنها من القرآن؛ لأنها مثبتة في أولها بخط المصحف، فتكون من القرآن كما الفاتحة، ولو لم تكن كذلك لما أثبتوها بخط القرآن. ب- والثاني: أنها ليست من القرآن، وإنما كتبت للفصل بين السورتين. لما روي عن ابن عباس قال: [كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل «بسم الله الرحمن الرحيم»].



٢. وأصحهما: أن له قولاً واحداً في الفاتحة، وهو: أنها آية مستقلة منها، وفي باقي السور قولان، لكن المشهور أنها: آية من غير الفاتحة، وفي الفاتحة قولان: أ- أحدهما: أنها آية؛ لما روى أبو هريرة -رضي الله عنه- أن -صلى الله عليه وسلم- قال: [فاتحة الكتاب سبع آيات أولهن «بسم الله الرحمن الرحيم»].  
ب- ثانيهما: أنها بعض آية لما روت أم سلمة -رضي الله عنها- [قرأ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الفاتحة، وعدَّ «بسم الله الرحمن الرحيم»، الحمد لله: آية].

ب- والطريقة الثانية: وهي الأصح، أنها من القرآن في أول سائر السور -أيضاً- بلا خلاف، وإنما الخلاف في أنها: آية مستقلة منها، أم هي مع صدر السورة آية، ولا يستعد التردد في كونها آية، أو بعض آية في أول السور.

والملاحظ -من خلال المقارنة بين كلام الإمامين- الآتي:

١- الرافعي فصل في الطريق الأول، وأجمل فيه الكافي.  
٢- أن الرافعي حكى في الطريق الثاني- وهو الأصح -عدم الخلاف في كون البسملة من أوائل السور، وإنما الخلاف منحصر في: كونها آية مستقلة في بدايتها، أو بعض من آية في أوائل السور. وأما الكافي -رحمه الله- فإنه حكى في الطريق الثاني -وهو الأصح- الخلاف على قولين: أشهرهما: أنها آية من أوائل السور. ثم أورد في كونها آية من الفاتحة ما أورده الرافعي في شأنها مع أوائل السور، (كونها آية، أو بعض آية).  
وإيراد الكافي -رحمه الله- الخلاف في البسملة في الفاتحة فيه نظر، فإنه استدل على ذلك بحديث أم سلمة، وفيه: [قرأ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الفاتحة وعدَّ «بسم الله الرحمن الرحيم»، الحمد لله: آية].

ولعله تبع في ذلك كما سيأتي بيانه -بإذن الله- الإمام البيضاوي، وقد بين خطأ ذلك: الإمام السيوطي -رحمه الله- «نواهد الأبحار» ١/ ٦٥، بقوله: الحديث ليس بهذا اللفظ، وإنما الوارد في كل طرقة أنه عدَّ البسملة آية ١هـ. وإنما يُقال هذا؛ لأن الشافعية ينقلون أن: لا خلاف عندهم في مسألة البسملة في الفاتحة. قال الشافعي في «الأم» ١/ ١٠٧: «بسم الله الرحمن الرحيم» الآية السابعة؛ فإن تركها أو بعضها لم تجزه الركعة التي تركها فيها. وقال النووي «المجموع» ٣/ ٣٣٤: مذهبنا أن البسملة آية من أول الفاتحة بلا خلاف. وقال الشرييني «مغني المحتاج» ١/ ١٥٧: وهي آية كاملة من أول الفاتحة قطعاً ١هـ.

\* وأصحهما: أن له قولاً واحداً في الفاتحة<sup>(١)</sup>، وهو: أنها آية مستقلة منها، وفي باقي السور قولان؛ لكن المشهور أنها: آية من غير الفاتحة<sup>(٢)</sup>، وفي الفاتحة قولان<sup>(٣)</sup>:

أ- أحدهما: أنها آية؛ لما روى أبو هريرة<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - أن<sup>(٥)</sup> - صلى

= فتقرير الرافعي: هو المعتمد؛ لأنه أحد كبار مذهب الشافعي، وقوله هو الموافق لمذهب الشافعي، وهو - كذلك - الذي قرره أبو شامة (كتاب «البسمة» ص ١٠-١١)، ونقله عن زعماء الشافعية: كالإسفرائيني، والماوردي، والجويني، والغزالي. والله أعلى وأعلم. انظر: الحاوي / ١٠٥، وفتح العزيز (الشرح الكبير) ٣/ ٣١٥، لأبي القاسم الرافعي. وانظر: المجموع ٣/ ٣٣٣.

(١) قال النووي «المجموع» ٣/ ٣٣٤: مذهبننا أن البسمة آية من أول الفاتحة بلا خلاف.  
(٢) قال ابن عبد البر «الإنصاف» ص ١٦١: واختلف قول الشافعي، وكذلك اختلف أصحابه في «بسم الله الرحمن الرحيم» في غير فاتحة الكتاب: هل هي من أوائل السور آية مضافة إلى كل سورة أم لا؟، وتحصيل مذهبه أنها: آية من أول كل سورة.  
(٣) لعل الإمام الكافيجي - رحمه الله - تبع في ذلك القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» ص ١٣، فإنه قال هناك: وقول أم سلمة رضي الله عنها: [قرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الفاتحة وعدّ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾]؛ ومن أجلهما اختلف في أنها آية برأسها، أم بما بعدها.  
وقد علّق عليه المناوي في «الفتح الساوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي» ١/ ٩٥، بقوله: رواه ابن خزيمة في صحيحه، ولكنه بلفظ: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - [قرأ البسمة في أول الفاتحة في الصلاة وعدّها آية]. وهو يخالف ما يقتضيه إيراد المؤلف ا.هـ.

(٤) حافظ الصحابة، وراويّة الإسلام: اختلف في اسمه، واسم أبيه اختلافاً كثيراً، أصح شيء في اسمه: عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وقد غلبت عليه كنيته. أسلم - رضي الله عنه - عام خير، وشهداها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم، راضياً بشعب بطنه، فكانت يده مع يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وكان من أحفظ أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأكثرهم حديثاً عنه؛ ت: ٥٨ أو ٥٩ هـ. انظر: الاستيعاب ٤/ ١٧٧٠، وأسد الغابة ٥/ ٣٩٠، والإصابة ٤/ ٣١٦.

(٥) مكتوبة في المخطوط: (أن)، ولعلها: أنه....



الله عليه وسلم - قال: [فاتحة الكتاب سبع آيات أولهن «بسم الله الرحمن الرحيم»] <sup>(١)</sup>.

ب- ثانيهما: أنها بعض آية لما روت أم سلمة <sup>(٢)</sup> - رضي الله عنها - [قرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الفاتحة وعدَّ «بسم الله الرحمن الرحيم»، الحمد لله: آية] <sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» برقم: ٢٣٨٩، والصغرى برقم: ٣٨٣، بلفظ: [«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» سبع آيات إحداهن: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وهي السبع المثاني، والقرآن العظيم، وهي أم القرآن، وهي فاتحة الكتاب]. وفي الشعب رقم: ٢٣٢٤، بلفظ: «سبع آيات أولهن.....». ورواه أيضاً في الكبرى، ٢٣٩١، بلفظ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ سبع آيات ب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وهي السبع المثاني، وهي أم القرآن، وفاتحة الكتاب، وذكر أنه: روي - موقوفاً - عن أبي هريرة. ورواه البيهقي - أيضاً - برقم: ٢٣٨٨، عن عبد خير قال: سئل علي - رضي الله عنه -، عن السبع المثاني، فقال: الحمد لله، فقليل له: إنما هي ست آيات، فقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية. ثم قال: وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢/ ٢٨٢: رجاله ثقات. وقال الطبراني «المعجم الأوسط» ٥/ ٢٠٨: لم يرو هذا الحديث عن نوح بن أبي بلال إلا عبد الحميد بن جعفر تفرد به علي بن ثابت.

هذا، وقد روى الدارقطني الحديث في «السنن» برقم: ٣٦، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: [إذا قرأتم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فاقروا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني؛ و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إحداهما].

(٢) الصحابية المشهورة: هند بنت أبي أمية (حذيفة) بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشية المخزومية، زوج النبي - صلى الله عليه وسلم -، وإحدى أمهات المؤمنين، أول من هاجر إلى الحبشة، ويقال أيضاً: أول ظعينة هاجرت إلى المدينة، تزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد وقعت بدر، فضائلها كثيرة، ومناقبها حجة؛ ت: ٥٩هـ، وهي آخر أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - موتاً. انظر: معرفة الصحابة ٦/ ٣٢١٦، والاستيعاب ٤/ ١٩٢٠، وأسد الغابة ٧/ ٢٧٨.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» ٤٤/ ٢٠٦، رقم: ٢٦٥٨٣، عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها: =



= [سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: كَانَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةٍ .  
 وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُودَ فِي «سُنَنِهِ» ٤/٦٥، رَقْمٌ: ٤٠٠٣، بِلَفْظِهِ: [أَنَّهَا ذَكَرْتُ - أَوْ كَلِمَةً  
 غَيْرَهَا - قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ { الْحَمْدُ لِلَّهِ  
 رَبِّ الْعَالَمِينَ } { الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ } { مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ }، يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةٍ]. وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي  
 «الْمُسْتَدْرَكِ» ٢/٢٥٢، بِرَقْمٍ: ٢٩١٠، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ  
 يُخْرِجْهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَفِي «مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى» ١٢/٤٥١، رَقْمٌ: ٧٠٢٢، بِلَفْظِهِ: [إِذَا قُرِئَ  
 قَطَعَ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةٍ]. وَعِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» ١/٢٧٧، رَقْمٌ: ٤٩٣، وَالْحَاكِمُ فِي  
 «مُسْتَدْرَكِهِ» ١/٣٥٦، رَقْمٌ: ٨٤٨، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» ٢/٣٦٤، رَقْمٌ:  
 ٣٠٥٥، وَ«الْكَبْرَى» ٢/٦٦، رَقْمٌ: ٢٣٨٥، وَ«الصَّغْرَى» ١/١٤٩، رَقْمٌ: ٣٨٥: [قُرِئَ  
 فِي الصَّلَاةِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَعَدَّهَا آيَةً.....].

كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ هَارُونَ، قَالَ الْحَاكِمُ: عُمَرُ بْنُ هَارُونَ أَصْلٌ فِي السَّنَةِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ،  
 وَإِنَّمَا أَخْرَجْتَهُ شَاهِدًا، قَالَ الذَّهَبِيُّ: أَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ - يَعْنِي عُمَرَ بْنَ هَارُونَ - وَقَالَ  
 النَّسَائِيُّ مَتْرُوكٌ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُقَابَرُ الْحَدِيثِ كَمَا نَقَلَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ ٥/٩٤.  
 قَالَ ابْنُ الْمَلِّقِ «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» ٣/٥٥٦: وَلَمْ يَتَّفِدْ بِهِ؛ بَلْ تَابَعَهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ...، وَكَذَا  
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَاحْتَجَّ بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ،  
 وَإِنْ كَانَ عُمَرُ بْنُ هَارُونَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ أ.هـ.

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ١/٣١٢، بِرَقْمٍ: ٣٧، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ،  
 وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ - كَمَا فِي مَخْتَصَرِ الْخُلَافِيَّاتِ ٢/٤٤ لابن فرح -، بَعْدَ إِيرَادِهِ  
 لِهَذَا الْحَدِيثِ: وَرَوَى بِإِسْنَادِ كُلِّهِمْ ثِقَاتٌ، مَجْمَعٌ عَلَى عَدَالَتِهِمْ، مُحْتَجٌّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحِ:  
 عَنْ نَعِيمِ الْمَجْمَرِ قَالَ: كُنْتُ وَرَاءَ أَبِي هَرِيرَةَ؛ [فَقُرِئَ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، ثُمَّ قُرِئَ بِأَمْرِ  
 الْقُرْآنِ].

قَالَ النَّوَوِيُّ «الْمَجْمُوعُ» ٣/٣٣٣: حَدِيثُ أُمِّ سَلْمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - صَحِيحٌ، رَوَاهُ  
 ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» بِمَعْنَاهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمَلِّقِ فِي «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» ٣/٥٥٧: وَأَعْلَى  
 الطَّحَاوِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ بِالْإِنْقِطَاعِ؛ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ «الرَّدُّ عَلَى الْكُرَائِسِيِّ»: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ أَبِي  
 مَلِيكَةَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أُمِّ سَلْمَةَ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَا أَسْنَدَهُ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي  
 مَلِيكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلُوكٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلْمَةَ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
 فَتَنَعَتْ لَهُ قِرَاءَةَ مَفْسُورَةٍ حَرْفًا حَرْفًا. وَهَذَا لَا يَدُلُّ لِمُدْعَاةٍ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي  
 التِّرْمِذِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي أَبْوَابِ الْقِرَاءَةِ، وَقَالَ فِيهِ: (غَرِيبٌ حَسَنٌ  
 صَحِيحٌ) أ.هـ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» ٢/٦٠.

وَيُقَالُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ<sup>(١)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَوْلَانِ: أَصْحَهُمَا<sup>(٢)</sup>: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِآيَةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَلَا مِنْ غَيْرِهَا.

وهذه الأقوال لا تدل على المطلوب قطعاً و يقيناً، وإن دلت عليه، فإنما تدل عليه ظناً، ولكن ليس بمراد هاهنا، فإذن لا يحصل التقريب بلا شك.

= أما الحديث باللفظ الذي ذكره المؤلف، فلعله تبع في ذلك الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» ص ١٣، وقد قال الإمام السيوطي - رحمه الله - في حاشيته عليه «نواهد الأبرار» ١ / ٦٥: الحديث ليس بهذا اللفظ، وإنما الوارد في كل طرقة أنه عد البسملة آية.

وكذلك قال المناوي في «الفتح السماوي» ١ / ٩٥، قال: رواه ابن خزيمة في صحيحه، ولكنه بلفظ: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ البسملة في أول الفاتحة في الصلاة، وعدها آية.

(١) الحافظ الحجة: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي، الشيباني، المروزي، ثم البغدادي، شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، صاحب المذهب الميمون، وإمام أهل السنة؛ فضائله كثيرة، وأخباره مشهورة؛ من آثاره الموسوعة الحديثية «المسند»، و«كتاب الزهد»، و«العلل ومعرفة الرجال»، وغيرها؛ ت: ٢٤١هـ. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري ٢ / ٥، والتقييد ص ١٥٨، لأبي بكر بن نقطة. وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢ / ١٥.

(٢) الاختلاف الوارد في ذلك عن الإمام من وجهين، الأول: كونها آية من الفاتحة، أو ليست بآية لا منها، ولا من غيرها. والوجه الثاني: كونها آية مستقلة مفردة، أو بعض آية من سورة النمل. قال ابن قدامة: واختلفت الرواية عن أحمد هل هي آية من الفاتحة يجب قراءتها في الصلاة أو لا؟.

١ - فعنه أنها: من الفاتحة، وذهب إليها أبو عبد الله بن بطة وأبو حفص.  
٢ - وروي عن أحمد أنها: ليست من الفاتحة، ولا آية من غيرها، ولا يجب قراءتها في الصلاة، وهو المنصورة عند أصحابه.... واختلف عن أحمد فيها فقليل:  
أ - عنه هي آية مفردة كانت تنزل بين سورتين فصلاً بين السور.

ب - وعنه إنها هي بعض آية من سورة النمل. بتصرف، وحذف من: المغني ١ / ٥٥٥.  
ومثله قال عبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي «الشرح الكبير» ١ / ٥١٩.  
وللمزيد، انظر: كشاف القناع ١ / ٣٣٥، لمنصور البهوتي. ومطالب أولي النهى ٨ / ٤٠٨، للرحياني.



\* وأما حال الموضوع الثالث<sup>(١)</sup> المختلف فيه: فقد عرفت مما ذكر فلا حاجة إلى إعادتها هاهنا<sup>(٢)</sup>.

\* فإن قلت: فما الآية في العرف<sup>(٣)</sup>؟

قلت: هي: طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفصل<sup>(٤)</sup>.

(١) أراد بذلك قوله: إن كانت بعضاً من القرآن، أم آيات متعددة تكون بعضاً من كل سورة تكون هي في أولها؟. وذلك أنه قال - في بداية الوجه الثاني: (الخلاص الفقهي في البسمة) -: الوجه الثاني: من وجوه الاختلاف: أنها هل هي آية، أو بعض آية؟. فإذا كانت آية فهل آية واحدة ليست بعضاً من السور؟. وإن كانت بعضاً من القرآن أم آيات متعددة تكون بعضاً من كل سورة تكون هي في أولها؟. فهذه المواضيع الثلاثة: هي محل الاختلاف، فإن معنى كون المسألة خلافية هو أن تكون قابلة للاختلاف فيها سواء حصل الاختلاف فيها بالفعل، أو لم يحصل على ما فصل في موضعه ا.هـ.

إذن فالموضع الثالث: يدور حول كونها بعضاً من القرآن، أو آيات متعددة؛ فالذين يقولون بأنها: آية من بداية كل سورة، فمعناه تعددها. والذين يقولون: هي جزء آية من سورة النمل فقط، يقولون: بأنها ليست آية مستقلة، بل هي آية من سورة النمل تفتتح بها السور. والذين يقولون: بأنها آية مستقلة، أنزلت للفصل بين السور يقولون: بأنها بعض من القرآن سوى ما في سورة النمل.

هذا معنى ما أراد الكافي جـي - رحمه الله - بقوله: وأما حال الموضوع الثالث: المختلف فيه: فقد عرفت مما ذكر فلا حاجة إلى إعادتها هاهنا. والله أعلم.

(٢) أي قد ظهر ذلك من خلال كلامه على الموضوعين الأولين.

(٣) العُرف: ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباع بالقبول. التعريفات ٩٣/١. وله عدة تصنيفات كعرف: اللغة، والشرع، والعُرف العام، والعرف الخاص؛ والأخير هو المراد هنا، وحده كما قال الزركشي في «البحر المحيط» ٣٩٣/١: اصطلاح كل ذي علم على ألفاظ خصَّوها بمعانٍ مخالفة للمفهوم اللغوي ا.هـ. فمراد الكافي جـي - رحمه الله -: (الآية في اصطلاح العلماء).

(٤) الآية: العلامة، والشخص، وآية الرجل: شخصه؛ وزنها فعلة بالفتح، أو فعلة محرّكة، أو فاعلة. والأصل: أَوِيَّة بالتحريك - قال سيبويه: موضع العين من الآية واو-، أو آية أو، أيبية أو، أوية - كرمكة فأعلت-، أو آئية، كقائلة فحذفت. وجمع الآية: آى وآيات.

والآية له عدة إطلاقات في لسان اللغة، فتطلق ويراد بها: المعجزة، والعلامة، والعبرة، والأمر العجيب، والبرهان. ومنه قوله تعالى: { وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً }، والجماعة. =





والفصل هو: آخر الآية<sup>(١)</sup>.

\* فإن قلت: يلزم منه دَوْرٌ<sup>(٢)</sup>؛ لكون كل واحد من الآية، والفصل مأخوذاً

في تعريف الآخر؟.

قلت: إنه تعريف لفظي، والمقصود منه: التمييز والتسمية؛ لا الاكتساب

= ومنه قولهم: خرج القوم بأيّتهم، أي: بجماعتهم. انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٧٥، للجوهري، والقاموس المحيط ص ١٦٢٨، ولسان العرب ١٤/ ٥٦، والفروق اللغوية ١/ ٣٦٨، للعسكري، وتفسير البيضاوي ١/ ٣٠٣، ومناهل العرفان في علوم القرآن ١/ ٣٣٩، للزرقاني. وقد اختلِفَ - كثيراً - في معناها الاصطلاحي، فمن أبرز ذلك أنها:

١- طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها، وما بعدها.  
٢- وقيل: مجموعة كلمات من القرآن الكريم، متصل بعضها ببعض إلى مكان انقطاعها التوقيفي.

٣- وقيل: كل طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفصل. وهذا تعريف الكافيحي، ولعله أخذه من البيضاوي في «تفسيره» ١/ ٣٠٣. سميت بآية؛ لأنها علامة على صدق من أتى بها، وعلى عجز المتحدى بها، وقيل: لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه مما بعدها. انظر: الإتيان ١/ ١٨٠، للسيوطي، والقاموس المحيط ص ١٦٢٨، والمصباح المنير ١/ ٣٢، للفيومي، ومعجم لغة الفقهاء ١/ ٣٧، لمحمد قلجي.

(١) ويقال: الفاصلة، وهي في اللغة مأخوذة من: الفصل، وهو يدور حول معنى: القطع، والبت، وإبانة أحد الشئيين عن الآخر. والمراد بها في اصطلاح علوم القرآن: الجملة أو الكلمة الأخيرة من الآية، شبيهة القافية في الشعر. قال الزركشي: (هي كلمة آخر الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع. وقال الداني: كلمة آخر الجملة). سميت فاصلة؛ لأنها تفصل ما بعدها عما قبلها. انظر: الصحاح ٥/ ١٧٩١، وتاج العروس ٣٠/ ١٦٤، والبرهان ١/ ٥٣.

(٢) الدور في عرف العلماء هو: توقف شيء بالذات، وبغير الوساطة على أمر يتوقف ذلك الأمر على ذلك الشيء. أو: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. انظر: دستور العلماء ٧٩/ ٢. وقواعد الفقه، ص ٢٩٤، للبركتي. مثاله:

مسألة الدور جرت	بيني وبين من أحب
لولا مشيبي ما جفا	لولا جفاه لم أشب

حتى يتوجه هاهنا ما ذكره. ألا ترى أن كتب اللغة مشحونة بمثل هذا التعريف، وإن كنت تطلب صحة ما ذكرناه -هاهنا- فانظر في «الصحاح»<sup>(١)</sup> تجد فيه شاهدَ عدلٍ بذلك<sup>(٢)</sup>.

فهذا الذي ذُكر هو ما يتعلق باختلاف الفقهاء فيها.

(١) عنى به «الصَّحاح» (تاج اللغة، وصحاح العربية)، لإساعيل بن حماد الجوهري، طُبِعَ طبعات كثيرة منها: طبعة بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، إصدار: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢) كما قال في مادة (فصل): وفصلت الشيء فانفصل، أي قطعتة فانقطع. ففسر الفصل بالقطع من باب التقريب، والتعريف بالمعنى، وإلا فهناك فرق بينهما. قال العسكري: الفرق بين الفصل والقطع: أن الفصل هو القطع الظاهر، ولهذا يقال فصل الثوب، والقطع يكون ظاهراً وخافياً كالقطع في الشيء الملقق. انظر: الصحاح ٥/ ١٧٩٠، والفروق اللغوية ص ٤٠٧. والأمثلة في ذلك مشحونة بها المعاجم.



### (مبحث القراءات في البسملة)

وأما الذي يتعلق باختلاف القراء فهو: أن قراء المدينة، والبصرة، والشام<sup>(١)</sup> على: أنها ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها؛ فنافع مدني<sup>(٢)</sup>، وأبو عمرو بن العلاء بصري<sup>(٣)</sup>، وعبد الله بن عامر شامي<sup>(٤)</sup>.  
وأن قراء مكة، والكوفة على: أنها آية من الفاتحة، ومن رأس كل سورة؛

- 
- (١) أي: القراء الذين اشتهروا بهذه المدن، وهم كما ذكر المؤلف: نافع المدني، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وعبد الله بن عامر الشامي.
- (٢) الإمام: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم أبو رويم، المقرئ المدني، القارئ المشهور، إمام الناس في القراءة بالمدينة، وأحد القراء السبعة، قرأ على سبعين من التابعين؛ ت: ١٦٩هـ. انظر: التاريخ الكبير ٨/ ٨٧، وتهذيب الأسماء ١/ ٥٣٠، للنووي. ومعرفة القراء الكبار ١/ ١١١، للذهبي.
- (٣) الإمام الكبير: أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي، المازني، النحوي، البصري، المقرئ، صاحب القراءات، وأحد الأئمة القراء السبعة، ومقرئ أهل البصرة؛ ت: ١٥٤هـ. انظر: الثقات ٦/ ٣٤٥، لابن حبان، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠، وتهذيب التهذيب ١٢/ ١٦٢.
- (٤) المقرئ: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة أبو عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، أحد القراء السبعة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، كان إماماً عالماً ثقة؛ ت: ١١٨هـ. انظر: الجرح والتعديل ٥/ ١٢٢ لابن أبي حاتم، وتهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٠، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٢٥، لابن الجزري.



فابن كثير<sup>(١)</sup> مكّي، وعاصم<sup>(٢)</sup> كوفي<sup>(٣)</sup>.

\* فإن قلت: فما سبب تخصيص هذه الأمصار الخمسة<sup>(٤)</sup> بالذكر، من بين

(١) القارئ: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان، أبو معبد الكناني، الإمام العلم، مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة؛ ت: ١٢٠هـ. انظر: التاريخ الكبير ١٨١/٥، وتهذيب الكمال ٤٧٠/١٥، وسير أعلام النبلاء ٣١٨/٥.

(٢) الإمام: عاصم بن أبي النجود (بهذلة)، أبو بكر الأسدي، الكوفي، المقرئ، صاحب القراءة، وأحد القراء السبعة، وهو أجل مقرئي الكوفة، وكان صاحب سنة وقراءة، وكان ثقة رأساً في القرآن؛ ت: ١٢٨هـ. انظر: التاريخ الكبير ٤٨٧/٦، للبخاري، ومعرفة الثقات ٥/٢، العجلي. وتاريخ دمشق ٢٥/٢٢٠.

(٣) لم يتعرض - رحمه الله - للقارئ الأخرين: علي الكسائي، وحمزة الزيات. والسبب في ذلك أنه - رحمه الله - مثل لكل بلد بقارئ، وكان في الكوفة ثلاثة: عاصم، وعلي الكسائي، وحمزة الزيات؛ فاكتفى بذكر أحدهم، وهو: عاصم. والله أعلم.

(٤) أي: الأمصار المتقدم ذكرها: مكة، والمدينة، والشام، والبصرة، والكوفة. هذا وقد اختلفوا في عدد المصاحف التي بعث بها عثمان - رضي الله عنه - إليها، وإلى غيرها: - فقال الإمام أبو عمرو الداني: أكثر العلماء على أن عثمان كتب أربع نسخ: فبعث إلى البصرة إحداها، وإلى الكوفة أخرى، وإلى الشام أخرى، وحبس عنده أخرى. - وقال أبو حاتم السجستاني: كتب عثمان سبعة مصاحف.

وهناك أقوال أخرى غير هذين القولين، قال محمد مكّي: وقيل: إنها خمسة، وقيل: إنها ستة، وقيل: سبعة، وقيل: ثمانية؛... وأما كونها خمسة، فالأربعة المتقدم ذكرها، والخامس أرسله إلى مكة، وأما كونها ستة فالخمس المتقدم ذكرها، والسادس اختلف فيه فقيل: جعله خاصاً لنفسه، وقيل: أرسله إلى البحرين، وأما كونها سبعة فالسبعة المتقدم ذكرها، والسابع أرسله اليمن، وأما كونها ثمانية فالسبعة المتقدم ذكرها، والثامن كان لعثمان يقرأ فيه، وهو الذي قتل وهو بين يديه ا.هـ.

وقد رجح المخللاتي - رحمه الله - القول القاضي بكونها ستة؛ بدليل علم العدد، فإن المنقول فيه ستة أعداد، قال - رحمه الله -: الأعداد التي يتداولها الناس ويعدون بها في سائر الآفاق ستة، على عدد المصاحف الموجه بها إلى الأمصار على أصح الأقوال فيها ا.هـ.

وهنا تساؤل وضعه الكردي، وأجاب عليه. جدير أن يُذكر ههنا، ففيه اندفاع لكثير من الإشكالات، والتساؤلات، ورد لبعض الشبهات المثارة حول جمع القرآن. قال: ولا ندري لم لم يرسل عثمان - رضي الله عنه - لكل بلدة من البلاد الإسلامية مصحفاً، أو =

الأمصار الإسلامية؟.

قلتُ: سببه أن أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم، وعلى أصحابه، رضي الله عنهم أجمعين- نزلوا بها؛ فحفظ عنهم القرآن، وانتقل<sup>(١)</sup> منهم الشريعة والسنة إلى سائر الأمصار<sup>(٢)</sup>.

= بضعة مصاحف، والظاهر -والله تعالى- أعلم أن: ذلك كان لقلة النساخ في عهدهم، ولعدم وجود الورق عندهم، فقد كانوا يكتبونها على الجلود والعصب واللخاف والأكتاف ونحوها، فربما يلزم لكتابة مصحف واحد قنطار من هذه الأشياء، ولقد وصف الزنجاني مصحف علي -رضي الله عنه- بأنه كان في سبعة أجزاء، وقد أتى به يحمله على جمل، وهو يقول: هذا القرآن جمعته، وروى أن الصحاب بن عباد المتوفى سنة: (٣٨٥ هجرية) كان يحمل معه في أسفاره كتاب «الأغاني» على أربعين جملاً،.... كل ذلك كان؛ لعدم انتشار الورق عندهم في ذلك الزمن. انظر: التبيان في آداب حملة القرآن ص ١٨٦ للنووي. ونهاية القول المفيد ص ٩٥، لمحمد مكي. وشرح المخللاتي على: «ناظمة الزهر»، ص ١٠١. والنشر ٨/١، لابن الجزري. وكتاب تاريخ القرآن الكريم ص ٧٦، للكردي.

- (١) هكذا في المخطوط، ولعل الأنسب للسياق (وانتقلت).
- (٢) قال مكي القيسي: خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح من الأمصار؛ ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلم كل واحد منهم أهل مصره، على ما كان يقرأ على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم. فلما كتب عثمان المصاحف، وجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها، مما يخالف خط المصحف؛ فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك. انظر: الإبانة عن معاني القراءات ص ٤٩، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. وانظر: النشر ٨/١، لابن الجزري.



## (مباحث البسملة في الصلاة)<sup>(١)</sup>

\* الوجه الثالث<sup>(٢)</sup>: من وجوه الاختلاف في قراءتها في الصلاة هو: أن الاختلاف فيها يقع على ثلاثة وجوه:

١- الأول: أنها: هل تقرأ في الصلاة أم لا؟.

أ- فعند مالك - رحمه الله تعالى - لا تقرأ أصلاً، لا جهرًا ولا سرًا<sup>(٣)</sup>.

ب- وعند علمائنا، والشافعي - رحمهم الله تعالى - تقرأ<sup>(٤)</sup>.

(١) لو أن المصنف - رحمه الله - جعل هذه المسائل ضمن المباحث الفقهية للبسملة، وقبل المسائل المتعلقة بالقراءة لكان أوفق، لا سيما في ترتيب مسائل البسملة على العلوم. والله أعلم.

(٢) الوجه الثالث: أي من الوجوه المختلف فيها في غير آية النمل؛ فإنه قال: الاختلاف قد وقع فيما عداها من البسملة الواقعة في أوائل السور على وجوه (هذا مختصره):

١- الأول: أنها: هل هي قرآن، أو ليست بقرآن؟.

٢- الوجه الثاني: من وجوه الاختلاف: أنها هل هي آية، أو بعض آية؟.

٣- الوجه الثالث: من وجوه الاختلاف في قراءتها في الصلاة هو: أن الاختلاف يقع على ثلاثة وجوه:

-الأول: أنها هل تقرأ في الصلاة أم لا.

-الثاني: أنها هل تكرر أم لا.

-الوجه الثالث: أنها يجهر بها فيها أم لا.

(٣) انظر: شرح التلقين ١/ ٥٧٤، والذخيرة ٢/ ١٧٦، للقرافي. ومواهب الجليل ٢/ ٢٥٢، والفواكه الدواني ١/ ٤٥٩.

(٤) لكن عند الأحناف تُقرأ سرًا، ومثلهم الحنابلة؛ وعند الشافعية تقرأ جهرًا في الصلاة الجهرية. انظر لمذهب الأحناف: المبسوط ١/ ٢٦، وبدائع الصنائع ١/ ٢٠٣، والبحر الرائق ١/ ٣٢٠، وحاشية ابن عابدين ١/ ٤٩٠، مجمع الأنهر ١/ ١٤٣. ولمذهب الشافعية: الأم ١/ ١٠٨، الشرح الكبير ٣/ ٣١٦، للرافعي. المجموع ٣/ ٣٣٣، وأسنى المطالب ١/ ١٥٠، لزكريا الأنصاري. ونهاية المحتاج ١/ ٤٧٥، وغيرها كثير.



٢- الثاني: أنها هل تكرر أم لا؟.

أ- فعند أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- لا تكرر<sup>(١)</sup>.

ب- وعند أبي يوسف<sup>(٢)</sup> -رحمه الله- تكرر، وبه أخذ الشافعي<sup>(٣)</sup> رحمه

الله تعالى.

ج- وعند محمد<sup>(٤)</sup> -رحمه الله تعالى- لا تكرر فيما يجهر به، وتكرر

فيما يخافت<sup>(٥)</sup>.

(١) قال السرخسي «المبسوط» ٢٨/١: وروى الحسن عن أبي حنيفة -رحمة الله عليهما- أن المصلي يسمي في أول صلاته، ثم لا يعيد؛ لأنها لافتتاح القراءة كالتعوذ. هـ. ولأبي حنيفة رواية أخرى كقول أبي يوسف، كما في: «تبيين الحقائق» ١/١١٢، للزيلعي. وانظر: الهداية ٤٨/١ للمرغيباني، ومجمع الأنهر ١/٤٣، وحاشية رد المختار ١/٤٩٠.

(٢) القاضي: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الحبتي، الإمام المجتهد، العلامة المحدث، صاحب أبي حنيفة؛ من آثاره: «الخراج»، و«الأثار»؛ ت: ١٨٢هـ. انظر: الأنساب ٢/١٦٥، والانتقاء ١/١٧٢، وسير أعلام النبلاء ٨/٣٥٣. وأما نسبة الرأي إليه فانظر: «المبسوط» ١/٢٨، والهداية ١/٤٨، وتبيين الحقائق ١/١١٢، ومجمع الأنهر ١/٤٣، وحاشية ابن عابدين ١/٤٩٠.

(٣) مبناه على أن: البسمة من الفاتحة في مذهبه، وتعين قراءة الفاتحة في كل ركعة عنده، وقد نص على ذلك كثير من أرباب المذهب، انظر في ذلك: الشرح الكبير ٣/٣١٢. والسراج الوهاج ١/٤٣، لمحمد الغمراوي. ومغني المحتاج ١/١٥٧، للخطيب الشربيني. ونهاية المحتاج ١/٤٨٤، للرملي. وحاشية البجيرمي ١/١٩٣.

(٤) هو: محمد بن الحسن، مرت ترجمته في صفحة: ٢٨٠، من هذا البحث.

(٥) قال السرخسي «المبسوط» ١/١٦: وروى ابن أبي رجاء عن محمد -رحمه الله تعالى أنه قال: إذا كان يخفي القراءة يأتي بالتسمية بين السورة والفاتحة؛ لأنه أقرب إلى متابعة المصحف، وإذا كان يجهر لا يأتي بها بين السورة والفاتحة؛ لأنه لو فعل؛ لأخفى بها، فيكون ذلك سكتة له في وسط القراءة ولم ينقل ذلك مأثوراً. وقال ابن عابدين «حاشية الدر المختار» ١/٤٩٠: وقال محمد: تُسن إن خافت، لا إن جهر. وانظر: الهداية ١/٤٨، وتبيين الحقائق ١/١١٢، ومجمع الأنهر ١/٤٣.



٣- الوجه الثالث: أنها يجهر بها فيها أم لا ؟.

أ- فعندنا لا يجهر<sup>(١)</sup>.

ب- وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - يجهر<sup>(٢)</sup>.

وروي عن أنس<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - أنه قال: [صليت خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان؛ فلم أسمع أحداً منهم يجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»]<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المبسوط ١/٢٦، وبدائع الصنائع ١/٢٠٣، والبحر الرائق ١/٣٢٠، وحاشية ابن عابدين ١/٤٩٠، ومجمع الأنهر ١/١٤٣، وغيرها كثير.

(٢) انظر: الأم ١/١٠٨، والشرح الكبير ٣/٣١٦، والمجموع شرح المهذب ٣/٣٣٣، وأسنى المطالب ١/١٥٠، ونهاية المحتاج ١/٤٧٥، وغيرها كثير.

(٣) الصحابي الجليل: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرم الأنصاري، الخزرجي؛ خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُكنى أبا حمزة؛ أحد المكثرين من رواية الحديث، خدم النبي - صلى الله عليه وسلم - عشر سنين، ودعا له؛ فضائله كثيرة؛ ت: ٩٣هـ. انظر: الطبقات الكبرى ٧/١٧، لابن سعد، والاستيعاب ١/١٠٩، وأسد الغابة ١/٢٩٤، والإصابة ١/١٢٦.

(٤) ذُكر ذلك بصيغة التمريض غير سديد إلا أن يكون الكافي يرى ضعفه بهذا اللفظ، أو يحمل على الأصل في جواز ذلك لغةً، لا اصطلاحاً؛ إذ قد استقر الاصطلاح على أن هذه الصيغة من الصيغ التي يشار بها إلى ضعف الحديث، والأمر ليس كذلك، فالحديث: صحيح، رواه مسلم في صحيحه رقم: ٩١٦، بلفظ: [صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر، وعمر، وعثمان؛ فلم أسمع أحداً منهم يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم»]. ورقم: ٩١٨، بلفظ: [صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ«الحمد لله رب العالمين»، لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول قراءة ولا في آخرها]. والحديث له ألفاظ كثيرة، قال الزيلعي: وكل ألفاظه ترجع إلى معنى واحد يصدق بعضها بعض، وهي سبعة ألفاظ:

١- فالأول: كانوا: [لا يستفتحون القراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»].

٢- والثاني: [فلم أسمع أحداً يقول أو يقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم»].

٣- والثالث: [فلم يكونوا يقرؤون «بسم الله الرحمن الرحيم»].





- ٤ = - والرابع: [فلم أسمع أحداً منهم يجهر «ببسم الله الرحمن الرحيم»].
- ٥ - والخامس: [فكانوا: لا يجهرون «ببسم الله الرحمن الرحيم»].
- ٦ - والسادس: [فكانوا: يسرون «ببسم الله الرحمن الرحيم»].
- ٧ - والسابع: [فكانوا: يستفتحون القرآن بـ«الحمد لله رب العالمين»]؛ وهذا اللفظ هو الذي صححه الخطيب، وضعف ما سواه؛ لرواية الحفاظ له عن قتادة، ولمتابعة غير قتادة له عن أنس فيه، وجعله اللفظ المحكم عن أنس، وجعل غيره متشابهاً، وحمله على الافتتاح بالسورة لا بالآية. انظر: نصب الراية لأحاديث الهداية، مع حاشيته «بغية الأملعي في تخريج الزيلعي» ٣٣/١.
- وهذا الحديث يستدل به الأئمة المالكية على عدم قراءة البسملة في الصلاة سراً وجهرًا؛ ويستدل به الأحناف، والحنابلة على قراءتها سراً، لا جهرًا. والحديث لا يسلم في الاستدلال للأئمة المالكية -رحمهم الله- لا سيما مع تصحيح لفظ: [فكانوا: يستفتحون القرآن بـ«الحمد لله رب العالمين»]، فغاية ما فيه أن ابتداء صلاتهم الظاهرة بـ«الحمد لله»، وأما رواية عدم ذكر البسملة، فقد نقدها المحدثون. والاحتمال بذكرها سراً أو جهرًا بقصد الافتتاح بالفاتحة لا سورة أخرى يُضعف الدليل، فيبطل به الاستدلال. فبقي احتمال أن المراد الافتتاح بالحمد لا غيرها؛ لتجتمع مع أحاديث الجهر بها، على ما قال الشافعي -كما في «معرفة السنن والآثار» ٣٨٠/٢، للبيهقي-: يعني يبدؤون بقراءة أمّ القرآن، قبل ما يقرأ بعدها، -والله أعلم-، ولا يعني أنهم يتركون: بسم الله الرحمن الرحيم.
- وقد ذكر البيهقي في «معرفة السنن والآثار» ٣٨٣/٢-٣٨٤: أن الأكثر روه عن قتادة بلفظ: [فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين]. أي: بدون قوله: لا يذكرون: «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول القراءة، ولا آخرها. ثم روى بإسناده، وصححه عن أبي سلمة قال: سألت أنس بن مالك: «أكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، يستفتح بالحمد لله رب العالمين، أو: ببسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألتني عنه أحد قبلك، قلت: أكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصلي في النعلين؟ قال: نعم. قال الشيخ أحمد: في هذا دلالة على أن مقصود أنس بن مالك، بما روى على اللفظ الذي رواه أيوب وغيره، عن قتادة، عن أنس، ما ذكر الشافعي، والله أعلم. ثم روى عن محمد بن أبي السري العسقلاني قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان ما لا أحصي صلاة الصبح والمغرب، فكان يجهر: «ببسم الله الرحمن الرحيم»، قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وسمعت المعتمر، يقول: ما ألو أن أقتدي بصلاة أبي، وقال أبي: ما ألو أن أقتدي بصلاة أنس بن مالك، وقال أنس بن مالك: ما ألو أن أقتدي بصلاة رسول الله =



= - صلى الله عليه وسلم - . رواة هذا الإسناد كلهم ثقات . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى : أنهم كانوا قد يجهرون بها ، وقد لا يجهرون ، فالرواية فيها صحيحة من طريق الإسناد ، والأمر فيه واسع ، فإن شاء جهر ، وإن شاء أسر ، إلا أنه لا بد من قراءتها ، وإنما اختلافهم في الجهر دون القراءة ، ومن قال : لم يقرأ ، أراد : لم يجهر . والله أعلم . هـ .

وقال في «السنن الكبرى» ٧٤ / ٢ : رواه يزيد بن هارون ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأبو عمر الحوضي وجماعة ، عن شعبة : [كانوا يفتتحون القراءة بـ «الحمد لله رب العالمين»] ، وبذلك اللفظ أخرجه البخاري في «الصحيح» . . . . . وقال : . . . . . وهذا اللفظ أولى أن يكون محفوظاً ؛ فقد رواه عامة أصحاب قتادة ، عن قتادة بهذا اللفظ منهم : حميد الطويل ، وأيوب السختياني ، وهشام الدستوائي ، وسعيد بن أبي عروبة ، وأبان بن يزيد العطار ، وحماد بن سلمة ، وغيرهم . قال أبو الحسن الدارقطني : وهو المحفوظ عن قتادة ، وغيره عن أنس قال الشيخ رحمه الله : وكذلك رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، وثابت البناني ، عن أنس بن مالك ، وكذلك رواه أبو الجوزاء ، عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - [كان يفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بـ «الحمد لله رب العالمين»] . هـ .

ويمكن حمله - أيضاً - على ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة ، وأن المراد بالاستفتاح بالحمد أي : جهراً وبالبسمة سراً ، لا يعني أنهم كانوا يتركون البسمة رأساً . وبذا تجتمع شمل الروايات الواردة في حديث أنس هذا ، مع الأحاديث الأخرى ، وتوجه أحاديث الجهر على فعل هذا مرة ، وذاك مرة أخرى .

قال ابن خزيمة «صحيحه» ١ / ٢٧٨ : باب ذكر الدليل على أن أنساً إنما أراد بقوله : «لم أسمع أحداً منهم يقرأ : «بسم الله الرحمن الرحيم» . أي لم أسمع أحداً منهم يقرأ جهراً «بسم الله الرحمن الرحيم» ، وأنهم : كانوا يسرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في الصلاة ، لا كما توهم من لم يشتغل بطلب العلم من مظانه ، وطلب الرئاسة قبل تعلم العلم . . . ثم أورد حديث شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : [صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان فلم يجهروا بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»] . قال الإمام القرطبي - رحمه الله - في «الجامع لأحكام القرآن» ١٠ / ٣٤٣ : هذا قول حسن ، وعليه تتفق الآثار عن أنس ولا تتضاد ، ويخرج به من الخلاف في قراءة البسمة .

على أن للشافعية في توجيه حديث أنس - رضي الله عنه - عدة مسالك :

١ - المسلك الأول : الطعن ، فتعرضوا لحديث أنس بشيئين :

= - أحدهما : أنه قد نقل عنه ضد هذا ، وأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يجهر بها .



- = - أنه: قد روي عن أنس إنكار هذا في الجملة، كما مرَّ.
- ٢- المسلك الثاني: التأويل قالو: أما قوله: فكانوا لا يجهرون... فليس في الصحيح، ويحتمل أنهم: ما كانوا يجهرون بها كجهرهم ببقية السورة، وهذا لأن القارئ يبتدئ القراءة خفيف الصوت، ثم يرفعه يدل عليه قول أنس: فلم أسمع أحداً منهم يجهر بها، وهذا يدل على أنه: سمعها منهم، وإذا سمع المأموم قراءة الإمام، فهذا هو الجهر، ثم قوله: لم أسمع شهادة منه، ومن ابن المغفل على النفي، فيحتمل أنهما: لم يسمعا؛ لبعدهما عن الإمام، وقد كان أنس صبياً حينئذ، وإنما كان يتقدم الأكابر.
- ٣- المسلك الثالث: المعارضة، وقد احتجوا بأحاديث رواها الدارقطني، والخطيب. تلخيصها ترجع إلى تسعة أحاديث. وسيأتي الإشارة إلى شيء منها بحول الله.
- ٤- المسلك الرابع: الترجيح، فقالوا: نرجح أحاديثنا على أحاديثكم من خمسة أوجه:
- أحدها: أن أخباركم رواها صحابيان، وأخبارنا رواها أربعة عشر صحابياً.
- والثاني: أنا ما رواه الصحابيان يحمل على ما سبق بيانه، وأخبارنا صريحة لا تحتمل.
- والثالث: أن أخباركم شهادة على نفي، وكيف يؤخذ حكم من عدم سماع، وأخبارنا شهادة على إثبات، والإثبات مقدم كما في: قول بلال دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - البيت وصلى، على قول أسامة لم يصل.
- والرابع: أن أخبارنا تقتضي الزيادة، والأخذ بالزائد أولى.
- والخامس: أنه يمكننا الجمع بين الأحاديث، فنقول: كان يفتح بالحمد أي بالسورة، ولم يسمع منه الجهر من أنكره وسمعه من رواه، وأنتم لا يمكنكم إثبات روايتنا إلا بإسقاط روايتكم. اهـ بمعناه من «التحقيق في أحاديث الخلاف» ١/ ٣٥٢.
- ثم تعقبهم ابن الجوزي - رحمه الله -، وجاب على مسألهم.
- وكذلك فعل الذهبي، وأقوى ما أورده قوله: أجود ما لكم خبرٌ أبي مسلمة، وجوابه أن حديثنا أصحُّ منه.... ثم كيف يتصور أن يصلي أنس خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - عشر سنين، فلا يسمعه يوماً ما يجهرُ بها، ثم يتمادى على ذلك زمان الخلفاء الثلاثة، وقد كان عمر جهوريّ الصوت. من: تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق ١/ ١٤٩ - ١٥٠.
- على أن ابن الملقن في - «تذكرة المحتاج» ١/ ٤٥ -: قد أعلَّ حديث أنس رضي الله عنه - بأشياء منها: تدليس الوليد، والمعارضة للأحاديث الثابتة، ثم أورد قول ابن عبد البر: حديث أنس السالف لا يحتج به؛ لتلونه واضطرابه واختلاف ألفاظه مع تغاير معانيها، وقد سئل أنس عن ذلك؟ فقال: كبرت ونسيت. وروى جماعة أحاديث في إثبات البسمة.



---

= وقال الإمام النووي في «المجموع» ٣/٣٤٤: ولم يرد تصريح بالإسرار بها عن النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا روايتان: أحدهما: عن ابن مغفل، وهي ضعيفة. والثانية: عن أنس، وهي معلة بما أوجب سقوط الاحتجاج بها. وما زال الفقهاء يتداولون هذه المسألة، ويستنبطون دلائلها الحديثية، والفقهية، حتى أولفت فيها المؤلفات الكبار. والأمر فيها واسع، والخطب سهل، والعمل بكل الأحاديث الواردة في ذلك أولى من إهمال بعضها على حساب بعض. والله أعلم.



### (استطراد في منقبة أبي حنيفة)

وقد أدرك أبو حنيفة<sup>(١)</sup> - رحمه الله تعالى - أنساً<sup>(٢)</sup>؛ وذكر في المناقب أن:  
أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - قال: لقيتُ من أصحاب رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - سبعة منهم:

١ - أنس بن مالك<sup>(٣)</sup>.

٢ - وعبد الله بن جزء الزبيدي<sup>(٤)</sup>.

٣ - وجابر بن عبد الله الأنصاري<sup>(٥)</sup>.

(١) الإمام العظيم: أبو حنيفة، النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي، فقيه الملة، عالم العراق،  
إمام أصحاب الرأي، وفقه أهل العراق، صاحب المذهب الميمون، إليه المنتهى في الفقه،  
والتدقيق في الرأي وغوامضه، والناس عليه عيال، فضائله وأخباره كثيرة؛ ت: ١٥٠.  
انظر الانتقاء ص ١٢٨، لابن عبد البر، وتاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣، وسير أعلام النبلاء  
٣٩٠ / ٦، وغيرها كثير.

(٢) انظر: الأنساب ٣ / ٣٧، وتاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٤، بل قد قال الذهبي «تذكرة الحفاظ»  
١ / ١٢٦: رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة. وقال البدر العيني «مغاني  
الأخبار» ٣ / ١٢٢: كان أبو حنيفة، - رضي الله عنه -، من سادات التابعين، رأى أنس  
بن مالك، ولا يشك فيه إلا جاهل وحاسد. لكن قال الذهبي في «السير» ٦ / ٣٩١: ولم  
يثبت له حرف عن أحد منهم (الصحابة).

(٣) مرت ترجمته في صفحة: ٣٠٨.

(٤) الصحابي الجليل: عبد الله بن الحارث بن جزء بن عبد الله بن معد يكرب بن عمرو  
بن عسم، الزبيدي، وزيد من مذحج من اليمن، سكن مصر، وتوفي بها بعد أن عمّر  
طويلاً. ت: ٨٦هـ وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة ٣ / ٢٠٤، والاستيعاب ٣ / ٨٨٣،  
والإصابة ٤ / ٤٦.

قال الذهبي في «السير» ٣ / ٣٨٧: وزعم من لا معرفة له، أن الإمام: أبا حنيفة لقيه، وسمع  
منه، وهذا جاء من رواية رجل متهم بالكذب، ولعل أبا حنيفة أخذ عن عبد الله بن  
الحارث الزبيدي، الكوفي، أحد التابعين، فهذا محتمل. وأما الصحابي، فلم يره أبداً.

(٥) الصحابي الجليل: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن =



٤- ومعقل بن يسار<sup>(١)</sup>.

٥- ووائلة بن الأسقع<sup>(٢)</sup>.

٦- وعبد الله بن أنيس<sup>(٣)</sup>.

= سلمة، الخزرجي الأنصاري، قيل: شهد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٨) غزوة، وكان من المكثرين في الحديث، الحافظين للسنن، ت: ٧٤ أو ٧٧هـ. انظر: أسد الغابة ٤٩٢/١، وتاريخ دمشق ٢١٦/١١، الإصابة ٤٣٤/١.

(١) الصحابي الجليل: معقل بن يسار بن عبد الله بن معبر بن حراق المزني، يكنى أبا عبد الله؛ شهد بيعة الحديبية، وتوفي بالبصرة في آخر خلافة معاوية، وقيل: إنه توفي في أيام يزيد بن معاوية ما بين ٦٠-٧٠هـ. انظر: أسد الغابة ٢٢٤/٥، والاستيعاب ١٤٣٢/٣، والإصابة ١٨٥/٦.

(٢) الصحابي الجليل: وائلة بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل بن ناشب الكناني الليثي، من أصحاب الصفة، ت: ٨٣-٨٥هـ. انظر: الطبقات الكبرى ٤٠٧/٧، ومعرفة الصحابة ٢٧١٥/٥، وأسد الغابة ٣٩٩/٥.

(٣) ذكر ابن حجر - رحمه الله - تحت هذا الاسم مجموعة:  
- عبد الله بن أنيس، ويقال: ابن أنس الأسلمي، وجوز أبو موسى: أنه الجهني، وليس ببعيد.

- عبد الله بن أنيس بن المنتفق بن عامر العامري.

- عبد الله بن أنيس الجهني، أبو يحيى المدني، حليف بني سلمة من الأنصار.

- عبد الله بن أنيس الأنصاري، أو الزهري.

ثم قال - في الأخير - تقدم في الذي قبله، قال البغوي: يقال: عبد الله بن أنيس اثنان. وقال الأصبهاني في «معرفة الصحابة» ٣/١٥٨٥: عبد الله بن أنيس بن حرام الجهني حليف الأنصاري، عقبي بدري يكنى: أبا يحيى،.... قال علي بن المديني: عبد الله بن أنيس الأنصاري غير عبد الله بن أنيس الجهني، وفرق بينهما فقال: الأنصاري هو الذي روى عنه: جابر بن عبد الله في القصاص، وليس الجهني الذي روى عنه أولاده في نزول ليلة القدر، وفرق بعض المتأخرين بينهما فجعلهما ترجمتين، وجمعنا بينهما، وخرجنا عنها ما خرَّج أ.هـ.

وفي «أسد الغابة»: وقال ابن منده: فرق أبو حاتم بينه (عبد الله بن أنيس الأسلمي)، وبين ابن أنيس الجهني، وأراهما واحداً. ٣/١٧٧.

توفي عبد الله بن أنيس سنة: ٥٤هـ، كما في: الاستيعاب ٣/٨٧٠. وعليه فإن أبا حنيفة =

٧- وعائشة بنت عجرد<sup>(١)</sup> - رضوان الله عليهم أجمعين<sup>(٢)</sup>.

= لم يدركه؛ إذ ولد أبو حنيفة سنة: ٨٠هـ. وقيل: توفي عبد الله بن أنيس سنة: ٨٨ هـ، أو ٨٥هـ - كما سيأتي من كلام العيني إن شاء الله - فبذلك يصح إدراك أبي حنيفة له.

(١) قال ابن الأثير في «أسد الغابة» ٧/ ١٩٠: عائشة بنت عجرد، روى يحيى بن معين أن أبا حنيفة، الفقيه، صاحب الرأي سمع عائشة تقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: [أكثر جنود الله تعالى في الأرض الجراد؛ لا آكله، ولا أحرمه]. وقد روي عن أبي حنيفة، عن عثمان بن راشد، عن عائشة بنت عجرد، عن ابن عباس. وهي من التابعين، ذكرها كثير من العلماء فيهم. قال الذهبي: عائشة بنت عجرد عن ابن عباس لا تكاد تعرف، قال الدارقطني: لا تقوم بها حجة، قلت (الذهبي): روى عنها أبو حنيفة، وروى عن عثمان بن راشد عنها. ويقال: لها صحبة، ولم يثبت ذلك بل أرسلت، فأوهمت أنها صحابية. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣٦٤.

(٢) إدراك الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - لهؤلاء الصحابة المتقدم ذكرهم، وروايته أو سماعه منهم، مما وقع فيه الاختلاف واشتد، بين الحنفية وغيرهم؛ فالأولون يثبتونها، والآخرين ينكرونها، أو يوهنون أسانيدنا سوى إدراكه لأنس - رضي الله عنه - ومن المناسب - ههنا - إيراد كلام البدر العيني في هذا الشأن؛ لما أورد فيه من الأدلة، قال - رحمه الله -: وروى قاضي القضاة نجم الدين أبو منصور محمد بن الحسين بن محمد البغدادي بإسناده إلى أبي حنيفة أنه قال: نعينا سبعة من صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وسمعت من كل واحد منهم خيراً، ثم ذكر أنهم: عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وعبد الله بن أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وجابر بن عبد الله الأنصاري، ووائلثة بن الأسقع، وأنس ابن مالك، وعائشة بنت عجرد.

١ - وعن أبي داود الطيالسي، عن أبي حنيفة، قال: ولدت سنة ثمانين، وقدم عبد الله بن أنيس الكوفة سنة أربع وتسعين، ورأيتاه وسمعت منه، وأنا ابن أربع عشرة سنة يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: [حبك للشيء يعمي ويصم].

٢ - وعن عبد العزيز بن حسين الطبري، قال: حدثني مكرم بن أحمد، حدثني محمد بن أحمد ابن سماعه، حدثني بشر بن الوليد، حدثني أبو يوسف، حدثني أبو حنيفة، قال: ولدت سنة ثمانين، وحججت مع أبي سنة: ست وتسعين وأنا ابن ست عشرة سنة، فلما وصلت المسجد الحرام رأيت حلقة عظيمة، فقلت لأبي: من هذا؟ فقال: عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، صاحب النبي - صلى الله عليه وسلم -، فتقدمت وسمعتة يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: [من تفقه في دين الله كفاه الله همه، وورزقه من حيث لا يحتسب].

٣ = وقد قيل: في بعض ذلك وهم، فإنه لم ير جابر بن عبد الله، ولا روى عنه، فإنه مات سنة تسع وسبعين باتفاق الرواة، وهو آخر من مات بالمدينة من أصحاب العقبة. وولد أبو حنيفة على الصحيح سنة ثمانين، وكيف يتصور ذلك؟ قلت: يتصور ذلك على قول من قال: إن مولد أبي حنيفة سنة إحدى وستين أو سنة سبعين، فعلى الأول يكون عمره ثمانين سنة حين توفي جابر، وعلى الثاني تسع سنين، وكذا قيل: إنه لم ير غير أنس. قلت: لا نسلم ذلك في غير جابر؛ لأن في جابر وهماً، وأما غير ذلك فليس فيه وهم.

٤ - أما أنس بن مالك، فإنه آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى وتسعين، وقيل: سنة اثنتين، وقيل: سنة ثلاث، فيكون عمر أبي حنيفة حينئذ إما أحد عشر سنة، أو اثني عشر، أو ثلاث عشرة.

٥ - وأما عبد الله بن الحارث بن جزء، فإنه مات بمصر سنة ثمان وثمانين، فيكون عمر أبي حنيفة حينئذ ثمان سنين، وأقل ما قيل في وفاة عبد الله أنه مات في سنة: خمس وثمانين، فيكون عمر أبي حنيفة حينئذ عشر سنين على قول من يقول: إن مولده كان سنة سبعين.

٦ - وأما عبد الله بن أبي أوفى، فهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين، فيكون عمر أبي حنيفة حينئذ سبع سنين، أو ست سنين.

٧ - وأما واثلة بن الأسقع، فإنه مات بدمشق سنة خمس، أو ست وثمانين، فيكون عمر أبي حنيفة حينئذ خمس، أو ست سنين.

٨ - وأما عائشة بنت عجرد، فقد روى عن أبي محمد بن عبد الله بن نمير الرازي: حدثني عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثني عباس بن محمد الدوري، حدثني يحيى ابن معين، أن أبا حنيفة صاحب الرأي سمع عائشة بنت عجرد تقول: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: [أكثر جند الله في الأرض الجراد؛ لا آكله، ولا أحرمه]. انظر: مغاني الأخبار ٣/ ١٢٤.

قال الملا علي القاري: قال الإمام السيوطي: وقفت على فتيا رفعت إلى الشيخ الولي العراقي صورتها: هل رأى أبو حنيفة أحداً من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهل يُعد في التابعين، أم لا؟ فأجاب بما نصه: الإمام أبو حنيفة لم تصح له رواية عن أحد من الصحابة، وقد رأى أنس بن مالك، فمن يكتفي في التابعين بمجرد رؤية الصحابة، يجعله تابعياً، ومن لم يكتف بذلك، لا يعده تابعياً. ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر، -يعني العسقلاني-، فأجاب بما نصه: أدرك الإمام أبو حنيفة جماعة من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة، سنة ثمانين من الهجرة، وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك، ومات سنة تسعين أو بعدها.





= ثم قال السيوطي: قد جمع بعضهم جزءاً فيما ورد من رواية أبي حنيفة من الصحابة، لكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمد على إدراكها ما تقدم انتهى. وفي شرح المشكاة لابن حجر المكي، أدرك الإمام الأعظم ثمانية من الصحابة، منهم: أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعيد، وأبو الطفيل. وقال: قال الكردي رحمه الله تعالى: جماعة من المحدثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، وأصحابه أثبتوه بالأسانيد الصحاح الحسان، وهم أعرف بأحواله منهم، والمثبت العدل العالم أولى من النافي، وقد جمعوا مسنده، فبلغ خمسين حديثاً، برواية الإمام عن الصحابة الكرام، وأنشد بعضهم شعر:

كفى النعمان فخراً ما رواه  
من الأخبار من غرر الصحابة

انظر: شرح مسند أبي حنيفة ص ٥٨١، للملا علي القاري الحنفي.  
فكما يلاحظ أن النزاع جارٍ بين العلماء في شأن رواية أبي حنيفة عن الصحابة المذكورين، إذا ما استثنى من ذلك رؤيته لأنس - رضي الله عنه -، كما ذكر الذهبي ذلك عن ابن سعد بسنده إلى أبي حنيفة، وإن كان المعلمي - رحمه الله -، ذكر أنه لم يجد ذلك في «طبقات ابن سعد»، وعدم قناعته بذلك كله.

قال التقى الغزي: قال ابن كثير، في «تاريخه»: وذكر بعضهم، أنه - يعني أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه - روى عن سبعة من الصحابة، رضي الله تعالى عنهم، وهم: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن أنيس، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ومعمل بن يسار، وواثلة بن الأسقع، وعائشة بنت عجرد، رضي الله تعالى عنهم.

قال: وقد روينا عن أبي حنيفة، عن هؤلاء، عدّة أحاديث في صحّتها إلى أبي حنيفة نظر؛ فإنّ في الإسناد إليه من لا يُعرف، وفي متن بعضها نكارة شديدة. هكذا في «الطبقات السنّية في تراجم الحنفية» ٤ / ١٦٠. وهي غير موجودة في مطبوع البداية والنهاية ١٠ / ١١٤، وإنما فيها: وذكر بعضهم أنه روى عن سبعة من الصحابة، فالله أعلم. وقد قال الذهبي في «السير» ٦ / ٣٩١: ولم يثبت له حرف عن أحد منهم. وقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ٥ / ٤٠٦: وأدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة - رضوان الله عليهم - وهم: أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلتق أحداً منهم ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل.

وهذا مما أغضب العيني - رحمه الله - فرد عليه بقوله: وأما قول ابن الأثير، وابن خلكان ومن سلك مسلكهما من المتعصبين الحاسدين - من أنه كان في أيام أبي حنيفة أربعة من الصحابة: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد =

وأما ما رُوي: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - [جهر بها في الصلاة]، فقد طعن فيه أئمة الحديث<sup>(١)</sup>؛ لأن ندرة الحديث، وعدم شهرته فيما فيه ابتلاء،

= الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلق أحداً منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل، - فذاك من باب التعصب المحض؛ لأن ما نقله أصحابه أولى من غيرهم، والرجوع إلى ما نقلوا أولى مما نقله غيرهم؛ لأنهم أعرف بحاله من غيرهم، ومن أين يرجح الناقدون على المثبتين مع ادعاء كل طائفة من الطائفتين أنهم ثقات أثبات في النقل والرواية؟! وهذه معارضة بالمثل، فترجح رواية المثبت لكونها تثبت أمراً زائداً، فتأمل. وقولهم: لا يثبت ذلك عند أهل النقل، غير صحيح؛ لأن الخطيب من أهل النقل، وهو قد نقل أنه رأى أنس بن مالك، مع شدة تعصبه على الحنفية، وغيره أيضاً من أصحاب النقل نقلوا أنه رأى أنس بن مالك، ويكفي رؤيته إياه في كونه تابعياً، وإن لم يثبت روايته عنه على زعمهم، على أنه يبعد أن يكون مثل أنس بن مالك في البصرة، ومثل عبد الله بن أبي أوفى في الكوفة، ولم يكن مثل أبي حنيفة رآه، وبين البصرة والكوفة مسافة قصيرة هـ.

وكلام العيني - رحمه الله - له نصيب وافر من الحق، وكون أبي حنيفة تابعياً يكاد يكون ثابتاً؛ ومثل منزلته لربما فاق كثيراً من التابعين؛ لما خلفه من الفقه، وحسن الرأي؛ وإنما الكلام في روايته عن الصحابة؛ لأن ذلك يعني الاتصال في سند فيه أبي حنيفة عن أنس - مثلاً -، فيرتب عليه صحة الحديث من ضعفه؛ وهذا الذي يحتاج إلى تحقيق دقيق؛ والفريقان في ذلك يفتقران إلى دليل صحيح صريح، وليس ثمَّ؛ إلا إذا قيل بأنه يلزم من المعاصرة، أو اللقيا صحة السماع، كما هو مذهب بعض المحدثين؛ أو يقال: بأن الأصل عدم السماع حتى يثبت؛ والأول أقرب. والله أعلم. انظر: تاريخ الإسلام ٣٠٦/٩، لشمس لذهبي. والتنكيل ١/٣٨٤، للمعلمي. وعوالي الإمام أبي حنيفة، لشمس الدين الدمشقي.

(١) ورد في ذلك عدة أحاديث، منها:

١- ما رواه الدارقطني في «السنن» ١/٣١٠، برقم: ٢٩، عن بريدة قال: قال رسول الله: [لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بآية - أو سورة - لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري]. فمشى وتبعته حتى انتهى إلى باب المسجد، فأخرج رجله وبقيت الأخرى. فقلت: أنسي؟ فأقبل علي بوجهه. فقال: [بأي شيء تفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟]، قلت: بيسم الله الرحمن الرحيم. قال: [هي هي]. ثم خرج. ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٠/١٠٦، وقال عقيبه: إسناده ضعيف. ورواه كذلك أبو أحمد الحاكم =



= في «شعار أصحاب الحديث» ص ٤٢، قال محمد بن طاهر المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد» ٣٢٩/٢: تفرد به سلمة بن صالح عن أبي خالد الدالاني عن عبد الكريم بن أبي أمية عن ابن بريدة. وقال ابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» ٣٤٨/١: يرويه سلمة بن صالح الأحمر عن يزيد أبي خالد عن عبد الكريم أبي أمية. فأما سلمة وعبد الكريم: فقال أحمد ويحيى: ليسا بشيء. وقال النسائي: يزيد متروك الحديث. وأما لفظ حديث الخطيب: فيرويه حفص بن سليمان. قال يحيى: ليس بثقة. وقال أحمد: هو متروك الحديث. وقال الغساني عقيب رواية الدارقطني: سلمة بن الأحمر، وعبد الكريم ضعيفان. وضعف سنده السيوطي في «الدر المنثور» ١٩/١، وفي «الإتقان» ٢١١/١. ومن ذلك، وهو أصح ما ورد في الجهر:

٢- حديث نعيم المجرم قال: صليت وراء أبي هريرة، [فقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم»، ثم قرأ بأمر القرآن حتى إذا بلغ: { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ }، فقال: آمين، فقال الناس: آمين، ويقول كلما سجد: الله أكبر، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين، قال: الله أكبر، وإذا سلم قال: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم]. رواه النسائي ١٣٤/٢، برقم: ٩٠٥، وابن حبان ١٠٠/٥، برقم: ١٧٩٧، وابن خزيمة ٢٨٠/١، برقم: ٤٩٩، والحاكم ٣٥٧/١، والدارقطني ٣٠٥/١، برقم: ١٤، وقال: هذا صحيح، ورواته كلهم ثقات. ورواه البيهقي في «الصغرى» ١٥١/١، برقم: ٣٩١، وفي «الكبرى» ٦٨/٢، برقم: ٢٣٩٤، وقال عقيبه: وكذلك رواه حيوة بن شريح المصري عن خالد بن يزيد بهذا الإسناد نحوه، وهو في كتاب الدارقطني، وهو إسناد صحيح، وله شواهد. وصححه في «معرفة السنن والآثار» ٣٧٠/٢، وقال في الخلافيات- كما في مختصر الخلافيات، لابن فرح ٤٤/٢-: رواه كلهم ثقات، مجمع على عدالتهم، محتج بهم في الصحيح.

والحديث: صححه ابن خزيمة، والحاكم، قال النووي: قال ابن خزيمة في مصنفه في «البسمة»: صح الجهر بها عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بإسناد ثابت متصل، لا ارتياب في صحته عند أهل المعرفة، فذكر هذا الحديث أ.هـ. وصححه ابن حجر في «تغليق التعليق» ٣٢١/٢، وقال في «الفتح» ٢٦٧/٢: وهو أصح حديث ورد في ذلك. ومن صحح الحديث الشيخ الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان. هذا، وقد ضعف الحديث الشيخ الألباني رحمه الله في كثير من كتبه، حتى قال في «تمام المنة» ص ١٦٩: والحق أنه ليس في الجهر بالبسمة حديث صريح صحيح. وقد قال ابن الجوزي في «التحقيق» ٣٥٧/١: وقد حكى لنا مشايخنا أن: الدارقطني لما ورد مصر =

دليل الافتراء أو النسخ؛ فلا يسمع.

وقال إبراهيم النخعي<sup>(١)</sup>: الجهر بالبسملة بدعة<sup>(٢)</sup>. وهو ممن أدرك أكابر

= سأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر، فصنف فيه جزءاً، فأتاه بعض المالكية، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك، فقال: كل ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من الجهر فليس بصحيح، فأما عن الصحابة، فمنه صحيح، ومنه ضعيف. وقد أجاب القائلون بالإسرار بالبسملة على ذلك بما يلي:

١ - أنه حديث معلول، فإن ذكر البسملة فيه مما تفرد به نعيم المجرم من بين أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ - أن قوله: فقراً، أو قال، ليس بصريح أنه سمع منه، إذ يجوز أن يكون أبو هريرة أخبر نعيماً بأنه قرأها سراً، ويجوز أن يكون سمعها منه في مخافتة لقربه منه.

٣ - أن قوله: إني لأشبهكم صلاة برسول الله - صلى الله عليه وسلم -، إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئتها، وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه، بل يكفي في غالب الأفعال، وذلك متحقق في التكبير وغيره، دون البسملة.

٤ - أنه يعارض ما ثبت عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في الحديث المشهور: (صحيح مسلم ٩/٢، رقم: ٩٠٤): قال الله تعالى: [قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدى ما سأل، فإذا قال العبد: «الحمد لله رب العالمين»].... الحديث. انظر:

تغليق التعليق ١٢٣/٢، لابن حجر. وخلاصة الأحكام ٣٧٠/١، للنووي. ونصب الراية ٣٣٦/١، وفتح الباري ٢/٢٦٧، وسبل السلام ١/١٧٣، للصنعاني.

(١) الإمام الشهير: أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي الكوفي، فقيه العراق، أحد الأئمة المشاهير، تابعي رأى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ ت: ٩٦هـ. انظر: الطبقات الكبرى ٦/٢٧٠، ووفيات الأعيان ١/٢٥، وتذكرة الحفاظ ٥٩/١.

(٢) رواه عنه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٤١١/١، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم، قال: جهر الإمام بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» بدعة. ونقله العيني «شرح سنن أبي داود» ٤٣٠/٣: عن الأثرم، عن إبراهيم النخعي، أنه قال: ما أدركت أحداً يجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، والجهر بها بدعة. ونسبت هذه المقالة لو كيع بن الجراح كما في كتاب: «الشعور بالعمور» ص ١٢٦، لأبي الصفا الصفدي. وكذلك فعل الذهبي: في تذكرة الحفاظ ١/٢٢٥.

وقد رد هذه الشبهة الإمام النووي - رحمه الله - في «المجموع» ٣/٣٥٦، بقوله: وأما قولهم: قال بعض التابعين: الجهر بالبسملة بدعة. ولا حجة فيه؛ لأنه يخبر عن اعتقاده، =



الصحابة.

وقد روي عن سعيد بن جبير<sup>(١)</sup> أنه قال: كان المشركون تحضر المسجد، فإذا قرأ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قالوا: هذا محمد يذكر رحمان اليمامة -يعنون: مسيلمة الكذاب-؛ فأمر أن يُخَافَتَ بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، ونزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

= ومذهبه كما قال أبو حنيفة: العقيقة بدعة، وصلاة الاستسقاء، بدعة....، ومذهب واحد من الناس لا يكون حجة على مجتهد آخر، فكيف يكون حجة على الأكثرين مع مخالفته للأحاديث الصحيحة السابقة. ١.هـ.

ولعل السبب في تبيح الجهر بها: ما نقله ابن رجب -رحمه الله-، قال: ولقلة من كان يجهر بها اعتقد بعضهم أن: الجهر بها بدعة، وأنه من شعار أهل الأهواء كالشيعة، حتى تركه بعض أئمة الشافعية، منهم: ابن أبي هريرة؛ لهذا المعنى. وكان سفيان الثوري وغيره من أئمة الأمصار يعدون الإسرار بالبسملة من جملة مسائل أصول الدين التي يتميز بها أهل السنة عن غيرهم، كالمسح على الخفين، ونحوه، حتى قال سفيان لشعيب بن حرب: لا ينفعلك ما كتبت حتى ترى أن إخفاء «بسم الله الرحمن الرحيم» أفضل من الجهر بها. وقال وكيع: لا يصلي خلف من يجهر بها. انظر: فتح الباري ٤/ ٣٨٠، لابن رجب البغدادي.

(١) التابعي الشهير: سعيد بن جبير بن هشام، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الأسدي الوالبي، مولاهم الكوفي؛ الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر، الشهيد، أحد الأعلام؛ قتله الحجاج بن يوسف سنة: ٩٥هـ. انظر: التاريخ الكبير ٣/ ٤٦١، والهداية والإرشاد ١/ ٢٨٣، للكلاباذي. وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٢١.

(٢) سورة الإسراء، آية رقم: (١١٠). والأثر رواه البيهقي بسنده- في «معرفة السنن والآثار» ٢/ ٣٧٠، برقم: ٣٠٧٠، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: [كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يجهر: بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» يمد بها صوته، وكان المشركون يهزؤون مكاء، وتصديقه، ويقولون: يذكر إله اليمامة، -يعنون: مسيلمة، ويسمون: الرحمن-؛ فأنزل الله تعالى: {وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ}؛ فيسمع المشركون فيهزؤون، {وَلَا تُخَافِتْ بِهَا} عن أصحابك؛ فلا تسمعهم، {وَأَبْتَعِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا} الإسراء: ١١٠]. ثم قال البيهقي عقيب: هكذا أخبرناه أبو القاسم بن حبيب، وإنما رواه إسحاق، عن يحيى بن آدم، مرسلًا. وأراد بإسحاق: إسحاق بن راهويه في «مسنده»، كما في نصب الراية =

قال الترمذي الحكيم أبو عبدالله<sup>(١)</sup>: فبقي ذلك إلى يومنا هذا على ذلك

= ١ / ٣٤٥. والله أعلم.

ومن رواه عن ابن عباس - رضي الله عنه - الطبراني في: «المعجم الكبير» ١١ / ٤٣٩، و«المعجم الأوسط» ٥ / ٨٩، بنفس طريق البيهقي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢ / ٢٨١: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله موثقون. وقد رواه الطبراني في: «تفسيره» ١٧ / ٥٨٤، عن الضحاک، عن ابن عباس، في قوله: { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا } قال: [كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا جهر بالصلاة بالمسلمين بالقرآن، شق ذلك على المشركين إذا سمعوه، فيؤذون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالشتيم والعيب به، وذلك بمكة، فأنزل الله: يا محمد { لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ }]. ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «التفسير» ١٠ / ٣٢٧٢. وكذلك رواه - بنحوه - مرسلًا عن سعيد بن المسيب: أبو داود في «مراويله» ص ٨٩. وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢ / ١٩٩.

ورواه الحاكم في «المستدرک» ١ / ٣٢٦، عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال: [كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»]. ثم قال: قد احتج البخاري بسالم هذا، وهو ابن عجلان الأفضس، واحتج مسلم بشريك، وهذا إسناد صحيح؛ وليس له علة، ولم يخرجاه.

وقد تعقبه الزيلعي «نصب الراية» ١ / ٣٤٥، بقوله: وهذا الحديث غير صريح، ولا صحيح، فأما كونه غير صريح، فإنه ليس فيه: أنه في الصلاة، وأما غير صحيح، فإن عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي كان يضع الحديث...

والذي ثبت في هذا المعنى: ما رواه الإمام البخاري - رحمه الله - في «صحيحه» ٤ / ١٧٤٩، برقم: ٤٤٤٥، عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا }. قال: [نزلت ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - محتفٍ بمكة كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن، فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن، ومن أنزله، ومن جاء به، فقال الله تعالى لنبيه - صلى الله عليه وسلم - { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ } أي: بقرءاتك؛ فيسمع المشركون، فيسبوا القرآن { وَلَا تُخَافِتْ بِهَا } عن أصحابك؛ فلا تسمعهم { وَأَبْتَعِ يَبْنَ ذَلِك سَبِيلًا }]. ورواه مسلم - كذلك - في «صحيحه» ٢ / ٣٤ برقم: ١٠٢٩. وليس فيهما ذكر البسمة.

(١) الإمام: محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبدالله الحكيم الترمذي، المحدث، الزاهد الحافظ، الصوفي، صاحب التصانيف، من أئمة المسلمين، من آثاره: «نوادير الأصول»، وكتاب «الفروق»، يفرق فيه بين المداراة والمداهنة، والمحااجة والمجادلة، ونحوه؛ ت: ٣٢٠هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ٢ / ١٦١، للذهبي، وطبقات الشافعية الكبرى =



الرسم وإن زالت العلة، وبقيت المخافتة في صلاة النهار، وإن زالت العلة<sup>(١)</sup>.

---

= ٢/٢٤٥، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ١/٢٠ للدمياطي، ولسان الميزان ٥/٣٠٩.  
(١) ولفظه: فبقي إلى يومنا هذا على ذلك الرسم، وإن زالت العلة كما بقي الرَّمَل في الطواف،  
وإن زالت العلة، وبقيت المخافة في صلاة النهار، وإن زالت العلة. نوادر الأصول  
٤/١٢٩، للحكيم الترمذي.





## (المباحث النحوية في البسملة)

فإن قلت: لا شك أن «بسم الله الرحمن الرحيم» إذا حُكي على سبيل التعداد<sup>(١)</sup>، لا يمسه إعراب<sup>(٢)</sup> أصلاً:.....

(١) أي: على طريق العدِّ (أسماء الأعداد)، كقول القائل: واحد، اثنان، ثلاثة. فتُحكى كأنها معدودة منفردة عن التركيب في الجملة. قال الزمخشري «الكشاف» ١/ ٦٣: ومما يضاهاها (أي: حروف التهجي) في إيداع اللفظ دلالة على المعنى: التهليل، والحوقة، والحيلة، والبسملة؛ وحكمها ما لم تلها العوامل أن تكون ساكنة الأعجاز، موقوفة كأسماء الأعداد فيقال: ألف، لام، ميم؛ كما يقال: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب..... إلى قوله:..... وهكذا كل اسم عمّدت إلى تأدية ذاته - فحسب - قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها، فحقتك أن: تلفظ به موقوفاً؛ ألا ترى أنك إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناساً مختلفة؛ ليرفع حسابها كيف تصنع؟، وكيف تلقيها أغفلاً من سمة الإعراب؟. فتقول: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط.

(٢) الإعراب: البيان والإفصاح، يقال: أعرب عنه لسانه، وعربَّ أي: أبان وأفصح. ويقال: أعرب عما في ضميرك أي: أبين. وأعرب الكلام وأعرب به: بينه، قال أبو زياد: والإعراب: الإبانة عن المعاني بالألفاظ. انظر: تهذيب اللغة ٢/ ٢١٩، والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ١٢٦. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي، ونُسب إلى المحققين، وحده كما في «التسهيل»: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الحركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف.

والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وهو قول سيبويه، واختيار الأعلام، وكثير من المتأخرين. وقد جمع المذهبين وفرع عليهما أبو البقاء بقوله: واصطلاحاً: على القول بأنه لفظي: هو أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلته. وعلى القول بأنه معنوي: هو تغيير أو آخر الكلم، أو ما نزل منزلتها؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وعليه كثير من المتأخرين ١.٥. قال الأشموني: والمذهب الأول أقرب إلى الصواب؛ لأن المذهب الثاني يقتضي أن: التغيير الأول ليس إعراباً؛ لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك ١.٥.

ومراد الكافيحي - رحمه الله - أن البسملة إذا حكيت على سبيل التعداد لا يمسها الإعراب من رفع، أو نصب، أو خفض. انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٩٦، لأبي محمد المرادي. وشرح الأشموني ١/ ٤١. وكتاب الكليات، لأبي البقاء الكفوي.





لا لفظاً، ولا تقديراً، ولا محلاً<sup>(١)</sup>؛ لانتفاء التركيب<sup>(٢)</sup>، مع انتفاء المعاني الموجبة له<sup>(٣)</sup>، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

\* فهل يجوز أن يمسّه إعراب إذا اعتُبرَ مع غيره، بحيث يحصل بينهما ارتباط يوجب حصول أحد هذه المعاني الثلاثة<sup>(٦)</sup>؟.

#### (١) المراد بالإعراب اللفظي:

- هو: الأثر الظاهر في آخر الكلمة يجلبه العامل. ويكون في الكلمات المعربة غير المعتلّة الآخر، مثل: يُكرم الأستاذُ المجتهدَ.

- والإعراب التقديري: أثرٌ غيرٌ ظاهرٍ على آخر الكلمة، يجلبه العامل، ويكون فيها تعذر، كعصا «مطلقاً»، أو استثقل كقاضٍ «رفعاً وجرأً»، كالقاضي، أو ناسب حركة التكلم، «رفعاً ونصباً»، كغلامي.

- وأما الإعرابُ المحليُّ: فتغيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً. ف«الإعراب المحلي» مُنْصَبٌ على الكلمة المبنية كلها، أو على الجملة كلها، وليس على الحرف الأخير منهما، بخلاف التقديري فهو مُنْصَبٌ على الحرف الأخير من الكلمة فقط. انظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٨. وهمع الهوامع ١/ ٦١، وجامع الدروس العربية ١/ ٢٣، للغلابيني. والنحو الوافي ١/ ٨٤.

(٢) لأن الكلمات المفردة وحدها لا يعرف إن كانت معربة، أو مبنية إلا بتصور دخولها في جملة مفيدة، ومثلها: الجملة المحكية.

(٣) انظر: الكشاف ١/ ٦٤.

(٤) الإضافة في اللغة: الميل، والإسناد؛ أضفته إليه: أملته، قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاري جديد مشطب

ويقال: أضف إليه أمراً: أي أسنده واستكفاه، وفلان أضيفت إليه الأمور. وهو مجاز، وكل ما أميل إلى شيء، وأسند إليه فقد أضيف، وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك: غلام زيد؛ فالغلام: مضاف، وزيد: مضاف إليه؛ والغرض بالإضافة التخصيص، والتعريف؛ ولهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه؛ لأنه لا يعرف نفسه. وهو في عرف النحاة: إسنادُ اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلةً تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه. انظر: تاج العروس ٢٤/ ٦٢، مادة (ضيف)، وشذور الذهب ص ٤٢٠، لابن هشام.

(٥) أي: أن الجملة المحكية بمنزلة الكلمة المفردة، لا يتأتى فيها الإعراب؛ لفقد التركيب، والمعاني التي تفيد الرفع كالفاعلية، وكذلك الحال في معنى المفعولية الموجبة للنصب.

(٦) أي: المعاني الثلاثة المُقدّم ذكرها، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة.



قلت: نعم.

\* فإن قلت فأبي إعراب هو؟. أهو إعراب لفظي، أم تقديري، أم محلي؟.

قلت: الظاهر أنه محلي.

\* فإن قلت: فهل يمكن أن يكون تقديرياً؟.

قلت: يمكن كما في العصا<sup>(١)</sup>؛ لقيام التعذر<sup>(٢)</sup> فيها.

وقد صرح بعض العلماء بمثل هذا في «حاشية الكشاف»<sup>(٣)</sup> في تفسير

(١) كتبت في المخطوط هكذا: (العصى)، بالألف المقصورة، وهي: مما يكتب بالألف المدودة: (العَصَا)؛ لأن تثنيتهما: عصوان، فأصلها واوي، وما كان أصله واوياً كُتِبَ بالألف. انظر: أدب الكاتب ص ٢٣٢، لابن قتيبة. والألفاظ المهموزة ص ٤٤، لابن جني. والمخصص ٤/ ٤٢١، لابن سيده.

(٢) التعذر ضد التمكن. وتعذر عليه الأمر: لم يستقم؛ وذلك إذا صعب وتعسر. والتعذر في عرف النحاة: استحالة ظهور الحركة على حرف العلة، حيث يتعذر على اللسان أن تظهر الحركة عليه. فلا يُستطاعُ -أبداً- إظهار علامات الإعراب. ويكون في المقصور مثل: «موسى»، «يرضى». انظر: الفروق اللغوية ص ١٤٢، للعسكري، وتاج العروس ١٢/ ٥٥٨، مادة (عذر)، وجامع الدروس العربية ١/ ٢٣، والنحو المصنف ص ٨٤، لمحمد عيد.

(٣) حواشي كتاب «الكشاف» كثيرة -كما لا يخفى- حتى أوصلها بعض الباحثين إلى (٣٥) حاشية، بل ذكر -في: «الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي» ١/ ١٨٢، ط: مؤسسة آل البيت-: (٨٣) حاشية على الكشاف، (٢٩) منها قبل وفاة الكافيجي -رحمه الله-. وهذه أمثلة منها:

- حاشية الطيبي، وهي مطبوعة في (١٧) مجلد، بإشراف: د. محمد سلطان، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات: ١٤٣٤هـ.

وقد تصفحت أول سورة البقرة من هذه الحاشية، فلم أظفر بطائل في شأن الإعراب التقديري.

- وأما الثانية: فحاشية الإمام أحمد بن محمد، المعروف: بابن المنير، وهذه الحاشية طبعت في (٤) مجلدات في بيروت، بدار الكتاب العربي: ١٤٠٧ هـ، وقد تصفحتها، فلم أجد ما عناه الكافيجي رحمه الله.



أول سورة البقرة.

\* فإن قلت: فما الفرق بين الإعراب المحلي، والإعراب التقديري؟<sup>(١)</sup>.

قلت: الفرق بينهما أن: المانع في الإعراب المحلي هو: الكلمة بتمامها؛ كأنا، وأنت، وهو.

كما أن: المانع في الإعراب التقديري هو: الحرف الأخير من الكلمة كالعصا، والرحى<sup>(٢)</sup>.

= - والثالثة: حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف ١٦٨، للإمام عمر بن عبد الرحمن القزويني، تحقيقها: أطروحة (دكتوراة)، في كلية الإمام الأعظم، من أول الحاشية إلى نهاية الآية (٢٣) من سورة البقرة، للباحث: عمار يونس عبد الرحمن الطائي، العراق، بغداد: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. وقد تأملتها مراراً؛ فلم أجد ما ذكر الإمام.

- الرابعة: ثم وقفت على حاشية القطب الشيرازي على الكشاف، وهي مخطوط في بلاد الرافدين، تقع في (١٠٠٠) لوح، وفيه تفاصيل جميلة، ورائعة، وتقرير لوجوه الإعراب الذي ذكره الكافيجي، غير أنه لم يتعرض للإعراب التقديري على ما ذكر الإمام.

- الخامسة: حاشية محمد بن علي الجرجاني، والحاشية لم تنزل في حيز المخطوط، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

- السادسة: حاشية «تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف» ليحيى بن القاسم العلوي اليمني، تحقيق: مصطفى السعيد، أطروحة دكتوراة من جامعة الأزهر: ١٩٨٩م. ولها مخطوطة في: «جامعة لايبزيك الألمانية» برقم: ٣٣١، يغلب عليها عدم تنقيط الحروف. وقد قرأت منها بداية سورة البقرة، فلم يذكر ما أشار إليه الكافيجي. ومظان كلام الكافيجي - رحمه الله - في هذه الحواشي، هو: الكلام على الحروف المقطعة في بداية سورة البقرة؛ لأنها الموضع الذي تكلم فيه الزمخشري على إعراب أسماء الحروف، والألفاظ المعدودة، والجمل المحكية.

فلعل الكلام الذي أشار إليه الكافيجي - رحمه الله - في حاشية لم ترَ النور بعد، أو تكون في حيز المفقود. والله أعلم.

(١) قدم ذكر الفرق بينهما في صفحة: ٣٢٤، حاشية رقم: ١.

(٢) الرحي: معروفة، وهي مؤنثة، الحجر العظيم، والرحى - أيضاً - التي يُطحن فيها (الطاحون)، والجمع: أرح وأرحاء ورحى ورحي؛ والألف فيها منقلبة من الياء. تقول: همأرحيان. ورحوت الرحي ورحيتها، إذا أدرتها. ومن معاني الرحي أيضاً: القطعة من =

\* وإن كانت الكلمة قابلة للإعراب اللفظي فماذا هو؟. أهو رفع، أم نصب، أم جر<sup>(١)</sup>؟

قلت: الظاهر أنه رفع.

\* فإن قلت: فالرفع على ماذا؟.

قلت: الظاهر أنه على الابتداء<sup>(٢)</sup>.

\* فإن قلت: فماذا يُقدر؟.

قلت: المُقدَّر -ها هنا- نوعان:

أ. نوع مناسب لطريقة الفقهاء.

ب. ونوع مناسب لاعتبار النحاة.

١- وأما التقدير المناسب لمذهب مالك ونحوه، فهو أن يقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» ليس بقرآن، ولا آية منه.

٢- كما أن التقدير المناسب لمذهب الشافعي هو أن يقال: «بسم الله

= الأرض تستدير وترتفع على ما حولها. ورحى القوم: سيدهم. ورحى الحرب: حومتها. ورحى السحاب: مستدارها. والرحى: كركرة البعير. والرحى: الضرس. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٤٣٩، والصحاح ٦/ ٢٣٥٣، مادة (رحى).

(١) أي: لو فرضنا ظهور الحركات عليها، فإن الحركة الظاهرة ستكون الضمة (الرفع). وانظر لهذه الوجوه: «الكشاف» ١/ ٣١، بحاشية ابن المنير.

(٢) أي: أن محل البسمة -كجملة محكية- هو: الرفع على أنها مبتدأ، خبره بحسب أقوال الفقهاء أو النحاة؛ فمثلاً على مذهب المالكية يكون التقدير: (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست آية سوى التي في النمل. والله أعلم. ويجوز الرفع على أنها خبر، تقديره: ابتدائي (بسم الله الرحمن الرحيم). على ما يذكره النحاة من الاختلاف في متعلق الجار والمجرور في: (بسم الله)، فإنه عند البصريين خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتدائي (بسم الله) كائن. وللمزيد ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٩٩، والبحر المحيط ١/ ١٢٧، والدر المصون ١/ ٢٢، ونواهد الأبيكار ١/ ٨٨.

الرحمن الرحيم» قرآن، وآية من الفاتحة وغيرها - مثلاً - .

٣- وأما التقدير المناسب لمذهب أبي حنيفة - رحمه الله - فهو أن يقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» ليس بآية من الفاتحة، ولا من غيرها من رأس كل سورة - مثلاً - .

٤- وأما التقدير المناسب لاعتبار الكل فهو أن يقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» اختُلِفَ فيه؛ هل هو قرآن، أم ليس بقرآن، إلى غير ذلك من التقديرات المناسبة لآراء الفقهاء.

٥- وأما التقدير المناسب لطريقة النحاة فهو أن يقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» كائن، أو حاصل، أو مفتتح به، إلى غير ذلك من التقديرات المناسبة لطريقتهم أيضاً<sup>(١)</sup>.

\* فإن قلت: فهل يُتصور النصب محلاً؟.

قلت: نعم نحو: بدأتُ «بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(٢)</sup>.

\* فإن قلت: فهل يُتصور النصب بحذف حرف الجر<sup>(٣)</sup>، كما في قوله

تعالى: ﴿وَإِخَارًا مُّوسَىٰ قَوْمَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، نحو: اللّٰهَ لِأَفْعَلِ<sup>(٥)</sup>؟.

(١) فعل كل التقديرات السابقة؛ تكون البسملة موضع المبتدأ، وما بعدها من التقدير موضع الخبر.

(٢) أي: أن محل البسملة - كجملة محكية - هو: النصب على أنها في محل: المفعولية، أو النصب على التعظيم. بدأت: فعل وفاعل، والبسملة في محل نصب على التعظيم، (محل المفعول به). وانظر: المحرر الوجيز ١ / ٥٥، لابن عطية.

(٣) والتقدير: ابتدأتُ بـ(بسم الله الرحمن الرحيم)، فنُصِبَ محلها بحذف حرف الجر، فصارت: ابتدأتُ (بسم الله الرحمن الرحيم).

(٤) جزء من آية: ١٥٥، من: سورة الأعراف.

(٥) حذف حرف الخفض، ونصب ما بعده مستساغ في كلام العرب، قال المبرد (المقتضب ٢ / ٣٢١): واعلم أنك إذا حذف حروف الإضافة من المقسم به نصبتَه؛ لأن الفعل =



قلت: نعم، قال ذو الرُّمَّة<sup>(١)</sup>:

أَلَا رُبٌّ مِنْ قَبْلِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ .....<sup>(٢)</sup>

كما قال الآخر:

فَـذَٰكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدِ<sup>(٣)</sup> .....

= يصل، فيعمل، فتقول: الله لأفعلن؛ لأنك أردت: أحلف الله لأفعلن، وكذلك «كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده» كما قال الله - عز وجل -: { وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا } الأعراف: ١٥٥، أي: من قومه، وقال الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه      رب العباد إليه الوجه والعمل  
أي: من ذنب، وقال الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به      فقد تركتك ذا مال وذا نشب  
والذي ذكره الكافيجي - رحمه الله - من هذا القبيل، لكن بالنسبة لجملة البسمة لو افترض قبولها للإعراب، فتكون كما ذكر الزمخشري في تفسير مطلع سورة «ص»: ويجوز أن ينتصب بحذف حرف القسم، وإيصال فعله، كقولهم: الله لأفعلن، كذا بالنصب، أو بإضمار حرف القسم، والفتح في موضع الجرّ، كقولهم: الله لأفعلن، بالجرّ. الكشاف ٧٢/٤. والله أعلم.

(١) ذو الرُّمَّة: بضم الذال المعجمة، لقب: أبي الحارث: غيلان بن عقبة بن بهيش بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة الحارثي، الشاعر المعروف: صاحب «مئة»، من التابعين، ولقب بهذا الملقب لقوله: «أشعث باقي رمة التقليد»، وقيل: لأنه أتى مئة صاحبه، وعلى كتفه قطعة حبل وهي الرمة، فاستسقاها فقالت: اشرب يا ذا الرمة، وقيل: غير ذلك، ت: ١١٧هـ. انظر: تاريخ دمشق ٤٨/٢١٠، والأنساب ٣/١٤، وطبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، للجمحي.

(٢) هكذا في الأصل (قبلي) ولعله خطأ من الناسخ، وفي أمهات الكتب والمراجع (قلبي). والبيت: من البحر الطويل، وتماهه: «ومن قلبه لي في الظباء السوانح». انظر: ديوان ذي الرمة ص ٥٦، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط: دار الكتب العلمية، سنة: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. ونسبه لذي الرمة كثير من العلماء: كسيبويه في «الكتاب» ٣/٤٩٨، وابن السراج البغدادي في «أصول النحو» ١/٤٣٢، وابن سيده في «المخصص» ٧٢/٤.

(٣) البيت من البحر «الوافر»، وشطره الأول: «إذا ما الخبز تأدمه بزيت»، وفي رواية: بلحم مجهول قائله.



\* فإن قلت: فهل يجوز -ها هنا- إضمار حرف الجر، وإبقاء عمله؟.

قلت: يجوز، نحو قولهم: لاِه أبوك<sup>(١)</sup>.

= وقد قيل: إن هذا البيت مما وضعه النحويون. وقد بحثت له على نسبة، فلما أظفر بطائل غير ما يذكرون أن ابن بري أنشده. انظر: كتاب الجمل ص ١٣٤، المنسوب للخليل الفراهيدي. والكتاب لسبويه ٣/ ٦١، والمخصص ٤/ ٧٢. والمفصل في صنعة الإعراب ص ٤٨٧، للزمخشري. وتاج العروس ٣١/ ١٩٠.

(١) لاِه أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين، كما في «الكتاب» لسبويه ٢/ ١١٥. وبيان ذلك كما قال سبويه في موضع آخر من: «الكتاب» ٣/ ٤٩٨: ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفه تخفيفاً وهم ينوونه، كما حذف ربّ في قوله:

وجداء ما يُرَجِي بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يخشى السُّمأة ربيها

إنما يريدون: ربّ جداء، وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين، من قولهم: لاِه أبوك، حذفوا لام الإضافة، واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان أ.هـ. وهذه المسألة هي: مسألة عمل حرف القسم المحذوف؛ بمعنى: هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض، أم لا بد من عوض عنه؟.

-ذهب الكوفيون إلى أنه: يجوز الحذف في القسم بإضمار حرف الحذف من غير عوض. -وذهب البصريون إلى أنه: لا يجوز ذلك إلا بعوض، نحو: أَلِف الاستفهام نحو: قولك للرجل: الله ما فعلت كذا، أو هاء التنبيه نحو: ها الله. وقد قرر هذا الفراء في كتابه: «معاني القرآن»، قال هناك: والعرب تُلقي الواو من القسم، ويخففونه سمعناهم يقولون: الله لتفعلن، فيقول المجيب: الله لأفعلن؛ لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد بخير، فلما كثرت في الكلام حذفت. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٩٣، لأبي البركات الأنباري. ومعاني القرآن، ٢/ ٤١٣، لأبي زكريا الفراء.

إذن ما أشار إليه الكافيجي من حذف حرف القسم، ونصب ما بعده على نزع الخافض، أو إبقاء حكم الحذف على التقدير، كل ذلك جائز، قال ابن السراج في «الأصول في النحو» ١/ ٤٣٢: اعلم: أن هذا يجيء على ضربين: فربما حذفوا حرف الجر، وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه، وربما حذفوا حرف الجر، وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً، فالضرب الأول قولك: الله لأفعلن، وقال ذو الرمة:

ألا رب من قلبي له الله ناصح ومن قلبه لي في الظباء السوانح

وقال الآخر:

\* فإن قلت: فهل يجوز الجر، على توهم حرف الجر؟.

قلت: لا؛ لأن اعتباره -ها هنا- بعيد جداً.

\* فإن قلت: فهل يُتصور -ها هنا- وجوه أخرى غريبة أيضاً؟.

قلت: الوجوه -ها هنا- كثيرة جداً، وإنما أوردت ها هنا بعضاً منها كقطرة من بحر؛ تنبيهاً، وتمريناً، وسداً لباب التقليد في غير محله، وتشويقاً، ودفعاً للتقاعد<sup>(١)</sup> والتكاسل، وإطماعاً في تحصيل أمثال هذه الاعتبارات؛ قال الله تعالى: ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَمِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، كما قال: ﴿فِي ذَلِكَ لِفَيْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

= إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الشريد

أراد: وأمانة الله، والله، فلما حذف أعمل الفعل المضمر، ولكنه لا يضم ما يتعدى بحرف جر.... والضرب الثاني: وهو إضمار حرف الجر، وهو قول بعض العرب: الله لأفعلن. ثم نقل كلام سيويه المتقدم.

وقد تناول العلماء هذه المسألة بالبحث، وأشبعوها كما فعل الزمخشري في «الكشاف» ٦٦/١، وكذلك أصحاب الحواشي عليه. وفي المقطوعة المتقدمة أفاد الكافي أن في البسملة: تسعة أوجه، وهي: ١- ألا يمسه إعراب أصلاً، وذلك إذا حكيت على سبيل التعدد. ٢- فإن اعتبرت مع غيرها مسها الإعراب المحلي. ٣- وجاز التقديري. ٤- وإذا افترض قبولها الإعراب اللفظي، فيكون محلها: ٥- الرفع، بالابتداء، ٦- أو النصبُ بالفعل، ٧- أو بحذف حرف الجر، ٨- أو الجرُّ بإضمار حرف الجر، ٩- أو توهمه؛ وقد استبعد الأخير.

(١) التقاعد ههنا: التراخي، والتكاسل. يقال: أقعد الرجل: لم يقدر على النهوض. وبه قُعد أي: داء يقعد. ويقال: وما قعدك، واقتعدك؟ أي: حبسك؟. ويقال: ورجل قُعدِي وقعدي: عاجز، كأنه يؤثر القعود. والقعد: الذين لا يمضون إلى القتال. والقُعد: الحامل. انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١/١٧٠، وتاج العروس ٩/٤٩، ولسان العرب ٣/٣٥٧، مادة (قعد).

(٢) سورة الصافات آية رقم: (٦١).

(٣) جزء آية من سورة يونس آية رقم: (٥٨).





### ( مباحث الرسم في البسمة )

ثم إن «بسم الله» يكتب بغير ألف، استُغني عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط؛ لكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup>، بخلاف: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(٢)</sup>، فإنها لم تحذف؛ لقلة الاستعمال.

واختلف في حذفها مع «الرحمن»؛ فقال الكسائي<sup>(٣)</sup>: تحذف<sup>(٤)</sup>.

(١) هذه عبارة القرطبي كما في: «الجامع لأحكام القرآن» ١ / ٩٩، فإنه قال هناك: «بسم الله» تكتب بغير ألف استغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط؛ لكثرة الاستعمال، بخلاف قوله: { أقرأ باسم ربك }، فإنها لم تحذف لقلة الاستعمال. ولعل هذا التعليل مأخوذ من كلام الأَخْفَش في مقدمة «معاني القرآن» ١ / ٢. فإنه قال هناك: وحذفت الألف من «بسم» من الخط تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، واستغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط. قال ابن قتيبة «أدب الكاتب» ص ١٤٨: تكتب «بسم الله» - إذا افتتحت بها كتاباً، أو ابتدأت بها كلاماً - بغير ألف؛ لأنها كثرت في هذه الحال على الألسنة في كل كتاب يكتب....، فإذا توسطت كلاماً أثبت فيها ألفاً نحو: «أبدأ باسم الله»، «وأختم باسم الله»، وقال الله عز وجل: { أقرأ باسم ربك }، و { فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ }، وكذلك كتبت في المصاحف في الحالتين مبتدأة ومتوسطة. هـ. وبكثرة الاستعمال علل القلقشندي «صبح الأعشى» ٣ / ١٩١. والزمخشري «الكشاف» ٤٨ / ١.

(٢) سورة العلق آية رقم: (١).

(٣) الكسائي: بكسر الكاف. لقب على الإمام: أبي الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكوفي، النحوي؛ إمام القراء، وإمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، وسمي الكسائي؛ لأنه أحرم في كساء، وقيل غير ذلك، من آثاره: «معاني القرآن»، و«الآثار» في القراءات؛ ت: ١٨٩ هـ. انظر: التاريخ الكبير ٦ / ١٦٨، والأنساب ٥ / ٥٦، للسمعاني، وتاريخ بغداد ١١ / ٤٠٣، وبغية الوعاة ٢ / ١٦٢.

(٤) نسبه إليه كثير من أهل العلم: كابن عطية في: المحرر الوجيز ١ / ٥٥، والسمين الحلبي في: الدر المصون ١ / ٢١، والقرطبي: في تفسيره ١ / ٩٩، وأبي حيان في: البحر المحيط ١٣ / ١.



وقال يحيى بن وثاب<sup>(١)</sup>:

لا تحذف إلا مع «بِسْمِ اللَّهِ» فقط؛ لأن الاستعمال إنما كثر فيه<sup>(٢)</sup>.

= وكثيراً ما يوردون مع الكسائي في القول به: الأخفش، رغم أنه قال في «معاني القرآن» ٢/١، له: فلو كتبت «باسم الرحمن»، أو «باسم القادر»، أو «باسم القاهر»، لم تحذف الألف. وقد أحسن إمامنا الكافيجي - رحمه الله -؛ إذ لم يتابع في ذلك القرطبي حيث قال - في تفسيره - ٩٩/١: اختلفوا في حذفها مع الرحمن والقاهر، فقال الكسائي، وسعيد الأخفش: تحذف الألف ١هـ. أما الكافيجي، فلم يذكر الأخفش.

(١) الإمام: يحيى بن وثاب بن ماهويه الأسدي، الكاهلي مولا هم الكوفي، صاحب ابن عمر، وابن عباس - رضي الله عنهما -، الإمام القدوة المقرئ، الفقيه، شيخ القراء، أحد الأئمة الأعلام؛ ت: ١٠٣هـ. انظر: الطبقات الكبرى ٢٩٩/٦، والجرح والتعديل ٣/١٣٩٥، والكاشف ٢/٣٧٨، للذهبي. وسير أعلام النبلاء ٤/٣٧٩.

(٢) منقول من «الجامع لأحكام القرآن» ٩٩/١، للقرطبي. وعلى هذا يمكن تلخيص ما يتعلق بذلك كالتالي:

- تحذف الألف من «اسم» مع لفظ الجلالة (الله) بلا إشكال. قال الفراء: اجتماع القراء، وكتاب المصاحف على حذف الألف من: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وفي فواتح الكتب. كما في: معاني القرآن ٢/١. وفي هذا المعنى، قال الشاعر:

أفي الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً  
ويحرم ما دون الرضا شاعر مثلي  
كما ألحقت واو بعمر و زيادة  
وضويق باسم الله في ألف الوصل

انظر: ثمار القلوب ص ١٥٣، للشعالبي.

- الخلاف في حذفها مع غير لفظ الجلالة، -نحو: باسم الرحمن، وباسم القادر- على قولين:

١- لا تحذف، وهو قول الفراء، وابن خالوية، ويحيى بن وثاب، وهو المشهور، كما في: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ١٠، لابن خالويه. والمحزر الوجيز ١/٥٥، والدر المصون ١/٢١، والقرطبي في تفسيره ٩٩/١.

٢- والقول الثاني: الحذف، قال به: الكسائي، كما مر، والنقل عن الأخفش فيه خطأ، والله أعلم.

- أما مع غير أسماء الله تعالى، فقد اتفقت كلمة العلماء على عدم حذفها، نحو: باسم زيد، كما في: المحزر الوجيز ١/٥٥، والبحر المحيط ١/١١٣.

- وأما دخول غير حرف الباء على «اسم»، ولو مع لفظ الجلالة، نحو: لاسم الله حلاوة في القلوب، فإنه لا يحذف، كما: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ١٠.



وعن عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> أنه قال لكاتبه: طَوَّل الباء، وأظهر السينات، ودَوَّر الميم<sup>(٢)</sup>.

وروي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - [كان يكتب: «باسمك اللهم»، فلما نزل قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>(٣)</sup>، كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(٤)</sup>.

(١) خليفة المسلمين: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، أبو حفص الأموي القرشي؛ الإمام، أمير المؤمنين، الحافظ، العلامة، المجتهد، الزاهد، العابد، السيد، الخليفة الراشد، أخباره شهيرة، وفضائله جمة؛ ت: ١٠١هـ. انظر: التاريخ الكبير ٦/ ١٧٤، والطبقات الكبرى ٥/ ٣٣٠، وسير أعلام النبلاء ٥/ ١١٤، وغيرها كثير.

(٢) ذكره عنه الزمخشري في «الكشاف» ١/ ٤٨، والرازي في «مفاتيح الغيب» ١/ ٩٣، وغيرهما من المفسرين. وينبغي أن يجعل بين طول الباء، وأسنان السين فرق يسير للتمييز بينهما، ويجمع بين الباء والسين، ثم يمد مدة إلى الميم، ولا يمد ما بين الباء والميم. وللمزيد في كيفية كتابتها ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٦٥، للخطيب البغدادي.

(٣) جزء آية من سورة الإسراء، آية رقم: (١١٠).

(٤) حديث مرسل، رواه ابن أبي حاتم في «التفسير» ٩/ ٢٨٧٣، عن ميمون بن مهران أن: النبي - صلى الله عليه وسلم - [كان يكتب: «باسمك اللهم» حتى نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فقالت العرب: وما الرحمن الرحيم؟ فأُنزل الله عز وجل: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾]. ورواه الثعلبي في الكشف والبيان ٦/ ١٤١.

وهو بهذا من مراسيل ميمون بن مهران. وفي «مراسيل أبي داود» ص ٩٠، عن أبي مالك، قال: [كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يكتب «باسمك اللهم»، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ النمل: ٣٠، كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم»]. وأيضاً هذا من مراسيل أبي مالك: غزوان الغفاري، الكوفي. وبنحوه رواه بن أبي شيبة في «مصنفه» ٧/ ٢٦١.

وقال الشعبي<sup>(١)</sup>: إن النبي - صلى الله عليه وسلم - [لم يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم»، حتى نزلت سورة النمل، فكتبها بعد ذلك]<sup>(٢)</sup>.

(١) الشعبي: بفتح الشين، وسكون العين المهملة. لقب على: الإمام أبي عمرو: عامر بن شراحيل الشعبي، علامة العصر، من أهل الكوفة، كان من كبار التابعين وجلتهم، فقيه، شاعر، ت: ١٠٤، أو ١٠٥، أو ١٠٩ هـ. انظر: الثقات ١٨٥/٥، لابن حبان. والأنساب ٤٣٢/٣، للسمعاني، والإكمال ١٢٠/٥، لابن ماکولا، وسير أعلام النبلاء ٤/٢٩٤. (٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٧/٢٦١، برقم: ٣٥٨٩٠، عن: حسين، عن زائدة، عن عطاء بن السائب، عن الشعبي، قال: [أول ما كتب النبي - صلى الله عليه وسلم - كتب: «باسمك اللهم»، فلما نزلت: {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا} هود: ٤١، كتب «بسم الله»، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ النمل: ٣٠: كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم»].

ومثله رواه عبدالرزاق الصنعاني، وفيه: ثم نزلت: ﴿أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾، فكتب: «بسم الله الرحمن»، حتى نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فكتب «بسم الله الرحمن الرحيم»، ورواه بنحوه ابن سعد في «الطبقات» ١/٢٦٤، وفيه زيادة: حتى نزلت عليه: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾، فكتب: «بسم الله الرحمن». ورواه ابن أبي حاتم في «التفسير» ٩/٢٨٧٣، بلفظ: [كان أهل الجاهلية يكتبون «باسمك اللهم»، فكتب النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولم يسم الله، فلما نزلت: ﴿أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾، كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فكتبها النبي صلى الله عليه وسلم]. هكذا عند ابن أبي حاتم، والذي رواه ابن أبي شيبة أصرح، وأوضح. وهو حديث مرسل، والمرسل من أقسام الضعيف. على أن العجلي «معرفة الثقات» ٢/١٢، قال: مرسل الشعبي صحيح؛ لا يكاد يرسل إلا صحيحاً. وقال الذهبي - رحمه الله -: وإن صح الإسناد إلى تابعي متوسط الطبقة، كمراسيل مجاهد، وإبراهيم، والشعبي، فهو مرسل جيد، لا بأس به، يقبله قوم ويرده آخرون. والله أعلم.

قال الجديع - معلقاً على كلام العجلي -: وهذا مفيد في قوة الاعتبار بها لذاتها، ولا يصح أن يكون حكماً بصحة أفراد رواياته المرسله دون شاهد، وظاهر العبارة أن العجلي تتبع مراسيل الشعبي فوجد أكثرها صحيحاً من وجوه أخرى، فعلمت صحتها بأمر خارج عن نفس المرسل، ولذا قال: (لا يكاد)، ففيه: أن ما لم تشهد له الشواهد أنه صحيح، فهو باقٍ على الضعف. انظر: الموقظة ص ٤٠، للذهبي. وتحرير علوم الحديث ٢/٩٣٦، للجديع.



الباب الثالث: في بيان فضائل «البسملة»  
وفي الاختتام بـ«الاستعاذة»

١- روي عن عبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup> -رضي الله عنه- أنه قال: [من أراد أن ينجيّه الله -تعالى- من الزبانية التسعة عشر، فليقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم»؛ ليجعل الله -تعالى- له بكل حرف منها جُنةً من كل واحد]<sup>(٢)</sup>.  
فالبسملة تسعة عشر حرفاً على عدد ملائكة أهل النار، الذين قال الله فيهم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدمت ترجمته في صفحة: ٢٦٧.

(٢) عزاه السيوطي -في «الدر المنثور» ١/ ٢٦- إلى وكيع، ومن طريق وكيع رواه الثعلبي بإسناده في «الكشف والبيان» ١/ ٩١، عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) سورة المدثر آية رقم: (٣٠).



وهم يقولون في كل أفعالهم: «بسم الله الرحمن الرحيم»؛ فمن هناك قوتهم، و«بسم الله»<sup>(١)</sup> استضلعوا<sup>(٢)</sup> (٣).

(١) هكذا في المخطوط: «بسم الله استضلعوا». وهي في «الجامع لأحكام القرآن» ٩٢ / ١: بتكرار الباء في الأول: (ببسم الله استضلعوا). وفي المحرر الوجيز» ٦١ / ١: باسم «الله» استضلعوا.

فعل ما في: «الجامع لأحكام القرآن» يكون استضلاعهم بجملة: (بسم الله)؛ وعلى ما في «المحرر»: يكون استضلاعهم بالاسم المبارك «الله». وأما على ما في المخطوط فلعله سقطت منه الباء؛ لأن الكافيحي نقل عن القرطبي كما يبدو.

(٢) استضلعوا: من الضلع، وله معانٍ متعددة في اللغة، أنسبها ههنا: القوة واحتمال الثقل، والضلاعة: القوة وشدة الأضلاع. تقول: ضلَع الرجل بالضم فهو ضليح؛ وعليه فمعنى استضلعوا: أي استقوا بمعنى: طلبوا القوة، وتقوا. انظر: الصحاح ٣ / ١٢٥١، وتاج العروس ٢١ / ٤٢٣.

(٣) هذه العبارة ذكرها القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٩٢ / ١، قال: فمن هناك هي قوتهم، وببسم الله استضلعوا.

وقد سبقه ابن عطية في: «المحرر الوجيز» ٦١ / ١، عن بعض الناس: إن رواية بلغتهم، أن ملائكة النار الذين قال الله فيهم: {عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ} المدثر: ٣٠، إنما ترتب عددهم على حروف «بسم الله الرحمن الرحيم» لكل حرف ملك، وهم يقولون في كل أفعالهم: «بسم الله الرحمن الرحيم»؛ فمن هنالك هي قوتهم، وباسم الله استضلعوا.

ثم قال ابن عطية: وهذه من ملح التفسير، وليست من متين العلم، وهي نظير قولهم في ليلة القدر إنها: ليلة سبع وعشرين مراعاة للفظ «هي» في كلمات سورة «إنا أنزلناه»، ونظير قولهم في عدد الملائكة الذين ابتدروا قول القائل: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فإنها بضعة وثلاثون حرفاً، قالوا: فلذلك قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: [لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول].

ولعل هذا القول إنما يتأتى حينما تُلغى الحروف المكررة بالتضعيف، ويُنظر لحروف البسملة بالرسم، لا اللفظ. وحقاً قال ابن عطية، فإنها من الملح لا من متين العلم.

٢- وروى النسائي<sup>(١)</sup> عن أبي المليح<sup>(٢)</sup>، عن ردف<sup>(٣)</sup> رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال:

قال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : [إذا عثرت<sup>(٤)</sup> بك الدابة فلا

(١) الإمام المحدث: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي، الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، صاحب السنن، من آثاره: «السنن» و«الضعفاء والمتروكين»، و«فضائل الصحابة»؛ ت: ٣٠٣هـ. انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٦/ ١٣١، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٣/ ١٤، والتقيد ص ١٤٠، لابن نقطة.

(٢) الشريف: أبو مليح عامر بن أسامة بن عمير بن عامر بن الأفيشر، الهذلي اللحياني؛ شريف فقيه، أحد الأثبات، والده صحابي، ت: ١١٢هـ. انظر: أنساب الأشراف ٥/ ٦٣١، للسمعاني، واللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٢٩، لابن الجزري. وسير أعلام النبلاء ٥/ ٩٤.

(٣) هو والد أبي المليح المتقدم ذكره، واسمه: أسامة بن عمير بن عامر بن أفيشر، واسم أفيشر: عمير بن عبد الله بن حبيب الهذلي، له صحبة، نزل البصرة، ولم يرو عنه إلا ولده، قاله جماعة من الحفاظ. كما روى ابن الأثير بسنده عن أبي تيممة، عن أبي المليح، عن أبيه، قال: [كنت ردف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعثر بعيرنا، فقلت: تعس الشيطان، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا تقل تعس الشيطان.....] الحديث. قال الإمام النووي في «الأذكار» ١ / ٢٦٤: ..... عن أبي المليح عن أبيه؛ وأبوه صحابي اسمه «أسامة» على الصحيح المشهور، وقيل فيه: أقوال أخرى.

وقد سماه الحاكم: أسامة بن مالك، ففي: «المستدرک» ٤/ ٣٢٤ - بعد رواية هذا الحديث - : ورد في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي لم يسمعه يزيد بن زريع عن خالد، سمّاه غيره: أسامة بن مالك، والد أبي المليح بن أسامة. وذكره ابن حجر باسم: أسامة بن عمير، كما في: «إطراف المسند المعتلي» ٨/ ٣٣٦. انظر في ترجمته: الاستيعاب ١/ ٧٨، وأسد الغابة ١/ ٩٨، والإصابة ١/ ٥٠.

(٤) العثرة: الزلة. وقد عثر في ثوبه يعثر عثاراً. يقال: عثر به فرسه فسقط، وتعثر لسانه: تلعثم. والعثور: حفرة تحفر للأسد، وعثر يعثر ويعثر عثراً وعتاراً وتعثر: كَبَا. والمراد: إذا زلت به الدابة فسقط، وتعثر. انظر: الصحاح ٢/ ٧٣٦، والمحکم والمحيط الأعظم ٢/ ٨٧، مادة (عثر).

تقل: تعس<sup>(١)</sup> الشيطان؛ فإنه يتعاضم حتى يصير مثل البيت، ويقول: بقوتي صنعته<sup>(٢)</sup>، ولكن قل: «بسم الله»، فإنه يتصاغر حتى يصير مثل الذباب<sup>(٣)</sup>.

(١) تَعَسَ: كَمَنَعَ وَسَمِعَ. والتعس: الهلاك، والعتار، والسقوط، والشتر، والبعد، والانحطاط؛ تقول: أتعسه الله أي: كَبَّهَ وأعثره، والرجل تاعس وتعس. انظر: جهمرة اللغة ١/ ٣٩٨، والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ٤٧٣، والقاموس المحيط ص ٦٨٨، مادة (تعس).

(٢) وفي رواية «صرعته» كما سيأتي، وقد جهدت في البحث عن معنى «صنعته» في مظانها من كتب الشروح فلم أجد من فسره، وحتى في إصدار وزارة الأوقاف القطرية، لسنن النسائي الكبرى، والعمل العلمي فيه، لم يذكروا له معنى. فلعل أقرب المعاني ههنا أن يقال: صنعته: أي: صنعت وفعلت به شراً بقوتي؛ ليكون بمعنى: «صرعته»، قال الجوهري «الصحاح» ٣/ ١٢٤٥: الصُّنْعُ بالضم: مصدر قولك: صنع إليه معروفاً، وصنع به صنيعاً قبيحاً، أي: فعل. وانظر: «مقاييس اللغة» ٣/ ٣١٣. والله أعلم.

(٣) هكذا رواه النسائي في: «السنن الكبرى» برقم: ١٠٣٨٨-١٠٣٨٩، ١٤٢/٦، وبلفظ: ويقول بقوتي، ولكن قل: باسم الله....، وكذلك في: «عمل اليوم والليلة» ص ٣٧٣. ومن طريقه أخرجه أبو محمد عبد الحق الإشبيلي في: «الأحكام الشرعية الكبرى» ٣/ ٥٢٩.

وباللفظ الثاني رواه أبو داود ٤/ ٤٥٢، برقم: ٤٩٨٤، والطبراني في «المعجم الكبير» ١/ ١٩٤. قال الهيثمي في «الزوائد» ١٠/ ١٨٦: ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن حمران، وهو ثقة.

ورواه أحمد، رقم: ٢٣٠٩٢، ٣٨/ ١٨٢، بلفظ: بقوتي صرعته. وعبد الرزاق في «المصنف» ١١/ ٤٢٤، بلفظ: صرعته بقوتي. ورواه الحاكم في: «المستدرک» رقم: ٧٧٩٢، ٤/ ٣٢٤، من طريق النسائي بلفظ: بقوتي صرعته، وإذا قيل: «بسم الله» خنس.... وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح. ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» ٧/ ١٦١-١٦٢، بلفظ: بعيني صرعته، ولفظ: صرعته بعزتي. ورواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١/ ٣٤٣.

قال الإمام النووي في «الأذكار» ١/ ٣٠٩: وكلا الروايتين صحيحة متصلة، فإن الرجل المجهول في رواية أبي داود صحابي، والصحابة -رضي الله عنهم- كلهم عدول لا تضر الجهالة بأعيانهم. وقال ابن كثير في تفسيره ٨/ ٥٣٩: تفرد به أحمد، إسناده جيد قوي، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٠/ ١٨٦: رواه أحمد بأسانيد، ورجالها كلها رجال الصحيح. وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» رقم: ٧٤٠١، وفي كثير من كتبه، وشعيب الأرئوط في التعليق على المسند رقم: ٢٣٠٩٢.





٣- وقال بعض العلماء<sup>(١)</sup>: إن «بسم الله الرحمن الرحيم» تضمّنت جميع

الشرع<sup>(٢)</sup>؛ لأنها تدل على الذات، وعلى الصفات<sup>(٣)</sup>. وهذا صحيح<sup>(٤)</sup>.

٤- وقال سعيد بن أبي سكينه<sup>(٥)</sup>: بلغني أن علي بن أبي طالب<sup>(٦)</sup> -رضي

الله عنه-: [نظر إلى رجل يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال له: جوّدها؛

فإن رجلاً جوّدها، فعُفِّر له]<sup>(٧)</sup>.

(١) هكذا في «الجامع لأحكام القرآن» ٩١ / ١، للقرطبي، وبدون تعيين قائلها.

(٢) قال الصفوري «نزهة المجالس» ١ / ١٢٠: كل ما في الكُتُب فهو في القرآن، وكل ما في القرآن فهو في الفاتحة، وكل ما في الفاتحة فهو في البسمة. ونسب معناه لنجم الدين النسفي.

(٣) أي أن البسمة قد دلت على ذات الباري سبحانه؛ وذلك بالإشارة بلفظ الجلالة المعظم، ودلت على صفاته - سبحانه - بذكر أسمائه المتضمنة لتلك الصفات؛ وهذا منتهى ما جاءت به جميع الشرائع، وملتقاها. قال ابن العربي «أحكام القرآن» ٢ / ٣٣٨: والباري أشرف المعلومات؛ فالعلم بأسمائه أشرف العلوم. وقال الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» ٢ / ٧٩: أشرف المعلومات ذات الله تعالى وصفاته. وقال ابن القيم «مفتاح دار السعادة» ١ / ١٧٨: فإن العلم بالله، وأسمائه، وصفاته هو: أشرف العلوم على الإطلاق.

(٤) هذا من كلام القرطبي في «تفسيره»، ٩١ / ١، ولفظه: تضمّنت جميع الشرع؛ لأنها تدل على الذات وعلى الصفات، وهذا صحيح.

(٥) لم أجد له ترجمة حتى الساعة... رغم البحث الشديد.

(٦) الصحابي الكبير، والعلم الشهير: أبو الحسن علي بن أبي طالب (عبد مناف) بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأخوه، وصهره على ابنته فاطمة. أبو السبطين، وهو أول خليفة من بني هاشم، وأول الناس إسلاماً في قول كثير من أهل العلم، فضائله كثيرة، ومناقبه جمّة؛ ت: ٤٠هـ. انظر: معجم الصحابة ٢ / ٢٥٩، لابن قانع، والاستيعاب ٣ / ١٠٧، وأسد الغابة ٤ / ٨٧، والإصابة ٤ / ٥٦٤.

(٧) عزاه في «كنز العمال» ١٠ / ٣١١، لإسحاق الختلي، وذكره القرطبي في «تفسيره»،

٩١ / ١، من طريق سعيد بن أبي سكينه، ولم أجد من ترجمه. ورواه السلفي عن قيس بن أبي حازم، عن علي بن أبي طالب، قال: [تنوق رجل في «بسم الله الرحمن الرحيم»؛ فعفّر له]. وقال عقيبه: غريب من حديث عيسى بن الضحاك، وهو أخو الجراح، لم يقع إلينا =



- ٥- قال سعيد<sup>(١)</sup>: [بلغني أن رجلاً نظر إلى قرطاس فيه «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقبله، ووضع على عينيه؛ فغفر له]<sup>(٢)</sup>.
- ٦- ومن هذا المعنى قصة: بشر الحافي<sup>(٣)</sup>، فإنه رفع الرقعة التي فيها «اسم الله»، وطيبها - طيب الله ذكره<sup>(٤)</sup>. ذكره القشيري<sup>(٥)</sup>.

= إلا من هذا الوجه. انظر: الطوريات ٣/ ٩٣٢، للسلفي. ورواه كذلك البيهقي في «شعب الإيمان» ٤/ ٢١٦، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٦، كلهم من طريق: حفص بن عمر بن ميمون العدني، وهو ضعيف، كما في: «تقريب التهذيب» ص ٢٥٩.

(١) هو ابن أبي سكينه المتقدم، الذي يروي عن علي رضي الله عنه.

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» ١/ ٩١.

(٣) الزاهد المشهور: أبو نصر، بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي المعروف بالحافي، الإمام العالم، المحدث، الزاهد الرباني القدوة، أحد أولياء الله الصالحين، سمي بالحافي؛ لأنه جاء إلى حذاء يطلب منه شسعاً - وكان قد انقطع أحد نعليه - فقال صاحب الشسع: ما أكثر مؤنتكم على الناس!! فطرح النعل من يده، وقال برجله هكذا، ورمى بالأخرى، وإلى أن: لا يلبس نعلًا. ت: ٢٢٧هـ. انظر: حلية الأولياء ٨/ ٣٣٧، والأنساب للسمعاني ٢/ ١٥٨، وتاريخ دمشق ١٠/ ١٧٧، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٦٩.

(٤) قال القشيري «الرسالة القشيرية» ١/ ٤٨: وكان سبب توبته (بشر الحافي): أنه أصاب في الطريق كاغدة (ورقة) مكتوباً فيها اسم الله - عَزَّ وَجَلَّ - قد وطئتها الأقدام، فأخذها، واشترى بدرهم - كان معه - غالية، فطيب بها الكاغدة، وجعلها في شق حائط، فرأى فيها يرى النائم كأن قائلاً يقول له: يا بشر، طيبت اسمي، لأطيبن اسمك في الدنيا والآخرة ا.هـ. والقصة موجودة - أيضاً - في: تاريخ دمشق ١٠/ ١٨١، وصفة الصفة ٢/ ٣٢٥، ووفيات الأعيان ١/ ٢٧٥.

(٥) الإمام: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، المفسر، الأديب، النحوي، الكاتب، الشاعر؛ أحد مشاهير الدنيا بالفضل والعلم والزهد؛ من آثاره: «الرسالة القشيرية»، و«التيسير في التفسير»، و«الفصول في الأصول»؛ ت: ٤٦٥هـ. انظر: الأنساب للسمعاني ٤/ ٣٠٥، وإنباه الرواة ٢/ ١٩٣، لجمال الدين القفطي. وطبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٥٣.

٧- وروي عن علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه<sup>(١)</sup>- أنه قال في: [«بسم الله الرحمن الرحيم» شفاء من كل داء، وعون على كل دواء؛ وأما «الرحمن» فهو: عون لكل من آمن به، وهو اسم لم يسمَّ به غيره؛ وأما «الرحيم» فهو: عون لمن تاب، وعمل صالحاً]<sup>(٢)</sup>.

٨- وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: [سُتْر ما بين الجن، وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف<sup>(٣)</sup> أن يقول: بسم الله]<sup>(٤)</sup>.

(١) قدم الكلام على هذه الجملة في صفحة: ١٩٠.  
 (٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» ١/١٠٧. ولفظه: «بسم الله» إنه شفاء. وأما «الرحيم» فهو لمن تاب وآمن وعمل صالحاً. وهو الأنسب في ترتيب ألفاظ البسملة. وأقدم من رأيته ذكر هذا الأثر: أبو الليث السمرقندي في «بحر العلوم» ١/٣٨.  
 (٣) الكنيف بفتح الكاف، وكسر النون: حظيرة من شجر، أو من خشب تجعل للإبل، سمي بذلك؛ لأنه يكنفها أي: يسترها، ويقيها، والجمع كُنُف. والكنيف -أيضاً-: الخلاء. وقيل للمرحاض كنيف؛ لأنه يستر قاضي الحاجة. وكل ما يستر فهو كنيف. والكنيف مما يكنى به عن مطرَح العذرة، ومثله: المرحاض. والمراد من الحديث: المعنى الثاني (الخلاء)، كما بينته الروايات الأخرى -على ما يأتي بحول الله - والله أعلم. انظر: الصحاح ٤/١٤٢٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/٥٩-٦٠، والمصباح المنير ٢/٥٤٢. والفائق في غريب الحديث ٢/٧١، للزمخشري. والمنهاج شرح مسلم ٤/٧١، وفتح الباري ٢/٢٩٨، لابن رجب.

(٤) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه ١/١٠١ برقم: ٢٩٧، عن علي رضي الله عنه، ورواه الترمذي ٢/٥٠٣ رقم: ٦٠٦، بلفظ: [دخل أحدهم الخلاء]، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بقوي. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٦/٩٣، والطبراني في «الأوسط» ٣/٦٧، ٧/١٢٨، وقال: لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا حجاج؛ وفي الإسناد الثاني: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا سعيد بن مسلمة، وسعيد بن الصلت.

ورواه -أيضاً- تمام بن محمد الرازي في «الفوائد» ٢/٢٦٨، ورواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» في موضعين، أحدهما: [ستر ما بين أعين الجن، وعورات بني آدم إذا نزع أحدهم ثوبه أن يقول: بسم الله].

وقد روي هذا الحديث عن غير علي -رضي الله عنه-، عن أنس، وأبي سعيد الخدري، =

٩- وقال لعمر بن أبي سلمة<sup>(١)</sup>: [يا غلام، سمّ الله، وكُلْ بيمينك، وكُلْ مما يليك]<sup>(٢)</sup>.

\* والحاصل: أن ذكر اسم الله تعالى في أول كل فعل مندوب، كالأكل والشرب ونحوهما<sup>(٣)</sup>، قال الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرسِنَهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

= وابن مسعود، ومعاوية بن حيدة - رضي الله عنهم - بأسانيد متعددة لا تكاد تخلو من ضعف.

والحديث صححه مغلطاي، فقد قال: جميع من في إسناده غير مطعون عليه بوجه من الوجوه فيما رأيت، بل لو قال فيه قائل إن إسناده صحيح لكان مصيباً. وحسنه السيوطي في الجامع الصغير، ومال إليه المناوي، وصححه الألباني، والأرنؤوط بمجموع طرقه. انظر: شرح سنن ابن ماجه ١/ ٧٢، لمغلطاي. وفيض القدير ٤/ ١٢٧، وإرواء الغليل ٨٨/ ١، للألباني.

(١) الصحابي الجليل: عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، القرشي، ربيب النبي - صلى الله عليه وسلم -، أمه أم سلمة أم المؤمنين، ولد بالحبيشة في السنة الثانية، وقيل: قبل ذلك، شهد مع علي الجمل، واستعمله على البحرين، وعلى فارس، ت: ٨٣هـ. انظر: التاريخ الكبير ٦/ ١٣٩، ومعرفة الصحابة ٤/ ١٩٣٩، وأسد الغابة ٤/ ١٦٩، والإصابة ٤/ ٥٩٢.

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» ٥/ ٢٠٥٦، رقم: ٥٠٦١، وفي لفظ له برقم ٥٠٦٣: [سم الله، وكل مما يليك]، ومسلم ٦/ ١٠٩، رقم: ٥٣٨٨.

(٣) قال الفخر الرازي في تفسيره ١/ ١٧١: أجمع العلماء على أنه: يستحب أن لا يشرع في عمل من الأعمال إلا ويقول بسم الله. وقال النووي في «شرح مسلم» ١٣/ ١٨٥: قال أصحابنا يستحب أن يذكر اسم الله تعالى على كل أمر ذي بال. وقال ابن كثير في تفسيره ١/ ١٢٠: تستحب في أول كل عمل وقول.

(٤) جزء آية من سورة الأنعام آية رقم: (١١٨).

(٥) جزء آية من سورة هود آية رقم: (٤١).



\* واختلفوا في وصل «الرحيم» بـ«الحمد لله»؛ فقرأ بعضهم: بإسكان الميم مع الوقف عليها، وبابتداء الألف مقطوعةً؛ وقرأ الجمهور: بخفض الميم، وبوصل الألف من الحمد<sup>(١)</sup>.

(١) قال القرطبي في: الجامع لأحكام القرآن ١/١٠٧: واختلف في وصل «الرحيم» بـ«الحمد لله»، فروى عن أم سلمة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: { الرَّحِيمَ الْحَمْدُ }، يسكن الميم، ويقف عليها، ويتدأ بالألف مقطوعة. وقرأ به قوم من الكوفيين. وقرأ جمهور الناس: { الرَّحِيمَ الْحَمْدُ }، تعرب «الرحيم» بالخفض، وبوصل الألف من «الحمد». وحكى الكسائي عن بعض العرب أنها: تقرأ { الرَّحِيمَ الْحَمْدُ } بفتح الميم، وصلة الألف، كأنه سكنت الميم، وقطعت الألف، ثم ألقيت حركتها على الميم وحذفت. قال ابن عطية: ولم ترو هذه القراءة عن أحد فيها علمت. وهذا نظر يحيى بن زياد في قوله تعالى: { اَلَمْ اَللّٰهُ } . ولمزيد التفصيل، والتعليل؛ انظر: «الهداية إلى بلوغ النهاية» ١/ ٨٠، لمكي بن أبي طالب القيسي، و«البحر المحيط» ١/ ١٣٠، و«الدر المصون» ١/ ٣٤. ولو أن المصنف جعل هذه المقطوعة في مباحث التجويد، والقراءة لكن أولى.



### (تتمة: في مباحث الاستعاذة)

هذا وإن الله - تعالى - أمر بالاستعاذة عند أول كل قراءة، فقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(١)</sup>، إذا أردت أن تقرأ: فاستعد بالله من الشيطان الرجيم، لكن أوقع الماضي فيه موقع المستقبل<sup>(٢)</sup>.  
وقيل: في الكلام تقديم وتأخير، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾<sup>(٣)</sup>، فإن المعنى: فتدلى ثم دنا<sup>(٤)</sup>.

\* ثم إن هذا أمر للندب عند الجمهور في كل قراءة في غير الصلاة<sup>(٥)</sup>.

- (١) جزء آية من سورة النحل، آية رقم: (٩٨).  
(٢) كقولك: إذا أكلت، -أي: أردت الأكل- فقل: «بسم الله»؛ وكقوله- سبحانه-: { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } المائة: ٦، وقوله: { وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا } الأنعام: ١٥٢، وقوله: { وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ } الأحزاب: ٥٣. انظر: الكشاف ٢/ ٥٩١، والكشف والبيان ٦/ ٤٠، والمحزر الوجيز ١/ ٥٢، النكت والعيون ٣/ ٢١٢، والجواهر الحسان ١/ ١٩، للتحالبي.  
(٣) جزء آية من سورة النجم آية رقم: (٨).  
(٤) بل، وهناك وجه ثالث غير هذا، ويمكن تلخيص ذلك في ثلاثة أوجه:  
١- الأول: التعبير بالفعل الماضي عن الإرادة الجازمة، أو إيقاع الماضي موقع المستقبل.  
٢- الثاني: أنه من المؤخر الذي معناه مقدم، وتقديره: فإذا استعدت بالله من الشيطان الرجيم، فاقرأ القرآن. انظر: زاد المسير ٤/ ٤٨٩، والنكت والعيون ٣/ ٢١٢، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٨٦.  
٣- الثالث: بتقدير القارئ، وتقديره: فإذا كنت قارئاً، فاستعد بالله.  
(٥) قال ابن جرير الطبري في تفسيره ١٧/ ٢٩٤: وليس قوله: { فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ } بالأمر اللازم، وإنما هو إعلام وندب. وذلك أنه لا خلاف بين الجميع، أن من قرأ القرآن، ولم يستعد بالله من الشيطان الرجيم قبل قرأته، أو بعدها أنه لم يضيع فرضاً واجباً.  
قال ابن نجيم «البحر الرائق» ١/ ٣٢٨: وإنما لم يكن واجباً؛ لظاهر الأمر؛ لأن السلف أجمعوا على سنته.



واختلفوا فيه في الصلاة:

١- فحكى النقاش<sup>(١)</sup>: عن عطاء<sup>(٢)</sup> أن: الاستعازة واجبة<sup>(٣)</sup>.

(١) النقاش: بفتح النون، والقاف المشددة، وفي آخرها الشين المعجمة؛ نسبة لمن ينقش السقوف والحيطان، وهو لقب الإمام: أبي بكر، محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند المقرئ النقاش، العلامة، الرحال، الجوال، في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة؛ له تصانيف في القراءات، والتفسير، من آثاره: «شفاء الصدور» في التفسير، و«غريب القرآن»، و«علل القراءات»؛ ت: ٣٥١هـ. انظر: الأنساب ٥/٥١٧، للسمعاني، وتاريخ بغداد ٢/٢٠٤، واللباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٢١، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٢.

(٢) الإمام: أبو محمد، عطاء بن أبي رباح (أسلم)، مولى آل أبي خثيم الفهري؛ مفتي أهل مكة ومحدثهم، القدوة العَلَم؛ سمع كثيراً من الصحابة، وكان من أجلة التابعين؛ ت: ١١٤هـ. انظر: التاريخ الكبير ٦/٤٦٣، والطبقات الكبرى ٥/٤٦٧، وتاريخ دمشق ٤٠/٣٦٦، وتذكرة الحفاظ ١/٧٥.

(٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٢/٨٣، عن ابن جريج عنه، برقم: ٢٥٧٤. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» ٣/٤٢٤: والاستعازة ندب عند الجميع، وحكى النقاش عن عطاء أن: التعوذ واجب. ويفهم من كلام الكافيحي - رحمه الله - أن قول عطاء يوافق قول الجمهور في غير الصلاة؛ لأنه إنما حكى خلافه لهم في الصلاة. وليس الأمر كذلك، فقد قال الرازي «مفاتيح الغيب» ١/٥٨: قال عطاء الاستعازة واجبة لكل قراءة، سواء كانت في الصلاة، أو في غيرها.

وخلاصة المسألة في الاستعازة على النحو التالي: اتفق العلماء على أن الاستعازة مطلوبة من مرید القراءة، واختلفوا بعد ذلك هل هذا الطلب على سبيل الندب، أو على سبيل الوجوب:

- فذهب الجمهور - بل قد حكى إجماعاً كما مرّ - إلى أن: الاستعازة مستحبة، في القراءة بكل حال: في الصلاة وخارج الصلاة؛ مستدلين بمجموعة من الأدلة منها:

١- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعلم الأعرابي الاستعازة في جملة أعمال الصلاة. ويمكن التعقيب على ذلك بأن: الخبر غير مشتمل على بيان جملة واجبات الصلاة، فلم يلزم من عدم الاستعازة فيه، عدم وجوبها.

٢- حملوا الأمر { فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ } النحل: ٩٨. على الندب؛ لإجماع السلف على سنته، كما في: تفسير الطبري ١٧/٢٩٤، والمحرر الوجيز ٣/٤٢٤، والبحر الرائق ١/٣٢٨.

٢- وكان ابن سيرين<sup>(١)</sup>، والنخعي<sup>(٢)</sup>، وقوم يتعوذون في الصلاة في كل ركعة، ويمثلون أمر الله في الاستعاذة على العموم<sup>(٣)</sup>.

= وقال عطاء - رحمه الله تعالى -: الاستعاذة واجبة لكل قراءة، سواء كانت في الصلاة، أو غيرها، وهو: مذهب داود بن علي، وابن حزم، وأصحابها، وجنح إليه فخر الدين الرازي، مستدلين بعدة أدلة منها:

١- أنه - عليه الصلاة والسلام - واظب عليه؛ فيكون واجباً - لقوله تعالى: { وَاتَّبِعُوهُ }، الأعراف: ١٥٨. وأجيب عن مواظبة النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنه - صلى الله عليه وسلم - واظب على أشياء كثيرة من أفعال الصلاة ليست بواجبة كتكبيرات الانتقالات، والتسيحات في الصلاة فكان التعوذ مثلها.

٢- أن قوله تعالى: { فَاسْتَعِذْ } أمر؛ وهو للوجوب، ثم إنه يجب القول بوجوبه عند كل قراءة؛ لأنه تعالى قال: { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ } النحل: ٩٨، وذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على التعليل، والحكم يتكرر بتكرر العلة. ٣- أنه - تعالى - أمر بالاستعاذة؛ لدفع شر الشيطان؛ وهو واجب، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب. ومن قال بالوجوب: ابن سيرين - رحمه الله تعالى -، إلا أنه قال: إذا تعوذ الرجل مرة واحدة في عمره، فقد كفى في إسقاط الوجوب.

- وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي - صلى الله عليه وسلم - دون أمته. وهذا القول ظاهر الضعف؛ لادعاء الخصوصية من غير دليل، والأصل الاقتداء. حكاه ابن كثير في التفسير. وقول الجمهور أرجح لا سيما إن صح الإجماع، واستقر. انظر في هذه المسألة: «الأم» ١/ ١٠٧، والأوسط لابن المنذر ٣/ ٢٣٦، و«المحلى بالآثار» ٢/ ٢٨٠، و«مفاتيح الغيب» ١/ ٥٨، و«لباب التأويل» ١/ ١٥، و«تفسير القرآن العظيم» ١/ ١١٣، و«اللباب في علوم الكتاب» ١/ ٨٦، و«النشر في القراءات العشر» ١/ ٢٥٨، و«الموسوعة القرآنية المتخصصة» ص ٣٦٢.

(١) الإمام الشهير: أبو بكر محمد بن سيرين، مولى أنس بن مالك الأنصاري، الفقيه، الورع الإمام، شيخ الإسلام، ينسب له كتاب «تعبير الرؤيا»، وهو غير «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» المطبوع، المنسوب إليه أيضاً، وليس له؛ ت: ١١٠هـ. انظر: التاريخ الكبير ١/ ٩٠، والثقات ٥/ ٣٤٩، لابن حبان، وتاريخ دمشق ٥٣/ ١٧٥، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦. والأعلام ٦/ ١٥٤.

(٢) تقدمت ترجمته، انظر صفحة: ٣٢٠، من هذا البحث.

(٣) انظر: الأوسط لابن المنذر ٣/ ٢٣٦، والمحلى بالآثار ٢/ ٢٨٠، قال الجصاص «أحكام

القرآن» ٥/ ١٢: الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها، وقال محمد بن سيرين =



٣- وأبو حنيفة والشافعي -رحمهما الله تعالى- يتعوذان في الركعة الأولى من الصلاة، ويريان قراءة الصلاة كلها كقراءة واحدة<sup>(١)</sup>.

٤- ومالك<sup>(٢)</sup> -رحمه الله تعالى- لا يرى التعوذ في الصلاة المفروضة، ويرى<sup>(٣)</sup> في قيام رمضان<sup>(٤)</sup>.

\* ثم المختار عند حمزة<sup>(٥)</sup> من القراء في «الاستعاذة» أن يقول: «استعيذ بالله من الشيطان الرجيم»<sup>(٦)</sup>.

= إذا تعوذت مرة، أو قرأت مرة «بسم الله الرحمن الرحيم» أجزأ عنك. وكذلك روي عن إبراهيم النخعي، وكان يستعيذ في الصلاة حين يستفتح قبل أن يقرأ أم القرآن. وروي عن ابن سيرين رواية أخرى، قال كلما قرأت فاتحة الكتاب حين تقول آمين، فاستعدا. هـ. ومما يمكن الاستدلال به لهذا المذهب قول الإمام البيضاوي «أنوار التنزيل» ص ٤١٩: {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ... وفيه دليل على أن المصلي يستعيذ في كل ركعة؛ لأن الحكم المترتب على شرط يتكرر بتكرره قياساً.

(١) قال الإمام الشافعي -رحمه الله- في «الأم» ١/ ١٠٧: وكان بعضهم يتعوذ حين يفتح قبل: «أم القرآن»، وبذلك أقول، ..... ويقوله في أول ركعة. وانظر مذهب أبي حنيفة في: المبسوط للسرخسي ١/ ٢٣، وحاشية رد المختار ١/ ٤٨٩.

(٢) تقدمت ترجمته -رحمه الله- في صفحة: ٢٨٠، من هذا البحث.

(٣) هكذا في المخطوط (يراه) مع ظلمة على الراء، وهي عند القرطبي ١/ ٨٦: (يراه)، فلعل ذلك من تصرف الناسخ، أو أن الهاء طُمت والأصل: «يراه».

(٤) قال مالك -رحمه الله-: ولا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة، ولكن يتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ. كذا في: المدونة الكبرى ١/ ١٦٢، وانظر: شرح التلقين ١/ ٥٧٣. وما تقدم من كلام الكافيجي، من قوله: واختلفوا فيه في الصلاة ..... إلى قوله: ويراه في قيام رمضان. هو من كلام القرطبي -رحمه الله- انظره في: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٨٦.

(٥) الإمام: حمزة بن حبيب بن عمار بن إسمايل، التيمي، الزيات، القارئ المشهور، أحد القراء السبعة؛ ت: ١٥٦هـ. انظر: الأنساب، والتاريخ الكبير ٣/ ٥٢، وصفة الصفوة ٣/ ١٥٦.

(٦) انظر: الإتيان في علوم القرآن ١/ ٣٨٠، وقد قال المحقق ابن الجزري -رحمه الله-: نُقل عن حمزة فيه، أستعيذ، ونستعيذ، واستعدت، ولا يصح. وقد اختاره بعضهم كصاحب «الهداية» من الحنفية قال: لمطابقة لفظ القرآن، يعني: قوله تعالى: { فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ }، وليس =



والمختار عند الجمهور أن يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»<sup>(١)</sup>،

= كذلك. وقول الجوهري: عذت بفلان واستعذت به، أي: لجأت إليه، مردود عند أئمة اللسان، بل لا يجزي ذلك على الصحيح كما لا يجزي: أتعوذ، ولا تعوذت، وذلك لنكتة ذكرها الإمام الحافظ العلامة أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الرحمن بن النقاش -رحمه الله تعالى- في كتابه: «اللاحق السابق، والناطق الصادق» في التفسير فقال: بيان الحكمة التي لأجلها لم تدخل السين والتاء في فعل المستعبد الماضي والمضارع، فقد قيل له: استعذ، بل لا يقال إلا أعوذ دون أستعبد وأتعوذ واستعذت وتعوذت، وذلك أن السين والتاء شأنهما منه الدلالة على الطلب فورداً إيذاناً بطلب التعوذ، فمعنى استعذت بالله: أطلب منه أن يعيدك. فامتثال الأمر هو أن يقول، أعوذ بالله... ١. هـ. من: النشر في القراءات العشر ١/ ٢٤٦.

هذا وقد ذكر أهل العلم كثيراً من الصيغ في الاستعاذة، قال العلامة الضباع: وقد ذكر الداني منها في بعض تأليفه أربع صيغ:

- ١- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.
- ٢- أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم.
- ٣- أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم.
- ٤- أستعبد بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم.
- وزاد عليها غيرُهُ ألفاظاً أخر نحو:
- ٥- أعوذ بالله القادر من الشيطان الفاجر.
- ٦- أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي.
- ٧- أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم.
- ٨- أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم.
- ٩- أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم.
- ١٠- أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم.
- ١١- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم الخبيث المخبث، والرجس النجس.
- ١٢- أعوذ بالله من الشيطان.

والمختار لجميع القراء من حيث الرواية: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ لموافقته اللفظ الوارد في سورة النحل. انظر: مبحث «الاستعاذة» في كتاب: الإضاءة في أصول القراءة، لعلي الضباع، وانظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٢٥١.

(١) قال الداني: اعلم أن المستعمل عند الحذاق من أهل الاداء في لفظها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» دون غيره؛ وذلك لموافقة الكتاب والسنة. وكذا قال الثعلبي. وقال =

وبه ورد الأخبار<sup>(١)</sup>.

\* ويتعوذ قبل القراءة، روى أبو سعيد الخدري<sup>(٢)</sup> أن النبي -صلى الله عليه وسلم- [كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة]<sup>(٣)</sup>.

= ابن الجزري: المختار لجميع القراء من حيث الرواية: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» كما ورد في سورة النحل، فقد حكى الأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو العز القلانسي، وغيرهما الاتفاق على هذا اللفظ بعينه، وقال الإمام أبو الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء»: إن الذي عليه إجماع الأمة هو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». وللزيد، انظر: التيسير في القراءات السبع ص ١٣، والكشف والبيان ٤٢/٦، ومفاتيح الغيب ٥٩/١، والجامع لأحكام القرآن ٨٦/١، والنشر ٢٤٣/١، وإتحاف فضلاء البشر ٢٩/١، لشهاب الدين الدمياطي.

(١) من ذلك ما رواه الإمام البخاري في «صحيحه» ٢٢٦٧/٥، برقم: ٥٧٦٤، ومسلم كذلك ٣٠/٨، برقم: ٦٨١٢، عن سليمان بن صرد -رضي الله عنه- قال: [استب رجلان عند النبي -صلى الله عليه وسلم- ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد، لو قال «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». فقالوا للرجل: ألا تسمع ما يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-؟ قال إني لست بمجنون].

(٢) هو الصحابي الجليل: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأبرار الأنصاري، الخزرجي، أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته استصغر بأحد، وأول مشاهده الخندق، وغزا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (١٢) غزوة، وهو من مشهوري الصحابة وفضلائهم، وهو من المكثرين من الرواية عنه، ت: ٦٣، أو ٦٤، أو ٦٥هـ، وقيل: ٧٤هـ. انظر: معرفة الصحابة ١٢٦٠/٣، والاستيعاب ٦٠٢/٢، وأسد الغابة ٤٥١/٢، والإصابة ٧٨/٣.

(٣) رواه عبد الرزاق بلفظ: [كان يقول قبل القراءة أعوذ... كما في «مصنفه» ٨٦/٢، برقم: ٢٥٨٨. ورواه أبو داود في «سننه» ٢٨١/١، برقم: ٧٧٥، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- [إذا قام من الليل كبر، ثم يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يقول: «لا إله إلا الله» ثلاثاً، ثم يقول: «الله كبيراً» -ثلاثاً- «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه»، ثم يقرأ].

ورواه شيخه الإمام أحمد في «المسند» ٥١/١٨، برقم: ١١٤٧٣، ورواه الترمذي في =

وقالت الظاهرية<sup>(١)</sup>: يتعوذ بعد القراءة؛ تمسكاً بظاهر الأمر الوارد في الاستعاذة<sup>(٢)</sup>.

= «جامعه» ٩/٢، برقم: ٢٤٢، وقال عقيبه: وفي الباب: عن علي، وعائشة، وعبد الله بن مسعود، وجابر، وجبير بن مطعم، وابن عمر، قال أبو عيسى: وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث، وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي الرفاعي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث اهـ. والحديث رواه -أيضاً- ابن خزيمة في «صحيحه» ١/٢٦٥. ورواه الدارقطني في «سننه» ١/٢٩٨. والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» ٢/٣٤٨، وفي «السنن الكبرى» ٢/٥٤، وقال عقيبه: ورويناه، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً وموقوفاً. ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١/٢٣٨، عن نافع بن جبير بن مطعم، وابن حبان كما في «موارد الظمان» ١/١٢٣، ورواه البيهقي في «سننه» ٢/٥٣، بلفظ: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما دخل في الصلاة كبر..... الحديث. وابن ماجه في «سننه» ٧/٢، برقم: ٨٠٧، ولفظه: حين دخل في الصلاة. والحاكم ١/٣٦٠، برقم: ٨٥٨، ولفظه: إذا افتتح الصلاة. وصححه، ووافقه الذهبي. وفي «المعجم الكبير» ٢/١٣٤: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دخل في صلاة فقال.... الحديث. وكذلك البزار ٨/٣٦٧، برقم: ٣٤٤٦، بحذف دعاء الاستفتاح: عن جبير بن مطعم -رضي الله عنه-.

والحديث صححه الألباني في «سنن أبي داود»، وفي الإرواء ٢/٥١، وحسنه الأرئوط في «سنن ابن ماجه». وليس فيه ذكر الاستعاذة.

(١) نسبة للظاهري: بفتح الظاء المعجمة، وبعد الألف هاء مكسورة وفي آخرها راء، وهذه النسبة ينتسب إليها أصحاب الظاهر، وهم طائفة من الفقهاء يتحلون مذهب الإمام داود بن علي بن خلف الأصبهاني، المعروف بالظاهري؛ ومن أئمة الظاهرية: ابن حزم الأندلسي، وسموا بالظاهرية؛ لأنهم يأخذون بظواهر النصوص الشرعية، ويرفضون استنباط العلل، ويعرضون عن التأويل، والرأي، والقياس. وقد اشتهر أنهم: ينكرون القياس، لا ينكرون الجلي بل الخفي. انظر: الباب في تهذيب الأنساب ٢/٢٩٧، للجزري، والعرف الشذي ١/١٢٥، للكشميري، ومعجم لغة الفقهاء ١/٢٩٥. والكتاب للمرحوم المحقق الكبير: محمد رواس قلعه جي، وكان موته -رحمه الله- قبل كتابة هذه الأسطر بأسبوع؛ فإلى رحمة الله، وسعة فضله.

(٢) اختلف الفقهاء في وقت الاستعاذة: فقال أكثرهم:

= قبل القراءة، وهو قول الجمهور، وأكثر الصحابة فمن بعدهم، كما قال الثعلبي.



وقال أبو هريرة<sup>(١)</sup> أن: [الاستعاذة بعد القراءة]<sup>(٢)</sup>.

= - وقال بعضهم: قبل القراءة، وبعدها؛ يقرأ الاستعاذة قبل القراءة بمقتضى الخبر، وبعدها بمقتضى القرآن، جمعاً بين الدليلين بقدر الإمكان، كما ذكر الرازي.  
- وقال أبو هريرة: يتعوذ بعد القراءة، وإليه ذهب داود بن علي، ونقل عن بعض السلف، وذكر عن مالك، واستغربها ابن العربي؛ لكونها لا توافق مذهبه، وفهمه.  
والعجيب أن ابن الجزري نقل الإجماع في أن محلها قبل القراءة، وضعف جميع من نقل عنهم خلافه، قال رحمه الله: وهو قبل القراءة إجماعاً، ولا يصح قول بخلافه، عن أحد ممن يعتبر قوله، ..... إلى قوله: قد نسب إلى حمزة وأبي حاتم، ونقل عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وابن سيرين وإبراهيم النخعي، وحكي عن مالك، وذكر أنه مذهب داود بن علي الظاهري، وجماعته عملاً بظاهر الآية.... إلى قوله: وحكي قول آخر، وهو الاستعاذة قبل وبعد. إلى أن قال: ونص ابن حزم إمام أهل الظاهر على التعوذ قبل القراءة، ولم يذكر غير ذلك. انظر: الكشف والبيان ٤١/٦، وأحكام القرآن ١٥٩/٣، ومفاتيح الغيب ٩٢/٢٠، والنشر في القراءات العشر ١/٢٥٦.

(١) تقدمت ترجمته في صفحة: ٥٣٦، من هذا البحث.

(٢) نسبه إليه كثير من أهل العلم كالثعلبي في: الكشف والبيان ٤١/٦، وابن الجزري في: النشر ١/٢٥٦. وأثر أبي هريرة - رضي الله عنه - هذا، روي في مسند الشافعي عن: إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان، عن صالح بن أبي صالح: أنه سمع أبا هريرة - رضي الله عنه - وهو يؤم الناس رافعاً صوته: ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم، في المكتوبة، وإذا فرغ من أم القرآن.

قال الحافظ ابن الجزري في: «النشر» ١/٢٥٥: بعد ذكر هذا الأثر: وهذا الإسناد لا يحتج به؛ لأن إبراهيم بن محمد هو الأسلمي، وقد أجمع أهل النقل والحديث على ضعفه، ولم يوثقه سوى الشافعي. قال أبو داود: كان قدرياً رافضياً مأبوناً، كل بلاء فيه. وصالح بن أبي صالح الكوفي ضعيف واه. وعلى تقدير صحته لا يدل على الاستعاذة بعد القراءة، بل يدل أنه كان يستعيد إذا فرغ من أم القرآن، أي للسورة الأخرى، وذلك واضح. وقال أستاذه ابن كثير - رحمه الله - في التفسير ١/١١٠: وروي عن أبي هريرة - أيضاً -، وهو غريب.

وإلى تأويل ابن الجزري - رحمه الله - مآل محمد عابد السندي، فإنه ذكر أن تأخير أبي هريرة للاستعاذة من قبيل الدعاء. انظر: مسند الإمام الشافعي، بترتيب السندي ٧٧/١، لمحمد عابد السندي. وبهذا كله يتبين: أن ما نقل عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في شأن تأخير الاستعاذة ضعيف، وغير صريح.



وقال القاضي أبو بكر العربي<sup>(١)</sup>: انتهى العيُّ بقوم إلى أن قالوا: إذا فرغ القارئ من قراءة القرآن، يستعيد بالله من الشيطان الرجيم<sup>(٢)</sup>.  
وقال<sup>(٣)</sup>: أجمعت القراء على إظهار «الاستعاذة» في أول قراءة سورة الحمد إلا حمزة<sup>(٤)</sup>.

(١) الإمام: أبو بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن أحمد بن العربي، المعافري، الإشبيلي، القاضي الشهير، الحافظ، الإمام، العلامة، المتبحر، ختام علماء الأندلس؛ من آثاره: «أحكام القرآن»، و«العواصم من القواصم» و«عارضة الأحوذ»؛ ت: ٤٥٣ هـ. انظر: تاريخ دمشق ٥٤ / ٢٤، والديباج المذهب ٢ / ٢٥٢، لابن فرحون. وتاريخ قضاة الأندلس ١ / ١٠٥، لأبي الحسن المالقي.

(٢) أحكام القرآن ٣ / ١٥٧، لابن العربي، ولفظه: انتهى العيُّ بقوم إلى أن قالوا: إن القارئ إذا فرغ من قراءة القرآن حينئذ يستعيد بالله من الشيطان الرجيم.

وهي في المخطوط: العي، بالعين المعجمة، وهو الضلال والخيبة. وفي «أحكام القرآن» وتفسير القرطبي ١ / ٨٨: العي بالعين المهملة، وهو خلاف البيان، عيي بالأمر، إذا لم يهتد لوجهه. انظر: الصحاح ٦ / ٢٤٥٠، مادة (غوى)، و ٦ / ٢٤٤٣، مادة (عيي).

(٣) أوهم - رحمه الله - بقوله: قال... أن ذلك من قول ابن العربي، إذ قد عطفه على قول ابن العربي المتقدم. وليس الأمر كذلك، بل إن قوله: أجمع القراء على إظهار الاستعاذة في أول قراءة سورة «الحمد» إلا حمزة. إنما هو من قول المهدي، كما في تفسير القرطبي ١ / ٨٧، والمحزر الوجيز ١ / ٥٩. ولفظهما: أجمع، وليس: أجمعت. ولعل السبب سبق العين للخط، فإن القرطبي كان قد ذكر قول ابن العربي المتقدم بعد كلام المهدي بستة أسطر. والله أعلم.

(٤) مرت ترجمته: ٣٥٠. ونسبة المذهب إليه كما قال الشاطبي في منظومته الشهيرة «حرز الأمانى»:

وَإِخْفَاؤُهُ (فَد) صِلْ (أ) بَاهُ وَعُثَانَا  
وَكَمْ مِنْ فِتْيَ كَالْمُهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

قال شارحها (أبو شامة الشافعي): أي روي إخفاء التعوذ عن حمزة ونافع؛ لأن الفاء رمز حمزة، والألف رمز نافع.... وإنما أبى الإخفاء الوعاة؛ لأن الجهر به إظهار لشعار القراءة كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع له ينصت للقراءة من أولها، لا يفوته منها شيء.

وقال ابن الجزري «النشر» ١ / ٢٥٣: المختار عند الأئمة القراء هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم إلا ما جاء عن حمزة وغيره..... وقد ورد =



وروي عن أهل المدينة أنهم يفتتحون القراءة بالبسملة<sup>(١)</sup>.

= من طرق كتابنا (ابن الجزري) عن حمزة على وجهين:  
- أحدهما إخفاؤه، وحيث قرأ القارئ مطلقاً - أي في أول الفاتحة وغيرها - وهو الذي لم يذكر أبو العباس المهدي عن حمزة من روايتي خلف وخلاد سواء. وكذا روى الخزازي عن الحلواني عن خلف وخلاد. وكذا ذكر الهذلي في كامله وهي رواية إبراهيم بن زربي، عن سليم، عن حمزة.  
- الثاني: الجهر بالتعوذ في أول الفاتحة فقط، وإخفاؤه في سائر القرآن، وهو الذي نص عليه في «المبهج» عن خلف، عن سليم، وفي اختياره وهي رواية محمد بن لاحق التميمي، عن سليم، عن حمزة. هـ.  
وخلاصة ذلك ما قاله محيسن: وقد ورد عن «حمزة» روايتان في إخفاء الاستعاذة سوى الجهر:

الرواية الأولى: الإخفاء مطلقاً: أي حيث قرأ سواء كان أول السورة، أو أثنائها، ووجه ذلك ليفرق «حمزة» بين القرآن وغيره. والرواية الثانية: الجهر بالاستعاذة أول سورة «الفاتحة»، وإخفاؤها فيما عدا أول الفاتحة. ووجه تخصيص الفاتحة بالجهر: الفرق بين ابتداء القرآن وغيره، وذلك أن القرآن عنده كالسورة الواحدة. وهذان القولان ضعيفان، والأصح الجهر «لحمزة» كباقي القراء. انظر: إبراز المعاني من حرز الأمان ص ٦٤، لأبي شامة. والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/ ١١٩، لمحمد سالم محيسن.

(١) ذكره القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٨٧، عن السدي. وقال ابن الجزري «النشر» ١/ ٢٥٢-٢٥٤ - رحمه الله - عن الداني: عن ابن المسيبي، أنه سئل عن استعاذة أهل المدينة أيجهرون بها أم يخفونها؟ قال: ما كنا نجهر، ولا نخفي، ما كنا نستعيد البتة. وروى عن أبيه، عن نافع أنه كان يخفي الاستعاذة، ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورءوس الآيات في جميع القرآن..... ثم قال: فمراده الترك رأساً كما هو مذهب مالك - رحمه الله تعالى - . وفي: المدونة الكبرى ١/ ١٦٢: وقال مالك: ولا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة. وانظر: شرح التلخين ١/ ٥٧٣، والذخيرة ٢/ ١٨١، للقرافي، والمغني ١/ ٥٥٤.



وذكر أبو الليث السمرقندي<sup>(١)</sup>: عن بعض المفسرين<sup>(٢)</sup> أن: التعوذ فرض إذا نسيه القارئ، وذكره في بعض الحرف<sup>(٣)</sup> قطع وتعوذ، ثم ابتداء من أوله<sup>(٤)</sup>.  
وبعضهم يقول: يستعيز ثم يرجع إلى موضعه الذي وقف فيه<sup>(٥)</sup>. وبالأول

(١) الإمام: أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، المعروف بإمام الهدى، الفقيه، المحدث، الزاهد، المفسر؛ من آثاره: كتاب «تنبيه الغافلين»، وكتاب «الفتاوى»، والتفسير المشهور: «بحر العلوم»؛ ت: ٣٧٣-٣٧٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٣٢٣، والجواهر المضية في طبقات الحنفية ١٩٦/٢، وطبقات المفسرين ص ٩١ للأذنوي.

(٢) لم أقف على من قال ذلك من المفسرين.

(٣) هكذا في المخطوط، وإنما هو في تفسير القرطبي ١/٨٧: وذكره في بعض الحزب ا.هـ. والحزب: بزاي، فباء موحدة من أسفل. وهو المناسب - لا سيما عند أهل الشأن-، وإن كان لفظ الكافيحي «بعض الحرف» متجهاً، باعتبار الوقوف على الكلمة والتعبير عنها بالحرف. والله أعلم.

(٤) لم أجد من ذكر ذلك؛ وقد بحثت في تفسير أبي الليث السمرقندي، في المظان، فلم أجد هذا النقل، ولا يمكن أن يكون - كذلك - في تفسير «بحر العلوم» لعلاء الدين علي بن يحيى السمرقندي؛ لأنه متوفى في حدود سنة: ٨٦٠هـ، وإنما هذا من منقول الكافيحي عن القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» ١/٨٨، وهو متوفى سنة: ٦٧١هـ.  
تنبيه:

التفسيران يميلان نفس الاسم: «بحر العلوم»، الأول: لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت: ٣٧٣هـ، وهو تام كامل مطبوع. والثاني: لعلاء الدين علي بن يحيى السمرقندي القرماني، ت: ٨٦٠هـ، وقد ذكر في «الشقائق النعمانية» ص ٥١: أنه لم يكمله، بل بلغ فيه إلى سورة المجادلة.

(٥) لم أجد من ذكر ذلك؛ وهو من منقول القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» ١/٨٨. لكن قال ابن عرفة في «تفسيره» المجموع ١/٦٥: وإذا نسي الاستعاذة، فإن أطال القراءة أتمتها ولم يعد، وإن لم يكن أطال ففي رجوعه إلى الاستعاذة قولان. وفي «مصنف» عبد الرزاق ٢/٨٧، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: نسيت الاستعاذة، قال: لا أعود....

قال ابن قدامة «الكافي» ١/٢٤٢: ومن نسي الاستفتاح حتى شرع في الاستعاذة، أو نسي الاستعاذة حتى شرع في البسملة، أو البسملة حتى شرع في الفاتحة على الرواية التي =





مال<sup>(١)</sup> أسانيد الحجاز والعراق، وبالثاني مال<sup>(١)</sup> أسانيد الشام ومصر.

= تقول: ليست من الفاتحة لم يرجع إليها؛ لأنها سنة فات محلها. وقال ابن نجيم «البحر الرائق» ١/ ٣٢٩: لو نسي التعوذ فقرأ الفاتحة لا يتعوذ؛ لفوات المحل. ويمكن القول بأن هذه المسألة مبناها على القول بالوجوب أو الاستحباب؛ فالذين يقولون بالاستحباب لا يقولون بوجوب الاستئناف، والاستعاذة من البداية، وأما على القول بوجوبه فيمكن الإعادة، وعلى القول بأن الاستعاذة إنما تكون بعد القراءة فلا ترد هذه المسألة رأساً.

قال ابن حزم في «المحلّى» ٢/ ٢٨٢: فمن نسي التعوذ أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع أعاد متى ذكر فيها، وسجد للسهو.

(١) هي عند القرطبي في تفسيره ١/ ٨٨: (قال)، بقاف، وفي المخطوط: بالميم. وكلاهما متجه، غير أن الكافيحي إنما نقلها من القرطبي - فيما يبدو -، فكان حقه أن يكتبها كما كتبت في القرطبي، إلا أن يكون خطأً من الناسخ. والله أعلم.



## (مبحث في: فضائل الاستعاذة)

١- وروى مسلم<sup>(١)</sup> عن سليمان بن صُرد<sup>(٢)</sup> - في فضيلة التعوذ- أنه قال:

[استبَّ رجلان عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعل أحدهما يغضب، ويحمرَّ وجهه، وينتفخ أوداجه<sup>(٣)</sup>، فنظر إليه النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب ذا عنه: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»]<sup>(٤)</sup>.

٢- وروى مسلم - أيضاً- عن عثمان بن أبي العاص الثقفي<sup>(٥)</sup>، أنه أتى

(١) الإمام المبرز، والمصنف المميز: مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري، الحبر، البحر، الحجة، أحد الأئمة من حفاظ الحديث، وهو صاحب «المسند الصحيح»، وكتاب «العلل»، وكتاب «الوحدان»؛ ت: ٢٦١هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٣/١٠٠، ووفيات الأعيان ٥/١٩٤، وتاريخ دمشق ٥٨/٨٥، وتذكرة الحفاظ ١٢٥/٢.

(٢) الصحابي الجليل: سليمان بن صُرد بن الجون بن أبي الجون بن منقذ بن ربيعة، أبو المطرف الخزاعي، راوي حديث يوم الأحزاب: «الآن نغزوهم ولا يغزونا»، كان خيراً فاضلاً، شهد صفين مع علي، بل شهد معه مشاهدته كلها، وكان ممن كاتب الحسين، وخرج في الطلب بدمه، فقتل بعين الوردة بعسكر في سنة: ٦٥هـ. انظر: معرفة الصحابة ٣/١٣٣٤، والاستيعاب ٢/٦٤٩، وأسد الغابة ٢/٥٤٨، والإصابة في تمييز الصحابة ٣/١٧٢.

(٣) جمع ودج، والودج: عرق غليظ متصل من الرأس إلى السحر، عن يمين ثغرة النحر ويسارها، والجمع: الأوداج، وهي - كذلك - تكتنف الحلقوم. انظر: العين ٦/١٦٩، وتهذيب اللغة ١١/١١١، ومعجم مقاييس اللغة ٦/٩٨، مادة (ودج).

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» ٥/٢٢٤٨، برقم: ٥٧٠١-٥٧٦٤، ومسلم ٨/٣٠ برقم: ٦٨١٣، واللفظ له كما أشار المؤلف رحمه الله.

(٥) الصحابي الجليل: عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، يكنى أبا عبد الله، أسلم في وفد ثقيف، وأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - على أهل الطائف؛ وكان من أحدثهم سنًا؛ وذلك أنه كان أحرصهم على التفقه، ولم يزل عليها إلى سنتين من خلافة =

النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: [يا رسول الله، إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي، وقد أتى يُلبِّسُهَا<sup>(١)</sup> عليّ؛ فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذاك شيطان يقال له: خِنْزَبُ<sup>(٢)</sup>، فإذا أحسسته، فتعوذ بالله منه، وَاتَّقِلْ عن يسارك ثلاثاً. قال: ففعلت، فأذبه الله عني<sup>(٣)</sup>].

= عمر - رضي الله عنه -، ثم عزله، وولاه سنة خمس عشرة على عُمان والبحرين، كان كثير الصدقة والصلة، يختار العزلة والخلوة، ت: ٥١هـ. انظر: معرفة الصحابة ٤/ ١٩٦٢، والاستيعاب ٣/ ١٠٣٥، وأسد الغابة ٣/ ٥٧٣، والإصابة ٤/ ٤٥١.

(١) اللبس بالفتح: مصدر قولك لبست عليه الامر ألبس، أي خلطت، من قوله تعالى: ﴿وَلَبَّسْنَا عَلَيْهِمْ مَكِيلِينَ﴾ الأنعام: ٩. و﴿يُلَبِّسُهَا عَلَيَّ﴾: بالتشديد للمبالغة، قال القاري: وفي نسخة صحيحة ظاهرة بفتح أوله، وكسر ثالثة أي: يخلط، ويشككني فيها. وانظر: الصحاح ٣/ ٩٧٣، مادة (لبس). والمنهاج شرح مسلم ٤/ ١٨٦، ومرقاة المفاتيح ١/ ١٤٦.

(٢) خِنْزَب: بخاء معجمة مكسورة، ثم نون ساكنة، ثم زاي مكسورة، أو مفتوحة، كدرهم. ويجوز: فتح الخاء والزاي، كما ذكر القاضي عياض، كجعفر، ويقال: بضم الخاء، كما ذكر في النهاية. ويصح فتح الخاء مع ضم الزاي. والخِنْزَب في اللغة: الجريء على الفجور، أو قطعة اللحم المنتنة. وهو - في الشرع - لقب على الشيطان الذي في الصلاة.

ويفهم من كلام أهل العلم: أن الخِنْزَب له معنى في اللغة كما سبق، ثم غدا لقباً على شيطان الصلاة، إلا أن أهل اللغة كابن دريد والزيدي جعلوا: الجريء على الفجور، هو: الخِنْزَب أو الخِنْزَاب؛ وخِنْزَب، بالفتح: الشيطان. قال ابن دريد - كما في الجمهرة ٢/ ١١١٧ - والخِنْزَبية منها اشتقاق الخِنْزوب، والخِنْزَاب، وهو: الجريء على الفجور.

وقال القاضي عياض في «المشارك»: خِنْزَب: بالخاء المعجمة والنون والزاي، اسم الشيطان الذي يلبس في الصلاة. هـ. وعلى كل فلعلهم نظروا إلى أصل اشتقاق الكلمتين، والله أعلم. انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٧/ ١١٠، ومشارك الأنوار على صحاح الآثار ١/ ١٧١، للقاضي عياض. والنهاية في غريب الحديث ٢/ ٨٣، والمنهاج شرح صحيح مسلم ٤/ ١٨٦، وفيض القدير ٢/ ٦٣٨، ومرقاة المفاتيح ١/ ١٤٦.

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» ٧/ ٢٠، برقم: ٥٨٦٨. ولفظه: يا رسول الله: إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي، يلبسها عليّ. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ذاك شيطان يقال له: خِنْزَب، فإذا أحسسته، فتعوذ بالله منه، واتقل على يسارك ثلاثاً. قال ففعلت ذلك فأذبه الله عني.

٣- وروت خولة بنت حكيم<sup>(١)</sup> قالت: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: [من نزل منزلاً، وقال: أعوذ بالله بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل]<sup>(٢)</sup>. والأخبار في ذلك كثيرة.  
\* فإن قلت: فما الفائدة في الاستعاذة من الشيطان وقت القراءة؟.

قلت: فائدتها هي: امتثال الأمر<sup>(٣)</sup>. وليس للشرع فائدة إلا القيام بحق الوفاء في الامتثال أمراً، وفي الاجتناب نهياً؛ فيحصل ببركة ذلك أمنٌ من وسوسة الشيطان عند القراءة<sup>(٤)</sup>، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَتَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الصحابية الجليلة: خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص بن مرة بن هلال السلمية، امرأة عثمان بن مظعون يقال: كنيها أم شريك ويقال لها: خويلة بالتصغير، صالحة فاضلة، وهي التي وهبت نفسها للنبي -صلى الله عليه وسلم-، لم أعثر على سنة وفتاها. انظر: معرفة الصحابة ٦/٦، ٣٣٠٦، والاستيعاب ٤/١٨٣٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٧/٦٢١.

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» ٧٦/٨، برقم: ٧٠٥٣، ولفظه: ثم قال أعوذ....  
(٣) يقال: امتثل مثلاً فلان: إذا احتذى حذوه، وسلك طريقته. وامتثل طريقته: تبعها فلم يعدّها. وفي الصحاح: امتثل أمره: أي احتذاه. والمراد من امتثال الأمر ههنا: تطبيقه، والعمل به. انظر: الصحاح ٥/١٨١٦، وتاج العروس ٣٠/٣٨٤، مادة (مثل).

(٤) هذا الكلام اختصره الإمام الكافيجي من «الجامع لأحكام القرآن» ١/٨٨، وهو من منقول القرطبي عن ابن العربي في «أحكام القرآن» ٣/١٥٨، قال هناك: فإن قيل: وما الفائدة في الاستعاذة من الشيطان وقت القراءة؟. قلنا: فائدته امتثال الأمر؛ وليس للشرعيات فائدة إلا القيام بحق الوفاء في امتثالها أمراً، أو اجتنابها نهياً. وقد قيل: فائدتها الاستعاذة من وساوس الشيطان عند القراءة، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَتَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ الحج: ٥٢.

(٥) جزء آية من سورة الحج آية: (٥٢).



### (مبحث في: معنى الاستعاذة)

\* و«الشیطان»: واحد الشیاطین علی التکسیر<sup>(١)</sup>، والنون أصلية؛ لأنه مشتق من شَطَنَ إذا بعد عن الخیر. والشَّطَنَ: الحبل؛ لبعده طرفیه وامتداده<sup>(٢)</sup>.  
وسمي الشیطان شیطاناً؛ لبعده عن الحق، وتمرده.

وقيل: أن «شیطاناً» مأخوذ من «شاط، يشیط»: إذا بطل؛ فالنون زائدة<sup>(٣)</sup>.  
وحكى سيبويه<sup>(٤)</sup> أن العرب تقول: تشیطن فلان، إذا فعل أفعال

(١) أي: جمع التکسیر، وهو: ما دلَّ علی أكثر من اثنين بتغییر ظاهر، كرجل ورجال، أو مقدر كفلک للمفرد والجمع، والضممة التي في المفرد كضممة قُفْل، والضممة التي في الجمع كضممة أُسْد. انظر: شرح ابن عقيل ٤/ ١١٤، وتوضیح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٧٧.  
(٢) انظر: معجم مقایس اللغة ٣/ ١٨٤، وتهذیب اللغة ١١/ ٢١٣، والصحاح ٥/ ٢١٤٤، مادة (شطن).

(٣) وعلى هذا يكون اشتقاقه من شاط يشیط وتشیط، إذا لفحته النار فأثرت فيه، أو بمعنى: هلك، وقيل: بمعنى: ذهب، وقيل: بمعنى: بطل؛ لأن من أسأته المذهب، والباطل. والنون فيه زائدة. قال الراجز:

كشائطِ الرُّبِّ عليه الأشْكلِ

فيكون الشیطان علی هذا القول بوزن فعلان، وأنه من شاط.

والأول أقرب، وهو: أنه: من شطن، والنون فيه أصلية، والدليل علی أنه من شطن، قول أمية بن أبي الصلت يذكر سليمان النبي عليه السلام:

أيما شاطن عصاه عكاه

ثم قد حكى سيبويه أن العرب تقول: تشیطن فلان: إذا فعل أفعال الشیاطین، فهذا بیّن إنه تفعیل من شطن، ولو كان من شاط لقالوا: تشیط، وقد رجح هذا بعض أهل العلم كالأزهري، وابن الأثير، وابن العربي، وغيرهم. انظر: تهذیب اللغة ١١/ ٢١٤، ومعجم مقایس اللغة ٣/ ١٨٥، وجمهرة اللغة ٢/ ٨٦٧، والنهية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤٧٥، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٩٠، وتاج العروس ١٩/ ٤٣١.

(٤) الإمام: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الملقب: سيبويه، مولى بني الحارث بن كعب؛ إمام النحو، حجة العرب، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل =



الشياطين<sup>(١)</sup>؛ فهذا يدلُّ على أنه: تفعيل من شطن، وقال أمية بن أبي صلت<sup>(٢)</sup>:

إنما شاطن عصاه عكاه      ورماه في السجج والأغلال<sup>(٣)</sup>  
إذ لا شك أن شاطناً من شَطْن.

\* والرجم: القتل، وأصله الرمي بالحجارة<sup>(٤)</sup>. والمراد منه -ها هنا- هو:  
الطرد، والشتيم، والإبعاد<sup>(٥)</sup>.

= كتابه، وجميع كتب الناس عليه عيال؛ من آثاره: «الكتاب» في النحو، ت: ١٧٩هـ.  
انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٤٦، وفيات الأعيان  
٣/ ٤٦٣، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١.

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٣٢١، لسيبويه.

(٢) الشاعر: أمية بن أبي الصلت بن ربيعة بن عوف بن عقدة الثقفي، الشاعر المشهور، وفي  
البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث: [وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسلم]؛ اتفقت  
العرب على أن أمية أشعر ثقيف، ولم يختلف أصحاب الأخبار أنه: مات كافراً، وضح  
أنه عاش حتى رثى أهل بدر، وقيل: إنه مات سنة تسع من الهجرة بالطائف كافراً قبل  
أن يُسلم الثقفيون. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦٢، للجمحي، وجل من أنساب  
الأشراف ١٣/ ٤٤١، لأحمد البلاذري. ومروج الذهب ١/ ٨٤، لأبي الحسن المسعودي.  
والإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٢٤٩.

(٣) البيت: من البحر الخفيف. نسبه لأمية بن أبي الصلت كثير من أهل العلم، والأدب  
كقدامة بن جعفر في «نقد الشعر» ص ٨٦، وابن جرير في «جامع البيان» ١/ ١١٢،  
والجوهرى في «الصحاح» ٥/ ٢١٤٥، وابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» ٢/ ١٨٥،  
وابن دريد في جمهرة اللغة ٢/ ٩٤٧، والأزهري في «تهذيب اللغة» ٣/ ٢٧.  
ونسبه أسامة بن منقذ للأعشى الشاعر. كما في: «البدیع في نقد الشعر» ص ١٧٩ له.  
والبيت في المخطوط: إنما شاطن..... بكسر الهمز، وبالنون؛ وإنما هو في المصادر: أبا  
شاطن..... بفتح الهمز، وبالياء المثناة التحتانية.

(٤) الصحاح ٥/ ١٩٢٩، مادة (رجم).

(٥) قال ابن سيده في «المحكم والمحيط الأعظم» ٧/ ٤١٩: الرجيم أي: المرجوم بالكواكب،  
وقيل: رجيم ملعون مرجوم باللعة..... وفي التنزيل: {لَأَرْجُمَنَّكَ} الحجر: ٤٦، أي:  
لأهجرنك، ولأقولن عنك بالغيب ما تكره. هـ.

والرجم يأتي بمعنى: اللعن، ومنه الشيطان الرجيم: أي الملعون المرجوم باللعة، ويأتي =

والرجم يجيء - أيضاً - بمعنى: القول بالظن<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى:  
﴿وَيَقُولُونَ حَمَّسَهُ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* وقال علي - رضي الله عنه - [رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
عند الصفا<sup>(٣)</sup>، وهو مقبل على شخص في صورة الفيل، وهو يلعنه، فقلت: ومن  
هذا الذي تلعنه يا رسول الله؟. قال: هذا الشيطان الرجيم، فقلت: والله يا عدو  
الله لأقتلنك، ولأريحن الأمة منك]<sup>(٤)</sup>.

= بمعنى: الشتم، والسب، ومنه لأرجمنك أي: لأسبئك، ويأتي - أيضاً - بمعنى: الطرد؛  
وبكل من الثلاثة فسر لفظ «الرجيم» في وصف الشيطان. انظر: تهذيب اللغة ١١ / ٤٨،  
وتاج العروس ٣٢ / ٢١٨، مادة (رجم).  
(١) قال ابن سيده في «المحكم والمحيط الأعظم» ٧ / ٤١٩:.... والرمم القذف بالغيب،  
والظن.

(٢) جزء آية من سورة الكهف آية رقم: (٢٢).

(٣) الصفا في اللغة: العريض من الحجارة، الأملس، جمع صفاة، يكتب بالألف، وإذا ثني  
قيل: صفوان، وهو الصفواء أيضاً، ومنه الصفا والمروة، وهما: جبلان بين بطحاء مكة  
والمسجد. والصفا بإزاء المروة. والمراد بالصفا ههنا: أحد جبلي المسعى، وهو بمكان  
مرتفع من جبل أبي قبيس بينه وبين المسجد الحرام عرض الوادي الذي هو طريق وسوق؛  
ومن وقف على الصفا كان بحذاء الحجر الأسود. انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ١٧٥، ولسان  
العرب ١٤ / ٤٦٢، ومعجم البلدان ٢ / ٤١١. ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد  
والمواضع ٤ / ١٢١٧، للبكري.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٣ / ٢٨٩: عن ابن عباس، قال: بينا نحن بفناء  
الكعبة ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحدثنا إذ خرج علينا مما يلي الركن اليماني شيء  
عظيم كأعظم ما يكون من الفيلة، قال: فتفل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وقال:  
لُعنت، أو قال: خزيت - شك إسحاق -، قال: فقال علي بن أبي طالب: ما هذا يا رسول  
الله؟ قال: أو ما تعرفه يا علي؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: هذا إبليس، فوثب إليه،  
فقبض على ناصيته، وجذبه فأزاله عن موضعه، وقال: يا رسول الله، أقتله؟ قال: أو ما  
علمت أنه قد أُجِّل إلى الوقت المعلوم، قال فتركه من يده، فوقف ناحية ثم قال: مالي ولك  
يا ابن أبي طالب، والله ما أبغضك أحد إلا وقد شاركت أباه فيه، اقرأ ما قاله الله تعالى:  
﴿وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ الإسراء: ٦٤، قال ابن عباس: ثم حدثنا رسول الله =



فأقول: اللهم ارحمنا من شر الشيطان الرجيم، ووسوسته، ومكره؛ إنك أنت مجيب الدعوات، وقاضي الحاجات، وإنك على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير<sup>(١)</sup>.

= - صلى الله عليه وسلم - فقال: لقد عرض لي في الصلاة، فأخذت بحلقه فخنقته، فإني لأجد برد لسانه على ظهر كفي، ولولا دعوة أخي سليمان لأريتكموه مربوطاً بالسارية تنظرون إليه.

ثم قال الخطيب: إسناد هذا الحديث حسن، ورجاله كلهم ثقات إلا بن أبي الأزهر، والقصة الأولى منكرة جداً من هذا الطريق وإنما نحفظها بإسناد آخر وإيه. أنبأناه علي بن أحمد بن عمر المقرئ، حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق، حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى بن بكار، حدثنا إسحاق بن محمد النخعي، حدثنا أحمد بن عبد الله الغداني، حدثنا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: قال علي بن أبي طالب رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - عند الصفا، وهو مقبل على شخص في صورة الفيل، وهو يلعنه فقلت: ومن هذا الذي يلعنه رسول الله؟ قال: هذا الشيطان الرجيم. فقلت: والله يا عدو الله لأقتلنك، ولأريحن الأمة منك، قال: ما هذا جزائي منك، قلت: وما جزاؤك مني يا عدو الله، قال: والله ما أبغضك أحد قط إلا شاركت أباه في رحم أمه. وهكذا رواه القاضي أبو الحسين بن الأشناني عن إسحاق بن محمد النخعي، وهو إسحاق الأحمر وكان من الغلاة، وإليه تُنسب الطائفة المعروفة بالإسحاقية، وهي ممن تعتقد في علي الإلهية، وأحسب القصة المذكورة في الحديث الأول سُرقَت من ها هنا، وركبت على ذلك الإسناد، والله أعلم ا.هـ. وأورد الحديث ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» ٢٨٩/٤٢، من طريق الخطيب المتقدم، ونقل كلامه مقرأً له. وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٨٦/١، وقال عقب كلام الخطيب: وهذا هو الظاهر، وأن إسحاق وضع حديث ابن مسعود فسرقه ابن أبي الأزهر، وقد ذكرنا عن أبي بكر بن ثابت أن ابن أبي الأزهر كان يضع الأحاديث على الثقات. وممن حكم على وضعه الإمام السيوطي، والشوكاني. فالحديث إذن في أوهى المراتب.

وانظر: تنزيه الشريعة المرفوعة ص ٤٠٩، للكناني، واللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية ٣٣٦/١، للسيوطي، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية ص ٣٧٣، للشوكاني.

(١) فلان جدير بكذا، أي خليق، وحرى به، وأنت جدير أن تفعل كذا، وأجدر به أن يفعل ذلك، إنه لجدير أن يفعل ذلك، والجمع جدراء وجدريون. والمراد أنه - سبحانه - أعظم من =





قال المؤلف -فسح الله في مدته-: وحصل الفراغ من ترتيب المدارك<sup>(١)</sup>

= يرجى منه الإجابة، والله أعلم. انظر: جمهرة اللغة ١/ ٤٤٦، وتهذيب اللغة ١٠/ ٣٣٥،  
والصباح ٢/ ٦٠٩، مادة (جدر).

(١) المدارك: مأخوذة من: أدرك إذا: بلغ علمه أقصى الشيء، ومنه المُدْرِكات الخمس،  
والمدارك الخمس: يعني الحواس الخمس. و«المُدْرِك»: بضم الميم يكون مصدرًا، واسم  
زمان ومكان، تقول: أَدْرَكْتُهُ مُدْرَكًا: أي إدراكًا، وهذا مُدْرَكُهُ: أي موضع إدراكه، وزمن  
إدراكه؛ ومَدَارِكُ الشَّرع: مواضع طلب الأحكام، فإن المدرك: موضع الإدراك. انظر:  
المغرب في ترتيب المعرب ١/ ٢٨٦، لناصر الدين المطرزي، وتاج العروس ٢٧/ ١٤٥،  
والمصباح المنير ١/ ١٩٨، مادة: (أدرك).

وتدور معاني «المدارك» على التحصيل، وآلته الحسية، والمعنوية، وموضعه زماناً ومكاناً؛  
وقد يريد به المتأخرون: ما يُدْرِك به العلم من القوى العقلية، كقول أبي حامد الغزالي  
«محك النظر» ص ٢٠٦-٢٣١: ويشتمل هذا الفن على مدارك العلوم اليقينية الأولية.  
وقوله: الفصل الثاني: في مدارك اليقين، والاعتقاد.....، فمن أين يقتنص مثل هذا  
اليقين، وما آلته ومدركه.

وقال صاحب «توضيح المقاصد ١/ ٩٥: فيبرزه في صورة براءة تصل إلى مدارك المتعلم  
والمقارئ دون تعب ومعاناة ا.هـ. ولعل منه: تسمية القاضي عياض لكتابه: «ترتيب  
المدارك، وتقريب المسالك». وقال ابن أبي الحديد «شرح نهج البلاغة» ٦/ ٤٠٦: فلا  
إنكار على من طلب في مدارك العقول وجوهاً تعضد ما جاء به القرآن والسنة ا.هـ. فلعل  
المؤلف عنى: المسائل العلمية الرفيعة المدركة بالقوى العقلية. والله أعلم.

النفيسة السنينة<sup>(١)</sup>، مُسمّاة بـ«التذكرة» النافعة الحافظة اليونسية<sup>(٢)</sup>، جامعة لغرر<sup>(٣)</sup>

(١) النفيسة: نسبةٌ للشيء النفيس، يقال: شيء نفيس، أي يتنافس فيه ويرغب. وهذا أنفس مالي، أي أحبه وأكرمه عندي. والنفيس: المال الكثير الذي له قدر وخطر. والمراد أن هذه الرسالة نفيسة عظيمة القدر بما حوته من السنن والأحكام والفوائد. ونسبها إلى السنن، والسنن مقصور: ضوء البرق، والسنن: الرفيع. وأسناه، أي رفعه وأعلاه. والسنن ممدود: من الشرف والمجد. والمراد ههنا السنينة: المضيئة، الشريفة، المرتفعة بألفاظها، ومعانيها، ومضمونها. وقد تحتمل نسبتها إلى السننة، والسننة: الطريقة، والسيرة، والطبيعة. والمراد الانتساب بهذه الرسالة إلى سنة المعظم -صلى الله عليه وسلم-، وطريقته. وقد جمع المعنيين شارح «حدود ابن عرفة» بقوله: والله سبحانه أعلم بمقاصده السنينة، وعلومه السنينة.

انظر: تهذيب اللغة ١٠/١٣، والصحاح ٩٨٥/٣، وتاج العروس ٥٦٧/١٦، مادة (نفس). وانظر: تهذيب اللغة ٥٤/١٣، الصحاح ٢٣٨٣/٦، المحكم والمحيط الأعظم ٦١٤/٨، مادة (سنا). انظر أيضاً: الصحاح ٢١٣٨/٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٤١٧/٨، مادة (سنن). وانظر: الهداية الكافية الشافية ص ٦٦، للأنصاري.

(٢) لعله انتزعها من ألفاظ «فصوص الحكم»، لمحيي الدين ابن عربي. المتوفى: سنة ٦٣٨، له: «كتاب النقوش»، وهو: «نقوش الفصوص». رتبته على: سبعة وعشرين فصاً. ترتيبها هكذا -كما في «كشف الظنون» ١٢٦١/٢-:

(١) فص حكمة إلهية، في كلمة آدمية. (٢) نفثية، في شيثية. (٣) سبوحية، في نوحية. (٤) قدوسية، في إدريسية. (٥) مهيمية، في إبراهيمية. (٦) حقية، في إسحاقية. (٧) عليية، في إسماعيلية. (٨) روحية، في يعقوبية. (٩) نورية، في يوسفية. (١٠) أحدية، في هودية. (١١) فاتحية، في صالحية. (١٢) قلبية، في شعيبية. (١٣) ملكية، في لوطية. (١٤) قدرية، في عزيزية. (١٥) نبوية، في عيسوية. (١٦) رحمانية، في سليمانية. (١٧) وجودية، في داودية. (١٨) نفسية، في يونسية. (١٩) غيبية، في أيوبية. (٢٠) جلالية، في يحيىوية. (٢١) مالكية، في زكرياوية. (٢٢) إيناسية، في إلياسية. (٢٣) إحسانية، في لقمانية. (٢٤) إمامية، في هارونية. (٢٥) علوية، في موسوية. (٢٦) صمدية، في خالدية. (٢٧) فردية، في محمدية.

وكما يلاحظ: أنها نسبة للنبي المكرم: يونس بن متى عليه الصلاة والسلام. مع ملاحظة النفاسة.

(٣) قال ابن فارس: الغين والراء أصولٌ ثلاثةٌ صحيحة: الأول المثل، والثاني النقصان، والثالث العتق والبياض والكرم ا.هـ. والغرر: جمع غرة والغرة، بالضم: بياض في جبهة =



النكت<sup>(١)</sup> الغربية اللطيفة العبقرية<sup>(٢)</sup>، مسلوكةً فيها طريقة الشريعة الشرعية<sup>(٣)</sup> النبوية، مشاراً بها إلى أسرار محاسن الأعمال المصطفوية<sup>(٤)</sup>، وأنشدت فيها:

= الفرس. والغرة من الأسنان: بياضها وأولها ومن المتاع: خياره ومن القوم: شريفهم وكل ما بدا لك من ضوء أو صبح فقد بدت غرته. انظر: معجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٨٠، وتهذيب اللغة ٨/ ١٦، والصحاح ٢/ ٧٦٧، المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ٣٦١، والقاموس المحيط ص ٥٧٨، مادة (غرر).

(١) النكت: أن تنكت بقضيب في الأرض فتؤثر بطرفه فيها، والنكتة: شبه وقرة في العين، والنكتة أيضاً: شبه وسخ في المرآة، ونكتة سواد في شيء صاف. والنكتة هي اللطيفة المؤثرة في القلب، من النكت، كالنقطة من النقط، وتطلق على المسائل الحاصلة بالنقل المؤثرة في القلب، التي يقارنها نكت الأرض غالباً بنحو الإصبع. أو: وهي الجملة المنقحة المحذوفة الفضول.

والمراد أن النكتة: هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر، وإمعان..... وسميت المسألة الدقيقة نكتة؛ لتأثير الخواطر في استنباطها. انظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٨٣، تاج العروس ٥/ ١٢٨، المغرب في ترتيب المغرب ٢/ ٣٢٥، والتعريفات ص ١٦ للجرجاني.

(٢) العبقر: موضع تزعم العرب أنه من أرض الجن. ثم نسبوا إليه كل شيء تعجبوا من حذقه، أو جودة صنعته وقوته، فقالوا: عبقرى. وهو واحد وجمع، والأنثى عبقرية، يقال ثياب عبقرية. انظر: تهذيب اللغة ٣/ ١٨٧، والصحاح ٢/ ٧٣٥.

قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٧٣: عبقرى القوم: سيدهم وكبيرهم وقويهم. والأصل في العبقرى، فيما قيل، أن عبقر قرية يسكنها الجن فيما يزعمون، فكلما رأوا شيئاً فائقاً غريباً مما يصعب عمله ويدق، أو شيئاً عظيماً في نفسه نسبوه إليها فقالوا: عبقرى، ثم اتسع فيه حتى سمي به السيد الكبير.

(٣) الكلمة مكررة مرتين في المخطوط، مرة في آخر الصفحة، وأخرى في رأسها من الخلف. وقد جرت عادت الكاتب أن يكرر الكلمات الأوليات من رأس كل صفحة يسرى في طرة آخر الصفحة اليمنى. بخلاف صنيعه في كلمة الشريعة، فلعله سهو، أو ظن أنه لم يكتبها بعد.

(٤) لعله أراد بذلك النسبة إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم.



كل الفوائد قد حوته إشارتي فهو الطراز<sup>(١)</sup> على وشاح معلم<sup>(٢)</sup>  
وتناثرت فيها نجوم مسائل تهدي السبيل لمنجد ولتتهم<sup>(٣)</sup>  
وذلك الفراغ بالسابع والعشرين من ذي الحجة الحرام، سنة: خمس  
وستين وثمانمائة هجرية.

وكتب من خطه -فسح الله مدته- على... العبد الفقير إلى الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

(١) الطراز: علم الثوب، فارسي معرب، أصله (ترز). وقد طرز الثوب فهو مطرز. والطراز:  
الهيئة، والشكل. قال حسان بن ثابت:

بيض الوجوه كريمة أحسابهم شم الأنوف من الطراز الأول  
أي: من النمط الأول. وطرز الرجل في الملبس: تأنق، وكذا في المطعم، فلم يلبس إلا  
فاخراً، ولم يأكل إلا طيباً.... والطرز والطراز: الجيد من كل شيء. ويقال للرجل إذا  
تكلم بشيء هذا من طرازه، أي من استنباطه.  
والمصنف شبه إشارته التي حوت الفوائد بالوشاح المطرز. انظر: تهذيب اللغة ١٣/١٢٤،  
والصحاح ٣/٨٨٣، وتاج العروس ١٥/١٩٦، مادة (طرز).

(٢) البيت: من البحر الكامل على ما يبدو، والله أعلم. والوشاح: شيء ينسج من أديم  
عريضاً ويرصع بالجواهر، وتشده المرأة بين عاتقها. يقال وشاحٌ وإشاحٌ ووشاحٌ وأشاحٌ؛  
والجمع الوشحُ والأوشحةُ. ووشحْتُها توشيحاً فتوشحت هي، أي: لبسته. وربما قالوا  
توشح الرجل بثوبه وبسيفه. انظر: الصحاح ١/٤١٥، مادة (وشح)، المحكم والمحيط  
الأعظم ٣/٤٦٩.

(٣) يقال: أتهم فلان، وأنجد: إذا دخل تهامة أو نجداً، فهو مُتهم ومُنجد؛ وتهامة: بلد،  
والنسبة إليه تهامي وتهام، وأتهم الرجل، أي صار إلى تهامة. والنجد: المرتفع من الأرض،  
وأنجد الرجل: أتى نجداً. والجمع نجاد ونجود وأنجد. ونجد من بلاد العرب، وهو  
خلاف الغور. والغور: تهامة. وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد، وهو  
مذكر.

فإن تتهموا أنجد خلافاً عليكم وإن تعمنوا مستحقي الشر أعرق  
انظر: معجم مقاييس اللغة ١/٣٥٦، وتهذيب اللغة ١٠/٣٥٠، والمحكم والمحيط  
الأعظم ٧/٣٣٦، والصحاح ٥/١٨٧٨ - ٢/٥٤٢، تاج العروس ٩/٢٠٦.  
(٤) اسم الكاتب غير واضح، ويبدو أن بعدها مكتوب: غفر الله له، ولوالديه، ولجميع  
المسلمين؛ غير أنها مطموسة. ولعل اسم الكاتب هو: حسن؛ لأنه قريب من رسمه.



## قائمة المصادر والمراجع

١. ((القرآن الكريم)).
٢. ((الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، المالكي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: دار نهضة مصر)).
٣. ((أبجد العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، ط: دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٧٨م)).
٤. ((إبراز المعاني من حرز الأمان، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، ط: دار الكتب العلمية)).
٥. ((الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ)).
٦. ((إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ط: دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)).
٧. ((إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط: دار الكتب العلمية-لبنان-١٤١٩هـ-١٩٩٨م)).
٨. ((الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة)).
٩. ((الآحاد والمثاني، لأحمد بن عمرو الشيباني، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، ط: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ-١٩٩١م)).
١٠. ((أحاديث القصاص، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ط: المكتب الإسلامي)).
١١. ((الأحكام الشرعية الكبرى، لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حسين



- بن عكاشة، ط: مكتبة الرشد، الرياض: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)).
١٢. ((أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)).
١٣. ((أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبي بكر، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، ط: دار إحياء التراث العربي- بيروت: ١٤٠٥هـ)).
١٤. ((إحكام القنطرة في أحكام البسملة-محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي تحقيق: صلاح محمد سالم أبو الحاج، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م)).
١٥. ((الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت)).
١٦. ((الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي، ط: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ)).
١٧. ((الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي، ط: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ)).
١٨. ((إحياء علوم الدين، للإمام محمد بن محمد الغزالي، ط: دار المعرفة- بيروت)).
١٩. ((أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)).
٢٠. ((اختصار النكت للماوردي، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي، تحقيق الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، ط: دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)).
٢١. ((آداب البحث: لفضيلة الشيخ: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، تحقيق: سعود العريفي، ط: دار عالم الفوائد)).
٢٢. ((أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة التجارية- مصر، الطبعة الرابعة: ١٩٦٣م)).



٢٣. ((الاذكار ص ١١٨، لمحبي الدين أبي ذكريا يحيى بن شرف النووي، ط: دار الفكر، بيروت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)).
٢٤. ((الأربعون العشارية، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: بدر عبد الله البدر، ط: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ)).
٢٥. ((إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)).
٢٦. ((إرواء الغليل، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي)).
٢٧. ((الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الرحمن السيوطي، مخطوط: دار الكتب الوطنية، تونس، برقم: ٤٧١)).
٢٨. ((أساس التقديس في علم الكلام، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)).
٢٩. ((أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ط: دار الباز)).
٣٠. ((الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)).
٣١. ((أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)).
٣٢. ((الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٠م)).
٣٣. ((أسرار العربية، لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م)).
٣٤. ((أسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، تحقيق محمد الصباغ، ط: دار الأمانة - مؤسسة الرسالة: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م)).

٣٥. ((أسماء الكتب، لعبد اللطيف بن محمد رياض زادة، تحقيق: د.محمد التونجي، ط: دار الفكر دمشق: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)).
٣٦. ((الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، ط: مكتبة السوادي- جدة، الطبعة الأولى)).
٣٧. ((أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، للإمام محمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، ط: دار الكتب العلمية)).
٣٨. ((الإشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، لبديع الزمان سعيد النورسي، تحقيق: إحسان قاسم الصالح، تقديم: الدكتور محسن عبدالحميد، استاذ التفسير والفكر الاسلامي، جامعة بغداد)).
٣٩. ((الإشارات والتنبيهات، لأبي علي بن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، ط: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٨٣م)).
٤٠. ((أشهر الكتب العربية الموجودة بخزائن مكاتب دولة أسبانيا، محمد محمود بن التلاميذ التُّركُزي الشنقيطي، تحقيق: عبد الرحمان بلحاج، نواكشوط: ٢٠١٠م)).
٤١. ((الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد الجاوي، ط: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ)).
٤٢. ((إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط: دار المعارف، القاهرة)).
٤٣. ((أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الافغاني، ط: دار الكتاب العلمية، بيروت)).
٤٤. ((الأصول في النحو، لمحمد ابن السراج النحوي، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م)).
٤٥. ((الإضاءة في أصول القراءة، لعلي الضباع، ط: أولاد الشيخ)).
٤٦. ((أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)).
٤٧. ((أطراف الغرائب والأفراد، لمحمد بن طاهر المقدسي، ط: دار الكتب العلمية)).





٤٨. ((إطراف المُسنَدِ المَعْتَلِي بِأطرافِ المُسنَدِ الحنبلي، لأحمد بن علي بن حجر، ط: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)).
٤٩. ((الاعتصام، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهاللي، ط: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)).
٥٠. ((الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهاللي، ط: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)).
٥١. ((الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، ص ٧٢، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، ط: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ)).
٥٢. ((إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للحسين بن أحمد بن خالويه، ط: مطبعة دار الكتب المصرية: ١٣٦٠هـ)).
٥٣. ((الأعلام لخير الدين الزركلي، ط: دار العلم للملايين)).
٥٤. ((الأقاويل المفصلة لبيان حديث الابتداء بالبسملة، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري، ط: المطبعة العلمية بالمدينة المنورة عام ١٣٣٩هـ)).
٥٥. ((إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)).
٥٦. ((الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ)).
٥٧. ((الألغاز المهموزة وعقود الهمز، لعثمان بن جني، تحقيق: مازن المبارك، ط: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٨٨م)).
٥٨. ((الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط: دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م)).
٥٩. ((الأمالي في لغة العرب، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)).

٦٠. ((إمتاعُ الفُصلاء بتراجُم القراء، إلياس بن أحمد حسين البرماوي، ط: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م))
٦١. ((الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان علي بن محمد بن العباس التوح. يدي، ط: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ)).
٦٢. ((الأمثال في الحديث النبوي، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: الدار السلفية - بومباي الهند، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م)).
٦٣. ((إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)).
٦٤. ((إنباه الرواة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م)).
٦٥. ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار وما بعدها، ليحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، ط: أضواء السلف، الرياض: ١٩٩٩م)).
٦٦. ((الانتصار للقرآن، لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، ط: دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)).
٦٧. ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت)).
٦٨. ((الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تعليق: عبد الله عمر البارودي، ط: دار الجنان)).
٦٩. ((الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ط: دار الفكر - دمشق)).
٧٠. ((الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ)).



٧١. ((الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» في فاتحة الكتاب من الاختلاف، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد بن الجيلاني المغربي، ط: دار أضواء السلف بالرياض، سنة ١٤١٧هـ)).
٧٢. ((أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، طبعة قديمة في مجلد)).
٧٣. ((الأنوار المسبلة، لبشير السالمي، ط: دار الصميعي، السعودية: ١٤٣٤هـ)).
٧٤. ((الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ)).
٧٥. ((الأوسط، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط: دار الفلاح، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)).
٧٦. ((أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، ط: دار الجيل - بيروت، الطبعة الخامسة: ١٩٧٩م)).
٧٧. ((إيثار الحق على الخلق، للمرتضى محمد بن إبراهيم الحسيني المعروف: بابن الوزير، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨٧م)).
٧٨. ((إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن مالك، تحقيق: محمد المهدي ط: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة)).
٧٩. ((الإيضاح المكنون، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت)).
٨٠. ((الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، ط: دار إحياء العلوم، بيروت: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)).
٨١. ((البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، ط: دار المعرفة، بيروت)).
٨٢. ((البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبخاري، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصابري عبد الخالق الشافعي، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٩م)).
٨٣. ((بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي، تحقيق: محمود مطرجي، ط: دار الفكر، بيروت)).

٨٤. ((البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد تامر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)).
٨٥. ((البحر المديد، لأحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الإدريسي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)).
٨٦. ((البداية والنهاية، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي)).
٨٧. ((بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: ١٩٨٢م)).
٨٨. ((بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرععي، تحقيق: هشام عطا وعادل العدوي وأشرف أحمد الحج، ط: نزار مصطفى الباز-مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)).
٨٩. ((البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط: دار المعرفة-بيروت)).
٩٠. ((البدر المنير، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، ط: دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)).
٩١. ((البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م)).
٩٢. ((البسملة الكبرى، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة المقدسي، رسالة «ماجستير»، تحقيق: محمد زبير حافظ أبو الكلام، ط: جامعة أم القرى)).
٩٣. ((البسملة، للعلامة محمد بن علي الصبان، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)).
٩٤. ((البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)).
٩٥. ((بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي،



- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية، صيدا)).
٩٦. ((البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي، ط: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)).
٩٧. ((بلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)).
٩٨. ((البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)).
٩٩. ((بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط: مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ)).
١٠٠. ((البيان في عد آي القرآن، لعثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط: مركز المخطوطات والتراث-الكويت-١٤١٤هـ-١٩٩٤م)).
١٠١. ((البيان والتبيين، لعمر بن بحر الجاحظ، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، ط: دار صعب-بيروت الطبعة الأولى، ١٩٦٨م)).
١٠٢. ((تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية)).
١٠٣. ((تاريخ أربل، لشرف الدين بن أبي البركان المبارك بن أحمد الأربلي، تحقيق: سامي بن سيد خماعد الصقار، ط: وزارة الثقافة والإعلام: ١٩٨٠م)).
١٠٤. ((تاريخ الإسلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. ط: دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)).
١٠٥. ((التاريخ الإسلامي، وما بعدها، للمؤرخ الشهير: محمود شاكر، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)).
١٠٦. ((تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ)).
١٠٧. ((تاريخ الدولة العلية العثمانية، لمحمد فريد بك، ط: دار النفائس، بيروت)).



١٠٨. ((التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.)).
١٠٩. ((تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت.)).
١١٠. ((تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المعروف بابن عساكر، تحقيق: علي شيري، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.)).
١١١. ((تاريخ سلاطين آل عثمان، نقلاً عن الخلافة العثمانية ص ١٠١، لعبد المنعم الهاشمي.)).
١١٢. ((تاريخ القرآن الكريم، لمحمد طاهر الكردي، ط: مصطفى يغمور، مكة.)).
١١٣. ((تاريخ قضاة الأندلس، لأبي الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، في دار الآفاق الجديدة، ط: دار الآفاق الجديدة- بيروت: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.)).
١١٤. ((التيبان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا بن شرف النووي، تحقيق: محمد الحجار، ط: دار ابن حزم.)).
١١٥. ((تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، ط: دار الكتب الإسلامي، القاهرة: ١٣١٣هـ.)).
١١٦. ((تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.)).
١١٧. ((تذكرة المحتاج، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المعروف بابن الملقن، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.)).
١١٨. ((التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، ط: مكتبة الرشد، الرياض: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.)).
١١٩. ((تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع، ط: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.)).
١٢٠. ((التحرير والتنوير، لابن عاشور، ط: دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس-



١٩٩٧م)).

١٢١. ((تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ط: دار الكتب العلمية- بيروت)).

١٢٢. ((تحفة الحبيب على شرح الخطيب لسليمان بن محمد بن عمر البَجِيرَمِيّ المصري الشافعي، ط: دار الفكر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)).

١٢٣. ((تحقيق تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)).

١٢٤. ((التحقيق في أحاديث الخلاف، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ)).

١٢٥. ((تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني، عبد الله بن يحيى بن أبي بكر الغساني، تحقيق: أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، ط: دار عالم الكتب، الرياض ١٤١١هـ)).

١٢٦. ((تخريج الفروع على الأصول، لمحمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق: د. محمد أديب صالح، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ)).

١٢٧. ((تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)).

١٢٨. ((تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: محي هلال السرحان وحسن الساعاتي، ط: دار النهضة العربية، بيروت: ١٩٨١م)).

١٢٩. ((التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت، الطبعة: الأولى-١٤١٦هـ)).

١٣٠. ((تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لتاج الدين السبكي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع، ط: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)).

١٣١. ((التصوف.. المنشأ.. والمصادر، لإحسان إلهي ظهير الباكستاني، ط: إدارة



- ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)).
١٣٢. ((التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط: دار الفكر المعاصر، دار الفكر- بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ)).
١٣٣. ((التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ)).
١٣٤. ((تغليق التعليق، للحافظ علي بن أحمد بن حجر، تحقيق: سعيد القزقي، ط: المكتب الإسلامي، الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ)).
١٣٥. ((تفسير ابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط: المكتبة العصرية، صيدا)).
١٣٦. ((تفسير ابن عرفة المالكي، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، تحقيق: حسن المناعي، ط: مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، الطبعة الأولى: ١٩٨٦م)).
١٣٧. ((تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود-الشيخ علي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية-الطبعة: الأولى: لبنان-بيروت-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)).
١٣٨. ((تفسير الخازن المسمى «لباب التأويل في معاني التنزيل»، لعلاء الدين علي ابن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير: بالخازن، ط: دار الفكر-بيروت: -١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)).
١٣٩. ((تفسير القرآن، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، ط: مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠)).
١٤٠. ((تفسير روح البيان، لإسماعيل حقي، ط: دار إحياء التراث العربي)).
١٤١. ((التفسير، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، لطبعة الثانية: ١٤٢٠-١٩٩٩م)).
١٤٢. ((التفسير، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط: المكتبة العصرية- صيدا)).
١٤٣. ((تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: لأبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط: دار العاصمة)).





١٤٤. ((التقرير والتحرير في علم الأصول، لابن أمير الحاج، ط: دار الفكر، بيروت: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)).

١٤٥. ((التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م)).

١٤٦. ((التقييد، لمحمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٨هـ)).

١٤٧. ((التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد، لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)).

١٤٨. ((التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٨٩م)).

١٤٩. ((تمام المنة، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتبة الإسلامية، ودار الراية: ١٤٩٠هـ)).

١٥٠. ((التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ)).

١٥١. ((التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، ط: مؤسسة القرطبة، وقد طبع بتحقيق: عبد اللطيف الجيلاني، طبعته دار: أضواء السلف، بالمملكة العربية السعودية)).

١٥٢. ((تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراقي الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله بن محمد الغماري، ط: دار الكتب العلمية)).

١٥٣. ((تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط: أضواء السلف- الرياض)).

١٥٤. ((التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة



- الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)).
١٥٥. ((تهذيب الأسماء، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)).
١٥٦. ((تهذيب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)).
١٥٧. ((تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م)).
١٥٨. ((التوحيد لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنده العبدي، تحقيق: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)).
١٥٩. ((التوسل... أنواعه وأحكامه، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي. الطبعة الخامسة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)).
١٦٠. ((التوصل إلى حقيقة التوسل، لمحمد نسيب الرفاعي، ط: دار لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)).
١٦١. ((توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمر الصنعاني، تحقيق: صلاح عويضة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)).
١٦٢. ((توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)).
١٦٣. ((توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ)).
١٦٤. ((التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط: دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق: الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ)).
١٦٥. ((تيسير التحرير، لمحمد أمين، المعروف بأمير بادشاه، ط: دار الفكر)).
١٦٦. ((تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، لعبد الله بن صالح الفوزان، ط: دار



- ابن الجوزي، الطبعة الأولى)).
١٦٧. ((التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي، ط: مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)).
١٦٨. ((تيسير علم أصول الفقه، لعبد الله بن يوسف بن عيسى الجديع، ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)).
١٦٩. ((التيسير في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد الداني، ط: دار الكتاب العربي-بيروت-١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)).
١٧٠. ((التيسير في قواعد علم التفسير، للإمام الكافيجي، تحقيق: مصطفى الذهبي، ط: مكتبة القدسي)).
١٧١. ((الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)).
١٧٢. ((جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)).
١٧٣. ((جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلابيني، ط: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م)).
١٧٤. ((جامع الرسائل، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط: دار العطاء-الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)).
١٧٥. ((الجامع الصحيح «سنن الترمذي»، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط: دار إحياء التراث العربي-بيروت)).
١٧٦. ((الجامع الصغير، «صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته»، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي)).
١٧٧. ((الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، ط: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)).
١٧٨. ((الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبي بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف-الرياض، ١٤٠٣هـ)).

١٧٩. ((الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت)).
١٨٠. ((الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، ط: دار ابن حزم - لبنان، بيروت الطبعة: الثانية-١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)).
١٨١. ((جمل من أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)).
١٨٢. ((جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م)).
١٨٣. ((جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)).
١٨٤. ((الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء) ص ٩٠، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت)).
١٨٥. ((الجواهر الحسان في تفسير القرآن لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت)).
١٨٦. ((الجواهر اللؤلؤية شرح الأربعين النووية» ص ٥، لمحمد بن عبد الله الجرداني، ط: دار المنهاج)).
١٨٧. ((الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، ط: مير محمد كتب خانه، كراتشي)).
١٨٨. ((حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت)).
١٨٩. ((حاشية «تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف» ليحيى بن القاسم بن عمرو بن علي العلوي اليمني، تحقيق: مصطفى السعيد، أطروحة دكتوراة من جامعة الأزهر: ١٩٨٩م)).
١٩٠. ((حاشية «رد المحتار على الدر المختار» ٧/١، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)).



١٩١. ((حاشية إعانة الطالبين، للعلامة أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شطا الدمياطي على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين لزين الدين بن عبد العزيز المليباري الفناني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)).
١٩٢. ((حاشية الكشاف، لأحمد بن محمد، المعروف: بابن المنير، ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧هـ)).
١٩٣. ((حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب لسليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، ط: المكتبة الإسلامية)).
١٩٤. ((حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، لسليمان الجمل، ط: دار الفكر- بيروت)).
١٩٥. ((حاشية الخضري على ابن عقيل، لمحمد بن مصطفى الخضري، تصحيح: يوسف البقاعي، ط: دار الفكر، لبنان: ١٢٢٤هـ-٢٠٠٣م)).
١٩٦. ((حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عيش، ط: دار الفكر، بيروت)).
١٩٧. ((حاشية الروض المربع، لعبد الرحمن بن القاسم النجدي، ط: دار ابن القاسم)).
١٩٨. ((حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)).
١٩٩. ((حاشية الطيبي، وهي مطبوعة في (١٧) مجلد، بإشراف: د.محمد سلطان، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات: ١٤٣٤هـ)).
٢٠٠. ((حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، ط: دار الكتب العلمية)).
٢٠١. ((حاشية القطب الشيرازي على الكشاف، وهي مخطوط في بلاد الرافدين، تقع في (١٠٠٠) لوح)).
٢٠٢. ((حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف، للإمام عمر بن عبد الرحمن القزويني، وهي: أطروحة (دكتوراة)، في كلية الإمام الأعظم، من أول الحاشية إلى نهاية الآية (٢٣) من سورة البقرة، للباحث: عمار يونس عبد الرحمن الطائي، العراق، بغداد: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)).

٢٠٣. ((حاشية رد المختار، لمحمد أمين بن عمر بن عابدين، ط: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)).
٢٠٤. ((حاشية محمد بن علي الجرجاني، والحاشية لم تزل في حيز المخطوط، ولم أتمكن من الاطلاع عليها)).
٢٠٥. ((حاشية مراقي الفلاح، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي، ط: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر: ١٣١٨هـ)).
٢٠٦. ((الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الماوردى، ط: دار الفكر، بيروت)).
٢٠٧. ((الحاوي للفتاوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)).
٢٠٨. ((الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي القاسم اسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، ط: دار الراجعية، الرياض: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م)).
٢٠٩. ((الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة ص ٧١، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ)).
٢١٠. ((حديث الزهري، لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري، تحقيق: حسن شبالة البلوط، ط: أضواء السلف، بالرياض: ١٤١٨هـ)).
٢١١. ((حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م)).
٢١٢. ((حقائق التفسير، لمحمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي، تحقيق: سيد عمران، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م)).
٢١٣. ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ)).
٢١٤. ((حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق البيطار، تحقيق:



- محمد بهجة البيطار، ط: دار صادر، لبنان، بيروت، سنة: ١٤١٣هـ)).
٢١٥. ((حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق: ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط: مؤسسة الرسالة-دار الأرقم، عمان: ١٩٨٠م)).
٢١٦. ((حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، لعبد الحميد المكي الشرواني، وأحمد بن قاسم العبادي، ط: دار الفكر)).
٢١٧. ((خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٨م)).
٢١٨. ((خزانة التراث- فهرس المخطوطات، التابع لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، برقم: ٥٢٣٥٢)).
٢١٩. ((خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحجي الحموي الدمشقي، ط: دار صادر- بيروت)).
٢٢٠. ((خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)).
٢٢١. ((الخلافة العثمانية، لعبد المنعم الهاشمي، ط: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة، الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)).
٢٢٢. ((الخلافيات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار الصميعي: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م)).
٢٢٣. ((الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)).
٢٢٤. ((الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق)).
٢٢٥. ((الدر المنثور، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر- بيروت: ١٩٩٣م)).



٢٢٦. ((درء تعارض العقل والنقل، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط: دار الكنوز الأدبية- الرياض: ١٣٩١هـ)).
٢٢٧. ((الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية)).
٢٢٨. ((دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ط: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت الطبعة: الأول: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)).
٢٢٩. ((الدعاء، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ)).
٢٣٠. ((دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني تحقيق: محمد التنجي، ط: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م)).
٢٣١. ((الدليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، ط: دار المسلم)).
٢٣٢. ((الديباج المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون اليعمري، تحقيق: محمد الأحمد، ط: دار التراث، القاهرة)).
٢٣٣. ((ديوان الإسلام، لشمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م)).
٢٣٤. ((الديوان الصبابة، لشهاب الدين أحمد بن أبي حجلة التلمساني، ط: الحجرية: ١٢٧٩هـ)).
٢٣٥. ((ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط: دار الكتب العلمية، سنة: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م)).
٢٣٦. ((ذخيرة الحفاظ تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، ط: دار السلف، الرياض ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م)).
٢٣٧. ((الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، ط: دار الغرب، بيروت: ١٩٩٤م)).
٢٣٨. ((ذم التأويل، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله





- البدر، ط: الدار السلفية- الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ)).
٢٣٩. ((ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، ط: دار المعرفة، لبنان- بيروت)).
٢٤٠. ((ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، لجار الله الزمخشري، ط: مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ)).
٢٤١. ((رجال صحيح مسلم لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت: ١٤٠٧هـ)).
٢٤٢. ((رد على من أبى الحق وادعى أن الجهر بالبسملة من سنة سيد الخلق، لأبي الفضل محمد بن محمد مرتضى، الزبيدي تحقيق: أحمد الكويتي، ط: دار الراهة الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ)).
٢٤٣. ((الرسالة التدمرية مع شرحها، لأحمد ابن تيمية، شرح: محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط: دار أطلس الخضراء، الطبعة: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)).
٢٤٤. ((الرسالة القشيرية، لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تحقيق: الإمام عبد الحلیم محمود، ومحمود بن الشريف، ط: دار المعارف، القاهرة)).
٢٤٥. ((الرسالة، للإمام: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت)).
٢٤٦. ((رسائل ابن حزم الأندلسي (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه)، لعلي بن حزم، تحقيق: إحسان عباس، ط: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)).
٢٤٧. ((رسالتان في مصطلح الحديث، للشريف الجرجاني، والكافيجي، تحقيق: علي زوين، ط: دار الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ)).
٢٤٨. ((رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لأبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، ط: عالم الكتب، بيروت: ١٤١٩هـ)).
٢٤٩. ((روح المعاني، لأبي الفضل محمود الألويسي، ط: دار إحياء التراث العربي- بيروت)).
٢٥٠. ((شرح أسماء الله الحسنى، للفخر الرازي، ط: الخانجي: ١٣٢٣هـ)).
٢٥١. ((الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد

- الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)).
٢٥٢. ((روضه الناظر وجنة المناظر، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد العزيز السعيد، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية: ١٣٩٩م))
٢٥٣. ((رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبوع ضمن «خمس رسائل» بإخراج: محي الدين حسين يوسف، وتحقيق: عبد الحكيم الأنيس، ط: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ)).
٢٥٤. ((زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤هـ)).
٢٥٥. ((زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت-مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)).
٢٥٦. ((الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)).
٢٥٧. ((الزهد، لأحمد بن حنبل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)).
٢٥٨. ((زهر الآداب وثمر الألباب، لإبراهيم بن علي القيرواني، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)).
٢٥٩. ((زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، تحقيق: محمد حجي- محمد الأخضر، ط: دار الثقافة، المغرب: ١٤٠١هـ-١٩٨١م)).
٢٦٠. ((الزيج، لأبي عبد الله محمد بن سنان بن جابر الحراني، البتاني، الصابئ، ط: روما: ١٣١٦هـ)).
٢٦١. ((سبل السلام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ط: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة: ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م)).
٢٦٢. ((سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية



- بيروت- لبنان الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م)).
٢٦٣. ((سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط: دار القلم- دمشق: الطبعة الأولى، ١٩٨٥م)).
٢٦٤. ((السراج المنير، تفسير محمد بن أحمد الشربيني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت)).
٢٦٥. ((السراج الوهاج، لمحمد الزهري الغمراوي، ط: دار الفكر، بيروت)).
٢٦٦. ((سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، ط: دار المعارف، الرياض)).
٢٦٧. ((سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، ط: دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)).
٢٦٨. ((سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد حكيمي، ط: أولاد الشيخ)).
٢٦٩. ((السلوك لمعرفة دول الملوك لأحمد بن علي بن عبد القادر، العبيدي، المقرئ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)).
٢٧٠. ((سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الفكر- بيروت)).
٢٧١. ((السنن الأبين والمورد الأمعن، لمحمد بن عمر الفهري، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، ط: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ)).
٢٧٢. ((سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، البغدادي تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، ط: دار المعرفة- بيروت، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م)).
٢٧٣. ((السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)).
٢٧٤. ((السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط: دار الكتب العلمية- بيروت)).

٢٧٥. ((السنن، «سنن ابن ماجه»، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: دار الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)).
٢٧٦. ((السنن، «سنن أبي داود»، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: دار الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)).
٢٧٧. ((السنن، «سنن النسائي»، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)).
٢٧٨. ((سير اعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسين الأسد، ط: مؤسسة الرسالة)).
٢٧٩. ((السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، لعلي بن برهان الدين الحلبي، ط: دار المعرفة، بيروت، عام: ١٤٠٠هـ)).
٢٨٠. ((شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحلبي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، ط: دار بن كثير، دمشق: ١٤٠٦هـ)).
٢٨١. ((شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط: دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م)).
٢٨٢. ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، ط: دار طيبة - الرياض: ١٤٠٢هـ)).
٢٨٣. ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، ط: دار طيبة - الرياض، ١٤٠٢هـ)).
٢٨٤. ((شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)).
٢٨٥. ((شرح التلقين، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، تحقيق: محمد المختار السلامي، ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م)).
٢٨٦. ((شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، تحقيق: زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)).



٢٨٧. ((شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى، تحقيق: جمال عزون، ط: مكتبة العمرين العلمية-الشارقة-الإمارات-١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)).
٢٨٨. ((شرح الرضى على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس: ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)).
٢٨٩. ((شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)).
٢٩٠. ((شرح السنة، لحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)).
٢٩١. ((شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)).
٢٩٢. ((الشرح الكبير، «فتح العزيز شرح الوجيز»، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، ط: دار الفكر الرافعي)).
٢٩٣. ((الشرح الكبير، لعبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي، ط: دار الكتاب العربي للنشر، والتوزيع)).
٢٩٤. ((شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، ط: مكتبة العبيكان)).
٢٩٥. ((شرح المخلاطاتي المسمى «القول الوجيز» على منظومة الشاطبي «ناظمة الزهر»، لأبي عيد رضوان بن محمد المخلاطاتي، عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)).
٢٩٦. ((شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش، ط: مكتبة المتنبى، القاهرة)).
٢٩٧. ((شرح المقاصد في علم الكلم، لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي، ط: دار المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ-١٩٨١م)).
٢٩٨. ((شرح سنن ابن ماجه «الإعلام بسنته عليه السلام»، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، تحقيق: كامل عويضة، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م)).
٢٩٩. ((شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد

بن حسين الغيتابي، الحنفي، العيني، تحقيق: خالد المصري، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)).

٣٠٠. ((شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٨٤م)).

٣٠١. ((شرح قواعد الإعراب، لمحي الدين الكافيحي، تحقيق: محمود بن يوسف فجال في أطروحته للإجازة العالمية (الماجستير)، من جامعة: الأزهر، كلية اللغة العربية)).

٣٠٢. ((شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)).

٣٠٣. ((شرح نهج البلاغة، لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه)).

٣٠٤. ((شرح العقيدة الواسطية ص ٦٧، لمحمد بن خليل حسن هراس، تحقيق: علوي بن عبد القادر السقاف، ط: دار الهجرة للنشر والتوزي، الخبر، الطبعة الثالثة: ١٤١٥هـ)).

٣٠٥. ((شعار أصحاب الحديث، لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم، تحقيق: صبحي السامرائي، ط: دار الخلفاء - الكويت)).

٣٠٦. ((شعب)).

٣٠٧. ((الشعور بالعمور، لأبي الصفا صلاح الدين خليل بن عز الدين أبيك الصفدي، تحقيق: عبد الرزاق حسين، ط: دار عمار، الأردن الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)).

٣٠٨. ((الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض اليعقوبي، ط: دار الفكر)).

٣٠٩. ((الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زادة، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)).

٣١٠. ((صب العذاب على من سب الأصحاب لأبي المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألويسي)).

٣١١. ((صبح الأعشى لأحمد بن علي الفلقشندي، تحقيق: يوسف علي طويل، ط: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م)).

٣١٢. ((الصحيح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار العلم للملايين - بيروت، الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)).
٣١٣. ((صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمر، ط: مؤسسة الرسالة)).
٣١٤. ((صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي)).
٣١٥. ((الصحيح، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، ط: دار الجيل، ودار الآفاق، بيروت)).
٣١٦. ((الصحيح، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠ - ١٩٧٠م)).
٣١٧. ((الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)).
٣١٨. ((صريح السنة، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، الطبري، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ)).
٣١٩. ((صفة الصفوة، لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبي الفرج الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي، ط: دار المعرفة - بيروت).
٣٢٠. ((الصفدية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ)).
٣٢١. ((الضعفاء والمتروكين، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٦هـ)).
٣٢٢. ((الضوء اللامع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط: دار الحياة)).
٣٢٣. ((طبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٥هـ)).
٣٢٤. ((طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق:



- محمد حامد الفقي، ط: دار المعرفة- بيروت)).
٣٢٥. ((الطبقات السنية، للمولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداربي الغزي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط: دار الرفاعي)).
٣٢٦. ((طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط: دار هجر للطباعة، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ)).
٣٢٧. ((طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط: عالم الكتب- بيروت- ١٤٠٧هـ)).
٣٢٨. ((طبقات الفقهاء الشافعية، لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت: ١٩٩٢م)).
٣٢٩. ((الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع، أبي عبد الله، البصري الزهري، ط: دار صادر- بيروت)).
٣٣٠. ((طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأذروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م)).
٣٣١. ((طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط: دار المدني، جدة)).
٣٣٢. ((الطرق المفصلة لحديث أنس في افتتاح قراءة الفاتحة في الصلاة بالبسملة، لأحمد الصديق الغماري، ط: بتحقيق: عدنان زهار، ط: دار الكتب العلمية)).
٣٣٣. ((الطووريات، لصدر الدين، أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني، تحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، ط: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)).
٣٣٤. ((العاقبة في ذكر الموت، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، تحقيق: خضر محمد خضر، ط: مكتبة دار الأقصى - الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)).
٣٣٥. ((العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية- بيروت)).
٣٣٦. ((العثمانيون في التاريخ والحضارة، لمحمد حرب، ط: المركز المصري للدراسات العثمانية، وبحوث العالم التركي، القاهرة، الطبعة: ١٩٩٤م)).





٣٣٧. ((العرف الشذي شرح سنن الترمذي، لمحمد أنور شاه ابن معظم شاه الكشميري الهندي، تحقيق: محمود أحمد شاكر، ط: مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى)).
٣٣٨. ((الغرة الواضحة، لمحي الدين الكافيحي، تحقيق ودراسة: عبد الراضي الفضلي، وطه زغلول في عام: ٢٠٠٤م)).
٣٣٩. ((العصر المماليكي في مصر والشام، لسعيد عبدالفتاح عاشور، ط: دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٩٧٦م)).
٣٤٠. ((العظمة، لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط: دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ)).
٣٤١. ((العقيدة الأصفهانية، لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق: إبراهيم سعدياي، ط: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ)).
٣٤٢. ((العقيدة النظامية، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف؛ الجويني، الملقب: بإمام الحرمين، تحقيق: الكوثري، ط: مطبعة الأنوار: ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م)).
٣٤٣. ((عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها ص٦، ناصر بن عبدالكريم العقل، ط: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ)).
٣٤٤. ((علل النحو، لمحمد بن عبد الله الوراق تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط: مكتبة الرشد- الرياض الطبعة: الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)).
٣٤٥. ((العلل، لأبي الحسن علي بن عمّر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط: دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)).
٣٤٦. ((علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، ط: مكتبة الدعوة- شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم). بتصرف، واختصار)).
٣٤٧. ((العلو للعلي الغفار، لعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: أشرف بن عبدا لمقصود، ط: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م)).
٣٤٨. ((عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لمحمود بن أحمد بن موسى الحنفي بدر الدين العيني، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت)).
٣٤٩. ((عمل اليوم والليلة، لأحمد بن شعيب بن علي النسائيت، حقيق: فاروق



- حمادة، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ)).
٣٥٠. ((عمل اليوم والليلة، لأحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم، المعروف بابن السُّنِّي، تحقيق: كوثر البرني، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة- بيروت)).
٣٥١. ((عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، تحقيق: حسن حبشي، ط: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة: ١٤٢٢هـ)).
٣٥٢. ((عوالي الإمام أبي حنيفة، لشمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي، تحقيق: خالد العواد، ط: دار الفرفور، دمشق: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)).
٣٥٣. ((العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال)).
٣٥٤. ((غاية المرام في علم الكلام، لعلي بن أبي علي بن محمد الأمدى، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ١٣٩١هـ)).
٣٥٥. ((غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري، ط: مكتبة ابن تيمية)).
٣٥٦. ((غذاء الألباب شرح منظومة الآداب، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)).
٣٥٧. ((غرر الخصائص الواضحة، للوطواط، ط: المطبعة الأدبية المصرية، طبعة قديمة نادرة اطلعت عليها في مكتبة (البابطين) في الكويت المحروسة)).
٣٥٨. ((الغنية في أصول الدين، لأبي سعيد عبد الرحمن بن محمد المتولي الشافعي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م)).
٣٥٩. ((الفائق في غريب الحديث، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي- محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعرفة- لبنان، الطبعة الثانية)).
٣٦٠. ((الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، لأحمد شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي، ط: دار الفكر)).
٣٦١. ((الفتاوى الكبرى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عطا، ومصطفى عطا، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)).



٣٦٢. ((فتاوى دار الإفتاء المصرية ٧ / ٣٨٧ ، موقع وزارة الأوقاف المصرية: <http://www.islamic-council.com>)).
٣٦٣. ((فتح الباري، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي، الشهير بابن رجب، تحقيق: طارق بن عوض الله، ط: دار ابن الجوزي، السعودية)).
٣٦٤. ((الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، تحقيق: أحمد مجتبى، ط: دار العاصمة)).
٣٦٥. ((فتح العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير)، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، ط: دار الفكر)).
٣٦٦. ((الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، ط: دار الفكر - بيروت - الطبعة: الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)).
٣٦٧. ((الفتح، «فتح الباري»، لأحمد بن علي ابن حجر، ط: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ)).
٣٦٨. ((الفتوحات المكية الباب الرابع والخمسون، لمحيي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٦م)).
٣٦٩. ((الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني، تحقيق: السعيد بن سبيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)).
٣٧٠. ((الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٧٧م)).
٣٧١. ((الفصل في الملل والأهواء والنحل لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة)).
٣٧٢. ((فصوص الحكم، لمحيي الدين، أبي عبد الله: محمد بن علي، المعروف: بابن عربي الطائفي، الحاتمي، الأندلسي. اليونسية: نسبة للنبي المكرم: يونس بن متى عليه الصلاة والسلام. مع ملاحظة النفاسة)).
٣٧٣. ((فضائل الصحابة، لأبي أحمد بن شعيب النسائي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٥هـ)).

٣٧٤. ((فضائل القرآن لابن كثير، تعليق: محمد رشيد رضا)).
٣٧٥. ((فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات، في: دار الكتب الظاهرية، لصالح محمد الخيمي، ط: مجمع اللغة العربية-دمشق: ١٤٠٣هـ)).
٣٧٦. ((فهرس الخزانة التيمورية)).
٣٧٧. ((الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي، ط: مؤسسة آل البيت)).
٣٧٨. ((فهرس الفهارس للكتاني، ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت: ١٩٨٢م)).
٣٧٩. ((فهرس المخطوطات الأزهرية)).
٣٨٠. ((فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية، إعداد: عمادة شؤون المكتبات)).
٣٨١. ((فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية، ط: دار الكتب المصرية)).
٣٨٢. ((الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، تحقيق: رضا فرحات، ط: مكتبة الثقافة الدينية)).
٣٨٣. ((الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ)).
٣٨٤. ((الفوائد، لتمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: مكتبة الرشد، الرياض: ١٤١٢هـ)).
٣٨٥. ((فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)).
٣٨٦. ((فيض القدير، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)).
٣٨٧. ((قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط: مكتبة الفرقان-عجمان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)).
٣٨٨. ((القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط: مؤسسة الرسالة)).
٣٨٩. ((القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد خطاب العمر، ط: العراق، بغداد)).



٣٩٠. ((قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م)).
٣٩١. ((قواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ط: الصدف بيلشرز، كراتشي ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)).
٣٩٢. ((القواعد النوارنية الفقهية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط: دار المعرفة، بيروت: ١٣٩٩هـ)).
٣٩٣. ((القواعد والإشارات، تحقيق: عبد الكريم بكار، ط: دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ)).
٣٩٤. ((الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي، وحاشيته للإمام برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي، ط: دار القبلة)).
٣٩٥. ((الكافي، لعبد الله بن قدامة المقدسي، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م)).
٣٩٦. ((الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، أبي أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط: دار الفكر، بيروت: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)).
٣٩٧. ((كتاب الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، ط: دار المعرفة، بيروت: ١٣٩٣هـ)).
٣٩٨. ((كتاب التلخيص في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري، ط: دار البشائر الإسلامية: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)).
٣٩٩. ((كتاب الجمل، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة: ١٩٩٥م)).
٤٠٠. ((كتاب الدعوات الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، ط: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م)).
٤٠١. ((كتاب السبعة، لأحمد بن موسى المشهور: بابن مجاهد، تحقيق: شوقي



- ضيف، ط: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ)).
٤٠٢. ((كتاب الصلاة، لأبي نعيم الفضل بن دكين، تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي، ط: مكتبة الغرباء الأثرية: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)).
٤٠٣. ((كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، لحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية بيروت: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)).
٤٠٤. ((كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال)).
٤٠٥. ((كتاب الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش-محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة-بيروت-١٤١٩هـ-١٩٩٨م)).
٤٠٦. ((كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط: دار الجيل-بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م)).
٤٠٧. ((الكتاب، لعمر بن عثمان بن قنبر، الملقب سيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)).
٤٠٨. ((كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، ط: دار الفكر، بيروت: ١٤٠٢هـ)).
٤٠٩. ((الكشاف عن حقائق التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: دار إحياء التراث العربي-بيروت)).
٤١٠. ((الكشاف، بحاشية الإمام أحمد بن محمد، المعروف بابن المنير، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧هـ)).
٤١١. ((كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، تحقيق: عبد الله محمود عمر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)).
٤١٢. ((كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد الجراحي، العجلوني، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت)).
٤١٣. ((كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم: حاجي خليفة، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٩٤١م)).



٤١٤. ((الكشف والبيان، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط: دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)).
٤١٥. ((كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حيان-صفوة السقا، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م)).
٤١٦. ((الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)).
٤١٧. ((اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، ط: دار الكتب العلمية)).
٤١٨. ((اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، ط: المكتب الإسلامي)).
٤١٩. ((لب اللباب في تحرير الأنساب لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، محمد أحمد، وأشرف أحمد، ط: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ-١٩٩١م)).
٤٢٠. ((لباب الآداب، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري تحقيق: أحمد حسن لبح، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)).
٤٢١. ((لباب النقول في أسباب النزول، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابي بكر السيوطي، تصحيح: أحمد عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان)).
٤٢٢. ((اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، ط: دار صادر: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)).
٤٢٣. ((اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)).
٤٢٤. ((اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية،-المجموعة الأولى، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش)).

٤٢٥. ((لسان الحكام في معرفة الأحكام لإبراهيم بن أبي اليمن محمد الحنفي، ط: الناشر البابي الحلبي، القاهرة- ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م)).
٤٢٦. ((لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط: دار صادر الطبعة الأولى- بيروت)).
٤٢٧. ((لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)).
٤٢٨. ((اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له، أو بأصله موضوع، لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط: دار البشائر الإسلامية)).
٤٢٩. ((ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة بالبرهان، لمحمود شكري الألوسي، تحقيق: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، لبنان: ١٣٩١هـ- ١٩٧١م)).
٤٣٠. ((المبدع شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، ط: دار عالم الكتب، الرياض: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م)).
٤٣١. ((المبسوط للسرخسي، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، ط: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)).
٤٣٢. ((متن السنوسية، كتاب المواقف، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م)).
٤٣٣. ((مجلة «مجمع اللغة العربية»، القاهرة، الأعداد: «٨١- ١٠٢»)).
٤٣٤. ((مجلة الشيخ محمد رشيد رضا «مجلة المنار» ٦٥٧/٣، ط: قرص مدمج CD)).
٤٣٥. ((مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار المعرفة- بيروت)).
٤٣٦. ((مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبولي المعروف: بشيخي زاده، تحقيق: خليل عمران المنصور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)).
٤٣٧. ((مجمع الزوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط: دار الفكر، بيروت- ١٤١٢هـ)).





٤٣٨. ((مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحراني، جمع: عبدالرحمن بن قاسم النجدي، ط: القاسم)).
٤٣٩. ((المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، ط: دار الفكر)).
٤٤٠. ((مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط: محمد بن سعد الشويعر)).
٤٤١. ((محاضرات في علوم القرآن، لغانم بن قدوري بن حمد بن صالح التكريتي، ط: دار عمار، عمان، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)).
٤٤٢. ((المحدث الفاصل للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط: دار الفكر-بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ)).
٤٤٣. ((المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية-لبنان-١٤١٣هـ-١٩٩٣م)).
٤٤٤. ((المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ)).
٤٤٥. ((محك النظر، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد فريد المزدي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان)).
٤٤٦. ((المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٠م)).
٤٤٧. ((المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، القرطبي الظاهري، ط: دار الفكر-بيروت)).
٤٤٨. ((مختصر الجهر بالبسملة، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، طبع ضمن «ست رسائل» بتحقيق جاسم بن سليمان الدوسري)).
٤٤٩. ((مختصر خلافيات البيهقي، لأحمد بن فرح بن أحمد بن محمد بن فرح اللخمي الإشبيلي، تحقيق: ذياب عبد الكريم ذياب عقل، ط: مكتبة الراشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)).
٤٥٠. ((المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلي بن محمد بن علي البعلي تحقيق: د. محمد مظهربقا، ط: جامعة الملك عبد العزيز-مكة



المكرمة)).

٤٥١. ((المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف: بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)).

٤٥٢. ((مخطوطات مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، ط: المركز نفسه)).

٤٥٣. ((مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لمحمد بن أبي بكر الزرعي، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)).

٤٥٤. ((المدخل المفصل، لبكر أبو زيد، ط: دار العاصمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة)).

٤٥٥. ((المدخل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري، الشهير: بابن الحاج، ط: دار الفكر: ١٤٠١هـ-١٩٨١م)).

٤٥٦. ((المدونة الكبرى، للإمام: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، تحقيق: زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان)).

٤٥٧. ((مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي، ط: دار عالم الفوائد)).

٤٥٨. ((المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط: مؤسسة الرسالة)).

٤٥٩. ((مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحمانى المباركفوري، ط: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء-الجامعة السلفية-بنارس الهند، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)).

٤٦٠. ((مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)).

٤٦١. ((مروج الذهب، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، ط: دار الهجرة، قم: ١٤٠٩هـ)).

٤٦٢. ((المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى:



١٩٩٨م)).

٤٦٣. ((مسألة «التسمية» لأبي الفضل محمد بن طاهر الشهير بابن القيسراني تحقيق: عبد الله مرشد، ط: مكتبة الصحابة بجدة و مكتب التابعين بمصر)).

٤٦٤. ((المسألة في البسمة تحقيق: محمد بن إبراهيم فاضل المشهداني، ط: مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية، دبي، العدد (٣٦) لسنة: ١٤٢٩-٢٠٠٨م)).

٤٦٥. ((المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ-١٩٩٠م)).

٤٦٦. ((المستصفي في علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ)).

٤٦٧. ((المستطرف في كل فن مستظرف، لشهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م)).

٤٦٨. ((المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لأبي الحسين أحمد بن أيك بن عبد الله، المعروف بابن الدمياطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان)).

٤٦٩. ((المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م)).

٤٧٠. ((مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث- دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)).

٤٧١. ((مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)).

٤٧٢. ((مسند أحمد، لأحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)).

٤٧٣. ((مسند الإمام الشافعي، بترتيب السندي، لمحمد عابد السندي، تقديم: محمد زاهد الكوثري، تصحيح: يوسف الزواوي، وعزت العطار، ط: دار الكتب العلمية،



بيروت: ١٣٧٠هـ-١٩٥١م)).

٤٧٤. ((مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة بن جعفر أبي عبد الله القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)).

٤٧٥. ((مسند مسند الحميدي، لعبد الله بن الزبير أبي بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبى، بيروت، القاهرة)).

٤٧٦. ((مسند الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان)).

٤٧٧. ((مشارك الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، ط: المكتبة العتيقة، ودار التراث)).

٤٧٨. ((مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي- بيروت)).

٤٧٩. ((المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد بن عبده، ط: الفاروق الحديثة- مصر، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)).

٤٨٠. ((المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، ط: المكتبة العلمية- بيروت)).

٤٨١. ((المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ط: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ)).

٤٨٢. ((المصنف، لعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ)).

٤٨٣. ((مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحبياني، ط: المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٦١م)).

٤٨٤. ((المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، ط: دار الكتاب الإسلامي)).

((المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، نصر الهوريني، تحقيق:



٤٨٥. ((معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، لمحمد بن حسين الجيزاني، ط: دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ)).
٤٨٦. ((معالم التنزيل، لمحبي السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م))
٤٨٧. ((معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد النجار، وأحمد يوسف تيجاني، ط: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٩٨٨م)).
٤٨٨. ((معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، ط: دار الفكر-بيروت)).
٤٨٩. ((معجم الصحابة، لأبي عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، ط: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة: ١٤١٨هـ)).
٤٩٠. ((معجم الفروق اللغوية، للحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم)).
٤٩١. ((المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين، القاهرة: ١٤١٥هـ)).
٤٩٢. ((المعجم الصغير، «الروض الداني»، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط: المكتب الإسلامي، ط: دار عمار-بيروت، عمان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)).
٤٩٣. ((المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: مكتبة العلوم والحكم-الموصل، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م)).
٤٩٤. ((معجم المطبوعات العربية، ليوسف البان سركيس، ط: مكتبة آية الله العظمى)).
٤٩٥. ((المعجم المفهرس، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور المياديني، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)).
٤٩٦. ((معجم المناهي اللفظية، لبكر بن عبد الله أبو زيد، ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع-الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)).

٤٩٧. ((المعجم الموضوعات المطروقة، لعبد الله الحبشي، ط: الدار اليمنية)).
٤٩٨. ((معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط: مكتبة المثنى، بيروت دار إحياء التراث العربي بيروت)).
٤٩٩. ((المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى و أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، ط: دار الدعوة)).
٥٠٠. ((المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ط: دار الدعوة)).
٥٠١. ((معجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعجي، ط: دار النفائس، لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)).
٥٠٢. ((معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي تحقيق: مصطفى السقا، ط: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ)).
٥٠٣. ((معرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)).
٥٠٤. ((معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي-باكستان)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م)).
٥٠٥. ((معرفة القراء الكبار، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي لأبي عبد الله، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ)).
٥٠٦. ((مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)).
٥٠٧. ((مغني اللبيب، لعبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة: ١٩٨٥م)).
٥٠٨. ((مغني المحتاج، لمحمد الخطيب الشربيني، ط: دار الفكر، بيروت)).

٥٠٩. ((المغني عن حمل الأسفار، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، ط: مكتبة طبرية، الرياض: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)).
٥١٠. ((المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث)).
٥١١. ((المغني، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ط: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ)).
٥١٢. ((مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، علق عليه: نعيم زرزور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)).
٥١٣. ((مفتاح دار السعادة و منشور ولاية العلم والإرادة، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت)).
٥١٤. ((المفتاح في الصرف لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: علي الحمّد، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت)).
٥١٥. ((المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصبهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط: دار المعرفة، لبنان)).
٥١٦. ((المفصل في صنعة الإعراب، لمحمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحّم، ط: مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م)).
٥١٧. ((المقاصد الحسنة، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط: دار الكتاب العربي)).
٥١٨. ((مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)).
٥١٩. ((المقتضب ٢/٣٢١، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: دار عالم الكتب، بيروت)).
٥٢٠. ((مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن خلدون المغربي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة)).
٥٢١. ((المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: مكتبة الرشد، السعودية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)).

٥٢٢. ((المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبي حامد الغزالي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابري، ط: الجفان والجابري - قبرص، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)).
٥٢٣. ((المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ط: دار فواز، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ)).
٥٢٤. ((الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط: دار المعرفة-بيروت، ١٤٠٤هـ)).
٥٢٥. ((منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، للعلامة عبد القادر بدران، تحقيق زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م)).
٥٢٦. ((منار السبيل في شرح الدليل، لإبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، تحقيق: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)).
٥٢٧. ((المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب: ١٤٠٣هـ)).
٥٢٨. ((منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، ط: دار الحديث)).
٥٢٩. ((مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، ط: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة)).
٥٣٠. ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، ط: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٥٨هـ)).
٥٣١. ((منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، لمحمد عlish، ط: دار الفكر بيروت: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)).
٥٣٢. ((منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط: مؤسسة قرطبة، الطبعة لأولى)).
٥٣٣. ((المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ)).
٥٣٤. ((منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، ط: دار الفكر دمشق، الطبعة الثالثة: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. وغيرها كثير)).





٥٣٥. ((المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ)).
٥٣٦. ((المنهل الصافي، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، تحقيق: دكتور محمد أمين الهيئة، ط: المصرية العامة للكتاب)).
٥٣٧. ((موارد الظمان، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، عبده علي الكوشك، ط: دار الثقافة العربية، دمشق)).
٥٣٨. ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني المقرئ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ)).
٥٣٩. ((الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار ابن عفان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)).
٥٤٠. ((مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، لشمس الدين لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني، تحقيق: زكريا عميرات، ط: دار عالم الكتب، الطبعة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)).
٥٤١. ((المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: دار الغرب الإسلامي)).
٥٤٢. ((الموسوعة الفقهية الكويتية، الصادرة عن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت)).
٥٤٣. ((الموسوعة القرآنية المتخصصة، لمجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)).
٥٤٤. ((الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى: ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م)).
٥٤٥. ((الموقظة في علم مصطلح الحديث، لمحمد بن أحمد الذهبي، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ)).
٥٤٦. ((ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة، بيروت - لبنان)).
٥٤٧. ((النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، لأبي إسحاق الحويني، ط: دار



- الصحابة للتراث)).
٥٤٨. ((نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، لإبراهيم بن ناصف بن عبد الله اليازجي، ط: مطبعة المعارف، مصر: ١٩٠٥م)).
٥٤٩. ((النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي الأتابكي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت)).
٥٥٠. ((النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، ط: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر)).
٥٥١. ((النحو المصفي، لمحمد عيد، ط: مكتبة الشباب)).
٥٥٢. ((النحو الوافي، لعباس حسن، ط: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة)).
٥٥٣. ((نزهة المجالس ومنتخب النفايس، لعبد الرحمن بن عبد السلام الصفوري، ط: المطبعة الكاستلية- مصر: ١٢٨٣ه)).
٥٥٤. ((نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الأديب علي الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط: دار إحياء التراث الإسلامي: ١٤٢٦ه)).
٥٥٥. ((النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، ط: دار الكتب العلمية)).
٥٥٦. ((نصب الراية، لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٨ه-١٩٩٧م)).
٥٥٧. ((نظم الدرر، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤١٥ه)).
٥٥٨. ((نظم العقيان في أعيان الأعيان، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط: المكتبة العلمية، بيروت)).
٥٥٩. ((نقد الشعر، لقدامية بن جعفر، ط: مطبعة الجوائب)).
٥٦٠. ((النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ه-١٩٨٤م)).
٥٦١. ((النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين محمد بن جمال الدين عبد



- الله بن بهادر الزركشي ، تحقيق: د.زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط: أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)).
٥٦٢. ((النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط: دار الكتب العلمية- بيروت)).
٥٦٣. ((نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)).
٥٦٤. ((النهاية القول المفيد، لمحمد مكّي، ط: الأميرية العامرة، ببولاق، ١٣٠٨هـ)).
٥٦٥. ((نهاية المحتاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، ط: دار الفكر، بيروت: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)).
٥٦٦. ((النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، المعروف: بابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي-محمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية-بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)).
٥٦٧. ((نوادر الأصول، لمحمد بن علي بن الحسن لأبي عبد الله الحكيم الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط: دار الجيل، بيروت: ١٩٩٢م)).
٥٦٨. ((نواهد الأبتكار وشوارد الأفكار، «حاشية لأبي بكر السيوطي على تفسير البيضاوي»، ط: جامعة أم القرى-كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة): ١٤٢٤هـ-٢٠٠٥م)).
٥٦٩. ((النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيْدَرُوس، ط: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ)).
٥٧٠. ((نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط: إدارة الطباعة المنيرية)).
٥٧١. ((الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد سالم محيسن، ط: دار الجيل-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)).
٥٧٢. ((الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لمحمد بن قاسم الأنصاري، الرصاع المالكي، ط: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى: ١٣٥٠هـ)).
٥٧٣. ((الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل



- المرغيانى، ط: المكتبة الإسلامية)).
٥٧٤. ((الهداية والإرشاد، لأحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، ط: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ)).
٥٧٥. ((هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي ط: وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان)).
٥٧٦. ((همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر)).
٥٧٧. ((وافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث-بيروت-١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)).
٥٧٨. ((الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث-بيروت-١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)).
٥٧٩. ((وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط: دار صادر- بيروت)).



## قائمة الموضوعات

صفحة	الموضوع
٧	المقدمة
١١	تمهيد
١١	المراد بالبسملة (تعريفها)
١٣	فضل البسملة
٢٤	أهمية البسملة، وعناية العلماء بها
٢٥	المؤلفات في البسملة
٤٥	أوجه كلام العلماء عليها
٤٥	المباحث التفسيرية، والتجويدية
٤٥	المباحث الحديثية
٤٦	المباحث العقدية
٤٦	المباحث الأصولية، والفقهية
٤٧	المباحث اللغوية
٤٨	المباحث الأخلاقية (الآداب، والرقائق)
٤٩	الفصل الأول: التعريف بالإمام الكافيجي، والعصر الذي عاش فيه
٥١	المبحث الأول: التعريف بالعصر الذي عاش فيه الإمام الكافيجي
٥١	المطلب الأول: الحالة السياسية
٥٧	المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية، والاقتصادية
٦٤	المطلب الثالث: الحالة الفكرية، والعلمية



- المبحث الثاني: التعريف بالإمام الكافي... ٦٩
- المطلب الأول: الحياة الشخصية... ٦٩
- الفرع الأول: اسمه ونسبه ونسبته... ٦٩
- الفرع الثاني: كنيته، ولقبه، وشهرته... ٧٠
- الفرع الثالث: مولده، وأسرته، ونشأته... ٧٠
- الفرع الرابع: صفاته: (الخلقية والخلقية)... ٧٢
- المطلب الثاني: حياته العلمية... ٧٥
- الفرع الأول: نشأته العلمية، ورحلاته... ٧٥
- الفرع الثاني: شيوخه، وتلاميذه... ٧٧
- الفرع الثالث: عقيدته، ومذهبه... ٨١
- الفرع الرابع: مناصبه العلمية، ووظائفه... ٨٤
- المطلب الثالث: وفاته، وآثاره، وثناء العلماء عليه، وفيه ثلاثة أفرع... ٨٤
- الفرع الأول: مرضه، ووفاته... ٨٤
- الفرع الثاني: آثاره، ومؤلفاته... ٨٧
- الفرع الثالث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه... ٩٧
- الفصل الثاني: التعريف بكتاب البسمة (التذكرة لأولي الألباب)... ١٠٥
- المبحث الأول: إثبات نسبة الكتاب للمؤلف، وتحقيق اسمه... ١٠٧
- المطلب الأول: إثبات نسبة الكتاب للكافي - رحمه الله -... ١٠٧
- الفرع الأول: إثبات أن للإمام الكافي كتاباً في البسمة... ١٠٧
- الفرع الثاني: أن المخطوط الذي بين أيدينا هو كتاب البسمة... ١٠٩
- المطلب الثاني: تحقيق اسم المخطوط، ومعناه... ١١٤
- المبحث الثاني: دراسة الكتاب وموضوعه، ومنهج المؤلف فيه... ١١٥
- المطلب الأول: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه... ١١٥



- المطلب الثاني: منهج الإمام في كتابه ..... ١١٥
- المطلب الثالث: مزايا الكتاب، والمآخذ عليه ..... ١١٧
- المبحث الثالث: وصف المخطوط، ومنهج التحقيق ..... ١٢٥
- المطلب الأول: وصف المخطوط التي اعتمدت للتحقيق ..... ١٢٥
- المطلب الثاني: منهج تحقيق الكتاب ..... ١٢٨
- ( النصُّ المحقَّقُ ) ..... ١٣٧
- مقدمة المؤلف ..... ١٣٩
- الباب الأول: في «المبادئ» ..... ١٣٩
- اسم «المعين» ..... ١٣٩
- اسم «الجواد» ..... ١٤١
- الاسم المنحوت ..... ١٤٣
- تعريف البسملة ..... ١٤٦
- (الفرق بين البسملة، والتسمية) ..... ١٤٦
- معنى البسملة ..... ١٤٩
- (الاشتقاق، ومناسبة المعنى) ..... ١٥٠
- (الكلام على باء «باسم») ..... ١٥٤
- (قضية السبب، وخواص أسماء الرب) ..... ١٥٧
- (اشتقاق «الاسم»، والابتداء بالساكن) ..... ١٦٤
- (مسألة الاسم، والمسمى) ..... ١٦٧
- الوجودات الأربعة ..... ١٧٧
- (الكلام على لفظ الجلالة «الله») ..... ١٨٢
- (أسماء الله، وحظ العبد منها) ..... ١٩٥
- تنبيه: التخلق بأخلاق الله ..... ١٩٩



- ٢٠٣.....حفظ المقربين من أسماء الله
- ٢٠٦.....درجات الخلق
- ٢٠٨.....غاية معرفة الله
- ٢١٤.....(الكلام على اسم «الرحمن»)
- ٢١٦.....اختصاص اسم الرحمن بالله تعالى
- ٢١٨.....إفادة اسم الرحمن للمبالغة
- ٢٢٣.....الخلاف في عربية اسم الرحمن
- ٢٢٨.....صفة الرحمة
- ٢٣٤.....حظ العبد من اسم الرحمن
- ٢٣٨.....(الكلام على اسم «الرحيم»)
- ٢٤٢.....(المبحث الحديثي حول البسملة)
- ٢٤٢.....الابتداء بالبسملة أو الحمدلة
- ٢٥٣.....الباب الثاني: في المسائل، والمقاصد
- ٢٥٦.....الفرق بين السهو والنسيان
- ٢٦٠.....(المبحث العقدي في البسملة «اعتقاد قرآنيها»)
- ٢٦٩.....تواتر القرآن
- ٢٧٢.....تواتر البسملة
- ٢٧٧.....مسألة البسملة، قطعية أو ظنية
- ٢٧٩.....(المباحث الفقهية للبسملة)
- ٢٨٠.....البسملة آية مستقلة
- ٢٨٢.....البسملة آية من كل سورة
- ٢٨٦.....قاعدة عموم البلوى
- ٢٩٠.....لماذا تركت البسملة أول براءة





- ٢٩٣..... هل البسملة آية من الفاتحة
- ٣٠١..... تعريف الآية والفاصلة
- ٣٠٣..... (مبحث القراءات في البسملة)
- ٣٠٥..... الأمصار التي بعثت إليها المصاحف
- ٣٠٦..... (مباحث البسملة في الصلاة)
- ٣٠٧..... هل تقرأ في الصلاة
- ٣٠٧..... هل تكرر في الصلاة
- ٣٠٩..... هل يجهر بها في الصلاة
- ٣١٤..... (استطراد في منقبة أبي حنيفة)
- ٣٢٥..... (المباحث النحوية في البسملة)
- ٣٢٧..... إعراب البسملة
- ٣٢٨..... الإعراب المحلي والتقديري
- ٣٢٨..... الإعراب التقديري للبسملة
- ٣٢٩..... محلها الرفع
- ٣٣٠..... محلها النصب
- ٣٣٠..... محلها الجر
- ٣٣٥..... (مباحث الرسم في البسملة)
- ٣٣٩..... الباب الثالث: في بيان فضائل «البسملة»، وفي الاختتام بـ«الاستعاذة»
- ٣٤٨..... (تتمة: في مباحث الاستعاذة)
- ٣٤٧..... محل الاستعاذة
- ٣٤٨..... حكم الاستعاذة في الصلاة
- ٣٥١..... صيغة الاستعاذة
- ٣٥٧..... نسيان الاستعاذة وتذكرها

- ٣٥٩..... (مبحث في: فضائل الاستعاذة)
- ٣٦٢..... (مبحث في: معنى الاستعاذة)
- ٣٦٩..... قائمة المصادر، والمراجع
- ٤١٧..... قائمة الموضوعات

